كركوك العراقيَّة
وصراع الهويَّات الفرعيَّة

د. دهام محمَّد العزاوي
مستشار سياسيّ/ وزارة التخطيط

مركز الرافدين للحوار

كركوك العراقيَّة
وصراع الهويَّات الفرعيَّة

كركوك العراقيَّة
وصراع الهويَّات الفرعيَّة

د. دهام محمَّد العزاوي

مستشار سياسيّ/وزارة التخطيط

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 205 - 3

ديسمبر/كانون الأول 2023

كركوك العراقيَّة

وصراع الهويَّات الفرعيَّة

د. دهام محمَّد العزاوي

مستشار سياسيّ/وزارة التخطيط

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾

سورة الأعراف/الآية: 128

الفهرس

قائمة الجداول 7
قائمة الأشكال 7
قائمة الخرائط 7
قائمة النماذج 8
مقدمة المركز 9
شكر وتقدير 11
الإهداء 13
المُقدِّمة 15
أهمِّيَّة الدِّراسة 16
الفصل الأوّل: كركوك في الذاكرة العراقيَّة 21
أوّلًا: كركوك في الحضارات العراقيَّة القديمة 22
ثانيًا: كركوك وبدايات الفتح الإسلاميّ 29
ثالثًا: كركوك في عهد الدَّولة العثمانيَّة 32
الفصل الثاني: كركوك وولادة العراق الحديث 37
أوّلًا: أهمِّيَّة العراق في الأجندة البريطانيَّة 38
ثانيًا: وسائل وآليات التغلغل البريطانيّ في العراق 39
ثالثًا: الاحتلال البريطانيّ لكركوك 42
رابعًا: نفط كركوك في الاستراتيجيَّة البريطانيَّة 49
خامسًا: العهد الملكي وبدايات التغيير الديموغرافيّ 52
الفصل الثالث: كركوك في العهود الجمهوريَّة 59
أوّلًا: كركوك وثورة الزعيم 60
ثانيًا: أكراد كركوك وتركمانها: شكوك متبادلة 65
ثالثًا: مجزرة كركوك وحكم التَّأريِّخ 69
رابعًا: كركوك وحكم الأخوين 75
رابعًا: كركوك وحكم البعث 80
خامسًا: كركوك على أزيز الرصاص 86
سادسًا: كركوك وعقبة الديموقراطيَّة 90

الفصل الرابع: كركوك وصراع الهويَّات والمصالح 95
أوّلًا: التركمان وقلق الهويَّة 96
ثانيًا: كركوك في السَّرديات التركمانيَّة 101
ثالثًا: الرِّوايَّات الكرديَّة ولحاف المظلوميَّة 109
رابعًا: مسيحيو كركوك آخر المظلومين 117
خامسًا: عرب كركوك ظالمون أم مظلومين 122
الفصل الخامس: كركوك والاحتلال الأمريكيِّ للعراق 131
أوّلًا: كركوك والرؤيَّة الأمريكيَّة 132
ثانيًا: ملفات خلافيَّة حكوميَّة وأخرى كرديَّة 139
ثالثًا: الأحزاب العراقيَّة وهويَّة كركوك 145
سادسًا: إرهاب داعش ومظاهر الكراهيَّة في كركوك 160
الفصل السادس: كركوك والمواقف الإقليميَّة 169
أوّلًا: الموقف التركيّ من قضيَّة كركوك 170
ثانيًا: إيران والمسألة الكرديَّة 177
ثالثاً: كركوك في الأجندة الإيرانيَّة 183
الفصل السابع: مستقبل كركوك: الحدود والصلاحيَّات: دراسة استطلاعيَّة 191
أوّلًا: إجراءات الدِّراسة الاستطلاعيَّة 192
مقاييس الدَّراسة الاستطلاعيَّة 192
مجتمع الدِّراسة واختيار العيِّنة 193
ثانيًا: تحليل نتائج الدِّراسة الاستطلاعيَّة 194
الخاتمة والاستنتاجات 223
قائمة المصادر 231

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول (1): التركيب اللُّغويّ لسُكّان لواء كركوك وفقًا لتعداد عام 1957م	56

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل (1): عدد المصوِّتين من الذكور والإناث من سكّان كركوك.	194
شكل (2): نسب المشاركين في التصويت في مدينة كركوك	195

قائمة الخرائط

الخارطة	الصفحة
الخارطة (1): الموقع الجغرافي لمحافظة كركوك	24

قائمة النماذج

النموذج	الصفحة
نموذج (1): عوامل تصاعد الصِّراع في كركوك	196
نموذج (2): عوامل تخفيف الصِّراع في كركوك	200
نموذج (3): عوامل ترصين اللحمة المجتمعيَّة في كركوك	202
نموذج (4): عوامل إنهاء النِّزاع في كركوك على المستوى الاتحادي	204
نموذج (5): هل النفط سبب الصِّراع في كركوك	206
نموذج (6): ما هو برأيك أهمُّ دوافع الأحزاب الكرديَّة للسَّيطرة على كركوك ؟	207
نموذج (7): هل تعتقد أنَّ هناك سياسات تعريب لمدينة كركوك؟	208
نموذج (8):يتعلق فيما إذا كانت أزمة كركوك داخليَّة أو إقليميَة أو دوليَّة	210
نموذج (9): أبرز عوامل الاندماج الاجتماعيِّ في كركوك	211
نموذج (10): يتعلق بمشروع خاص بكركوك	213
نموذج (11): دوافع إنشاء إقليم كركوك	215
نموذج (12): دوافع التعداد السُّكانيِّ في كركوك	216
نموذج (13): أسباب تراجع الموقف الكردي حيال كركوك	218
نموذج (14): سبب ضعف موقف التركمان حيال كركوك	219
نموذج (15): أفضل طريقة لإدارة إقليم كركوك	220

مقدمة المركز

يحتل هذا الكتاب مكانة خاصة من بين الإصدارات التي حظيت باهتمام مركز الرافدين للحوار (R.C.D)، كونه يبحث في إحدى القضايا الشائكة في العراق وأكثرها تعقيداً وتشعّباً، تتعلق بمحافظة يكثر الجدل عنها والإدعاءات حول مَنْ هي الجهة الأحقّ بها، وتستمر كإشكاليَّة سياسيَّة وأمنيَّة واقتصادية وبؤرة للصراع بين الأطراف المتنازعة. وهي إلى جانب غناها بالثروة النفطية، تحتضن بين دفتيها العراقيين بقومياتهم وطوائفهم كافة، عرباً وكرداً وتركماناً، في فسيفساءٍ تكاملية جميلة، أسماها الكاتب «كركوك العراقية».

ينطلق المؤلف من فكرة إن مثل تلك المحافظة تشكّل شاهداً على إمكانية تعايش أبنائها في نسيج مجتمعي واحد، مهما كان تنوّع أديانهم ومعتقداتهم وأعراقهم، فحينما تكون الأولوية للوطن وهويته السامية يتمسك الاخوة بروح التعايش والوئام فيما بينهم.

وأخضع الكاتب جميع أبعاد المشكلة (المحلية والإقليمية والدولية) للبحث في فصول كتابه السبعة، وكتب تحليلات وافية حول تدخّل تلك الأطراف ومحاولتها التأثير على مستقبل كركوك وفقاً لمصالحها، لا سيما إيران، تركيا، الأحزاب الكردية، الحكومة الاتحادية، معتمداً على ملاحظته العلمية للظواهر المجتمعية والتطورات السياسية والميدانية، كونه شاهداً حياً عليها ومن المعاصرين لها، كما أجرى متابعة تاريخية دقيقة للأحداث منذ العصور القديمة، وصولاً إلى العهدين الملكي والجمهوري وحتى الوقت الحاضر، واستعان بعدد لا يستهان به من الاستبانات الموضوعية لعيّنات محددة والرجوع إلى الكتب المختصّة القيّمة، العربيَّة والأجنبيَّة.

بحث المؤلف السيناريوهات المستقبلية المتوقّعة لقضية كركوك، والحلول السياسية المرجّحة لها، التي تتسّم بالوسطية والاعتدال والواقعية، ومن الممكن أن تنهي عقودًا من الصِّراع فيها، وتفتح الأبواب للتسامح والسلام لأبنائها تحت مظلّة الوطن، مع الإبقاء على التعددية واحترام الهويات الفرعية. ويُدلي الكاتب بمجموعة من المقترحات في هذا الصدد،

كإجراء تعداد سكّانيٍّ خاص بسكّان كركوك، واستفتاء شعبيٍّ لهم حول الإقليم الفيدرالي، ووضع خارطة طريق لحلِّ الإشكاليَّات كافة بالتفاهم بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان وأهالي المحافظة وحكومتهم المحليَّة، وإشراك الجميع في إدارتها، بهدف ضمان الاستقرار السِّياسيِّ والأمنيِّ وتعزيز اللحمة المجتمعيَّة بين السكّان.

شكر وتقدير

في نهاية هذه الرحلة العلميَّة المتواضعة لا بدَّ من تقديم الشكر لكلِّ الذين ساهموا في تقديم يد العون ليِّ، وفي المقدِّمة عائلتي الصغيرة زوجتي رواء الزبيدي، وأولادي (محمَّد، وعبد الرحمن، وتسنيم) حفظهم الله، والأساتذة الخبراء الذين راجعو أسئلة الاستبانة وقوَّموها من الناحية العلميَّة، وأساتذة قسم أحوال المعيشة في الجهاز المركزي للإحصاء د. فاضل نايوخ، وإبراهيم العبيدي، ود. أحمد ياسين على جهودهم في تنظيم الاستبانة وتحليلها إحصائيًّا. والشكر موصول لمركز الرافدين للحوار بشخص رئيسه الدُّكتور حسن لطيف الزبيدي على قبوله نشر هذا الكتاب.

الإهداء

إلى أهالي كركوك من جميع القوميَّات والإثنيات...

إلى أولئك المؤمنين بأنَّ كركوك هي الرئة التي يتنفس منها جميع أبنائها.

إلى الذين يسعون ليكون السَّلام والتآخي الشجرة التي تُظلَّل بأغصانها الجميع.

المُقدِّمة

منذ عقود خلت وربَّما أخرى ستأتي، ومستقبل مدينة كركوك يشغل بال العراقيّين شعبًا وحكومةً، دون حلٍّ يقنع أطرافها المتصارعة ويهدِّئ روع الشَّارع العراقيّ المتعطش للسَّلام والتعايش. كركوك الغنية بالنفط ربَّما سيحرقها نفطها وسيكون مصيرها مجهولًا، في ظلِّ صراع الهويَّة الذي يتشاركه العرب والتركمان والأكراد والمسيحيين. وربَّما ستكون القنبلة التي تفجِّر صراعات غير منتهية لا تقف عند حدود العراق، وإنَّما تمتد لدُّول إقليميَّة، وأخرى دوليَّة تجد في كركوك مصلحة استراتيجيَّة تحتِّم تدخلها وحسم مسارها لصالحها.

حافظت كروك بتسميتها مدينة النار؛ لكثرة المحروق من نفطها وغازها، ولكن لم يكن يدور في خلد أبنائها أنَّ هذه النار التي استمرَّت مشتعلة من آلاف السنين، ستحرق مستقبلهم بصراعات سياسيَّة وأعمال عنف دموية، كلَّفت أبناءها الكثير تهجيرًا واغتيالًا ومطاردة، وأنَّ الصِّراع قد حطَّم أساطيرَ وخيالات نسجها ملوك وحكام وأمراء أرادوا عبر التَّأريخ السيطرة عليها والتمتع بخيراتها دون منازع.

كما حافظت كركوك تسمّيتها في الذاكرة العراقيَّة (مدينة التآخي)؛ لكثرة الوافدين إليها، واستقرارهم بها دون عناء أو تكلُّف، ولم يدر بخلد من سكنها من أهل العراق وما جاورهم أن يغادروها، لطيبة أهلها وترحيبهم بالغريب، وحينما تزور المدينة، قلَّما تجد مواطنًا يسكن كركوك يحمل كراهية وحقدًا للآخرين، بل بالعكس فأغلب مواطنيها متعايشون ومتصاهرون ويسكنون في أحياء مشتركة ويتكلمون لغات المدينة الأربع (العربيَّة، الكرديَّة، التركمانيَّة، السريانيَّة)، وحينما تدخل أسواقها وحاراتها، لا يمكنك أنْ تفرِّق بين عربيّ وكرديّ أو تركمانيّ أو مسيحيّ أو مسلمٌ إلَّا بالجامع أو الكنيسة، فالملابس متشابهة وقريبة من بعضها، ولا فاصل بين كردي بعقال عربيّ أو عربيّ بجراوية أو سدارة تركمانيَّة. إنَّها حقًّا مدينة التآخي والتنوُّع والتي عاشت آلاف السنين بهذه الخاصيَّة، والتي لم يُخرِّب سلمها المجتمعي سوى اكتشاف النفط والغاز في منتصف عشرينيات القرن الماضي، حيث سالَ لعابُ الطامعين من السَّاسة المحليين وداعميهم الدُّوليين والإقليميين. وفي غياب

أيِّ حلٍّ سياسيّ تبقى مناورات السِّياسة وألاعيب السِّياسيين، تفعل فعلها في توجيه دفة المدينة وتعايشها نحو مستقبل مجهول.

أهمِّيَّة الدِّراسة

لا تقف أهمِّيَّة كركوك عند نفطها الذي أظهرها كأغنى مدينة عالمية بعد البصرة، وإنَّما لأنَّها صمام أمان العراق، فهي أشبه بعراق مصغر، جمع بين دفتيه العراقيين بجميع طوائفهم من عرب وتركمان وأكراد، مسلمين ومسيحيين وكاكائية، سنَّة وشيعة وجماعات لا يعرفها أو يألفها إلَّا أهل كركوك، الذين تعايشوا منذ زمن سحيق بتسامح، وبعيدًا عن أيَّة لغة إقصاء أو تهميش، وبالتالي فإنَّ الأهمِّيَّة تكمن في تميُّزها بخصائص الصِّراع والتعايش، وأنَّ مسألة السيطرة عليها ترتبط بأبعاد ثقافيَّة وهويَّاتيَّة لأطرافها المتصارعة، تعمل لسحبها بعيدًا عن طبيعتها المألوفة لدى العراقيين؛ لأنَّها مدينة التعايش والإخاء بين الجماعات المكوِّنة لها.

تثير كركوك إشكاليَّة سياسيَّة وأمنيَّة واقتصادية منذ استقلال العراق 1921م، فقد استمرَّت كبؤرة للصِّراع بين الحكومات العراقيَّة المتعاقبة والأحزاب الكرديَّة، التي طالبت بضم المدينة إلى المناطق الكرديَّة في شمالي العراق، أملًا في تعزيز الواقع الكرديّ المطالب بالاستقلال عن العراق، وبالتالي فإنَّ عدم حسم عائدية المدينة وهويَّتها وإبقائها عرضة للمساومة، سيولِّد مزيدًا من الأزمات على صعيد هويَّة العراق الوطنيَّة، ولن تقف تلك الأزمات عند حدود العراق، وإنَّما تمتد لدُّول إقليميَّة كتركيا وإيران اللتان تجدان في كركوك صمامًا لوحدتها الوطنيَّة، حيث تعتبر تركيا التركمان خطّها الأحمر في العراق، والذي لا يمكن للأكراد عبوره وتهديد مصالحها بأيِّ حال، فضلًا عن إنَّ انضمام الأكراد لكركوك، سيقوي من شوكتهم وطموحهم القوميّ في كردستان، على حساب وحدة الأمَّة التركيَّة. وهو ما تنظر له إيران أيضًا بعين الريبة، إذ أنَّ أيَّ إنفراد كردي بقرار كركوك سيمكِّن الأكراد العراقيين من بناء دولتهم، والتي ستكون مصدر تهديد لوحدة إيران القوميَّة.

إنَّ الدِّراسة تفترض أنَّ صراع الهويَّة في كركوك سيبقى قائمًا مالم يُحل من قبل أطراف الصِّراع المحليين والدُّوليين ومن خلال اقتراح استقلال المدينة بإقليم خاص ضمن العراق الاتحادي أو صيغة سياسيَّة تجمع بين اللامركزيَّة الإداريَّة واللامركزيَّة السِّياسيَّة، وبالنتيجة إنشاء إقليم يعبِّر عن خصوصية المدينة وتنوع ثقافاتها، وينزع فتيل الصراع بين القوى السِّياسيَّة، ويتيح المجال أمام قوميَّات المدينة للتنافس الديموقراطيّ والتعايش السلميّ.

تطرح الدِّراسة مجموعة من الأسئلة الافتراضية، لعلَّ أوّلها وأهمِّها هو مستقبل كركوك، فهل ستبقى ضمن حدود الدَّولة العراقيَّة الحاليَّة أم أنَّها ستنظمّ لإقليم كردستان تمهيدًا لاستقلاله في المستقبل؟ أم أنها ستستقل بإقليم فيدراليّ خاص ضمن إطار الدَّولة العراقيَّة؟ وما شكل العلاقات التي تربط قوميَّات المدينة في المستقبل؟ فهل ستبقى بعض قوميَّاتها (الكرد والتركمان) متكئة على أطرافٍ إقليميَّة ودوليَّة لزيادة نفوذها داخل كركوك؟ أم أنَّ التنافس سيولِّد شكلًا جديدًا من التعايش والحماية الذاتية؟ وما موقف الحكومة العراقيَّة الاتحادية سابقًا وحاليًّا ومستقبلًا حيال الصِّراع في كركوك؟ وهل يمكن أنْ تظهر حكومة عراقيَّة تقبل بالحلِّ الفيدراليّ لكركوك بعيدًا عن هيمنتها؟ وكيف ستقبل حكومة إقليم كردستان بحلٍّ خارج تصوُّراتها التي تعتبر كركوك قدس الأقداس؟ وهل أنَّ النفط يشكِّل أصل الصِّراع بين مكوِّناتها أم المصالح الحكوميَّة والكرديَّة أم المصالح الإقليميَّة والدوليَّة؟ وهل يمكن أنْ نشهد مؤتمرًا دوليًّا لحلِّ أزمة كركوك، على شاكلة مؤتمرات دوليَّة ساهمت بحلِّ مشكلات وأزمات عالمية كبرى، كاتفاق الطائف 1989م؟

إنَّ حجم مشكلة كركوك وأبعادها الإقليمية والدوليَّة، تحتِّم بلا شكٍّ اتفاقًا دوليًّا عبر مؤتمر أو اجتماع دوليّ، يعيد إنتاج السُّلطة فيها برؤيَّة أو حلٍّ عراقيٍّ يحفظ خصوصيتها الوطنيَّة ومصالح قوميَّاتها بعيدًا عن لغة الهيمنة والإقصاء لطرف على حساب طرفٍ قوميٍّ آخرٍ.

ستعتمد الدِّراسة مناهج متعدِّدة لعلَّ أبرزها المنهج التَّأريخيّ، والذي يمكننا به معرفة تأريِّخ المدينة وجذورها العراقيَّة والإسلاميَّة، من حيث استعراض القوميَّات والحضارات التي سكنت المدينة عبر تأريِّخها الممتد إلى سبعة آلاف عام، وهو عمر الحضارة العراقيَّة، وغايتنا هي تأكيد رمزيَّة المدينة وطنيًّا؛ لأنَّها ملتقى حضاري شمل جميع مكوِّنات الشعب العراقيّ، كما سنعتمد المنهج الوصفي؛ لأنَّها من أهمِّ المناهج ذات الصلة بتبيان طبيعة المشكلات الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة واستنباط آليات حلِّها.

كما ستعتمد الدِّراسة مجموعة من الأدوات العلميَّة في مقدِّمتها الكتب العلميَّة التَّأريِّخيَّة والسِّياسيَّة، العربيَّة والأجنبيَّة التي تحدثت عن مشكلة كركوك، كما سنعمد إلى أسلوب الملاحظة الذي يستند إلى المتابعة العلميَّة الدقيقة والتحليل العلميّ للباحث، فضلًا عن استخدام أسلوب المقابلات مع الشخصيَّات الثقافيَّة والسِّياسيَّة في كركوك، للاطلاع على وجهات نظرهم في القضايا المطروحة حيال واقع ومستقبل كركوك. كما سنعتمد أسلوب الاستبانة للتعرف على توجهات المواطن الكركوكي حيال

القضايا المطروحة، ويعتبر من أحدث الأساليب في معرفة التوجهات الحقيقيَّة لموضوع البحث.

سوف نقسِّم الدِّراسة إلى سبعة فصول رئيسة، وعناوين فرعيَّة متعدِّدة وشاملة لكلِّ أبعاد الدِّراسة من النواحي التَّأريِّخيَّة والسِّياسيَّة والاقتصادية، حيث سنتحدث في الفصل الأوّل عن حضور كركوك التَّأريِّخيّ في الذاكرة العراقيَّة، منذ الحضارات الأوّلى التي سكنت أرض الرافدين، وفي الفصل الثاني سنتناول ولادة العراق الحديث 1921م، وكيف تعامل النظام الملكي مع كركوك؟، وأهمِّ شخصيَّاتها الوطنيَّة. وفي ذات الفصل سنتحدث عن الاحتلال البريطانيّ وكيف تعامل مع أزمة كركوك، لا سيَّما بعد اكتشاف النفط؟.

وفي الفصل الثالث سنتحدث عن وضع كركوك في العهد الجمهوريّ، وأسباب الأحداث الدموية التي وقعت فيها أبان حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، والتي سمِّيت بمجازر كركوك 1959م، وكيف تعامل البعثيون مع ملف كركوك لجهة تعريبها أو لجهة إدخالها في مفاوضات الحكم الذاتي مع الأحزاب الكرديَّة. وما قصَّة إحصاء عام 1957م الذي تتشبث به الحكومات العراقيَّة والأحزاب الكرديَّة لإثبات عائدية المدينة وهويَّتها؟. وفي الفصل الرابع سندرس صراع الهويَّات في كركوك، ومواقف الحكومات العراقيَّة تأريِّخيًّا وحاليًّا حيالها، والصِّراع بين أجنحة الحكومة حيال هذه القضيَّة الوطنيَّة الحساسة. إضافة إلى أنَّنا سنتناول مواقف الأطراف السِّياسيَّة من العرب والتركمان والأكراد والمسيحيين وتنافسهم الساخن على هويَّة المدينة.

وفي الفصل الخامس سنتطرق إلى واقع كركوك في ظلِّ احتلال الولايات المتَّحدة للعراق 2003م، وسيطرة قوات البيشمركة الكرديَّة عليها والهجرة القسرية لبعض سكّانها العرب، فضلًا عن انسحاب القوات الحكوميَّة ودخول المدينة في نفق مظلم من العلاقات المتشنجة بين مكوِّناتها، في ظلِّ إصرار الأحزاب الكرديَّة على تغيير ديموغرافيتها، والاحتراب الطائفيّ الداخلي، والانشغال بالحرب ضدَّ إرهاب داعش، والخروقات في قدرة الجيش العراقيّ والأجهزة الأمنيَّة عن تبني أيِّ موقف عسكري حاسم.

وفي الفصل السادس سنتناول المواقف الإقليميَّة والدوليَّة من قضيَّة كركوك لا سيَّما الموقف التركيّ والإيرانيّ، بما يؤيِّدان موقف الحكومة الاتحاديَّة الرامي إلى حلِّ إشكاليَّة كركوك بعيدًا عن أيِّ مطامع محليَّة لأطراف عراقيَّة. وتضمن الفصل السابع دراسة استطلاعيَّة قام بها الباحث لآراء أبناء كركوك حول سبل الحلِّ المفضَّلة للصِّراع القائم في مدينتهم، والضمانات التي

يمكن أنْ تقدِّمها الحكومة العراقيَّة والقوى الكرديَّة والأطراف الدوليَّة لإنجاح أيِّ حلٍّ سياسيٍّ لمستقبل المدينة، بما في ذلك إقامة إقليم مستقل لكركوك على شاكلة إقليم كردستان وفق ما يتيحه الدستور العراقيِّ في المادة 119، وهو خيار اتّضح من نتائج الاستبانة أنَّ غالبية الآراء تؤيِّده كحلٍّ وسط ينهي عقودًا من الصِّراع في المدينة.

أخيرًا فإنَّ الغاية التي يتوخاها الكتاب إنَّما تكمن في إيجاد مداخل حلول سلميَّة يساهم أبناء كركوك في إيجاده، وينهي عقودًا من الصِّراع، دفع أبناء كركوك ثمنه غاليًا، حلاً يفتح بابًا للسَّلام الذي يتعايش في ظلِّه الجميع.

الفصل الأوّل

كركوك في الذاكرة العراقيَّة

يهدف هذا الفصل إلى بيان قدم وعراقة مدينة كركوك في التَّأريِّخ الإنسانيّ والمشرقي والعراقيِّ، فقد مرَّت عليها أقوام، واندرست في أرضها حضاراتٍ ولغاتٍ متباينة، وتبدّلت أسماؤها بمعانٍ ولهجات مختلفة، ولكن ظلَّت كركوك متواصلة مع عمقها الحضاري، حتّى وصلت إلى واقعها الحاليّ المتميِّز بتنوعه القوميّ والدِّينيّ، الأمر الذي جعل الكثير من الكتَّاب يصفونها بأنَّها عراق مصغَّر، جمع في جنباته كلَّ ألوان الطيف العراقيِّ القديم والحديث. إنَّ هذا الفصل معني بالإجابة على تساؤلات يطرحها عموم الجمهور المعني بقضيَّة كركوك وفي مقدِّمتها، لمن تعود هذه المدينة الغائرة في التَّأريِّخ العراقيِّ القديم، وما أهمِّيَّتها الاستراتيجيَّة؟ ومن الأقوام التي حكمتها؟ والتي أثَّرت دون غيرها في شخصيَّة المدينة وطبيعة أهلها؟ وهل شكَّل تأريِّخ المدينة هاجسًا لحاضرها ومستقبلها؟.

ولعلَّ الحقيقة التي يصل إليها هذا الفصل أنَّ تبعية كركوك وعائديتها تعود للعراق وحده دون غيره، وبالتالي لا يمكن لأيَّة قوميَّة أنْ تحتكر تأريِّخ كركوك وأنْ تسحب ذاكرة المدينة لصالحها؟ من باب أنَّها تنقَّلت عبر تأريِّخها الطويل بين حضارات وأقوام وشعوب مختلفة، حكمت المدينة وامتزجت بشخصيَّتها من أكديين، وسومريين، وبابليين، وآشوريين، وسلوقيين، وعرب، وأتابكة، وتركمان، وأتراك، وأكراد، وفرس، واحتوت ديانات متباينة من وثنيَّة وزرادشتيَّة ويهوديَّة ومسيحيَّة وإسلاميَّة، وبالتالي اتّصف تأريِّخها وحاضرها بالتَّنوع والتعدُّد العرِّقيّ والثقافيِّ، والذي لا يمكن لأيَّة جهة أنْ تحتويه سوى العراق، الذي يبقى البيت الكبير الذي تتشابه صفات كركوك مع صفاته.

أوّلًا: كركوك في الحضارات العراقيَّة القديمة

المتمعن في تأريِّخ كركوك أو أرابخا أو كرخيني كما سمِّيت في اللُّغة الآشوريَّة، أو كما عرفت في اللُّغة العربيَّة، يجد أنَّها مدينة موغلة بالقدم، من حيث النشأة والتكوين، ويعود تأريِّخ ظهورها إلى ما قبل 5000 سنة قبل الميلاد. ونظرًا لخصوبة تربتها ولتوسط موقعها الجغرافي طرق التجارة القديمة، فقد تصارعت عليها إمبراطوريَّات عريقة حاولت بسط سيطرتها على المدينة في فترات تأريِّخيَّة متباينة[1] وعليه يرجِّح البعض أنَّ التنوُّع الإثني الذي يعرفه العراق أو بلاد ما بين النهرين (Mesopotamia)، عمومًا ومدنه، ومنها كركوك خصوصًا، إنَّما يعود لكثرة الإمبراطوريَّات والممالك التي تنازعت السيطرة عليه[2] وفي الغالب أنَّ كلَّ إمبراطوريَّة لم تكن لتترك ملكها إلَّا بتغلب إمبراطوريَّة أقوى منها[3]، ولهذا فقد تمازجت في أرض العراق أقوام شتى مختلفة الطباع، ومتباينة الأهواء ولدت في حضارات مختلفة جاءت من الشرق والغرب، فاندرست في أرض العراق فتشربت ماءه وتنفست هواءه فكان العراق يستحق بحقٍّ وصف أرض الحضارات، حيث جمع بين نهريه العظيمين دجلة والفرات، مختلف الأقوام والأديان واللُّغات[4]. ولا شكَّ أنَّ كركوك لا تخرج عن هذا الوصف الكلّي للعراق فهي جزء مكمِّل من بلاد ما بين النهرين، وخضعت لسيطرة إمبراطوريَّات متنوعة القوَّة ومختلفة الطباع والثَّقافة، فاستحقت وصف العراق المصغَّر الذي يجمع بين جنباته التنوُّع والتباين القوميّ والدِّينيّ والمذهبيّ[5]. وبحكم تأريِّخها العريق ومركزها الهام، فإنَّ كركوك احتوت كلَّ التنويعات السكّانيَّة العراقيَّة من عرب وتركمان، وأكراد، وسريان وأرمن، وفيها المسلمون والمسيحيون وسابقًا اليهود وكذلك الكاكائيَّة، والسُّنَّة، والشِّيعة، والإيزيدية، والصابئة المندائية.

(1) حول طبيعة الحضارات التي مرَّت على كركوك والأقوام التي استوطنتها والصرِّاعات والغزوات التي تعرضت لها كركوك أو آربخا أو كرخيني، ينظر: جمال رشيد أحمد، كركوك في العصور القديمة، دار ئاراس، أربيل 2002، ص ص 5-15.

(2) سامر مؤيد عبد اللطيف، قضيَّة كركوك: رؤيَّة في الأبعاد الاستراتيجيَّة والحلول المقترحة، مركز الفرات للتنمية والدِّراسات الاستراتيجيَّة، كربلاء في 3-9-2009، ص 3.

(3) ستيفن همسلي لونكريك وفرانس ستوكس، العراق منذ فجر التَّأريِّخ حتى ثورة تموز 1958م، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقيّ، بغداد 2008م، ص 10.

(4) ياسين سعد البكري، بنية المجتمع العراقيّ: جدلية السُّلطة والتنوُّع، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد 2011م، ص 108.

(5) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعيَّة والحركات الثوريَّة من العهد العثمانيِّ حتى قيام الجمهوريَّة (الكتاب الأوّل)، ترجمة عفيف الباز، مؤسسة الأبحاث العربيَّة، بيروت 1990م، ص 57.

ويستخدم سكَّانها في الغالب ثلاث لغات أو اربع (العربيَّة، التركمانيَّة، الكرديَّة، السريانيَّة) وتستخدم التركمانيَّة في وسط المدينة وبالذات في منطقة القلعة، حيث يتكلم المسيحيَّون التركمانيَّة أيضًا[1].

ومن الناحية الجغرافية، فإنَّ مدينة كركوك تقع شمالي العاصمة بغداد بحوالي (290) كم، على خطي طول 34-36 شمالًا، وتحدُّها من جهة الشمال محافظة أربيل، ومن الشرق محافظة السليمانيَّة، ومن الجنوب والجنوب الغربيّ محافظة صلاح الدين التي هي موطن ومنطلق القائد العراقيّ الكرديّ صلاح الدين الأيوبي. ولهذا فإنَّ موقع مدينة كركوك له أهمِّيَّة استراتيجيَّة بربط وسط وجنوب العراق بشماله (ينظر: الخريطة رقم 1)[2]. كما يلاحظ أنَّ كركوك تمثِّل همزة الوصل بين السهول والبوادي والمناطق الجبلية، وتقع على مسار الطرق التجارية القديمة والحديثة، وموقعها الاستراتيجيّ يمثِّل نقطة التشابك والاتصال بين المناطق الجبلية في شمالي العراق[3].

وبالإضافة إلى موقع كركوك المتميِّز وجغرافيتها[4]، فإنَّ الثروات الطبيعية التي تكنزها لها أهمِّيَّة بالغة ليس على الصعيد المحليّ، وإنَّما على الصعيد الإقليميّ والدوليّ، حيث أنَّها تحتوي على أعظم الثروات الطبيعية، كالنفط الموجود فيها. خريطة.

(1) ليث شاكر محمود وهناء وليد النقيب، قلعة كركوك: دراسات في آثار الوطن العربّي، كلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد 1981م، ص 1498.

(2) نقلاً عن محمَّد صادق جميل الحمداني، مشكلة إدارة كركوك ومستقبلها الجيوبولتيكي، أطروحة دكتوراه، كلِّيَّة التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، العراق, 2011, ص13.

(3) هادي حسين محسن، الوجود العربّي في كركوك: دراسة في الرؤى والسِّياسات للفترة (2003-2009م)، مجلة المستنصرية، العدد 34، مركز المستنصرية للدِّراسات العربيَّة والدوليَّة، الجامعة المستنصرية، حزيران 2011م، ص 57.

(4) تتكون محافظة كركوك من أربعة اقضية مع نواحيها حيث القضاء الأوّل مركز المدينة كركوك ويضمُّ نواحي: (ليلان، وتازة، وشوان، وقرهنجير، ويايجي). وقضاء الحويجة وتضمُّ نواحي: (الرياض والعباسيّ) وقضاء الدبس ويضمُّ نواحي (التون، وكوبري، والقدس) وقضاء داقوق ويضمُّ نواحي: (الرشاد، والعهد) انظر: عبد الرحمن عليّ وعبد الزهرة الربيعي، الابعاد الجغرافية السِّياسيَّة لقضيَّة كركوك بعد عام 2003م، مجلة التربية للعلوم الإنسانيَّة، كلِّيَّة الآداب، جامعة البصرة، 2015م، ص 33.

الخارطة (1): الموقع الجغرافي لمحافظة كركوك

منذ القدم كان تستعمل صناعة القير (الإسفلت)، وصناعة المراكب النهرية والسفن وصناعة الأواني وغيرها[1]، وكذلك الغاز الذي اكتشف مبكرًا في كركوك، وسمِّيت على إثره بأرض النار الأزليَّة، والذي بقي مشتعلًا في أرضها، حيث تتشكَّل النار من الغازات المصاحبة للنفط. وقد اشتهرت محافظة كركوك على المستوى الوطنيّ، بحقولها النفطيَّة الكثيرة والتي من أشهرها، حقل بابا كركر وجمبور وباي حسن الجنوبي، وباي حسن الشمالي، وجمال وحمرين، وآفانا وخباز وجبل بور وبلخانه وانجانه وغيرها[2]. وقد بلغ إنتاج حقول كركوك النفطيَّة ما بين (500-600 ألف) لعام 2012، ويُتوَّقع أنْ يصل الإنتاج مستقبلًا إلى أكثر من (1.5 مليون) برميل في الحدِّ الأدنى. وتحتوي كركوك على (15-20 %) من نفط العراق[3].

وتشير بعض الدِّراسات إلى أنَّ كركوك من أقدم المدن في العالم حيث تضمُّ أقدم القلاع التي بنيت منذ عصر الكتابة والتدوين[4]، حيث أظهرت بعض الكتابات المسمارية، إنَّ قلعة (كيرخي) كانت تقع في أراضي أرابخا وهو الاسم القديم لمدينة كركوك، ويغلب الظَّنّ على أنَّ الكوتيين الذين استوطنوا جبال زاغروس في شمال شرق بلاد ما بين النهرين، هم الذين أنشأوا قلعة كركوك لتسوير المدينة وحمايتها من هجمات الغازين. حيث بنيت قلعة كركوك على تل مدور الشكل ذو أربعة زوايا يرتفع عن الأراضي والسهول المحيطة به حوالي (120) قدمًا، ويشرف على وادي نهر صغير ذو مياه قليلة تعتمد على الفصول الماطرة[5].

ومن خلال الألواح الطينية التي عثر عليها في سفح التل عام 1923م، والبالغ عددها (51) لوحاً، يعتقد أنَّ تأريِّخ المدينة يعود إلى منتصف الألف الثاني قبل الميلاد، حيث ورد في تلك الألواح اسم «أرباخا» وترقى هذه التسمية إلى عهد حمورابي[6]. وتؤكِّد المصادر أنَّ البابليين

(1) محمَّد سعيد كتانة، كركوك مدينة التسامح والإخوة، مجلة تركمان ايلي، العدد 75، مركز بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق، كركوك، 2005م، ص 8.

(2) محمَّد صادق جميل الحمداني، مشكلة إدارة كركوك ومستقبلها الجيوبولتيكي, أطروحة دكتوراه، كلِّيَّة التربية/ابن رشد، جامعة بغداد، 2011م، ص13.

(3) عبد الرحمن علّي عبد الرحمن وظاهر عبد الزهرة الربيعي، المصدر السابق، ص 34.

(4) ليث شاكر محمود وهناء وليد النقيب، قلعة كركوك، المصدر السابق، ص 1498.

(5) جمال رشيد أحمد، كركوك في العصور القديمة، المصدر السابق، ص ص 8-9.

(6) مهدي صالح العبَّاسّي، كركوك في أواخر العهد العثمانّي (1876-1914)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلِّيَّة الآداب، جامعة الموصل، 2005 ص 5.

سيطروا على كركوك وسمَّوها آنذاك (ارابخا)[1]، وعندما تأسست المملكة الآشوريَّة ظلَّت أرابخا (كركوك) جزء من مغانمهم[2].

ولقد اختلف الكتَّاب والباحثون عن أصل تسمية مدينة كركوك، وبالرجوع إلى اللُّغات القديمة، نرى أنَّ كلمة (كرك) أو (كرخ) تعني الحصن أو القلعة. وهي متداولة إلى الوقت الحاضر، حيث أنَّ هناك معالم آثارية موجودة الآن في العراق تسمَّى بهذه التسمية القديمة مثل نهر كرخايا وهو من أنهار بغداد القديمة، وجانب الكرخ من بغداد، ومدينة كرخة جنوب الأحواز في إيران[3]. كما تمَّ ذكر مدينة كركوك في كتاب معجم البلدان لـ(ياقوت الحموي)، حيث وصف كركوك بـ(كرخيني قلعة في وطأة من الأرض بين داقوقا وأربل رأيتها على تلٍ عالٍ ولها ربض صغير)[4].

وقد ورد اسم كركوك في عصر النهضة الآشوريَّة، وبالأخص في عصر سرجون الأكدي (2530-2474 ق.م)، حيث ذكر اسم (أرابخا) في التقويم الجغرافي الشهير في مملكته، وهناك من يعتقد بأنَّ اسم كركوك أتى من السومريين بمعنى العمل العظيم أو الجبل العظيم (كار-عمل، كرك – عظيم) [5]. وبعد احتلال الإسكندر المقدوني لبلاد ما بين النهرين 331 ق.م، تحوَّلت كركوك إلى مركز للنشاط العسكري سيَّما في عهد القائد الإغريقي ومؤسِّس الدَّولة السلوقيَّة سلوقس، والذي خلِفَ الإسكندر المقدوني وبنى في كركوك سورًا عظيمًا لحمايتها من الأعداء[6].

وتورد المصادر السريانيَّة اسم كركوك باسم (كرخابيث سلوك). أمّا الساسانيَّون فقد أطلقوا عليها كركوك اسم (كرمكان) أيَّ البلاد الحارة نسبة إلى كلمة (كرم) الكرديَّة بمعنى الحار[7].

(1) ليث شاكر محمود وهناء وليد النقيب، قلعة كركوك، المصدر السابق، ص 1500.

(2) المصدر نفسه، ص 1501.

(3) عمر إبراهيم توفيق، كوردستانيَّة منطقة كركوك، مطبوعات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطنيّ الكوردستانيّ، السليمانيَّة، ط2، 2006م، ص 6.

(4) انظر الإمام الشيخ شهاب الدِّين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، الجزء الرابع، دار صادر، بيروت، بلا تأريِّخ، ص 450.

(5) سليم مطر، الذات الجريحة: إشكالات الهويَّة في العراق والعالم العربّي والشرق متوسطي، مركز دراسات الأمَّة العراقيَّة، ط4، جنيف – بغداد 2008، ص 409.

(6) عن نشوء الدُّولة السلوقيَّة وقيامها ينظر: دراسة تأريِّخيَّة (312-64) رسالة ماجستير غير منشورة، كلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد 2008م، ص ص 64-66.

(7) شعبان مزيري، كركوك في التَّأريِّخ، دار جيا للطبع، بغداد 2009، ص 6.

وقد تحوَّلت كركوك إلى مركز للمسيحيَّة النسطورية السريانيَّة، التي انتشرت في بلاد الرافدين قادمة من سوريا. وأطلق على أسقفية كركوك (بيت جرماي)، حيث قام أباطرة الفرس بعدة مذابح ضدَّ النساطرة، كان أشهرها في القرن الرابع الميلادي، راح ضحيتها عدَّة آلاف من مسيحييِّ المدينة[1]. وفي القرن السادس الميلادي، تمكن أحد القادة السريان في كركوك واسمه (يزيدن) من أن يكون قائدًا للمدينة، حتّى سمِّيت كركوك باسمه (كرخايزدن)، تمكن من بناء العديد من الكنائس، حيث بنيت في كركوك أقدم كنيسة في التَّأريِّخ سنة 470 م، وظلَّت هذه الكنيسة قائمة قبيل انسحاب الجيش التركيّ من كركوك أثناء الاحتلال البريطانيّ للعراق سنة 1917م[2].

ومع اختلاف الكتَّاب والباحثين حول تسمية المدينة وأصلها، فإنَّ الآراء تختلف كذلك حول أصل بناء القلعة، التي تعتبر المعلم الأشهر في مدينة كركوك، فهناك من يذكر أنَّ القلعة بُنيت في الألف الرابع أو الخامس قبل الميلاد (4500 ق.م)، أيّ في عصر السيطرة الكوتية على المدينة[3]. في حين يذكر بعض الباحثين أنَّ القلعة بنيت من قبل آخر ملك آشوري يدعى (سردنابال) وهو ابن سنحاريب الملك الآشوري الثاني والثلاثين والذي تولى الحكم في (800 ق. م.)[4]. وهناك روايَّة أخرى تقول بأنَّ الملك البابلي نبوخذ نصر الثاني هو الذي بنى القلعة لحماية سكّانها من الغزوات الخارجية[5].

أمّا بالنسبة لحدود مدينة كركوك القديمة، فهي بحكم ما تعرضت له من أحداث واحتلالات، فقد خضعت لتبدلات مستمرَّة ولكن منذ التسعين سنة الماضية منذ نشوء الدَّولة العراقيَّة الحديثة 1921م، فإنَّ الحدود اتسمَّت بنوع من الثبات[6] عدا بعض التغييرات الإدارية التي قامت بها الحكومة العراقيَّة في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، والتي نتجت عنها تغييرات واضحة، أثَّرت لاحقًا وبشكل مباشر في واقع كركوك ومستقبلها السِّياسيّ والاجتماعيّ،

(1) فؤاد يوسف قزانجي، خلفية تأريِّخيَّة للعصر الفارسّي السريانّي في العراق، مجلة بين النهرين، السنة 33، العدد 131-132، مطبوعات الوقف المسيحيّ، بغداد 2005م، ص 265.

(2) سليم مطر، الذات الجريحة، مصدر سابق، ص 409.

(3) مديرية الآثار العامَّة: المواقع الأثرية في العراق، بغداد، 1970م، ص 224.

(4) عبير عدنان يوسف النجار، أرابخا (كركوك حاليًّا) دراسة سياسيَّة حضاريَّة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل: كلِّيَّة الآداب، 2011م، ص 13.

(5) المصدر نفسه، ص 280.

(6) محمَّد علّي القره داغي، هويَّة كركوك الثقافيَّة والإدارية، دار ئاراس، أربيل 2007م، ص 179.

منها فصل قضائي جمجمال، وكلار ذو الغالبية الكرديَّة عن كركوك، وإلحاقهما بمحافظة السليمانيَّة، وفصل قضاء كفري وربطه بمحافظة ديالى، وفصل قضاء الطوز ذو الغالبية التركمانيَّة، وإلحاقه بمحافظة صلاح الدين في سنة 1975م، وإلحاق ناحية الزاب العربيَّة بكركوك بعد قطعها من محافظة نينوى (الموصل)[1]

إنَّ الاختلاف حول تسمية كركوك وقلعتها ليس على بال أمام الاختلافات العميقة بين الباحثين حول أصل كركوك وسكّانها، وهذا الأمر موضع خلاف شديد ولا سيَّما أنَّه بات مشفوعًا بمطالبات سياسيَّة وقوميَّة حول تبعية المدينة لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف السِّياسيَّة العربيَّة والكرديَّة والتركمانيَّة المتصارعة للسيطرة عليها، وعليه، يرى بعض الباحثين أنَّ أصل كركوك هو عراقيّ يعود إلى الحضارات العراقيَّة التي استوطنت العراق القديم واندمجت في واقعه كالسومريين وأحفادهم الآراميين الذين أسَّسوا كركوك قبل (7000ق. م)[2]، في حين يرى المؤرِّخون العرب أنَّ كركوك هي مدينة ذات أصول عربيَّة، حيث دخلها العرب إبان الفتوحات الإسلاميَّة وتمركزوا في منطقة (داقوق) واتخذوها ثكنة عسكرية وتمكنت الهجرات المتوالية للقبائل العربيَّة واستقرارها في كركوك من تغيير لغتها وصفاتها الديموغرافية، واستمرَّت الهجرات العربيَّة حتّى أواخر العهد العثمانيّ[3]. ومع قيام الحكم الملكي في العراق استمرَّت هجرة القبائل العربيَّة لا سيَّما من عشائر البيات والعبيد والجبور والعزة والحديد إلى كركوك، وبالتالي فلا يمكن إنكار أصولها العربيَّة.

ويرى باحثون آخرون أنَّ كركوك هي مدينة تركمانيَّة وأنَّ سكّانها تعود أصولهم إلى الأصول التركمانيَّة التي هاجرت إليها من بلاد تركستان وأسَّسوا مدينة كركوك[4]، في حين يجد الباحثون الكرد أنَّ كركوك ذات جذور كرديَّة وهم يقدِّمون عددًا من الحجج التَّأريخيَّة التي تسند حقّهم التَّأريخيّ والسِّياسيّ فيها [5].

(1) عمر إبراهيم توفيق، المصدر السابق، ص 9-10.

(2) محمَّد صادق جميل الحمداني، مشكلة إدارة كركوك ومستقبلها الجيوبولتيكي، أطروحة دكتوراه، كلِّيَّة التربية/ابن رشد، جامعة بغداد، 2011م، ص 71.

(3) المصدر نفسه، ص 71.

(4) عبد الرحمن علّي وعبد الزهرة الربيعي، المصدر السابق، ص 34.

(5) محمَّد علّي القره داغي، هويَّة كركوك الثقافيَّة والإدارية، المصدر السابق, ص 173-174.

ثانيًا: كركوك وبدايات الفتح الإسلاميّ

شكَّلت سيطرة المسلمين على العراق حدثًا كبيرًا ومؤثِّرًا في تأريِّخ نشر الإسلام خارج الجزيرة العربيَّة، ولا شكَّ أنَّ أهمِّيَّة دخول الإسلام إلى العراق لم تكمن في دخول أهله في منظومة التوحيد، بقدر ما كانت تتمثَّل في سقوط أعظم إمبراطوريَّة سادت العالم حينذاك وهي الإمبراطوريَّة الفارسيَّة، والتي شكَّل سقوطها أمام جيوش الفاتحين العرب في معركة القادسية سنة 15 للهجرة، سقوطًا لأهمِّ قوى التوازن الدوليّ آنذاك، وإيذانًا بولادة دولة جديدة ستأخذ فيما بعد فرصة قيادة العالم. ونقصد بها الدَّولة العربيَّة الإسلاميَّة والتي لم تتوقف سيطرتها على العراق وبلاد فارس، وإنَّما إلى بلاد ما وراء النهر[1]. وتشير المصادر أنَّ سيطرة المسلمين على العراق بعد معركة القادسية لم تواجه مقاومة تذكر، فإضافة إلى عوامل الضعف والانحلال التي تغلغلت في بلاد فارس نتيجة الخلافات والصِّراعات الداخلية بين الساسانيين والفرثيين[2] فإنَّ غالبية العراقيين الذين تسربت المسيحيَّة وانتشرت بين ربوعهم خلال قرنين من حكم الفرثيين والساسانيين، كانوا مستعدين لقبول الدِّين الجديد الذي بشَّر بالتوحيد الذي جاء به النَّبيّ عيسى عليه السلام بسبب سياسات التهميش والتضييق التي مارسها الفرس حيال عقيدتهم التوحيدية[3].

كانت كركوك جزءاً من المناطق التي دخلتها جيوش الفاتحين في عهد الخليفة الثاني (عمر بن الخطَّاب) بعد معركة القادسية في السنة الخامسة عشرة للهجرة بقيادة (إياس بن غنَّام)[4]، حيث أصبحت كركوك ضمن حدود الإمبراطوريَّة الإسلاميَّة، وتنعمت بالهدوء والاستقرار طوال فترة الحكم الأمويّ والعباسيّ، وقد اعتمد قادة الدَّولة الإسلاميَّة في توطيد الملك والأمن في كركوك على التركمان، الذين دخلوا الإسلام في الكثير من الفتوحات الإسلاميَّة زمن الدَّولة الأمويَّة. وبلغ حضور التركمان ذروته زمن الدَّولة العباسيَّة حيث بدء الضعف يدب في روح القبائل العربيَّة المهيمنة، والتي فقدت روحها البدوية المحاربة بعد أنْ استقرَّ بها المقام

(1) جواد علّي، المفصل في تأريِّخ العرب قبل الإسلام، بغداد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ج 6، ط 2، 1993م، ص 630.

(2) بروانة هوشناگ بُرشريعتي، اضمحلال الإمبراطوريَّة الساسانيَّة وسقوطها-التحالف الساساني-الفرثي والفتح العربيّ لإيران، ترجمة أنيس عبد الخالق محمود، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2021.

(3) سهيل قاشا، تأريِّخ نصارى العراق، بيروت، دار الرافدين للطباعة، 2008، ص 9.

(4) جمال رشيد أحمد، كركوك في العصور القديمة، المصدر السابق، ص 47.

في العراق وتنعمت بالخصوبة والرفاهيَّة. وقد وجد الخلفاء العباسيَّون في التركمان البديل المقاتل، لتمتعهم بالروح الرعوية المحاربة، وخصوصًا في مواجهة الجماعات الرعوية الأوربيَّة التي قدِمت لاحتلال الدَّولة الإسلاميَّة باسم الحروب المقدَّسة (الحروب الصليبية)[1].

ومع انتقال الخلافة إلى العباسيين في بغداد، وظَّف الخلفاء العباسيَّون التركمان في الجيش وفي الخدمة العامَّة، حيث أنشأ الخليفة المنصور (754-775 م)، وحدة عسكرية من التركمان بعد تشييده بغداد. وحسب السيوطي فإنَّ أوَّل من اتخذ الأتراك واستعملهم على الأعمال وترك العرب هو الخليفة العباسيّ المنصور[2]. أمّا الخليفة المعتصم فقد اعتمد كليًّا على العساكر التركمان، عكس أخيه المأمون الذي اعتمد على العساكر الفرس في حماية ملكه. فقد جلب المعتصم إلى مدينة سامراء التي شيَّدها ما يزيد عن 40 ألف عنصر من التركمان من أخواله مع عوائلهم وأسكنهم مدينة سامراء، فتغلغل العنصر التركمانيّ في المجتمع والسِّياسة للخلافة الإسلاميَّة في العراق، ولا سيَّما مع روح التسامح التي أبداها المعتصم وخليفته المتوكل حيال انتشار العنصر التركيّ المعروف بسنَّتيه وروحه القتالية العالية ودفاعه عن مصالحه المترابطة مع السُّلطة[3]، وفي تلك الفترة، بدأت كركوك تشهد هجرات متتالية للعنصر التركمانيّ بحكم قربها من سامراء. ومع مرور الزمن أصبح التركمان يشكِّلون أغلبية سكّان كركوك وأخذت لغتهم تسود في المدينة ويتكلمها سكّان المدينة الآخرين من العرب والأكراد والسريان[4]. ومع ضعف الخلافة الإسلاميَّة في بغداد، أخذ السلاجقة الأتراك بالسيطرة السِّياسيَّة عليها، ولهذا وبعد أن بسط طغرل بيك السلجوقي سيطرته على إيران وأجزاء كبيرة من العراق سنة 1055 [5]، انّضمت كركوك ومنطقة الجزيرة وحلب والبصرة إلى دولته القويَّة، وظلَّت كركوك خاضعة لحكم السلاجقة لأكثر من (63) عامًّا[6]، حيث خضعت بعدها في العام 1139، لحكم الأتابكة[7] وهم من الأقوام التركمانيَّة، حيث بسط عماد الدِّين زنكي،

(1) سليم مطر، جدل الهويَّات: عرب – أكراد-تركمان-سريان-يزيديَّة، المؤسسة العربيَّة للدِّراسات والنشر، بيروت، 2003م، ص 82.

(2) شاكر صابر الضابط، تأريِّخ الصَّداقة بين العراق وتركيا، دار المعرفة، بغداد 1955م، ص 71.

(3) عزيز قادر الصّمانجي، التَّأريِّخ السِّياسّي لتركمان العراق، دار السَّاقي، بيروت، 1999م، ص 40.

(4) سليم مطر، الذات الجريحة، المصدر السابق، ص 409.

(5) شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص 79.

(6) عبد الله كران، تأريِّخ وهويَّة كركوك، مركز روداو للدِّراسات والبحوث، أربيل، 2018م، ص 11.

(7) يذكر عزيز قادر الصّمانجي أنَّ عددًا من الأمارات التركمانيَّة نشأت في العراق لعلَّ أهمِّها أمارة الموصل

سيطرته على المنطقة كلِّها وشكَّل التركمان أساس جيوشه[1]. وبعد ذلك خضعت كركوك لحكم الأيوبيين وهم عائلة من أصول كرديَّة انطلقت من تكريت وتمكنت من حكم مصر والشام والعراق للفترة 1171-1260م، ومنذ ذلك التَّأريِّخ وحتّى مجيء المغول كانت كركوك وأربيل والموصل والشام وحلب وبغداد وصولًا إلى مصر واليمن والسودان تحت حكم الأيوبيين[2]. وبقيت كركوك، أحد أهمِّ المناطق التي سيطر عليها المغول ودخلوها بعد احتلالهم للعراق سنة 1258م، حيث قتلوا منها خلقًا كثيرًا[3] فقد اعتبرها المغول من المناطق المهمَّة على طريق القوافل، ومحطة استراحة للجيش وصارت مركزًا تجاريًا أو وصلًا تجاريًا يربط بين بغداد، كركوك، شهرزور، أذربيجان[4].

وكانت داقوقا أو كما تسمّى أحيانًا (طاووق أو داقوق)، في تلك المرحلة، قد أضحت مركزًا لولاية كركوك، وأصبح مركز مدينة كركوك وتوابعه يتبع داقوق التي ظلَّت على حالها مركزًا مهمًّا لكركوك، منذ عهد المغول إلى عهد الجلائريين وهم أيضًا مغول متفرسون، تمكنوا بحلول 1340م من السيطرة على الجزء الأعظم من إمبراطوريَّة جنكيز خان المغولي ومنها العراق[5]، واستمرَّ حكمهم لنصف قرن للعراق ومنها مدينة كركوك، ونتيجة لتفشي الخلافات والصِّراعات بين أُمرائهم فقد تمكن تيمورلنك من اجتياح واحتلال بغداد سنة 1400م، إلَّا أنَّ حكمه لم يصمد طويلًا، إذ سرعان ما استرد الجلائريون السيطرة على بغداد بعد وفاته سنة 1405م، محملين هذه المرَّة بثارات وأحقاد ضدَّ أهل العراق تمثَّلت

الأتابكية الزنكيَّة (1127-1233 م) نسبة إلى عماد الدِّين الزنكي وإبنه نور الدِّين الزنكي اللذان اشتهرا بالقوَّة والشَّجاعة في مواجهة حملات الصليبيين على بلاد المسلمين, وقد كانت كركوك من المدن المهمَّة التي ضمّتها الأمارة الأتابكية وكذلك الأمارة التركمانيَّة في كركوك أو كما سمِّيت القبجاقية نسبة إلى ملكها قبجاق أرسلان بن طاش. للمزيد انظر: عزيز قادر الصّمانجي، التَّأريِّخ السِّياسيّ لتركمان العراق، المصدر السابق، ص 44.

(1) محمَّد علّي الصَّلاَّبي، السُّلطان الشهيد عماد الدِّين زنكي: شخصيَّته وعصره، مؤسسة أقرأ، القاهرة 2007، ص 29.

(2) عبد الله كران، تأريِّخ وهويَّة كركوك، المصدر السابق، ص 12.

(3) عبد الرزاق بن أحمد ابن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق مصطفى جواد ومحمَّد رضا شبيبي، بلا دار نشر، بغداد، بلا تأريِّخ، ص 398.

(4) محمَّد علّي قره داغي، المصدر السابق، ص 180.

(5) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريِّخ العراق، ترجمة جعفر الخيَّاط، الطبعة 5، شركة الرافدين، بيروت، 1941م، ص 18.

بإحراقهم وتدميرهم لمعظم معالم الحياة، فنال أهل كركوك من التدمير الشيء الكثير، فتشرد أهلها وقُتل الكثير منهم[1].

لم يستقرّ الحكم للجلائريون في العراق طويلًا، بعد أن تمكنت قوَّة صاعدة للتركمان القرة قوينلو (الخروف الأسود)، من منافسة الجلائريين وإزاحتهم من العراق ومن كركوك سنة 1410[2]، ليرسوا دعائم حكمهم لستين سنة، انتهت بانهيارهم وسقوطهم أمام قوَّة تركمانيَّة منافسة أخرى سيطرت على العراق، وهي الآق قوينلو (الخروف الابيض) 1470[3] والتي لم تحقِّق طيلة 35 عامًّا من حكمها سوى الحروب والاقتتال بين المتنافسين على الحكم، فقد العراق خلالها الكثير من سكّانه فانهار اقتصاده وبات غير محصن عسكريًا لمطامع دولتين جديدتين متنافستين في الشمال والشرق، هما الدَّولة الصفويَّة التي ترسخت بحلول 1500م بقيادة إسماعيل الصفويّ، والدَّولة العثمانيَّة التركيَّة التي باتت منذ ذلك التَّأريِّخ قوَّة متنامية ومنافسة للصفويين[4].

ثالثًا: كركوك في عهد الدَّولة العثمانيَّة

شكَّل بروز العثمانيين في القرن السادس عشر كقوَّة عسكريَّة وسياسيَّة، عامل توازن حيال استحواذ الدَّولة الفارسيَّة على مقدرات المنطقة واحتلال شعوبها، وقد توقف توسعها بعد هزيمة الدَّولة الصفويَّة على يد العثمانيين عام 1514م، والذين أصبحوا سادة المنطقة[5]، وترتب على ذلك، سيطرة السُّلطان العثمانيّ (سليم الأوّل) على مناطق مهمَّة من العراق وأذربيجان ومناطق الأكراد وإكماله انتصاراته على المماليك حلفاء الصفويين في معركة مرج دابق 1516[6] حيث دخلت القوات العثمانيَّة ولاية الموصل وشهرزور التي تضمُّ كركوك،

(1) المصدر نفسه، ص 72.

(2) ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التَّأريِّخ...، المصدر السابق، ص 77.

(3) عبد الله كران، المصدر السابق، ص 12.

(4) دهام محمَّد العزاوي، مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل، مركز الجزيرة للدِّراسات، 2012م، ص 99.

(5) نايف عيد السهيل، العلاقات السِّياسيَّة بين العثمانيين والصفويين منذ قيام الدُّولة الصفويَّة حتى معركة جالديران 1502-1514، مجلة حوليَّات، مركز البُّحوث والدِّراسات التَّأريِّخيَّة، كلِّيَّة الآداب، جامعة القاهرة 2007م، ص 32.

(6) شوقي أبو خليل، تشالديران: سليم الأوّل العثمانيّ وإسماعيل الصفويّ، دار الفكر، دمشق، 2005م، ص 70.

وأصبحت هاتان المدينتان تحت السيطرة العثمانيَّة المباشرة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مدينة كركوك مركزًا تجاريًا مهمًّا بين ولايتي الموصل وبغداد[1].

بقي الصِّراع العثمانيّ الصفويّ في العراق يلقي بظلاله السيئة على مدينة كركوك، فقد كانت بين فترة وأخرى وكغيرها من مدن العراق تخضع لسيطرة الصفويين تارة والعثمانيين تارة أخرى. فبعد أنْ طرد العثمانيون بقيادة سليمان القانوني، الصفويين من العراق سنة 1534م، رجع الصفويون مرَّة أخرى بقيادة الشَّاه عباس الصفويّ، واستولوا على بغداد والبصرة والموصل في العام 1623م، واستمرَّ حكمهم إلى سنة 1638[2]، حيث عادت وخضعت كركوك في تلك الفترة لحكمهم من جديد، وأوقعوا في أهلها قتلًا وتشريدًا، غير أنَّ العثمانيين استعادوها ثانية بعد ما يزيد عن عشر سنوات، وتمَّ توقيع معاهدة زهاب في 1639م[3]، وفي عام 1733م، اخضعت كركوك مرَّة أخرى للحكم الفارسيّ، غير أنَّها لم تبق هذه المرَّة تحت سيطرتهم لفترة طويلة؛ بسبب هزيمة قوات نادر شاه في العام ذاته.

لم توقف هزيمة نادر شاه تطلعاته في معاودة احتلال العراق فشنّ في 1743م، هجومًا على الأراضي العراقيَّة فاحتل بعضًا من أراضي شهرزور ومندلي وحاصر كركوك ودخلها بالقوَّة واستباحتها قواته. وفي وصف ذلك الاجتياح يقول المؤرِّخ الكركوكلي: (وبعد أن خضعت له شهرزور زحف على مدينة كركوك فحاصرها وعمل فيها السيف مدَّة ثمانين يومًا، وقد دافع الأهلون عنها دفاعًا مستميتًا وبعد ما رماها بعشرين ألفًا من القذائف المدفعية وعشرين ألفًا من المنجنيق اضطر أهلها إلى التسليم... وبعدما فتح كركوك اعتدى على الأهلين وعلى أعراضهم وأموالهم وسبى نساءهم وأسَر الرجال والعلماء وفرض عليهم الغرامات ومن لم يؤدِّ

(1) محمَّد سعيد كتانة، كركوك مدينة التسامح والإخوة، المصدر السابق، ص 11.

(2) سرمد عكيدي الدهان وستار محمَّد علاَّوي، الصرِّاع العثمانيّ الفارسّي وأثره على العراق: دراسة تأريِّخيَّة (1508-1779م)، مجلة الدِّراسات التربويَّة والعلميَّة، كلِّيَّة التربية، الجامعة العراقيَّة، العدد الرابع عشر، المجدل الثالث، نيسان أبريل 2019م، 128.

(3) رغم سيطرة العثمانيين على العراق إلاَّ أنَّ أوضاعه السِّياسيَّة والإدارية والاقتصادية العامَّة لم تستقرّ؛ بسبب سوء الإدارة ونقص الخدمات وخدمة الولاة لمصالحهم الشخصيَّة، وضعف السيطرة المركزيَّة للدُّولة العثمانيَّة. للمزيد انظر حيدر صبري الخاقاني، التنافس العثمانيّ – الفارسيّ على العراق وأثره على الأوضاع العامَّة في المجتمع العراقيِّ (1534-1779م)، مجلة الباحث، العدد السادس والعشرون، كلِّيَّة الإعلام، جامعة بغداد 2018م، ص 157.

الغرامة مثل أولاد المفتي أخذهم معه أسرى)[1] وبعد اندحار نادر شاه وزوال حكمه التحقت مناطق شمال العراق، ومنها كركوك وجنوب الأناضول بالدَّولة العثمانيَّة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مدينة كركوك مركزًا تجاريًا هامًّا بين ولايتي الموصل وبغداد. وحتّى مع تولي الأسرة القاجارية للحكم، بقيت كركوك أرضًا عثمانيَّة منذ عام 1779م، وظلَّت كذلك حتّى نهايات الحرب العالمية الأوّلى[2].

لقد أضر الصِّراع العثمانيّ الفارسيّ بالعراق أرضًا وشعبًا، حيث بقي لقرون طويلة ساحة خلفية لنفوذ ومصالح الدُّولتين؛ بسبب خيراته وثرواته الكبيرة. ولم يمكِّن ذلك العراقيِّين من إقامة حكومة مستقلَّة تأخذ على عاتقها تنمية قدرات العراق عسكريًا واقتصاديًا، وبشكل يجعل منه دولة محوريَّة وقويَّة تنافس الدُّولتين النفوذ والاستحواذ في المنطقة[3]. وكان الانقسام المذهبيّ والقوميّ في العراق عاملًا مساعدًا في ضعف موقف العراقيّين واستسلامهم لقدر الانقسام بين العثمانيين والفرس، فكان الفرس يلعبون على المشاعر الطائفيَّة لكسب ولاء شيعة العراق في أيَّة معركة مع العثمانيِّين، وكذا لعب العثمانيَّون على وتر الطائفيَّة لاستمالة السُّنَّة في بغداد والموصل وكذلك الأكراد السُّنَّة. وبقيت علاقاتهم مع الشِّيعة تتّسم بالتجاهل والحذر والعداء في أحيان كثيرة[4].

لقد وجد الشحن الطائفيّ والقوميّ في العراق والمنطقة تطبيقه في حروب وصراعات الدُّولتين، فغالبًا ما كان الصفويَّون يجلبون السِّكّان الشِّيعة من التركمان وغيرهم ويضعونهم في مقدِّمة جيوشهم التي تدخل العراق، وهذا ما حصل في 1508، حينما هجم الصفويَّون على بغداد وكركوك، حيث تقدمت فرقة التركمان الشِّيعة والتي سمِّيت بـ (القزلباش)، أيّ

(1) المصدر نفسه، ص 161.

(2) وبعد أن انتهى من استباحة كركوك توجه إلى أربيل فحاصرها واستباحها أيضًا، واتجه بعد ذلك إلى الموصل فحاصرها بقواته وذلك في أيلول 1743 ولكن المدينة لم تستسلم ممَّا جعله يعقد صلحًا مع واليها حسين باشا الجليلي. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص 162.

(3) أبو وردة عبد الوهاب السعدني، الصرِّاع العثمانيّ الصفويّ ونتائجه السِّياسيَّة والعسكريَّة، المصدر السابق، ص 261.

(4) لم يكن توظيف المذهبيَّة بين العثمانيِّين والصفويِّين مقتصَرا على العراق بل شمل معظم البلدان العربيَّة التي خضعت لسيطرة الدُّولتين مثل بلاد الشام. للمزيد ينظر: محمَّد جمال باروت، الصِّراع العثمانيّ الصفويّ وآثاره في الشِّيعيَّة في شمال بلاد الشام، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2018م، ص143.

أصحاب العمائم الحمر للسِّيطرة على بغداد. وتمَّ بعد سيطرة الصفويِّين عليها، تنصيب أحد قادة القزلباش واسمه (خادم بك)، واليًا. من جانبه حاول السُّلطان العثمانيّ (سليم الأوّل)، و(سليمان القانوني) وخلفاؤهما استمالة الأكراد السُّنَّة إلى جانب السلطنة العثمانيَّة، وقد نجحوا في الحصول على دعم الكثير من العشائر الكرديَّة، لغرض وضعها كحاجز صد أمام تقدم الصفويين في شمالي العراق[1]. كما اعترف السُّلطان (سليم الأوّل) بالسِّيادة الكاملة للزعماء الكرد على أراضيهم وقلاعهم الواقعة بين نهر ديالى والزابين الأعلى والأسفل وهي المنطقة التي تقع فيها كركوك وتوابعها[2].

لقد شكَّلت كركوك إحدى المدن المهمَّة التي حرصت السُّلطات العثمانيَّة على الاحتفاظ بها؛ بسبب كثرة خيراتها وموقعها الجغرافي المتميِّز. وكانت واحدةً من السناجق التابعة لولاية الموصل، حيث كلّما ذكرت الموصل ذكرت كركوك معها. وكان العثمانيَّون يطلقون على مناطق الموصل وكركوك تسمية الجزيرة العليا[3]. وفي عهد السُّلطان (سليمان القانوني) وبعد دحر الصفويين 1534م، تمَّ تقسيم شمال العراق، إلى ولايتين، الأوّلى (شهرزور) ومركزها كركوك ويتبعها واحدٌ وعشرون سنجقًا. والثانية ولاية الموصل ويتبعها ستة سناجق مع إبقاء سلطات الأمراء وزعماء القبائل ورؤساء الإقطاع في المنطقة دون تغيير[4]، ولكن هذا التقسيم تغيَّر فيما بعد وأُلحقت كركوك بولاية الموصل. وساعدت الصلاحيات الإدارية الواسعة التي أعطاها السَّلاطين العثمانيين للزعماء والأمراء الكرد في توسيع استقلاليتهم عن السَّلطنة العثمانيَّة، وظهور أمارات كرديَّة قويَّة مثل: الأمارة البهدنانية والأمارة البابانية[5]، حيث أخذت تلك الأمارات، بإدارة الأمور في ولاية كركوك والموصل من الدَّولة العثمانيَّة. وترافق ضعف العثمانيِّين في العراق مع ضعف عام في جسد الدَّولة العثمانيَّة ووضعها الدوليّ، حيث بات الغرب يطلق عليها الرجل المريض الذي يجب الاستعداد لتقاسم تركته، وفي ظلِّ هذا الواقع السِّياسيِّ والعسكري قبل السَّلاطين العثمانيِّين بإدارة المنطقة بالوكالة من قبل الزعماء

(1) أرشاك سافر شيان، الكرد وكردستان، بلا دار نشر، 1948م، ص 40.

(2) المصدر السابق، ص 41.

(3) المصدر نفسه، ص 42.

(4) علّي شاكر علّي، ولاية الموصل العثمانيَّة في القرن السادس عشر: دراسة سياسيَّة، إدارية، اقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان 2011م، ص 63.

(5) عبد ربَّه سكران الوائلي، تأريِّخ الأمارة البابانية الكرديَّة، دار الثَّقافة والنشر الكرديَّة، بغداد 2012م، ص 70.

المحليين مع إدارة شكليَّة أو إسميَّة للعثمانيِّين بهدف جباية الضرائب والأموال باسم الباب العالي وتزويد الجيوش العثمانيَّة المتهالكة بالرجال والأموال، وكانت كركوك تمثِّل المقر الذي اعتمد عليه الباب العالي في مهمَّة جمع الضرائب. وقد استمرَّ هذا الواقع إلى نهاية الحرب العالمية الأوّلى 1914-1918م، حينما انهارت الدَّولة العثمانيَّة وتهافتت القوى الغربيَّة الكبرى لتقاسم تركتها، فكانت كركوك ضمن العراق الذي انّضم رسميًّا وواقعيًّا إلى ممتلكات الإمبراطوريَّة البريطانيَّة.

الفصل الثاني

كركوك وولادة العراق الحديث

يبحث هذا الفصل عن بدايات اهتمام بريطانيا بالعراق، نتيجة نمو الظاهرة الاستعمارية، وتسابق الدُّول الغربيَّة لاحتلال المنطقة العربيَّة واستغلال خيراتها، وقد أحدث ضعف الدَّولة العثمانيَّة حراكًا استعماريًا غير معتاد، وتكالبًا غير مسبوق بين الدُّول الاستعماريَّة على مناطق النفوذ في المنطقة العربيَّة، والتي كان العراق واستمرَّ يشكِّل رأس الحرِّبَّة فيها، وساعد انسحاب الهولنديين من الخليج العربيّ، وتصاعد الصِّراع العثمانيّ الفارسيّ، في تمدد بريطانيا في العراق، والذي ازداد بشكل متواتر بعد اكتشاف النفط، ولا سيَّما في كركوك عام 1927م، وقد كانت الإرساليات التبشيريَّة، ورحلات التنقيب عن الآثار، وزيارات المندوبين الفنيين والرَّحالة والعسكريين، أحد الأساليب المهمَّة التي انتهجتها الحكومة البريطانيَّة في دخولها العراق، والذي شكَّل منذ تلك اللحظات مفتاح السَّيطرة البريطانيَّة على سوق النفط العالمية.

كانت كركوك ضمن المدن المهمَّة التي أولتها الحكومة البريطانيَّة اهتمامها، نظرًا لموقعها الاستراتيجيّ القريب من الحدود العراقيَّة الإيرانيَّة، وبسبب عمليات التنقيب عن النفط، والتي تكلَّلت بتدفق أولى شحناته إلى الأسواق العالمية عام 1933م. ولا شكَّ أنَّ السَّيطرة على كركوك، لم تكن ميسَّرة، فقد واجهت بريطانيا جملة من التحديات، في مقدِّمتها الرفض الشعبيّ بحكم الإرث العثمانيّ، ورغبة السكّان لا سيَّما التركمان والعرب في بقاء السَّيطرة العثمانيَّة، وقد ظهرت بوادر تلك الكراهية في مشاركة أهالي كركوك في ثورة العشرين ضدَّ الاحتلال البريطانيّ، إضافة إلى التنافس البريطانيّ الفرنسيّ، ورغبة فرنسا في الاستحواذ على نفط ولاية الموصل ومنها كركوك، أمّا النقطة الأهم فتمثَّلت في إشكاليَّة التوفيق بين القوميَّات، وصعوبة إدارة الشؤون السِّياسيَّة والإدارية والأمنيَّة في المدينة، نتيجة عدم توافق السُّكّان حول رؤيَّة موحَّدة حيال الاحتلال البريطانيّ ونواياه.

أوّلًا: أهمِّيَّة العراق في الأجندة البريطانيَّة

لقد تركَّزت المصالح البريطانيَّة في العراق من ناحيتين مهمَّتين الأوّلى الناحية الاستراتيجيَّة. والثانية الاقتصادية. أمّا من الناحية الاستراتيجيَّة فقد كانت بريطانيا تدرك أهمِّيَّة العراق المستقبليَّة في السِّياسة العالمية لا سيَّما لجهة الربط بمستعمراتها في جنوب آسيا، ولا سيَّما الهند، حيث لبريطانيا مصالح اقتصادية واستراتيجيَّة كبيرة في الهند[1]. لقد كانت رحلات التنقيب عن الآثار والإرساليات التبشيريَّة الإنجيليَّة وزيارات المندوبين العسكريين والدبلوماسيِّين البريطانيِّين[2]، فضلاً عن الرحلات الاستكشافيَّة، أحد الأساليب المهمَّة التي انتهجتها للدخول إلى العراق، تحت واجهات علميَّة وسياسيَّة واستكشافيَّة، مستغلين ضعف الدَّولة العثمانيَّة وحاجتها للتقرب من الدُّول الغربيَّة[3]. وعليه قامت الحكومة البريطانيَّة بدعم مجموعة من المستكشفين البريطانيِّين في العراق منذ عام 1830م وما بعدها، وكانت نتائج المسوحات الجغرافية قد أقرت بعد سنوات من الاستكشاف والتتبع لمصبات الأنهار في العراق، وأنَّ نهر الفرات هو أنسب الطرق لربط الشرق بالغرب بخطوط منتظمة من البواخر والسفن التجارية.

أمّا بخصوص المصالح الاقتصادية فقد تنوعت أساليب التغلغل البريطانيَّة فنجد هناك ميادين الملاحة التجارية والاستيراد والتصدير وغيرها من الأعمال التي كانت تقوم بها الشركات البريطانيَّة في العراق، والتي تعزَّزت بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، وظهور بعض الإصلاحات التي قام بها السَّلاطين العثمانيِّين[4].

لقد واجه التغلغل البريطانيّ منافسة من قبل الدُّول الاستعماريَّة الغربيَّة، ولا سيَّما فرنسا وروسيا التي دخلت في حرب شرسة مع الدَّولة العثمانيَّة، وكذلك ألمانيا التي كانت ترتبط

(1) بشار فتحي العكيدي، صراع النفوذ البريطانيّ الأمريكيّ في العراق 1939-1958م: دراسة تأريِّخيَّة سياسيَّة، دار غيداء للنشر، عمان 2011م، ص 20.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، تأريِّخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربيّ للثَّقافة والنشر، القاهرة 1968م، ص 301.

(3) كانت البعثات التبشيريَّة إحدى الوسائل التي مارسها البريطانيُّون للتغلغل إلى العراق وكان الرهبان يحملون رسائل سياسيَّة قبل أنْ تكون دينيَّة. كما كان التنقيب عن الآثار وسيلة مهمَّة تسابقت الدُّول الأوربيَّة للنفوذ من خلالها إلى العراق. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تأريِّخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطانيّ 1921-1932م، دار الرافدين، بيروت 2017م، ص 45-67.

(4) بشَّار فتحي العكيدي، المصدر السابق، ص 24.

بعلاقات متميَّزة مع الدَّولة العثمانيَّة[1]. في حين وجدت الدَّولة العثمانيَّة في ألمانيا حليفًا استراتيجيًّا لمواجهة العداء الروسيّ والنفوذ البريطانيّ، وعليه فقد تطوَّرت العلاقات بين الجانبين في مجالات متنوعة، أهمُّها دخول الألمان لتحديث بنية الجيش العثمانيّ، إضافة إلى مدِّ خطِّ سكّة حديد برلين بغداد، وإقامة مشاريع صناعية وعسكرية مشتركة، ودخول الإرساليات التبشيريَّة الألمانية[2]، من جانبه دفع الاحتلال الفرنسي لمصر (1798-1801)، إلى رفع الاهتمام البريطانيّ بالعراق إلى درجة كبيرة، بهدف استخدام العراق كطريق تجاري وممر نقل لتجارة بريطانيا إلى الهند، ومنع فرنسا من الوصول إلى الهند عبر الشرق الأدنى[3].

ثانيًا: وسائل وآليات التغلغل البريطانيّ في العراق

يمكن تصور أنَّ النشاط التجاري كان الركيزة الأساسيَّة التي استندت إليها بريطانيا لمدِّ نفوذها في العراق خلال الحقبة العثمانيَّة، واعتمدت في هذا على الضغوط التي مارستها الحكومة البريطانيَّة على السَّلاطين العثمانيِّين للحصول على الفرمانات الخاصَّة بممارسة الشركات البريطانيَّة لنشاطاتها التجارية. فإضافة إلى فرمانات تأسيس شركات بريطانيَّة للنقل في نهري دجلة والفرات[4] انفتح السَّلاطين العثمانيُّون في منح فرمانات لبدء النشاط المصرفي، وفتح فروع للمصارف الأجنبيَّة والبريطانيَّة في العراق، والتي أسهمت في توسع ونمو النشاط التجاري[5].

وقد أتت السِّياسة البريطانيَّة أُكلها بعد مدَّة قصيرة، حيث تبوئت بريطانيا مكان الصدارة

(1) رخاوي راضية وشعون محمَّد فاروق، التنافس الإنجليزي الألماني في العراق 1871-1918م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلِّيَّة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، جامعة جيلالي بونعامة، الجزائر 2017م، ص 21.

(2) دهام محمَّد العزاوي، العراق وألمانيا: مسارات الهويَّة الفيدراليَّة واللامركزيَّة، دار آمنة، عمان 2021م، ص 54.

(3) عبد العزيز سليمان نوار، تأريِّخ العراق الحديث، المصدر السابق، 269.

(4) يمكن الإشارة هنا إلى المشروع الذي تقدم به الضابط البريطانّي جسني Chesney في 1830، وحظي الموافقة، وفيه تقرَّر أن يكون طريق نهر الفرات إلى البصرة رديفًا لطريق البحر الأحمر الذي تسلكه البواخر البريطانيَّة في طريقها إلى الهند، وتمكنت الضغوط البريطانيَّة على السُّلطان العثمانيّ باستصدار فرمان عثمانيّ بالموافقة على مرور البواخر البريطانيَّة في نهر الفرات. حيث كان الباب العالي يخشى أن تصبح مصر محمَّد عليّ باشا هي المعبر المفضّل لدى الإنجليز بين الشرق والغرب. انظر تفاصيل ذلك في: عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص 247.

(5) بشَّار فتحي العكيدي، المصدر السابق، ص 28.

بين الدُّول التي لها علاقات تجارية واقتصادية مع العراق، بعدما بدى واضحًا أنَّ أغلب البضائع والمواد التجارية التي كانت ترد إلى ميناء البصرة بريطانيَّة المنشأ. وقد ساهم فتح قناة السويس 1869م، بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الشرق والغرب بحيث وصل عدد السفن التجارية التي دخلت ميناء البصرة للفترة (1904-1906م)، ستمائة سفينة ما بين شراعية وتجارية، تحمل جنسيات بريطانيَّة وفرنسيَّة وألمانية ونرويجيَّة وغيرها بلغت حمولتها ما يقارب 170 ألف طن وتجاوزت قيمتها (مليون) باون وهو مبلغٌ يعدُّ ضخمًا في تلك الفترة[1].

ومع تطور العلاقات بين الدَّولة العثمانيَّة وبريطانيا، تمَّ السماح للشركات البريطانيَّة للقيام بعمليات المسح لنهري دجلة والفرات. وعلى إثر تلك المسوحات أصبحت جاهزية النهرين للملاحة والتجارة النهرية واضحة للعيان ممَّا حدى ببريطانيا إلى تأسيس شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية في لندن على يد (هـ. ب. لنج)، في نيسان أبريل 1861م، حيث تمَّ ادخال أحدث البواخر النهرية التي تساهم بنقل البضائع من بغداد إلى البصرة ومنها إلى خارج العراق وبالتعاون مع الحكومة العثمانيَّة[2]. وبالرغم من المعارضة السِّياسيَّة لبعض الولاة العثمانيِّين والتجار والوجهاء العراقيّين الذين جابهوا هذه الشركة، وبرغم المنافسة الاقتصادية من جانب الشركة (العمانيَّة – العثمانيَّة)، إلَّا أنَّ الشركة عزَّزت مركزها في حيازة أفضل وأكبر السفن البخارية، واحتكار شحن الواردات من الهند وبريطانيا عند وصولها للبصرة، حتّى غدت بعد سنوات أهم بوابة للمصالح البريطانية في العراق[3].

لقد واجه التغلغل البريطانيّ في العراق، جملة تحديات سياسيَّة واجتماعيَّة لعلَّ أهمَّها حذر وتوجس بعض السَّلاطين العثمانيِّين من نوايا بريطانيا وتوجهاتها الاستعمارية في مقاطعات الدَّولة الغنيَّة ومنها العراق، فضلًا عن رفض العراقيِّين أنفسهم للتمدُّد البريطانيّ[4]،

(1) ميثم عبد الخضر السويدي، النشاط المصرفي في العراق خلال الحكم العثمانيّ المتأخر والاحتلال البريطانيّ 1869-1917م، مجلة العلوم الإنسانيَّة، العدد الأوّل، المجلد 33، كلِّيَّة التربية والعلوم الإنسانيَّة، جامعة بابل، بابل 2016م، ص 290.

(2) بشَّار فتحي العكيدي المصدر السابق، ص 28.

(3) وميض جمال عمر نظمي، ثورة العشرين: الجذور السِّياسيَّة والفكريَّة والاجتماعيَّة للحركة القوميَّة العربيَّة الاستقلاليَّة في العراق، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ط2، بيروت، 1985م، ص 42.

(4) في أواخر 1909، رفع وجهاء بغداد التماسًا إلى والي بغداد يطلبون فيه عدم تجديد (فرمان) شركة لنج البريطانيَّة للأعمال النهريَّة والبحريَّة، حتى إنَّهم عرضو دفع جميع التكاليف المترتبة على إلغاء حقوق الشركة البريطانيَّة. ينظر: وميض عمر نظمي، المصدر السابق، ص 43

كما أنَّ العراق كان يعاني في واقعه من عدم استقرار سياسيٍّ بحكم الصِّراع على السُّلطة بين المماليك والعثمانيين[1]، إضافة إلى عمليات السطو على المدن وحالات التمرد التي كانت تقوم بها العشائر العراقيَّة على السُّلطة العثمانيَّة، ممَّا كان يعرض في كثير من الأحيان المصالح البريطانيَّة للخطر[2]. ومع ذلك لا بدَّ من القول أنَّ التغلغل البريطانيّ في المجال التجاري والاقتصادي والسِّياسيّ قد لعب على المدى الطويل دورًا إيجابيًّا في إنعاش بعض مواطن الضعف، صحيح إنَّ ذلك التغلغل قد أحدث استياءً لدى فئات من العراقيّين، لا سيَّما الطبقة التجارية التقليدية، التي تضررت من المنافسة، ولكن على الجانب الآخر، فإنَّ تعاظم دور الشركات البريطانيَّة قد أفرز اتجاهًا حديثًا في صفوف طيف واسع من الطبقة التجارية العراقيَّة، ولا سيَّما أولئك الذين استفادوا من السيطرة الماليَّة التجارية، وأصبحوا بالتالي سندًا اجتماعيًّا وسياسيًّا للهيمنة البريطانيَّة على العراق لاحقًا[3].

إنَّ الأثر الكبير الذي تركته الهيمنة التجارية البريطانيَّة، تمثَّل بشكل أساسيٍّ في تنشيط وتوسع التجارة العراقيَّة داخليًّا وخارجيًّا، ممَّا انعكس بشكل واضح على التركيب الاقتصادي للمجتمع العراقيّ، وعلى قواه الاجتماعيَّة ونظام الملكية الزراعية فيه، فالتوسع الهائل في التجارة العراقيَّة الخارجية لعب دورًا بارزًا في تحويل الاقتصاد العراقيّ من اقتصاد كفاف ومغلق، قائم على الإنتاج الحيواني والزراعي لغرض الاستهلاك الذاتي، إلى الإنتاج التجاري من أجلِّ السُّوق والربح. وهذا بدوره مهَّد الطريق لتحوُّل نظام الأراضي من النظام المشاعي والقبلي للملكية، إلى أشكال جديدة من الملكية (لا سيَّما الملكية الخاصَّة). كما ساعد ذلك على إنقاص عدد البدو وزيادة عدد الرعاة والفلاحين المتوطنين. كما شجَّع على التوسيع في (تتجير) الزراعة (أيّ الزراعة من أجلِّ السُّوق المحلية والتصدير). وهو أيضًا عجَّل بانهيار النظام القبلي لمصلحة ملكية الأرض الخاصَّة، ولصالح تعزيز سلطة الحكومة المركزيَّة، ومن الواضح أنَّ كلَّ هذه النتائج كانت مترابطة عضويًّا وجدليًّا، بعضها بالبعض الآخر، وكانت من العوامل التي مهدت الطريق أمام نشوء الوعي الوطني[4] ونشوء الهويَّة العراقيَّة والتي وجدت اولى اختباراتها في مقاومة الاحتلال البريطانيّ وسياساته اللاحقة في العراق.

(1) يوسف عز الدِّين، داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق، منشورات دار البصري، بغداد 1967م، ص 7.
(2) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص 367.
(3) وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص 47.
(4) المصدر نفسه، ص 48.

ثالثًا: الاحتلال البريطانيّ لكركوك

لم يكن دخول البريطانيِّين إلى بغداد في آذار/ مارس 1917م، وليد نتائج الحرب العالمية الأوّلى، وسقوط الدَّولة العثمانيَّة، وإنَّما كما قدَّمنا نتاج قرون من الدِّراسات والاستكشافات ورحلات التنقيب، خدمة للسِّياسة البريطانيَّة التي وجدت في العراق منجمًا مستقبليًّا يعين السِّياسة البريطانيَّة في توسيع نفوذها العالميّ. وعليه، فإنَّ الحرب العالمية الأوّلى 1914-1918م، لم تكن سوى الشرارة التي حفَّزت البريطانيِّين لتعجيل الظفر بالعراق، بعد أنْ اشتدت المنافسة الغربيَّة عليه من قبل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فالعراق هو مفتاح المستقبل للسِّياسة البريطانيَّة كما كتب يافريت عام 1916م[1].

ازدادت أهمِّيَّة كركوك بعد أنْ تمكّنت عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط، من تلمس نتائج إيجابيَّة واكتشاف مكنون استراتيجيّ من النفط في ولاية الموصل، التي كانت كركوك جزء أساسيًّا منها. لقد كانت أوّل رحلة إنجليزيَّة هي تلك الرحلة التي قام بها النقيب جون مكدونالد كينير (1813-1814م)، والذي هدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات في إطار مساعي الإنجليز لمواجهة ما سمِّي بتهديد الهند من جانب روسيا القيصرية. وفي 1818م قام بورتر برحلة من بغداد إلى كفري وكركوك والسليمانيَّة. وفي 1820م، قام المقيم السِّياسيّ البريطانيّ في بغداد كلوديس جيمس ريج برحلة مطولة إلى مناطق شمال العراق، مثل كركوك والسليمانيَّة وأربيل، واستغرقت رحلته سنة كاملة بنى خلالها تصوُّرات كاملة عن أوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعيَّة، وعقد علاقات متينة مع زعماء القبائل فيها[2].

لقد شكَّل اكتشاف النفط في كركوك حدثًا عظيمًا دفع الدُّول الغربيَّة للتسابق والصِّراع للحصول على امتيازات التنقيب عنه واستخراجه. ومع توالي الاستكشافات للعلماء الجيولوجيين اتّضح أنَّ مناطق العراق من شماله إلى جنوبه هو عبارة عن خزانات هائلة من النفط والغاز

(1) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914م، مطبعة العاني، بغداد 1968م، ص 180.

(2) يعتبر مارك سايكس من أكثر الرَّحالة العسكريِّين والسِّياسيِّين الإنجليز في تقصي المعلومات عن المناطق في شمال العراق، حيث قام للفترة 1899-1906م بجولة طويلة في مناطق مهمَّة من شمال العراق في أربيل والعمادية ودهوك والسليمانيَّة والموصل وجزيرة ابن عمر وكركوك وكويسنجق وزاخو ومناطق بارزان وزيبار ووان وأرارات ونشر تفاصيل تلك الرِّحلات في ثلاث كتب، وكان من دعاة تعزيز النفوذ البريطانيّ في تلك المناطق لمواجهة الخطر الألماني المتصاعد داخل الدُّولة العثمانيَّة. وقد كانت المعلومات التي جمعها سايكس مفيدة جدًّا خلال دخول البريطانيِّين لمناطق شمال العراق ومنها كركوك. انظر: مارك سايكس، القبائل الكرديَّة زمن الإمبراطوريَّة العثمانيَّة، ترجمة خليل عليّ مراد، دار الزمان، دمشق 2007م، ص 19.

غير المستخرج[1]. وعليه لم يكاد القرن التاسع عشر ينقضي بعد حتّى أخذ بعض العلماء الجيولوجيين الغربيين يتحدثون عن آبار (بابا كركر) النفطيَّة غير المستخرجة في كركوك، بل أنَّ العلماء الفرنسيين سيَّما (ج. مورغان)، استطاعوا أنْ يعيِّنوا حدود منخفض كركوك – خانقين- شاخ كويخا النفطيّ، الواقع خلف قصر شيرين والبالغ مساحته 300 كلم2 [2]. وفي 1903م، دخلت شركة دارسي البريطانيَّة مفاوضات مع الحكومة العثمانيَّة للحصول على ترخيص استثمار حقول نفط الموصل وكركوك، ولأنَّ هذا الموضوع استفزَّ دولًا غربيَّة أخرى في مقدِّمتها ألمانيا، التي كانت تتصارع مع البريطانيَّين والفرنسيَّين للحصول على حقِّ التنقيب والاستثمار في حقول نفط الموصل وكركوك، فقد وجدت الشركات البريطانيَّة والألمانية، أنَّ الحلَّ لإنهاء التنافس والصِّراع هو في الاتحاد وتأسيس شركات تقوم بالتنقيب المشترك عن مستودعات النفط في تلك المناطق.

وهكذا تمَّ في 1911م، تأسيس شركة نفطيَّة خاصَّة بين بريطانيا وألمانيا سمِّيت شركة النفط التركيَّة، تمكنت قبيل نشوب الحرب العالمية الأوّلى، من الحصول على حقِّ التنقيب واستخراج النفط من ولاية الموصل. ولكن كما كان واضحًا فإنَّ نشوب الحرب قد عطَّل استمرارية عمل الشركة بعد أنْ انفردت بريطانيا بتحقيق مصالحها[3]، وهكذا أضيف عامل النفط إلى عامل الموقع الاستراتيجيّ كأهمِّ دوافع تحرك بريطانيا للاستحواذ على العراق وإنهاء السِّيطرة العثمانيَّة عليه، لا سيَّما بعد أنْ انحازت السُّلطنة العثمانيَّة رسميًّا مع ألمانيا في الحرب العالمية الأوّلى، وأخذت تهدِّد بشكل مباشر مصالح بريطانيا الاقتصادية والتجارية المتعاظمة في الخليج العربيّ والشرق الأوسط[4].

وما بين المقاومة العسكريَّة للاحتلال البريطانيّ ومساندة القوات العثمانيَّة، إلى المقاومة السلميَّة التي تمثَّلت بالمظاهرات والاعتصامات المدنية، تنوعت أساليب المواجهة العراقيَّة لقوات الاحتلال البريطانيّ للعراق. ولا يهمنا في هذا الموضع الدخول في تفاصيل الاحتلال

(1) سيَّار الجميل، الموقع الجغرافي للعراق وأهمِّيَّته الاستراتيجيَّة، منشور في مجموعة باحثين، العراق دراسة في السِّياسة والاقتصاد ـ مركز الإمارات للدِّراسات والبُحوث الاستراتيجيَّة ـ أبو ظبي 2006م، ص 29.

(2) كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأوّلى، ترجمة محمَّد الملاَّ عبد الكريم، ط3، آراس للطباعة والنشر، أربيل 2013م، ص 31.

(3) المصدر نفسه، ص 33.

(4) حامد حميد كاظم، النفط العربيّ وتأثيره في العلاقات البريطانيَّة – الأمريكيَّة في القرن العشرين، مجلة مداد الآداب، العدد السادس، كلِّيَّة الرشيد الجامعة، بغداد، 2013م، ص 584.

البريطانيّ للعراق والذي تناولته كتب تأريِّخيَّة كثيرة، بقدر الإشارة إلى أنَّ احتلال القوات البريطانيَّة لولاية الموصل، ومن ثمَّ دخولها لمدينة كركوك في 26 آب/أغسطس 1918م، قد أحدث إشكاليَّات سياسيَّة وقانونيَّة مع الدَّولة التركيَّة الحديثة، بزعامة مصطفى كمال أتاتورك والتي لم تعترف بضم بريطانيا ولاية الموصل، لا سيَّما أنَّ القوات البريطانيَّة قد دخلت الموصل بعد انسحاب العثمانيِّين منها بموجب هدنة مودروس[1]، طمعًا في ضمِّ الولاية إلى رصيدها الاستعماري بالرغم من أنَّ اتفاقيَّة سايكس بيكو 1916م، قد تمَّ بموجبها إعطاء الموصل لفرنسا، ولكن يبدو أنَّ الاكتشافات المؤكَّدة للنفط في كركوك قد أغرى بريطانيا لضمِّ الموصل وتعويض فرنسا بـ 25 % من أسهم شركة النفط التركيَّة المستثمرة في حقول كركوك[2].

احتل البريطانيُّون كركوك بعد سلسلة من المواجهات غير المتكافئة مع الجيش العثمانيّ، انتهت باستسلام الحامية العثمانيَّة والدخول إلى المدينة، وقد أتبع البريطانيُّون سيطرتهم العسكريَّة بتنظيم شؤون المدينة سياسيًّا وإداريًّا[3]، ولأجلِّ تطبيع الأوضاع في كركوك فيما بعد الحكم العثمانيّ، قامت الحكومة البريطانيَّة بتعيين النقيب بولارد حاكمًا سياسيًّا للمدينة وتوابعها، حيث طلب من المتنفذين والشيوخ الكرد والتركمان المساعدة في إدارة المنطقة، وكان أبرز إجراء إداريّ اتخذه بولارد هو تأسيس ما سمِّي حينها (محكمة السِّلم)، بهدف ضمان الأمن والسِّلم بعدما سادت المدينة حالة من الفوضى وعدم النظام، وعيِّن على رأس المحكمة القاضي الكردي أحمد حمدي أفندي، وهو من شخصيَّات كركوك المعروفة وكان قاضيًا زمن الحكم العثمانيّ[4].

كان الانسحاب البريطانيّ التكتيكي من كركوك في آيار-مايو 1918م، مفاجئًا للمتعاونين

(1) وقَّع العثمانيُّون هدنة مودروس مع الدُّول المتحالفة والمنتصرة في الحرب العالمية الأوّلى في 30 تشرين أوّل أكتوبر 1918م، وأطلقت الهدنة العنان لبريطانيا وفرنسا والولايات المتَّحدة وحلفائهم في أراضي الدُّولة العثمانيَّة. للمزيد انظر حيدر صبري الخاقاني، أثر التغيُّرات السِّياسيَّة على الأوضاع الاقتصادية في تركيا (1914-1940م)، مجلة دراسات في التَّأريِّخ والآثار، العدد الرابع عشر، كلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد 2009م، ص 66.

(2) متّى عقراوي، العراق الحديث: تحليل لأحوال العراق ومشاكله السِّياسيَّة والاقتصادية والصِّحَّيَّة والاجتماعيَّة والتربويَّة، ج 1، مطبعة العهد، بغداد 1936م، ص 33.

(3) عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، دار الرافدين، بيروت، ج 2، 2014م، ص 53.

(4) كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها حكم التَّأريِّخ والضمير: دراسة وثائقيَّة عن القضيَّة الكرديَّة في العراق، دار الثَّقافة، كردستان العراق، ت، ص 111.

مع الاحتلال البريطانيّ من أبناء كركوك والمناطق المجاورة لها. حيث تركهم عرضة لانتقام المؤيدين للعثمانيَّين وكذلك للتصفيات اللاحقة من قبل القوات العثمانيَّة[1]، التي عادت إلى المدينة[2]، ولكن نتيجة تغيّر موازين القوَّة مع العثمانيَّين تمكن البريطانيَّون من استعادة كركوك ودخولها ثانية في تشرين أوّل أكتوبر 1918، معلنين هذه المرَّة السيطرة النهائية على المدينة وطرد آخر جندي عثمانيّ منها، وبعد أنْ استقرَّت المدينة للبريطانيَّين تمَّ تعيين الميجر (نوئيل) وكيلًا للحاكم السِّياسيّ في كركوك في الأوّل من تشرين ثان-نوفمبر 1919م، وأعطت السُّلطات البريطانيَّة له صلاحيات واسعة لاتخاذ أيِّ إجراء من شأنه تحقيق الاستقرار في المدينة[3]، اذ سرعان ما اقترح تأسيس مجلس إدارة تكون مهمته مساعدة الحاكم السِّياسيّ البريطاني في كركوك، وقد ضمَّ المجلس (12) عضوًا تمَّ توزيعهم بالشكل الآتي[4]: عضو عربيّ، عضو يهوديّ، عضو مسيحيّ، ستة أعضاء كورد، ثلاثة أعضاء تركمان.

وأوكلت إلى المجلس عملية تنظيم شؤون المدينة إداريًّا، حيث اهتمَّ بتعيين الكثير من الكرد في الوظائف الإداريَّة في كركوك وتوابعها، بعد أنْ كانت شبه محتكرة للتركمان السُّنَّة في العهد العثمانيّ، وبقيت النواحي المرتبطة بكركوك بيد الموظفين القدامى وزعماء القبائل من الإقطاعيين والآغوات، ولم تكن سلطات الاحتلال البريطانيّ تنتهج سلطة مركزيَّة في منطقة ولاية الموصل؛ خوفًا من زعماء القبائل الذين كانوا يتمتعون بنوع من الاستقلال الذاتي إبان السَّيطرة العثمانيَّة.

(1) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانيَّة: دراسة تأريِّخيَّة وثائقيَّة، مطابع سجل العرب، القاهرة 1992م، ص 45.

(2) كانت النسبة الغالبة من مؤيدي البريطانيَّين هم من العشائر الكرديَّة التي كان يتزعمها الشيخ محمود البرزنجي أو الحفيد في السليمانيَّة والتي رحَّبت بقدوم البريطانيَّين ورحيل العثمانيَّين، ويعزو المؤرِّخ العراقيّ الكردي كمال مظهر أحمد التأييد الكرديّ للبريطانيَّين؛ بسبب رسائل الاطمئنان التي بعثها وكيل الحاكم المدني المرافق للجيش البريطانيّ إلى كركوك أرنولد ولسن إلى الشيخ محمود الحفيد من أنَّ احتلال كركوك سوف يتيح الفرصة لظهور كردستان الجنوبية في شمالي العراق والتي ستكون نواة للوحدة مع كردستان الشمالية في حال انهيار الدُّولة العثمانيَّة، ولكن سرعان ما خابت آمال الكرد حيث قبض العثمانيَّون على الشيخ الحفيد وارتكبت القوات البريطانيَّة مآسٍ في كركوك. للمزيد انظر كمال مظهر أحمد، المصدر نفسه، ص 113.

(3) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانيَّة، المصدر السابق، ص 47.

(4) عارف قوربان، حقائق عن كركوك في بعض الوثائق البريطانيَّة، في 26-8-2008، شوهد في 20-9-2021م على الرابط https://elaph.com

سعى الميجر (نوئيل)، إلى الاستعانة بسلطة الشيخ (محمود الحفيد) الذي كان حاكمًا فعليًّا للسليمانيَّة، التابعة لولاية الموصل بهدف تجيير جهوده في بسط الأمن والسَّيطرة على كركوك والمناطق التابعة لها، كما سعى للاستعانة بموظفين أكراد في كلِّ المناطق والنواحي التابعة لكركوك، ليعملوا تحت إرشاد الضُّبَّاط السِّياسيَّين البريطانيَّين[1]، إلاَّ أنَّ رغبة أكثرية سكّان كركوك والتي كانت تتكلم العثمانيَّة، رفضت الخضوع إلى سلطة الشيخ محمود، وطالبت سلطات الاحتلال العدول عن ذلك والإسراع بإجراءات جعل منطقة كركوك مستقلَّة بذاتها، ويحكمها حاكم سياسيّ بريطانيّ ويعاونه عدد من المعاونين المحليَّين[2].

وبهدف جذب السُّكّان وامتصاص حالة التذمر وتقويض أسس الحكم العثمانيّ الذي استمرَّ لقرون، سعت سلطات الاحتلال إلى جذب سكان كركوك عبر إجراءات معيَّنة، مثل تسديد أثمان أسعار المواد الغذائية لجنودها، ودفع بدلات إيجار المساكن والأراضي التي تستخدمها القوات البريطانيَّة، بل أنَّها أعفت السُّكّان من الضرائب؛ بسبب الغلاء الذي اجتاح المدينة عام 1918م، ولم تخلّ القوات البريطانيَّة بالأعراف الدِّينيَّة والمحليَّة لسُّكّان المدينة[3].

كما سعت سلطات الاحتلال إلى تنظيم الحياة الإداريَّة والاقتصادية وتطوير معيشة السُّكّان وتوفير متطلباتهم اليومية، فعملت على إقامة محطات ديزل صغيرة (مولدة كهرباء)، لتوليد الطاقة الكهربائية لقوات الاحتلال البريطانيّ المرابطة في المدينة، وتجهيز عدد من الدور القريبة من المحطة، كذلك قامت شركات النفط بإنشاء محطات خاصَّة لسدِّ احتياجاتها من الطَّاقة الكهربائية. كما عملت في 15 كانون الأوّل/ ديسمبر 1918م، على إصدار أوّل جريدة رسميَّة يوميَّة أسمتها (نجمة)، صدرت في أيامها الأوّلى في اللُّغة العربيَّة، ولكن سرعان ما صدرت في اللُّغة التركيَّة[4].

(1) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانيَّة، المصدر السابق، ص 45.

(2) نجاة شكر كوثر أوغلو، حوادث ووقائع كركوك من 1700 إلى 1958م، بحث تأريِّخيّ مطوَّل منشور في موقع نحن التركمان بتأريِّخ 20-6-2006، تأريِّخ الدخول 12-3-2021. على الرابط: http://www.bizturkmeniz.com/

(3) محمَّد علّي تميم، كركوك خلال سنوات الانتداب البريطانّي 1921-1932م، مجلة كلِّيَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة، جامعة كركوك، العدد 35، 2018م، ص 1.

(4) بقيت الجريدة تصدر بصورة منتظمة في اللُّغة التركيَّة لمدَّة ثمان سنوات إلى أن تمَّ استبدال اسمها باسم (كركوك) بجهود مديرها ومحرِّرها وجدي أفندي. وقد صدر العدد الأوّل من جريدة كركوك في 12-11-1926. للمزيد انظر: عطا ترزي باشي، تأريِّخ الطباعة والصحافة في كركوك، ترجمه من التركيَّة مولود طه قاياجي، وزارة الثَّقافة، بغداد 2010م، ص95.

وقد ورد في التقرير البريطانيّ عن إدارة كركوك 1918م، إنَّ تغيير اللُّغة جاء استنادًا للرغبة العامَّة التي سادت المدينة[1]. كما أصدرت سلطات الاحتلال البريطانيّ نظام دعاوى العشائر المدنيَّة والجزائيَّة، ليكون قانونًا خاصًّا بالعشائر مستندًا على عُرفها وعاداتها[2]. ومن ثمَّ قامت السُّلطات البريطانيَّة بتأسيس أوّل مدرسة عراقيَّة في كركوك باسم (ظفر) الابتدائية. حيث عُيِّن السَّيِّد شكري عبد الأحد مديرًا لها. وكان من أهالي القلعة ومن أبناء كركوك التركمان المسيحيَّين، وكان مواليًا لسُّلطات الاحتلال، والذي أصبح أيضًا مديرًا للجريدة الرَّسميَّة (نجمة) التي كانت صوتًا معبرًا عن رأي السُّلطات البريطانيَّة[3]. وبعد مرور ثلاث سنوات على تأسيس المدرسة، تفرعت عنها منها مدرستان هما القلعة الابتدائية والقورية الابتدائية.

وفي سنة 1923م، أُلحقت مدرسة ظفر الابتدائية بالمدرسة العلميَّة، التي تأسست سنة 1911م. وقد كانت الدِّراسة في هذه المدارس في اللُّغة التركيَّة[4]. لم يستمرّ البريطانيَّون بسياستهم المهادنة طويلًا، إذ سرعان ما تذكروا أنَّ عليهم امتصاص ثروات البلاد وتسديد أثمان الكلف التي تحمّلتها الميزانية البريطانيَّة لقاء احتلالهم العراق، حيث بدأوا بتغيير سياساتهم الودية ضدَّ السكان، وبدأوا باعتقال المؤيِّدين للحكم العثمانيّ وبخدش تقاليد الأهالي، حيث فتحوا دارًا للبغاء وحانات لشرب الخمر، وأخذ الجنود البريطانيَّون يتجولون في المدينة خارج ثكناتهم ويعتدون على السُّكّان، وهو ما أدَّى إلى ظهور مقاومة عنيفة.

فقد قام محمَّد أمين صدّيق القابلي، وهو من أعيان وشخصيَّات كركوك الوطنيَّة بالاتصال بالشخصيَّة الوطنيَّة يوسف السويدي بهدف توحيد الجهود الوطنيَّة لمقاومة الاحتلال البريطانيّ، وبرز عدد كبير من أبناء كركوك في هذا المجال، منهم مله رضا الواعظ وعزت باشا صاري كهية، وفهمي عرب أغا والحاج حسين أوجي وخليل أغا الكاكائي وملَّا صدّيق ترزي باشا ورشيد عاكف الهرمزي وعبد الصمد قيرقدار وغيرهم[5].

خلال سنة 1919م، تبلورت الحركة الوطنيَّة بكركوك وتعاظم شأن تحركات الأهالي ضدَّ الاحتلال البريطانيّ، وأخبر الحاكم السِّياسيّ ستيفن همسلي لونكريك بالتقرير الإداريّ لمنطقة

(1) كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها، المصدر السابق، ص 122

(2) نجاة شكر كوثر أوغلو، المصدر السابق.

(3) عطا ترزي باشي، تأريِّخ الطباعة والصحافة في كركوك، المصدر السابق، ص 95.

(4) نجاة شكر كوثر أوغلو، المصدر نفسه.

(5) محمَّد علّي تميم، كركوك خلال سنوات الانتداب البريطانّي، المصدر السابق، ص 2.

كركوك، عن وجود عناصر متبرّمة من سياسات الاحتلال، وكان التقرير يتوقع تصاعد القلاقل خلال إثني عشر شهرًا إذا لم تبذل الجهود لتلطيف العناصر المتبرّمة من السُّكّان وتهدئة الحال بين ظهرانيها[1]. وقد شكَّل اندلاع ثورة العشرين في جنوب العراق في 30 حزيران-يونيو 1920م، حدثًا غير مسبوق في تأريِّخ العراق، وكانت كركوك قد وصلتها أنباء الثورة وما فعله الثوار والخسائر التي مني بها الجيش البريطانيّ في العدة والعدد [2]، وتأهب أبناء كركوك الناقمين من سياسات الاحتلال البريطاني لإعلان العصيان والتمرد على البريطانيين، فبدء الناشطون بتوزيع بيانات في كركوك وما حولها، تعبِّر عن التضامن مع فتوى الجهاد التي أعلنتها المرجعيَّة الشِّيعيَّة في النجف ضدَّ البريطانيِّين[3].

وفي آب/ أغسطس من العام نفسه، تمردت القبائل الكرديَّة والعربيَّة والتركمانيَّة الموجودة في خانقين وكفري وكركوك، فهاجم الثوار المنشآت البترولية التابعة للشركة الأنجلو – الإيرانيَّة، في المناطق الحدودية مع إيران في 22 آب-أغسطس، وحرق الثوار العلم البريطانيّ ورفعوا مكانه العلم العثمانيّ، وتجمعت قبائل الجاف والدلو الكرديَّة وقبائل الداود والبيات وآل عزيز العربيَّة، لإخراج القوات المحتلّة من المنطقة، ما بين طوزخورماتو وكركوك التي تسكنها تلك القبائل[4]. وفي 26 آب/ أغسطس سقطت كفري التابعة لكركوك بيد ثوار القبائل بعد أنْ امتدت لها الثورة من مندلي في ديالى التي سقطت بيد الثوار دون إراقة دماء، حيث قطع الثوار الطريق بين إيران والعراق ممَّا ساهم في زيادة رصيد الثوار[5]، وبعد مواجهات مع القوات البريطانيَّة، تمكن ثوار القبائل من طرد البريطانيِّين من غالبية المناطق المحيطة بكركوك، إلَّا أنَّ البريطانيِّين ومن خلال إجراءات وقائيَّة تمكّنوا من احتواء الانتفاضة ومنع تسربها إلى المناطق المجاورة في السليمانيَّة وأربيل، فقد حاول الضَّابط السِّياسيّ البريطانيّ الميجر نوئيل، استعمال الشيخ حبيب الطالباني، ذي النفوذ الواسع بين القبائل المقيمة بين كركوك وخانقين، لتهدئة الوضع.

وحاول الحاكم السِّياسيّ لونكريك الالتفاف على المقاومين في كفري وخانقين، لعزل

(1) نجاة شكر كوثر أوغلو، المصدر نفسه. رقم الصفحة؟

(2) وميض جمال عمر نظمي، ثورة العشرين، المصدر السابق، ص 338.

(3) عثمان علّي، الحركة الكرديَّة المعاصرة، ط 3، مكتب التَّفسير للنشر والإعلان، أربيل 2011م، ص 344.

(4) المصدر نفسه، ص 345.

(5) وميض جمال عمر نظمي، ثورة العشرين، المصدر السابق، ص 382.

اتصال مركز كركوك بالثورة، وتمكّن من تجنيد 500 مسلح من قبائل بشَدر الكرديَّة للحفاظ على الهدوء داخل كركوك، وبقيت القوات العسكرية طوال فترة التوتر داخل المدينة ممَّا ساهم في توفير الهدوء داخلها[1]. ومع استقرار لونكريك، عادت المناطق ما حوُّل كركوك إلى هدوئها، وأبقى لونكريك تشكيلة مجلس كركوك بذات التقسيم القوميّ، وسار على ذات الخطوات التي عملها الميجر(نوئيل) في الميدان الإداريّ في تلك المرحلة الحرجة من تأريِّخ كركوك[2].

رابعًا: نفط كركوك في الاستراتيجيَّة البريطانيَّة

كما قدَّمنا فإنَّ الاهتمامات الجيوسياسيَّة المتعلقة بتحطيم الدَّولة العثمانيَّة، ومنع روسيا من الوصول إلى المصالح البريطانيَّة، كانت تأخذ الحيِّز الأكبر من سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، إلَّا إنَّ نهاية الحرب العالمية الأوّلى، واكتشاف النفط في كركوك وبقية مناطق العراق، ساهمت في تغيير الرؤيَّة الاستراتيجيَّة البريطانيَّة وبشكل جذري حيال العراق، فقد أخذت السَّيطرة على نفط بلاد ما بين النهرين تشكِّل مصلحة بريطانيَّة حيويَّة، لا سيَّما مع تصاعد أهمِّيَّة النفط في الصناعات العالمية، وكان أبرز المدافعين عن هذه الرؤيَّة وزير الدَّولة لشؤون مجلس الوزراء السير موريس هانكي والذي اعتقد بأنَّ النفط (سيأخذ في الحرب القادمة الموقع الذي يشغله الفحم في الحرب الحاليَّة... والإمدادات الكبيرة المحتملة التي يمكن أنْ نضعها تحت السيطرة البريطانيَّة هي إمدادات بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين)[3].

كان اكتشاف النفط وبدء انهيار الدَّولة العثمانيَّة مؤشرًا لإدراك صانعي السِّياسة البريطانيِّين الخطأ الذي ارتكبوه باتفاقهم مع شركائهم الفرنسيين على أن تصبح ولاية الموصل ضمن مسؤولية فرنسا، ولتصحيح هذا الخطأ توصلوا إلى اتفاق على تغيير بنود اتفاقيَّة سايكس بيكو، بإبقاء السَّيطرة البريطانيَّة على ولايات الموصل وبغداد والبصرة، مقابل أنْ يتولى الفرنسيُّون سلطة الانتداب على سوريا ولبنان، وتعويض الفرنسيين بحصّة مقنعة في شركة

(1) عثمان علّي، المصدر نفسه، ص 346.

(2) ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التَّأريِّخ حتى ثورة 1958م، المصدر السابق، ص 83.

(3) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك: السِّياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقيَّة، ترجمة عبد الإله النعيمي، دراسات عراقيَّة، بغداد 2009م، ص 43.

النفط التركيَّة، من خلال مصادرة حصَّة ألمانيا في الشركة ونقلها إلى فرنسا[1]. وفيما كانت الجوانب التنظيميَّة لمستقبل صناعة النفط في العراق يتمُّ تقاسمها في العواصم الأوربيَّة فضلًا عن الولايات المتَّحدة ابتداء من العشرينات، فإنَّ مستقبل كركوك لم يتغيَّر بشكل جذري إلَّا في عام 1927م، حينما تمَّ حفر أوّل بئر في الأطراف الجنوبية القصوى لمدينة كركوك في حقل بابا كركر، والذي بات لاحقًا من أهمِّ وأكبر حقول النفط في العالم[2]، حيث تدفق النفط منه بغزارة وشكَّل إيذانًا بدخول نفط كركوك ركيزة أساسيَّة في سياسة بريطانيا حيال العراق، وفيما بعد – بعد استقلال العراق - كأساس في اقتصاد الدَّولة العراقيَّة وسياستها حيال كركوك، فقد ترتب على اكتشاف النفط تبدلات وتغيُّرات كبرى في مواقف الحكومة البريطانيَّة وسياستها حيال شعوب المنطقة، كما ترتب عليها لاحقًا بعد استقلال العراق عام 1932م، تغيُّرات في مواقف وسياسات الحكومة العراقيَّة، اقتضت إجراء تغييرات ديموغرافية، وتنقلات بين المجموعات السُّكّانيَّة الرئيسة داخل كركوك وخارجها، رفعت من سقف الصِّراع السِّياسيّ، وجعلت منها منطقة قابلة للانفجار في أيِّ وقت. فضلًا عن أنَّ الصِّراع على كركوك قد خرج من طبيعته المحليَّة إلى المستوى الدوليّ والإقليميّ، فالطرف الذي يسيطر على المنطقة يسيطر على أهمِّ مواقع الطَّاقة العالمية[3].

(1) محمَّد سهيل طقوش، تأريِّخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، 2015م، ص 117.

(2) يعتبر حقل نفط بابا كركر من أقدم حقول العراق، وهو ثاني أكبر حقل نفطيّ في العالم بعد حقل الغوار في السعودية، من حيث القدرة الإنتاجيَّة، في حين يعدُّ خامس أكبر حقل على الصعيد العالميّ من حيث الحجم، حيث وصل إنتاج إحدى آباره ما يزيد عن 100 ألف برميل يوميًّا لمدَّة طويلة، بينما متوسط إنتاج البئر في الحقل حاليًّا 35 ألف برميل يوميًّا. وتمَّ اكتشاف هذا الحقل عام 1927م، ولحقه اكتشاف حقل باي حسن سنة 1953م ومن ثمَّ حقل جمبور 1954م. ودخل بابا كركر مرحلة الإنتاج عام 1934م بإدارة شركة نفط العراق بعد الانتهاء من إنشاء خطٍّ أنابيب من كركوك إلى مينائي حيفا في فلسطين وطرابلس في لبنان. وتمَّ توسيع التصدير لاحقًا عبر ميناء بانياس السوري على البحر المتوسط إلى أن اغلقته الحكومة السوريَّة أثناء الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة التي اندلعت عام 1980م ولا يزال مغلقًا. ويتمُّ تصدير إنتاج حقول كركوك حاليًّا عبر ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. للمزيد حول إنتاج النفط في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعيَّة انظر دلشاد عمر عبد العزيز، اكتشاف النفط وأثره على زيادة السُّكّان وتطوُّر العمران في كركوك 1934-1972 (دراسة تأريِّخيَّة)، مجلة جامعة كركوك للدِّراسات الإنسانيَّة، المجلد 12، العدد 4، 2017، ص 157. وكذلك نفط كركوك وناره الأزليَّة مقال منشور في 16 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2017م تأريِّخ الدُّخول في 9-3-2021 منشور على الرابط: https://www.bbc.com/

(3) أجمل الأستاذ هوشيار معروف، العوامل الأساسيَّة المشجِّعة لهجرة السُّكّان في العهدين الملكي والجمهوريِّ بعيدًا عن الأمور السِّياسيَّة حيث يقول « أنَّ نمو التحضر والتصنيع وتوقع أجور أعلى ومظاهر أغراء المدن الرئيسة نتيجة لنشوء صناعة النفط الأجنبيَّة والاستثمارات بعد ارتفاع حصَّة العراق من إيرادات النفط،

لقد دفعت تلك التبدلات كاتبًا ألمعيًا وسياسيًّا فطنًا هو البريطانيّ ستيفن همسلي لونكريك إلى تخيّل واقع سياسيّ لكركوك لا مكان للنفط فيه! فلو كانت كركوك حسب تصوره تحتوي مياهًا جوفية بدلًا عن حقول النفط، فهل سيحدث الصِّراع السِّياسيّ عليها بهذه الحدّة؟ وهل ستصمم بريطانيا على الاحتفاظ بولاية الموصل ضمن جسد الدَّولة العراقيَّة وتمنع قيام دولة كردية كانت قد خطّطت لإنشائها بعد انهيار الإمبراطوريَّة العثمانيَّة؟ وفيما لو كانت كركوك عبارة عن مناطق صحراوية رملية مثل الأنبار فهل ستصمم الحكومات العراقيَّة المتعاقبة على الاحتفاظ بها؟ وهل سيصرُّ الأكراد على اعتبارها قدس الأكراد ومحور نضالهم القوميّ مع الدَّولة العراقيَّة؟[1].

لقد فجَّر اكتشاف النفط صراعًا متعدِّد الأبعاد، وكان انعكاسه السِّياسيِّ والاجتماعيِّ كبيرًا على مستوى التعايش بين مكوِّنات كركوك الإثنية، أو بين الحكومات والأحزاب والتنظيمات الكرديَّة والتركمانيَّة، التي أخذت تنشط لاحقًا للدفاع عن حقوق مكوِّناتها في كركوك، وقد اقتضت لعبة المصالح واحتمالات تصاعد وتيرة الصِّراع بين بين الدُّول الكبرى بريطانيا وفرنسا والولايات المتَّحدة، إلى اتفاقها على استثمار نفط كركوك عبر تأسيس شركة نفط مساهمة تستثمر في قطّاع النفط، وعليه تأسست أوّل شركة لاستثمار موارد كركوك النفطيَّة سمِّيت شركة النفط التركيَّة في 1914م، وبمساهمة بريطانيَّة كبيرة، وبحلول نهاية 1925م، أجرت الشركة مسوحات واسعة وأقامت الهياكل الارتكازية اللازمة للشروع في الاستثمار على نطاق واسع، وبالتعاون مع الإدارة البريطانيَّة والحكومة العراقيَّة.

ولأجلِّ هذا استقدمت شركة النفط التركيَّة، أعدادًا كبيرة من المهاجرين للعمل في القطّاع النفطيِّ المتنامي بوتائر متسارعة[2]، عبر تشغيل عرب وآشوريين من مناطق مختلفة من العراق بدلًا عن السُّكّان المحليِّين، وكذلك تشغيل أعداد من الأرمن المسيحيِّين الهاربين من تركيا بعد أنْ لجئوا إلى العراق أثر المذابح التي تعرضوا لها على يد الأتراك. حيث تمَّ

كانت من أهمِّ عوامل هجرة الفلاحين بصورة جماعيَّة وغير منتظمة نحو المدن التي يستثمر النفط الخام فيها وهي كركوك والموصل والبصرة إضافة إلى بغدا نقلًا عن: غصون مزهر المحمداوي، التطوُّرات الاقتصادية والاجتماعيَّة في العراق للفترة 1958-1968م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلِّيَّة التربية 2005م، ص 228.

(1) نقلاً عن: ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، المصدر نفسه، ص 46.

(2) (ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك، المصدر السابق، ص 58.

استخدامهم كعمالة رخيصةً في قطّاع النفط، والخدمات، ممَّا كان له انعكاسٌ لاحق على تركيبة كركوك السُّكّانيَّة ونموها الحضري.

خامسًا: العهد الملكي وبدايات التغيير الديموغرافيّ

مع ضخ أوّل شحنة نفط عراقيَّة للأسواق العالمية سنة 1934م، عبر ميناء حيفا في فلسطين وفي العام التالي لميناء طرابلس في لبنان، عمدت الشركة التي أصبح اسمها لاحقًا شركة النفط العراقيَّة، إلى الاستثمار بكثافة في كركوك، الأمر الذي كان يحتاج لمزيد من التوسع في القوى العاملة، وبالتالي مزيد من الأحياء السكنية الجديدة في كركوك، ورغم أنَّ نفط كركوك وضع العراق في صدارة الدُّول الكبرى المصدِّرة للنفط، إلَّا أنَّه تسبب بمشكلات مستقبليَّة للحكومة العراقيَّة، التي كانت تدرك إنَّ موقف بعض الجماعات الإثنية سيَّما الأكراد المعادي لنظام الحكم، والتي كانت تطمح إلى ضمِّ كركوك إلى كردستان، سيعتمد على الواقع الديموغرافيّ والذي يعتقد الكرد بأغلبيته في كركوك، وعليه ولقطع هذا الاعتقاد تحركت كلُّ الحكومات العراقيَّة إلى إيجاد توازن سكّانيّ في كركوك يقلِّل من هيمنة طرف على آخر.

وقد ساعدت الحكومات العراقيَّة جملة من الظروف السِّياسيَّة المتعلقة بعلاقاتها الإقليميَّة والدوليَّة المستقرَّة مع إيران وتركيا والولايات المتَّحدة وعموم الدُّول الغربيَّة، وبالعوامل الفنيَّة التي أحاطت بصناعة النفط في كركوك، وفي مقدِّمتها الحاجة إلى كوادر متمرسة ولديها خبرة فنيَّة في عمل المنشآت النفطيَّة الحديثة، وتشغيل فنيين ومهندسين ذوي كفاءات عالية. وكانت إدارة المحافظة تحتاج إلى بيروقراطيَّين على مستوى المطالب التي تفرضها دولة تحديثية تريد أن يكون لها ثقل في المنطقة، وقلّة من الكرد كان بمقدورهم أن يستوفوا هذه الشروط، متيحين للحكومة العراقيَّة أنْ تبرِّر استقدام أفراد من مناطق أخرى في العراق إلى كركوك[1].

مع تصاعد الرفض الكرديِّ لتوجهات الحكومات العراقيَّة وتصعيد مواقفهم العسكريَّة، وخشية استهداف منشئات تصنيع وتصدير النفط، تحركت الحكومة العراقيَّة، وتحت واقع الخوف على أمن كركوك ونفطها من قوات البيشمركة، إلى إضعاف السَّيطرة الكرديَّة على كركوك، فسعت إلى حماية المناطق التي تمرُّ بها أنابيب النفط من كركوك إلى الجنوب الغربيّ، فجرى منذ منتصف الثلاثينيات وفي ظلِّ حكومة (ياسين الهاشمي) الثانية، تخفيف

(1) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك، المصدر السابق، ص 59.

وجود العشائر الكرديَّة التي تسكن قرب الأنابيب وتكثيف وجود عشائر عربيَّة موثوق بها، تساعد في عبور آمن للنفط إلى الموانئ العالمية، وفي ذات الفترة قامت الحكومة العراقيَّة في نهاية الثلاثينيات بشق مشروع إروائي ضخم حول سهل الحويجة جنوب غربيّ كركوك، وبعد إنجاز المشروع وزِّعت مساحات من الأرض على عشائر العبيد والجبور والبيات[1]. كانت خطَّة الحكومة هي حماية أنابيب النفط كما أسلفنا، ولكن ترافقت مع تلك الرؤيَّة تغييرات ديموغرافيَّة لا يمكن تجاهلها[2].

مع استمرار اجراءات الحكومات العراقيَّة في تنظيم سياسة الهجرة الداخليَّة إلى كركوك، تصاعدت أعمال البناء لأحياء مستحدثة ولسُّكّان جدد يحملون عادات وقيم جديدة، وعملت الحماية التي وفَّرتها الحكومات العراقيَّة لصناعة النفط في اجتذاب المزيد من العمَّال من خارج كركوك[3]. لقد كانت كركوك قبل اكتشاف النفط تتميَّز بالطابع العمراني القديم في كافَّة المظاهر والطرق حيث كانت أزقتها ضيِّقة وأحيائها القديمة مثل (بولاق، مصلى، شورجة، أمام قاسم) بالكاد تتسع للمارّة[4] ولكن ما أنْ بدأت صناعة النفط حتّى بدأت عمليَّة البناء العمراني بالتطوُّر جاذبة المزيد من السُّكّان، وساهمت شركة نفط العراق بعمليَّة التحديث والتطوير داخل مدينة كركوك، حيث شهدت المرحلة الأوّلى من التطوير الممتدّة (1930-1953)، توسيع منشآت المدينة وبناء بعض الأحياء الجديدة بنمو عمرانيّ مخطّط ومنظّم، أعطت نسيجًا عمرانيًّا مختلفًا عمَّا سبق، كاستخدام مادة الطابوق والحديد في البناء، وتوسيع الشوارع وتعبيدها وإنشاء الحدائق المزينة بالأشجار والزهور[5].

(1) تشير بعض الدِّراسات إلى أنَّ إسكان النَّاس في سهل الحويجة لم تكن غايته سياسيَّة، بقدر ما هي غاية إنسانيَّة تتمثَّل في إيجاد حلٍّ لأزمة السَّكن المتفاقمة في العراق، والتي سعت الحكومات في العهد الملكي لحلِّها من خلال بناء عدد من القرى العصرية التي تحتوي على دور سكنيَّة للفلاحين ومنها مثلًا: مشروع الدجيلة ومشروع الحويجة ومشروع اللطيفية جنوبي بغداد، إلَّا أنَّ هذه القرى لم يكتب لها النجاح لعدم توفر الموارد الماليَّة التي يستطيع الفلاحون من خلالها الإنفاق على بناء مساكنهم واستصلاح أراضيهم. للمزيد ينظر: غصون مزهر المحمداوي، المصدر السابق، ص 229.

(2) نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القوميّ، ط2، بلا مكان نشر، 1999م، ص 51.

(3) فتحي محمَّد أبو عيَّانة، دراسات في عالم السُّكّان، دار النهضة العربيَّة للطباعة والنشر، بيروت،1985م، ص ص 175-176.

(4) محمَّد حسين شواني، التنوُّع الإثنيّ والدِّينيّ في كركوك، أربيل، 2006م، ص ص 77-81.

(5) نبهان زنبور السعدي، الوظيفة السُّكّانيَّة في مدينة كركوك، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، المجلد الأوّل، العدد 24، 2016م، ص 364.

شهد العام 1952م، انطلاق المرحلة الثانية من التطوُّر العمرانيّ، بعد أنْ عقدت شركة نفط العراق، اتفاقيَّة (مناصفة الأرباح)، مع الشركات البريطانيَّة والأمريكيّة المساهمة، حيث أحدثت تلك الاتفاقيَّة تغييرًا هامًّا في حياة عمَّال الشركة في كركوك، فقد التزمت الشركة في تهيئة بيوت خاصَّة لعمالها كافَّة. وطبَّقت مشروع امتلاك المساكن لمستخدمي الشركة، لتمكينهم من امتلاك البيوت السكنيَّة وتسجيلها بأسمائهم بعد تسديد أثمانها بموجب أقساط شهرية مقطوعة من رواتبهم. وقد استطاع هذا المشروع أنْ يؤمِّن السَّكن للعمَّال والفنيين في مجال النفط بواقع (2737) بيتًا للعاملين في الشركة حتّى عام (1971م)[1]. واستقدمت الشركة أعدادًا كبيرة من العمَّال معظمهم من خارج كركوك، ونتج عن ذلك نشوء أحياءٍ مستقلّةٍ ضمن الأحياء القديمة في المدينة خاصَّة مناطق الآشوريين والأرمن في المناطق القريبة من منشآت شركة النفط[2]، وقد اعترض الأكراد على الإجراءات التي أتبعتها شركة نفط العراق باستقدام العمَّال من خارج المدينة واستخدام أعداد قليلة من العمَّال من قوميات كركوك[3]. كانت النتيجة تغييرًا اجتماعيًّا واسع النطاق في قلب كركوك، فقد شُيِّدت إحياء جديدة ضمن مناطق الإنتاج النفطيّ في أحيان كثيرة، وكان سكّانها من الوافدين حديثًا، ويتقاضون رواتب أعلى بكثير من أهل كركوك الباقين، كما جرى توطين أعداد كبيرة من العرب في مناطق الحويجة والدبس ومكحول، ولا سيَّما عشائر العبيد والجبور والبيات والحديد والعزة، حيث ذهبت مصادر كرديَّة إلى أنَّ نحو ألف عائلة عربيَّة نُقلت إلى الحويجة للفترة من 1936 و1957م[4].

(1) محمَّد أزهر السماك، دور البترول في تغيير المجتمع العراقيّ، مجلة آداب الرافدين، العدد 7، جامعة بغداد، 1976م، ص 75.

(2) شكَّلت الأوضاع الاقتصادية السيئة في المناطق الريفية العربيَّة القريبة من كركوك دافعًا للهجرة إلى كركوك وبتشجيع من الحكومة الملكية وهو نمط مشابه للهجرات الداخلية التي تحصل في كثير من الدُّول التي تعاني من تباين في توزيع الخدمات بين الريف والمدينة حيث تتزايد رغبة أبناء الريف في جني مكاسب التمدين والتمتع بمباهج الحياة التي توفِّرها المدينة، بمعنى توفِّر فرص الحياة والمعيشة الجيِّدة، وهذه الطريقة حصلت في مدينة بغداد وبطريقة مشابهة، حيث تدفقت في عهد حكومة عبد الكريم قاسم 1958-1963م، عشرات آلاف العوائل القادمة من جنوب العراق وتحديدًا من العمارة والنَّاصرية للسَّكن في بغداد، ممَّا كان لها تأثير بيِّن في تغيير تركيبة سكان بغداد الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة. ينظر: مجموعة باحثين، تحليل الوضع السُّكّانيّ في العراق 2012م: التقرير الوطنيّ الثاني حول حالة السُّكّان في إطار توصيات المؤتمر الدوليّ للسُّكّان والتنمية والأهداف الإنمائيَّة الألفية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد 2012م، ص 86.

(3) نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القوميّ، المصدر السابق, ص 53.

(4) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك، المصدر السابق، ص 59.

قبل ذلك أصدرت الحكومة العراقيَّة في 1940م، قرارًا بتشكيل لجنة باسم (لجنة تصفية الأراضي)، استمرَّ عملها لغاية 1950م، للنظر كما يبدو في ملكية الأراضي للكرد المتمردين أو المناوئين للدُّولة، حيث قامت بتجريد ملكيتهم وتمليكها لأبناء العشائر العربيَّة[1].

إزاء اشتداد الصِّراع بين الحركة الكرديَّة والحكومات العراقيَّة المتعاقبة وتسارع وتيرة الهجرة إلى كركوك للعمل في الشركات النفطيَّة ومشاريع التنمية الأخرى، اتجهت حكومة (نوري السعيد) في تشرين ثاني-نوفمبر 1957م، إلى إجراء تعداد سكّاني، وهو جزء من تقليد اعتادت الحكومات العراقيَّة على إجرائه منذ تأسيس المملكة العراقيَّة عام 1921م[2]، وقد وفَّرت الحكومة العراقيَّة كلَّ مستلزمات نجاحه من معدات وأجهزة متطوِّرة وخبراء من الأمم المتَّحدة. وشمل كلَّ المحافظات والأقضية والنواحي[3]. ورغم أنَّ إجراء التعداد لم يكن لحسم صراع الهويَّات في كركوك، وإنَّما لأغراض تنظيميَّة، إلَّا أنَّ الأطراف المتصارعة على هويَّة المدينة تستند عليه لإثبات حجيَّتها في الهيمنة على قرار المدينة ومستقبلها، ولا سيَّما الطرف الكرديّ.

لقد وفَّر التعداد بيانات تفصيليَّة حول التركيبة الدِّينيَّة واللُّغويَّة للسُّكّان، وإذ شكَّل المسلمون السواد الأعظم من سكّان لواء كركوك (332.375) ألف نسمة، فإنَّ الناطقين في اللُّغة الكرديَّة، شكَّلوا أكبر مجموعة عددية في اللواء في ذلك الوقت وبنسبة (48.24 %)، من دون أن يكونوا أكثرية مطلقة، بينما مثَّل الناطقون بالتركمانيَّة، أكبر مجموعة عددية في داخل مدينة كركوك، أيّ مركز لواء كركوك، من غير أنْ يكونوا أغلبية مطلقة (37.63 %)[4] وهذا التعداد حصل قبل أن يتمّ فصل الأقضية الكرديَّة عن كركوك

(1) افتخار زكي عليوي، المصدر السابق، ص 519.

(2) منذ نشوء الدُّولة العراقيَّة الحديثة عام 1921م، أجريت سبعة تعدادات للسُّكّان، وذلك في الأعوام 1927 و1934 و1947 و1957 و1977 و1987 و1997م، وبسبب عدم استيفاء التعداد الأوّل (1927) للشروط العلميَّة، فقد تمَّ إلغاء نتائجه. أما بخصوص تعداد 1934م فرغم أنَّه كانت تنقصه الخبرة والشمول والمعرفة بأساليب التعدادات إلَّا أنَّ نتائجه استخدمت لمدَّة طويلة من الحكومة في منح دفاتر الجنسية لأغراض الخدمة العسكرية والانتخابات. انظر مجموعة باحثين، تحليل الوضع السُّكّاني في العراق 2012م، المصدر السابق، ص 22.

(3) خالد حسن الخطيب، تعداد ١٩٥٧م ذكريات ومواقف، مجلة الكاردينيا الثقافيَّة شوهد في 10-10-2021م على الرابط https://www.algardenia.com

(4) خليل فضل عثمان، كركوك: جدل الأرقام والسرَّديَّات، مأزق الانتخابات في سيَّاق تحوُّلات ديموغرافيَّة: حالة انتخابات مجالس المحافظة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة 2018م، ص 98

وإلحاقها بالسليمانيَّة بحسب قانون الحكم الذاتي الخاص بالأكراد لسنة 1970م[1]، هذا التركيب السُّكّاني الذي ترصده لنا بيانات تعداد عام 1957م يمكن توضيحه على النحو المبيَّن في الجدول (1)[2]:

الجدول (1): التركيب اللُّغويّ لسُكّان لواء كركوك وفقًا لتعداد عام 1957م

المنطقة الجغرافية	العربيَّة	الكرديَّة	التركيَّة	الكلدو-آشوريَّة	لغات أخرى	المجموع
مدينة كركوك	27.127	40.047	45.306	1509	6413	120.402
باقي أنحاء اللواء	82.493	147.546	38.065	96	237	268.437
المجموع العام في لواء كركوك	109.620	187.593	83.371	1605	6650	388.839

ربَّما كانت نتائج التعداد قد دقَّت ناقوس الخطر الديموغرافيّ لدى الحكومات العراقيَّة اللاحقة، فكانت سببًا دافعًا لتسارع المخاوف الحكوميَّة من احتمالات تبدل موازين الصِّراع لصالح الأكراد، والحصول على كركوك ونفطها بذريعة الأغلبية العددية، الأمر الذي يمهِّد الطريق لاستقلال كردستان عن العراق، ممَّا استدعى إجراءات حكوميَّة عاجلة لمنع تحقيق الأكراد هدفهم، فكان تسريع وتيرة الهجرة أحد معاول الحكومة لتحقيق أغلبية عربيَّة تسحب البساط من أيِّة حجَّة تطرحها الأحزاب الكرديَّة بأحقيَّتها بكركوك[3].

ومع أزيز رصاص المتحاربين وهدنتهم، وصعود صوت التطرف القوميّ نتيجة الشعور بالظُّلم والإبعاد، كانت تولد وتنمو في كركوك أجيال جديدة من أبناء كركوك الوافدين، أجيال لم تعرف سوى المدينة التي وُلدت فيها، تلك الأجيال انتجت ثقافة جديدة تقوم على الرغبة في العيش الودي مع أبناء المدينة بعيدًا عن لغة المكوُّنات الإثنية، ولخدمة قضايا المدينة وحلِّ همومها وإشكاليَّاتها مع السُّلطة، وبعيدًا عن أجواء الصِّراع بين السُّلطة والكرد، هذه

(1) خير الدِّين حسيب، خير الدِّين يناقش همومًا عراقيَّة: الاحتلال، الأكراد، النفط، الصرِّاع الطائفيّ، مجلة المستقبل العربيّ، العدد 333، تشرين أوّل-أكتوبر 2006م، ص 157.

(2) خليل فضل عثمان، المصدر السابق، ص 98.

(3) لم تكن سياسة تشجيع الهجرة السِّياسة الوحيدة التي انتهجتها الحكومات الجمهوريَّة اللاحقة حيال كركوك، وإنَّما كانت التغييرات الإداريَّة وسياسات الاقتطاع لمناطق والإلحاق لمناطق أخرى لكركوك كما سنرى في الصفحات القادمة، أحد أهمِّ السِّياسات التي سعت الحكومات العراقيَّة للحفاظ على هويَّة كركوك من سياسات الأحزاب الكرديَّة. ينظر: صبحي صالحي، كركوك بين ممارسات البعث ومهاترات البعض في 17-12-2014 شوهد بتأريِّخ 14-10-2021 على الرابط: https://www.rudaw.net

الثَّقافة الجديدة أخذت تتعالى يومًا بعد آخر كنتيجة للحراك الشعبيّ والثقافيّ، ولغة المصالح الاقتصادية والتصاهر الاجتماعيّ، لتصبح سمة ملازمة لكركوك وبات الحفاظ عليها مطلبًا شعبيًّا للحكومة والأحزاب الكرديَّة بوقف الصِّراع، وفسح المجال أمام أجيال كركوك الصاعدة لتتعايش بنفس جديد وهويَّة جديدة[1].

(1) افتخار زكي عليوي، المصدر السابق، ص 519.

الفصل الثالث

كركوك في العهود الجمهوريَّة

يسعى هذا الفصل إلى توضيح طبيعة التغيير السِّياسيّ الذي حصل في العراق، بزوال النظام الملكي ومجيء حقبة النظام الجمهوريّ، وآليات التعامل مع ملف مدينة كركوك. حيث سيتمُّ استعراض فترة حكم الزعيم (عبد الكريم قاسم)، وطبيعة علاقته مع الملَّا مصطفى البارزاني والتي اتّسمت في بداية ثورة تموز 1958م، بالود والرغبة في بناء السَّلام مع الأكراد، والعمل على إزالة ما يعتقدونه مظالم لحقت بهم من العهد الملكي لا سيَّما لجهة التغييرات السُّكّانيَّة في كركوك، إلَّا أنَّه وبمرور الوقت شابت العلاقات بالأكراد حالة من عدم الثقة، بعد أنْ تبيَّن لنظام قاسم أنَّ الحركة الكرديَّة غير مستعدّة للتنازل عن سقف مطالبها بالحكم الذاتي لإقليم الشمال الكرديّ وبضمنه كركوك، فضلًا عن اكتشاف عمليات دعم مالي ولوجستي غير مسبوق للحركة الكرديَّة، من أطراف دوليَّة وعربيَّة مؤثِّرة. وقد شكَّلت مذابح كركوك عام 1959م، آخر قشة قصمت العلاقات بين الطرفين، بعد أن اتهم قاسم أنصار الحزب الديموقراطيّ بالاشتراك مع كوادر الحزب الشيوعي في عمليات قتل وتهجير لمئات المواطنين التركمان، ممَّا أحدث فتنة قوميَّة داخل المدينة كانت سببًا في اهتزاز شرعيَّة نظام قاسم، ووصول عملية تسوية المشكلات داخل كركوك إلى طريق مسدود.

ومع مجيء حكم الأخوين (عبد السَّلام عارف)، و(عبد الرحمن عارف)، تصاعدت أزمة الثقة بين الطرفين الحكوميّ والكرديّ، فكان الصِّدام العسكري العنوان الذي طبع حكم العارفين، والحقيقة أنَّ منهج عارف المتصلب في التعامل مع الأكراد، وطرحه بدائل غير واقعيَّة لحلِّ المسألة الكرديَّة وقضيَّة كركوك، وتشكيله قوات فرسان خالد بن الوليد لحماية آبار النفط المصدَّر للأسواق العالمية، كانت من أسباب تعطيل الحلِّ السلميّ للمسألة الكرديَّة ولمسألة كركوك.

حاولت حكومة البعث التي جاءت للسُّلطة عام 1968م، تعديل مسار علاقتها بالحركة الكرديَّة، بهدف تسهيل حلِّ قضيَّة كركوك، فظهرت إشارات مهمَّة حول نيَّة الحكومة حلَّ نزاعها مع الأكراد، وبعد مباحثات مطوَّلة وشفّافة، اتفق الجانبان الحكوميّ والكرديّ على مسودة مشروع للحكم الذاتي، تمَّت صياغته لاحقًا في بيان 11 آذار 1970م، حيث تمَّ إدراج كركوك وتطبيع أوضاعها ضمن الاتفاقيَّة، وهو ما اعتبره الأكراد انتصارًا لإرادتهم ونضالهم. إلَّا أنَّ نوايا النظام الحقيقيَّة كانت عكس ما كان يرتجى منها، نظرًا لتغيُّر ظروف البيئتين الداخلية والدوليَّة والتي مكَّنت النظام من تسجيل نقاط انتصار جديدة على الكرد، أجَّلت لعقود مسألة الحلِّ السلميّ لقضيَّة كركوك.

أوّلًا: كركوك وثورة الزعيم

مع تغيير نظام الحكم الملكي في العراق عام 1958م، ومجيء نظام (عبد الكريم قاسم)، حصل انعطاف كبير في تأريِّخ العراق، وبشكل لاحق في تأريِّخ كركوك،، فقد حاول النظام الجديد كسب ثقة الشارع العراقيّ بإصلاحات اقتصادية وسياسيَّة واجتماعيَّة، تمثَّلت بإصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958م، لانتشال طبقة الفلاحين المسّحوقة، ورفع مستواهم الاقتصادي، وضرب طبقة الإقطاع المتحالفة مع النظام الملكي، ثمَّ قانون رقم 80 للعلاقات مع الشركات النفطيَّة الاحتكاريَّة، وقانون الجمعيات[1]. وسعى النظام الجديد إلى تبني مجموعة من السِّياسات الاجتماعيَّة التي ترفع من الواقع المعيشي والخدمي للسُّكّان، كتوفير مساكن شعبيَّة لحلِّ أزمة السكن الخانقة التي عاشها العراق آنذاك، وسنِّ قانون الضمان الاجتماعيّ للعاملين في القطّاع الخاص، وتشريع قانون مجانيَّة التعليم، والذي أتاح الفرصة لأبناء الطبقات الفقيرة من دخول المدارس والجامعات والكلِّيَّات العسكريَّة بلا قيود اجتماعيَّة أو اقتصادية، إضافة إلى تشريع قوانين تحرير المرأة العراقيَّة ومساواتها مع الرجل في الكثير من الحقوق، وأهمِّها في هذا المجال قانون الأحوال الشخصيَّة رقم 188 لسنة 1959م، والذي يعدُّ من أهمِّ القوانين المدنية في المنطقة العربيَّة، والتي صاغت العلاقات الأسرية بطريقة مدنية تكفل حقوق الرجل والمرأة بشكل متساوي[2].

(1) غصون مزهر المحمداوي، المصدر السابق، ص 140.

(2) انظر نصّ القانون في جريدة الوقائع العراقيَّة، العدد (2639)، بتأريِّخ 20-2-1978م، ص 314 منشور على الرابط: http://iraqld.hjc.iq

أمّا على الصعيد السِّياسيّ، فرغم أنَّ وعود نظام (عبد الكريم قاسم) كانت أكبر من قدرته على الوفاء بها، إلَّا أنَّ سنوات حكمه الأوّلى، شهدت انفتاحًا في التعدديَّة الحزبيَّة وتحالفات بين القوى اليسارية التي ناهضت الحكم الملكي وفي مقدِّمتها الحزب الشيوعي العراقيّ، والحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، والتَّيار الوطنيّ ممثلًا بالحزب الديموقراطيّ الوطنيّ، والتَّيار القوميّ ممثلًا بالناصريين والبعثيين. وفي الوقت الذي لاقت فيه سياسات عبد الكريم قاسم نوعًا من التعاطف الشعبيّ معها من الطبقات المستضعفة والكادحة، فإنَّها ضربت مصالح قوى سياسيَّة واجتماعيَّة، تمترست لعقود في تحالفات متينة مع النظام الملكي، وفي مقدِّمتها طبقة الإقطاع والرأسماليين وطبقة العسكريين الموالين للملكية، حيث تضررت تلك الطبقات من الواقع السِّياسيّ الجديد في العراق[1]، فعلى صعيد طبقة الإقطاع، فإنَّ نظام عبد الكريم قاسم سعى وبقوَّة لتجريدها من ملكيتها الزراعية وأعاد تقسيم ملكية الأرض بين الفلاحين الفقراء، فبعد أنْ كانت ملكية الإقطاعي تتجاوز (80-100) ألف دونم، تقلّصت بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي إلى 2000 دونم، وبالتالي فقدَ رجال الإقطاع أهمَّ مصدر لقوّتهم السِّياسيَّة، تمثَّلت في الثراء الاقتصادي، والمكانة التي كانوا يتمتعون بها في العهد الملكي[2].

لقد كان للهزائم الماديَّة والمعنويَّة للطبقات المتضررة من سقوط النظام الملكي ارتداداتها الواضحة في كركوك، فقد ربحت فئات وخسرت أخرى، وهو ما انعكس في طبيعة الحراك السِّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصادي الذي حصل لاحقًا في كركوك، فعلى الصعيد الاقتصادي، ضربت قرارات التأميم التي تبناها (عبد الكريم قاسم) كبار الإقطاعيين وملَّاك الأراضي في كركوك، وجردتهم من مساحات زراعية واسعة ممَّا أثَّر في مواقفهم السِّياسيَّة من النظام الجديد[3].

(1) وليد محمَّد سعيد الأعظمي ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانيَّة، مطبعة الدار العربيَّة، بغداد 1989م، ص 128.

(2) غصون مزهر حسين، كيف صدر قانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة 1958م؟، مقال تحليليّ منشور في 16-7-2017م، شوهد بتأريخ 28-9-2021 على الرابط: https://www.almadasupplements.com

(3) شابت عمليَّة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي عقبات كبيرة في شمال العراق، فأغلب أراضي كردستان وبنسبة 95 % تعتمد على الأمطار، وكانت الملكيات الزراعية الصغيرة هي السائدة، وبالتالي فإنَّ تخصيص القانون (2000) دونم كتعويض للإقطاع، يعني عمليًّا حرمان الفلاحين من الحصول على الأراضي. وحسب بعض الباحثين الكرد فإنَّ القانون راعى مصالح الإقطاعيين الكرد، حيث عمل هؤلاء على توزيع أراضيهم، على ذويهم وأقاربهم وحالوا دون حصول الفلاحين الفقراء على النسبة الزائدة من ألـ (2000) دونم، ولهذا لم يكن مستغربًا أنْ لا يحصل على الأراضي في مدينة السليمانيَّة سوى (8 %)، وفي كركوك 18 % من

فقد كان معظم رؤساء العشائر والإقطاعيين في كركوك موالين للنظام الملكي، وعند قيام ثورة 14 تموز 1958م، كان لا بدَّ أن تقوم قطيعة بين النظام الجديد وبين هذه العشائر، وقد شعر ملاكو الأراضي من الإقطاعيين، بتهديد أكبر من إعلان حكومة قاسم لقانون الإصلاح الزراعي في أيلول/ سبتمبر 1959م، فقد كانوا أوّل المتضررين، لذلك حاولت هذه الطبقة الوقوف بوجه تنفيذ القانون بكافَّة الوسائل[1]. ويمكن أنْ نشير هنا إلى موقف الإقطاعي الكرديّ (عباس ما مند آغا) الذي تمرد على نظام الزعيم قاسم وحمل السِّلاح ضدَّ سلطته وبتأييد من شاه إيران[2] وكذلك الشيخ (رشيد لولان)، والذي قاد حركة تمرد في كركوك ضدَّ عبد الكريم قاسم[3] فقد كان لولان حاله حال رؤساء العشائر والإقطاعيين من موالي الملكية ويملك أراضي زراعية شاسعة، وعند قيام ثورة 14 تموز، كانت هناك قطيعة بينه وبين النظام الجديد، حيث تمَّ تجريده من آلاف الدوانم الزراعية. وقد كان رشيد لولان ومجموعة من الإقطاعيين الآخرين في كركوك، من أوائل الذين وقفوا ضدَّ قانون الإصلاح الزراعي، وحارب نفوذ البارزانيين في أربيل وكركوك؛ بسبب العداء القديم بينهم، ووقوف البارزانيين إلى جانب انقلاب عبد الكريم قاسم، كما أنَّ لولان كانت لديه علاقة قويَّة تربطه مع تركيا وإيران اللتان عارضتا سقوط النظام الملكي ومجيء عبد الكريم قاسم[4]. وفي

مجموع العوائل الفلاحيَّة، ومن الواضح أنَّ حكومة عبد الكريم قاسم، قصدت من وراء عدم تطبيق قانون الإصلاح بشكل حقيقي في كردستان، إبقاء علاقاتها مع الإقطاعيين الكرد وضمان ولائهم وقت الأزمات، وهذا ما حصل لاحقًا حينما حشَّد قاسم كثيرًا من زعماء القبائل الإقطاعيين في صراعه مع الملَّا مصطفى البارزاني. ينظر: كاوس قفطان، الحركة القوميَّة التحرِّريَّة الكرديَّة في كردستان العراق 1958-1964م، وزارة الثَّقافة في حكومة إقليم كردستان، السليمانيَّة 2004م، ص 60.

(1) غسان متعب الهيتي وعلّي غازي أحمد، العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديموقراطيّ الكردستانّي (البارتي)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانيَّة، العدد الأول، آذار-مارس 2013م، ص 124.

(2) أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، دار آراس ومنشورات الجمل، أربيل-بيروت 2012م, ص 262.

(3) ولد الشيخ رشيد لولان في منطقة برادوست في أربيل وكان شيخ الطريقة الصوفيَّة هناك، إضافة أنَّه من الإقطاعيين أصحاب الأراضي الزراعية للمزيد انظر: غسان متعب الحديثي وعليّ غازي الردام، المصدر نفسه، ص 124.

(4) كان النظام الملكي في العراق يرتبط بعلاقات تحالف متينة مع نظام الشاه في إيران والحكومة التركيَّة عبر حلف بغداد 1955، ومع قيام انقلَّاب عبد الكريم قاسم 1958م، اقترح رئيس وزراء تركيا (عدنان مندرس) التدخل العسكري في العراق لقمع الثورة، إلَّا أنَّ كلًّا من أمريكا وبريطانيا استبعدتا هذا الحلّ خشية تأليب الجيش والشعب العراقيّ ضدَّ القوات التركيَّة الغازية، فضلًا عن الدعم المحتمل الذي قد يحصل عليه الشعب العراقيّ من الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة بزعامة جمال عبد النَّاصر. للمزيد انظر مؤيد إبراهيم الونداوي، ثورة

الأوّل من آذار/ مارس 1959م، قام أتباع الشيخ لولان ببعض المشاغبات في كركوك وحاصروا مركز سيدكان وطلب قاسم من مصطفى البارزاني حسم الموقف هناك، وبالفعل تمكن الأخير من تشكيل قوَّة كبيرة وتم القضاء على حركة الشيخ رشيد لولان في غضون يومين حيث هرب على إثرها إلى إيران[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد أضرت السِّياسات الريعية للنظام الجمهوريّ الجديد بالقطّاع الخاص، لا سيَّما بالطبقة الصناعية في العراق، حيث غادر الكثير من الرأسماليين الوطنيين الذي ساهموا في تأسيس رأسماليَّة صناعية وطنيَّة حديثة، مثل أولاد فتاح باشا والذي يعدُّ رائد الصناعات النسيجية في العراق، وكانت تلك السِّياسات قد مهَّدت لقرار تأميم القطّاع المصرفي في العراق رقم 100 لسنة 1964م، والذي عزَّز من سلطويَّة الدَّولة وإدارتها الريعية[2]. وانعكس التغيير السِّياسيّ في العراق على زوال نخبة سياسيَّة وعسكريَّة مهمَّة ارتبطت مصالحها بالنظام الملكي، نخبة ضمَّت خيِّرة الشخصيَّات الوطنيَّة التي ساهمت في استقلال العراق عن بريطانيا، وتحمّلت ضريبة بناء العراق في ظلِّ ظروف قاسية من التخلف والتبعية والانقسام المجتمعيّ، هذه النخبة إمّا تمَّت محاكمتها وسجنها بشكل صوريّ أو تجريدها من مناصبها وأملاكها[3]، وقد ضمَّت كركوك عشرات الشخصيَّات الوطنيَّة التي تحالفت مع الملكية وتمكّنت بعلاقاتها من ربط المدينة المتنازع عليها بالفضاء الوطنيّ، بعيدًا عن الحساسيات التي تفرضها ظروف الصدام المسلح، وبقيت تلك الشخصيَّات الكركوكيَّة محطَّ إجماع بين أهالي كركوك نظرًا لتفانيها في خدمة الأهالي بغض النظر عن انتماءاتهم الشخصيَّة، نذكر منهم اللواء (عمر عليّ) قائد القوات العراقيَّة في فلسطين في موقعة جنين ومتصرف لواء السليمانيَّة (1954م)، والذي حوكم وسجن من قبل محكمة الشعب لمقاومته الثورة[4].

---

14 تموز 1958م في ملفات الحكومة البريطانيَّة، دار الوثائق، بغداد 1992م، ص 191. وكذلك كاوس قفطان، الحركة القوميَّة التحرريَّة الكرديَّة في كردستان العراق، المصدر السابق، ص 88.

(1) بعد هروبه إلى إيران قام عبد الكريم قاسم بإصدار عفو عنه وعن أنصاره عام 1961م، وقدَّم له الدعم لاستخدامه ضدَّ الملَّا مصطفى البارزاني، بعد أنْ ساءت العلاقة بين الإثنين. عبد الخلق ناصر العامري، البارزاني مصطفى والقضيَّة الكرديَّة في العراق 1931-1975م، دار الجواهري، بغداد 2017م، ص 172.

(2) مظهر محمَّد صالح، الطبقة الوسطى في العراق، بحث منشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين بتأريِّخ 17-12-2014م، شوهد بتأريِّخ 29-9-2021م على الرابط: http://iraqieconomists.net

(3) وليد محمَّد سعيد الأعظمي، المصدر السابق، ص 130.

(4) مير صبري، إعلام التركمان والأدب التركّي في العراق، المصدر السابق، ص 81.

أمَّا على صعيد العلاقات بين النظام الجديد والحركة الكرديَّة بزعامة الملَّا مصطفى البارزاني، فقد أخذت تتسم بالثقة والرغبة المشتركة بحلِّ الإشكاليَّات السِّياسيَّة بينهما، حيث سمح عبد الكريم قاسم للبارزاني بالعودة إلى العراق وممارسة العمل السِّياسيّ والنشاط الثقافيّ. وحين إقرار الدستور العراقيّ المؤقت في 27 تموز/ يوليو 1958م، اعترف النظام الجديد بالأكراد كشركاء في الوطن، وأقر حقوقهم القوميَّة ضمن الوحدة العراقيَّة، وجُعلت اللُّغة الكرديَّة لغة رسميَّة إلى جانب العربيَّة، وتمَّ إنشاء مديرية المعارف الكرديَّة وتعويض البارزاني ومن أقربائه وأنصاره بمرتبات ومساكن حديثة.

عارض التَّيار القوميّ من رجال العهد الجديد، توجهات الزعيم (عبد الكريم قاسم) مع الأكراد، وقد قاد هذا التَّيار (عبد السَّلام عارف) وبعض كبار قادة الجيش والذين وجدوا في عودة البرزاني تقويضًا لأمن المجتمع العراقيّ ووحدته الوطنيَّة؛ لأنَّه متمرد تسبب بقتل آلاف من العراقيّين في السنوات السابقة، كما أنَّ عودته ستثير عداوة الكثيرين من الكرد المتخاصمين معه، والذين قد يتحوَّلون لأعداء ضدَّ الجمهوريَّة الوليدة والتي لم تستقرّ بعد على أساس متين[1]، إضافة أنَّ عودته ستعيد إحياء الاحتقان والتوتر القوميّ داخل مدينة كركوك، بين الأكراد والتركمان؛ بسبب مواقفة المتشدِّدة حيال تركمان كركوك. ورغم الضمانات الدستوريَّة ووعود اللقاءات الإيجابيَّة مع الوفود الكرديَّة، إلَّا أنَّ نظام قاسم لا يتبنى أيَّة إجراءات على أرض الواقع لتنفيذ ما التزم به، لا سيَّما ما يتعلق بإزالة ما يعتقد الأكراد أنَّها مظالم لحقت بهم من العهد الملكي لا سيَّما لجهة التغييرات السُّكّانيَّة في كركوك[2] إذ سرعان ما أخذت الأجواء بين الطرفين تتلبد بغيوم المشاحنات ورياح الرغبة بكسب الصِّراع الذي أخذت وتيرته بالتصاعد[3]، إذ تبيَّن لنظام قاسم أنَّ الحركة الكرديَّة غير مستعدَّة للتنازل عن سقف مطالبها بالحكم الذاتي لإقليم الشمال الكرديّ وبضمنه كركوك، لا سيَّما مع الدعم الذي أخذت تتلقاه الحركة من أطراف دوليَّة مؤثِّرة خاصة كيان إسرائيل والاتحاد السوفيتي[4]. بل أنَّ

(1) لقد أفصح هذا التَّيار عن توجهاته الحقيقيَّة خلال توديع الوفد الكرديّ الذي زار بغداد لتأييد الزعيم عبد الكريم قاسم، فقد خاطب عبد السَّلام عارف الأستاذ إبراهيم أحمد سكرتير الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ (البارتي) ورئيس الوفد مهدِّدًا (أنَّ العهد الجمهوريّ ليس كالعهد الملكي، وحذَّرهم من القيام بأيَّة حركة وتمرد وأنَّه سوف يشوي البصل على آذانهم، إذا تحركوا كما كانوا يفعلون في العهد الملكي) نقلًا: عن عبد الخالق ناصر العامري، المصدر السابق، ص 164.

(2) المصدر نفسه، ص 166.

(3) هاشم البناء، من يحرِّك البارزاني: أسرار تنشر لأوّل مرَّة، مطبعة الأزهر، بغداد 1962م، ص 15.

(4) غسان متعب الهيتي وعلّي غازي أحمد، العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديموقراطيّ الكردستاني، المصدر السابق، ص 131.

بعض الدُّول العربيَّة المعادية لنظام قاسم وفي مقدِّمتها الكويت ومصر عبد الناصر، سعت إلى تقوية البارزاني ومده بالمعونات ضدَّ نظام عبد الكريم قاسم المعادي لعبد الناصر والمطالب بضم الكويت إلى العراق[1] وهكذا ففي كانون الثاني/ يناير 1959م، وقَّع أوّل اصطدام استفزازي بين التركمان والكرد في مدينة التون كوبري في كركوك، وقد اشترك الشيوعيون الموالون لقاسم إلى جانب الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ في ضرب التركمان في تلك الحادثة، الأمر الذي أنهى سنة الود التي بناها قاسم مع الأكراد، وأذِنَ لانطلاق جولة جديدة من المواجهات بين الحكومة والحركة الكرديَّة، لم تكن معالمها بدء المواجهات العسكريَّة بين الجانبين، وإنَّما بدء صراع سياسيّ كانت أحد أهم أبعاده تراجع حكومة قاسم عن تنفيذ برنامجها للحكم الذاتي والتمسك بمبدأ وحدة العراق القوميَّة ذات الصبغة العربيَّة، وبصيغة تتجاهل حقوق الأكراد القوميَّة، وهو ما انعكس في رؤيَّة حكومة (عبد الكريم قاسم) حيال قضيَّة كركوك وهويَّتها العراقيَّة، حيث أصدرت حكومة قاسم المرسومين الجمهوريين رقم 328 و387 على التوالي والتي تمَّ بموجبهما ضمّ قضاء الحويجة وناحية الرياض اللذين تسكنهما أغلبية عربيَّة في كركوك في عام 1961م إلى مدينة كركوك[2]، ممَّا شكَّل إيذانًا بعودة سياسة التعريب التي انتهجها النظام الملكي حفاظًا على هويَّة كركوك العراقيَّة، من نوايا الحركة الكرديَّة الساعية لضمِّ المدينة الغنية بالنفط إلى منطقة الشمال الكرديّ.

ثانيًا: أكراد كركوك وتركمانها: شكوك متبادلة

لا يمكن لأيِّ محلِّل سياسيّ أو مطّلع لأحوال مدينة كركوك أنْ يلغي أو يتجاهل حالة الشكِّ المتبادل وربَّما الكراهية القوميَّة الموجودة بين القوميَّتين التركمانيَّة والكرديَّة، وأنَّ هذه الحالة الاجتماعيَّة وأسبابها ليست وليدة الدَّولة العراقيَّة الحديثة، وإنَّما تعود إلى السيطرة العثمانيَّة على العراق، والتي استمرَّت ما يزيد على خمسة قرون، حيث ظلَّت العلاقات بين التركمان والأكراد في كركوك، تسودها حالة عدم الثقة والشدِّ الاجتماعيّ، وبقي التركمان يشعرون بمكانتهم وأهمِّيَّتهم وامتدادهم التَّأريخيِّ مع العثمانيِّين ومن ثمَّ الأتراك لاحقًا، وظلَّ شعور التفوق والرغبة في السيطرة على المدينة يحكم علاقتهم بالكرد، الذين لم ينسوا ما فعله العثمانيُّون بهم حينما انحازوا طوال فترة حكمهم للعراق إلى تركمان كركوك، وفضَّلوهم

(1) وليد محمَّد سعيد الأعظمي، المصدر السابق، ص201 وكذلك إبراهيم خليل العلاَّف، عبد النَّاصر والأكراد، موقع الحوار المتمدن في 16-2-2008م، شوهد في 11-9-2021م، على الرابط: https://www.ahewar.org/

(2) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، المصدر السابق، ص 53.

في الوظائف والامتيازات وقضوا على الأمارات الكرديَّة[1]. وما فعله الأتراك لاحقًا حينما وقفوا ضدَّ حقوق الشعب الكردي واتفقوا مع الحلفاء على تقسيم كردستان في اتفاقيَّة لوزان 23 تموز/ يوليو 1923م، واستخدموا القوَّة المسلَّحة لقمع حقوق الأكراد في جنوب شرق تركيا وعدم الاعتراف بحقوقهم القوميَّة[2].

ومع قيام ثورة 14 تموز/ يوليو 1958م، وقف الأكراد إلى جانبها وأيَّدوها، بعد الشعارات التي رفعها الضُّبَّاط الأحرار بقيادة عبد الكريم قاسم حول الإخوة العربيَّة الكرديَّة والشراكة المتساوية في الحقوق ووحدة المصير[3]، في حين بقي موقف التركمان متحفظًا من الثورة، بل في أحيان معارض بعد وقوف تركيا ضدَّ سقوط النظام الملكي الحليف، وبسبب تضرر مصالح الكثير من التركمان الذين خدموا النظام الملكي كعسكريين وإداريين وبرجوازيين[4]، وتقريب نظام (عبد الكريم قاسم) للشيوعيين وزعماء الحركة الكرديَّة وفي مقدِّمتهم الملَّا مصطفى البارزاني[5]. ونظرًا لتحسس نظام قاسم للخلافات وحالات التنافس بين القوميَّتين في كركوك، فقد أرسلت حكومته لجنة تقصي حقائق إلى كركوك برئاسة محمَّد عزيز، للوقوف على حقيقة ما يشاع عن صراع خفي وتنافس بين التركمان والأكراد، وبعد جولات في المدينة ولقاءات متواصلة مع سكّانها، كتبت اللجنة تقريرها الخاص والذي أكَّدت فيه أنَّ الخلافات بين القوميَّتين موجودة، ولكنها تبقى ظاهريَّة، وأنَّ تأجيج الكراهية والتفرقة بينهما إنَّما يعود إلى إشاعات مغرضة تبثها المؤسسات الإنجليزيَّة والأمريكيّة وشركات النفط العاملة في كركوك وأنَّ العناصر الشيوعيَّة لها دور في خلق الفتنة وشقِّ الصف بين أهالي المدينة[6].

لقد أثبتت الأحداث اللاحقة في المدينة عدم دقة تقرير لجنة بغداد، فقد وقع التصادم

(1) موسى مخول، الأكراد من القبيلة إلى الدُّولة، بيسان للنشر والتوزيع الإعلاميّ، بيروت 2013م، ص 104.

(2) حامد الحمداني، الحقيقة عن أحداث كركوك وموقف عبد الكريم قاسم في 16-6-2019م شوهد بتأريِّخ 24-9-2021م على الرابط https://pulpit.alwatanvoice.com

(3) سمر فضل عبد الحميد محمَّد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، 1958-1963م، رسالة ماجستير، قسم التَّأريِّخ، كلِّيَّة الآداب، جامعة الزقازيق، منتدى اقرأ الثَّقافيّ، بلا تأريِّخ، ص 133.

(4) مير صبري، إعلام التركمان والأدب التركّي الحديث في العراق، دار الوراق للنشر، لندن 1997م، ص 50.

(5) عادل محمَّد العليان وياس خضير إبراهيم، موقف الزعيم عبد الكريم قاسم من الأكراد 1958 – 1960م، مجلة الملوية للدِّراسات الآثارية والتَّأريِّخيَّة، المجلد (7)، العدد (19)، السنة السابعة، شباط/ فبراير 2020م، ص 76.

(6) محمود رزوق أحمد، الحركة الكرديَّة في العراق: دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968م، المعتز للنشر والتوزيع، عمان 2014م، ص 165.

الأوّل بين التركمان والكرد في 26 تشرين أوّل/ أكتوبر 1958م، عندما زار الملَّا مصطفى البارزاني مدينة كركوك، فحاول ضابط تركمانيّ يُدعى (هدايت أرسلان) اغتياله بوضع قنبلة موقوته في الطائرة التي تقلّه[1]، لكن المحاولة فشلت وأُلقي القبض على الفاعل، إلاَّ أنَّ خبر الحادثة انتشر في كركوك كالنار في الهشيم، ممَّا أدَّى إلى اشتباكات بين الجانبين، كادت أنْ توقع قتلى ودماء، لولا أنَّ أجهزة الحكومة سيطرت على الموقف ونزعت فتيل الأزمة[2].

كان من الطبيعي أنْ يصبح الوضع بعد تلك الحادثة شديد التوتر وفي نهاية الأسبوع الأخير من تشرين الأوّل/ أكتوبر 1958م، عادت بعض الصدامات بين الجانبين، وانقسمت القوات الحكوميَّة التي أمرت بإحلال السَّلام إلى خلفياتها القوميَّة، فاصطف الجنود الأكراد إلى جانب إخوانهم في الدم ضدَّ التركمان، ورغم أنَّ قائد الفرقة العسكريَّة الثانية المتمركزة في كركوك الزعيم (ناظم الطبقجلي)، حاول تهدئة الأمور بين الفريقين وإقناعهم بالعمل معًا من خلال لجنة التعاون الوطنيَّة، إلَّا أنَّ الأمور وكما يبدو أخذت مسارًا تصعيديًّا عندما هاجم ثوارٌ أكراد أحياءً تركمانيَّة وقتلوا العديد من التركمان[3].

ومع قيام حركة العقيد عبد الوهاب الشوّاف[4]، توترت الأوضاع مرَّة أخرى في كركوك، وقرَّر

(1) عبد الخلق ناصر العامري المصدر نفسه، ص 176.

(2) المصدر نفسه، ص 177.

(3) حنا بطاطو، (الكتاب الثالث)، العراق: الشيوعيَّون والبعثيَّون والضُّبَّاط الأحرار، ترجمة عفيف الباز، المؤسسة العربيَّة للأبحاث، ط 2، بيروت 1992م، ص 225.

(4) نظرًا لطبيعة حكم (عبد الكريم قاسم) الفردية، واختلاف الضُّبَّاط الأحرار حول توجهات عبد الكريم قاسم في تقريب الشيوعيَّين والكرد الانفصاليَّين، واستبعاد القوميَّين والضُّبَّاط الوحدويين، فقد اشتدت محاولات الضُّبَّاط الأحرار للانقلَّاب على نظام قاسم، ولعلَّ أوّل من سعى لذلك هو زميله ورفيق دربه العقيد الركن (عبد السَّلام عارف)، والذي تمكن عبد الكريم قاسم من الإطاحة به بعد أشهر من ثورة تموز يوليو 1958م، حيث جرده من جميع مناصبه، إلَّا أنَّ أقوى المحاولات كانت تلك التي قام بها العقيد الركن (عبد الوهاب الشوّاف) وزملائه انطلاقا من مدينة الموصل وبتأييد قوي من الرئيس المصري جمال عبد النَّاصر، وقد تمَّ اختيار الموصل؛ لأنَّها تمثِّل حصنًا من حصون القوميَّة العربيَّة، فضلًا عن أنَّها مدينة محافظة وموطنًا لما يقارب ربع أو ثلث ضبَّاط الجيش العراقيّ، كما أنَّها قريبة من سوريا والجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة. وقد استثمر الشوّاف انزعاج أهالي الموصل من تصرفات الشيوعيَّين وسلوكياتهم السلبيَّة، فأعلن في الذكرى الأوّلى لثورة 14 تموز، انقلَّابه على (عبد الكريم قاسم) وبدعم مباشر من الرئيس المصري جمال عبد النَّاصر، وقد تمكن عبد الكريم قاسم بمساعدة رجال القبائل الكرديَّة وبتشجيع من مصطفى البارزاني، ورجال أنصار السَّلام من الحزب الشيوعيّ، من وأد الانقلَّاب وقتل الشوّاف وتقديم بقية رفاقه إلى المحكمة العسكريَّة العليا الخاصَّة التي شكَّلها برئاسة (فاضل عباس المهداوي)، والتي قضت بإعدام

مجلس الوزراء إرسال وفد حكومي برئاسة الشخصيَّة الكرديَّة المعروفة (فؤاد عارف)، لتهدئة الوضع وتقييمه وبعد جولة في المدينة واللقاء بأهاليها ومسؤوليها قدَّم الوفد تقريرًا مفصلًا ل (عبد الكريم قاسم) أشار فيه إلى أنَّ أهمَّ أسباب التوتر في المدينة كانت ضعف عمليَّة الضبط وانتشار الفوضى وتلاشي نفوذ الدَّولة أمام نفوذ الأحزاب، سيَّما الحزب الشيوعيّ العراقيّ وبعض الضُّبَّاط الذين ينتمون إليه، وكذلك الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ الذي اشتركت عناصره في ترويع السُّكّان التركمان وتهديدهم[1]. وعلى الرغم من سعي الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ منع الناس من المشاركة في أحداث القتل التي جرت في كركوك، إلَّا أنَّ بعض أعضاء الحزب ومؤيديه قد شاركوا في تلك الأحداث، يساندهم الشيوعيَّون الأكراد الذين تخلوا عن شيوعيَّتهم وانحازوا لهويَّتهم القوميَّة. ويصرُّ التركمان على التأكيد بأنَّ ما حصل كان مدبرًا سلفًا، ويلقون باللوم على القادة الكرد للتنظيمات الشيوعيَّة.

لقد أدَّى استمرار المصادمات وحوادث القتل والاعتداء بين الكرد والتركمان، إلى شلِّ الحياة في جميع مرافق المدينة، ففي 6 آذار/ مارس 1959م، قُتل تركماني يدّعى (صلاح شاكر)، وشُيِّع جثمانه من قبل 1000 شخص، وردد المشيِّعون: كركوك تركمانيَّة فلتسقط البارتية، وتركمانيَّة وعربيَّة فلتسقط البارتية، ولتموت الشيوعيَّة والبارتيَّة. وفي اليوم نفسه أُصيب كردي يُدعى (أحمد حسين)، وقُتل آخر يُدعى (عبد القادر عثمان بابان)، وشيِّع جثمانه وهتف المشيِّعون: جبهة-جبهة وطنيَّة، فلتسقط الطورانيَّة، تعيش كردستان[2].

ليس ثمة اتفاق على مَنْ كان البادئ بالاستفزاز واطلاق الشرارة الأوّلى، ويعتقد بطاطو، أنَّ تلك الأحداث يمكن أن تعزى إلى طبيعة الأزمة المستعرة في المدينة آنذاك بين التركمان والكرد، وإلى حالة العنف والقسوة المفرطة التي شهدها العراق آنذاك، في ظلِّ عدم استقراره السِّياسيّ والاجتماعيّ والغليان غير الطبيعي في الشارع العراقيّ آنذاك[3].

الكثير من رفاق الشوّاف وفي مقدِّمتهم الزعيم (ناظم الطبقجلي), والعقيد (رفعت الحاج سرِّي) مدير الاستخبارات العسكريَّة لنظام قاسم. للمزيد انظر حنا بطاطو، (الكتاب الثالث)، ص 185 وكذلك أوريل دان، العراق في عهد قاسم، المصدر السابق، ص 232-259. وكذلك كاوس قفطان، المصدر السابق، ص 105.

(1) غسان متعب الهيتي وعلّي غازي أحمد، العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، المصدر السابق، ص 124.

(2) عبد الخلق ناصر العامري, المصدر نفسه، ص 178.

(3) حنا بطاطو، (الكتاب الثالث)، ص 223.

ثالثًا: مجزرة كركوك وحكم التَّأريِّخ

لقد اختلفت الرِّوايات حول من يقف وراء أحداث كركوك التي حصلت في الذكرى الأوّلى لثورة (عبد الكريم قاسم)، حيث أخلّت تلك الأحداث بالسلم الأهلي بين مكوُّنات المدينة التَّأريِّخيَّة، ودخلت العواطف الشخصيَّة والميول القوميَّة في تفسير الأحداث، فمدير شرطة كركوك يقول في روايَّته عن أحداث يوم 14 تموز 1959م: (حدَّدت لجنة كركوك للاحتفال بالمناسبة الساعة السادسة من مساء 14 تموز –يوليو موعدًا لانطلاق مسيرة المنظمات الشعبيَّة عبر شوارع المدينة الرئيسيَّة، وفي حوالي الساعة السابعة عند وصول المسيرة إلى الجسر القديم، في طريقها إلى جهة القلعة، واجهت مظاهرة تركمانيَّة تعتلي سيارات الجيش (وتدخلت فاصلًا بين الطرفين)، وتقدمت المسيرة وأنا على رأسها، ولدى دخولنا شارع الاستقلال رأيت طابورًا مؤلفًا من حوالي 60 جنديًا يحملون الحبال ويسيرون بالاتجاه المعاكس. وبناءً على أوامري، حوّلهم رجال الشرطة إلى الشارع الجانبي لمديرية المعارف، وعندما وصلت المسيرة المتقدمة إلى الأمام إلى مقهى الرابع عشر في تموز، والذي يتردد عليه التركمان، سمعت أصوات طلقات نارية، ولم يكن من الممكن تحديد هويَّة مطلق النار، ولكن المتظاهرين هاجموا المقهى وتبع ذلك شجار سرعان ما تطوُّر إلى إطلاق الجنود ورجال الشعب والمقاومة النار، وقتل عشرون تركمانيًّا، سحلت جثثهم في الشوارع، وكانت هذه الأعمال كلُّها من فعل الجنود ورجال الشعب والمقاومة. كانت الحصيلة مقتل 31 شخصًا، كما ثُبّت في التقارير الرَّسميَّة، منهم ثلاثة من الكرد والبقية من التركمان، أمّا الجرحى فبلغ عددهم 130، وتمخضت نتائج التحقيق مع المتّهمين في حوادث كركوك إلى الحكم بالموت على 28 متّهم)[1].

وفي رسالة مؤرَّخة في 29 تموز- يوليو اتّهَم مدير أمن كركوك اتحاد الشبيبة الذي يتبع الحزب الشيوعيّ، بالتوجه إلى بيوت التركمان التي تمَّ وضع علامة عليها سابقًا، وإخراج سكّانها وقتلهم، وكانت حوادث وضع علامات على بيوت التركمان قد أثارت الرعب في صفوف العوائل التركمانيَّة، ممَّا اضطر حوال أربعمائة عائلة للهرب إلى بغداد[2]. أمّا الشيوعيوَّن فقد اتهموا أوّل الأمر، من سمّوهم بعملاء مأجورين تابعين للحلف المركزيّ (السنتو) ولشركة نفط العراق في

(1) نقلاً عن عبد الخالق ناصر العامري المصدر نفسه، ص 179. بطاطو، ص 257.
(2) حنا بطاطو، ص 229.

افتعال تلك الحوادث، ولاحقًا اتهموا القوميَّين الناصريَّين والبعثيَّين بافتعال الأحداث وإشعال الفتنة القوميَّة في كركوك، وحاولوا التملص من المسؤولية عن الأحداث[1]. وقد أكَّد مكرم الطالباني وهو من أبرز شخصيَّات الحزب الشيوعيّ في كركوك أنَّ حوادث كركوك لم تكن مدبرة من الحزب الشيوعيّ العراقيّ، بدليل أنَّ المسيرة الجماهيريَّة التي خرجت، بمناسبة الذكرى الأوّلى للثورة، كانت سلميَّة وغير محمية، كما أنَّ اللجنة المحليَّة للحزب الشيوعي في كركوك كان بينهم عدد غير قليل من التركمان، كما أنَّ العديد من الذين أُدينوا في تلك الحوادث وأُعدموا كانوا من التركمان من غير الشيوعيَّين[2].

أمّا الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، فعزى أسباب حوادث كركوك إلى سياسة قاسم غير السلميَّة، حيث قام بتعيين (ناظم الطبقجلي)، قائدًا للفرقة الثانية مباشرة بعد الثورة، ثمَّ عزله وإعدامه؛ بسبب اشتراكه في حركة الشوّاف، وتعيين (داوود الجنابي) مكانه والذي كان ميَّالًا للشيوعيَّين، حيث دفعت سياسة قاسم إلى خلق حالة من الاحتقان بين فئتين متطرفتين في كركوك، كان الاتفاق بينهما صعبًا. وإثر أحداث كركوك أصدر البارتي بيانًا استنكر فيه أعمال العنف، وطالب بمعاقبة القتلة والنهّابين، وكان يقصد أعضاء الحزب الشيوعيّ ومؤيديه من الأكراد الذين اندفعوا في أعمال العنف ضدَّ السُّكّان[3]. والحقيقة أنَّ الشيوعيَّين الأكراد كان لهم دور واضح في انفجار الأحداث، فقد اشتركوا في الأحداث بميولهم القوميَّة الكرديَّة ولم يشتركوا كشيوعيَّين، وكانت شيوعيَّتهم، في غالب الأحيان سطحيَّة حسب وصف بطاطو، حيث تمكّنوا من تطويع كلِّ المنظمات المساندة للحزب الشيوعيّ لخدمة أغراضهم، أيّ لحلِّ نزاعهم التَّأريِّخيّ مع التركمان[4].

أمّا التركمان فيعتقدون أنَّ المذبحة كانت مريرةً وأنَّ ما حصل كان مدبرًا سلفًا، وأنَّ الهدف هو القضاء على الوجود التركمانيّ في كركوك، تمهيدًا لضمِّ كركوك إلى الشمال الكرديّ، طمعًا في إقامة دولة كرديَّة في المستقبل[5]. ويلقون اللّوم على القادة الأكراد للتنظيمات

(1) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص 108.

(2) نقلاً عن عبد الخالق ناصر العامري, المصدر نفسه، ص 179،

(3) المصدر نفسه، ص 180.

(4) حنا بطاطو، (الكتاب الثالث)، ص 224.

(5) مجزرة كركوك.. 59 عامًا ولم يندمل جرح التركمان (تقرير)، وكالة الأناضول، منشور في 14-7-2018م، شوهد بتأريِّخ 27-9-2021م، على الرابط https://www.aa.com.tr/

الشيوعيَّة، ويدعّي التركمان أيضًا أنَّه تمَّ الإتيان برجال العشائر الأكراد من الريف المجاور لكركوك خلال الأيَّام التي سبقت انفجار الأزمة[1]، وثمَّة من يشير إلى وجود أشخاص قدموا من وراء الحدود كانوا ساهموا في تأجيج الأزمة، ممَّا يضع تفسيرًا جديدًا للأحداث، فعلى سبيل المثال، جاء في كتاب مديرية أمن كركوك السري للغاية، في 18 أيلول/ سبتمبر 1959م، أنَّه ظهر من مجريات حوادث كركوك المؤسفة، أنَّ هناك إيرانيَّين من الذين دخلوا العراق خلسة بدون جواز سفر، اشتركوا فعلًا في الحوادث المذكورة، ومنهم الإيرانيَّون (سيف الله كريم)، و(توفيق مصطفى)[2]، وكانت مديرية الشرطة العامَّة قد نبَّهت مديريات الشرطة كافَّة وقادة الفرق العسكريَّة أكثر من مرَّة إلى أنَّ هناك عددًا كبيرًا من الإيرانيَّين المتسلِّلين يندسون في الاجتماعات والمظاهرات، غايتهم في ذلك خلق الفوضى. وأكَّدت المديرية ضرورة مراقبة الحدود والقيام بحملة تفتيش عن أولئك المندسين، وكانت مديرية الاستخبارات العسكريَّة، قد كتبت بأنَّ ألف غدارة (بندقية رشاشة) هرِّبت من خلال الحدود الإيرانيَّة للعراق[3].

أمّا تركيا فلم يكن دورها في تحريض التركمان ضدَّ حكومة عبد الكريم قاسم، بأقلٍّ من دور الإيرانيَّين، فقد كانت الصحف التركيَّة مثل: (حريّت)، و(يني صباح)، و(دنيا) تصل إلى كركوك، وتدعو التركمان إلى المطالبة بما كانت تسمّيه (حقوقهم القوميَّة)؛ لأنَّ العراق ليس وطن العرب والكرد فحسب، وذهبت جريدة حريّت، إلى أنَّ جميع سكّان العراق هم من الأتراك. كما ثبت أنَّ الحكومة التركيَّة أرسلت إلى العراق (500) قطعة سلاح دفعة أولى لعدد من الجماعات، للتمرد وإحداث الاضطرابات ضدَّ حكومة (عبد الكريم قاسم)، وهي في الأشهر الأوّلى من تشكيلها. ولم يكن باستطاعة قاسم التشهير بالموقفين الإيرانيّ والتركيّ المعادي لثورته نظرًا لتقاطعه مع أغلب الأقطار العربيَّة وعزلته العربيَّة بسبب الضغوط التي كان يمارسها نظام جمال عبد النَّاصر[4].

بعد شيوع أنباء المذبحة وذيوعها، نأى قاسم بنفسه عن الشيوعيَّين، وذهب في أثناء تدشينه كنيسة مار يوسف للكلدان في بغداد إلى التنديد بالقسوة والتعصب الأعمى الذي رافق أحداث كركوك وقال في خطابه: (إنَّ الفوضويين الذين أطلقوا العنان لحقدهم وضغينتهم، هم

(1) بطاطو، ص 225.

(2) محمود رزوق أحمد، الحركة الكرديَّة في العراق، المصدر السابق، ص 165.

(3) عبد الخالق ناصر العامري، المصدر نفسه، ص 180.

(4) المصدر نفسه، ص 179.

المسؤولون ولدينا القوَّة، ما يمكننا في سحق كلِّ عنصر فوضوي يتحدى هذا الشعب)[1]، ودعا قاسم الجنود والضُّبَّاط إلى إطاعة الأوامر الصادرة عن القيادة العليا فقط. ومن هذا التَّأريِّخ بدء شهر العسل بين الشيوعيَّين وقاسم يأفل، فبموجب أوامر صادرة من (عبد الكريم قاسم) تمَّ اعتقال مئات من الشيوعيَّين وأنصارهم بل وإعدام الكثير منهم على خلفية اتهامهم بأحداث الموصل وكركوك[2]. وتمّ تسريح ما لا يقلّ عن ألف وسبعمائة ضابط من الجيش أغلبهم من الشيوعيَّين، وبعد صدور قانون الجمعيات عام 1960م، لم تمنح وزارة الداخليَّة إجازة العمل السِّياسيّ للحزب الشيوعيّ، ممَّا ساهم في تفكك وضعه وتحوِّله إلى العمل المعارض لقاسم[3]، وهو ما حصل لاحقًا مع الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، فبرغم صدور إجازة العمل السِّياسيَّة للحزب، إلَّا أنَّ أجهزة قاسم الأمنيَّة تعرضت لكوادره بالاعتقال والإبعاد، وسعى قاسم لاحقًا إلى تأليب العشائر الكرديَّة الموالية ضدَّ الحزب ونشاطه السِّياسيّ والعسكريّ[4]. ورغم إجراءات قاسم المشدِّدة في كركوك، إلَّا أنَّ الاعتداءات والاغتيالات المتكرِّرة على التركمان، بما في ذلك التصفيات الجسدية، استمرَّت وعلى مرأى ومسمع السُّلطات المحليَّة في كركوك حتّى عام 1961م، ودون إجراء تحقيقات جادَّة من قبل الحكومة، ممَّا حوَّل التركمان في كركوك إلى عدو محتمل لنظام قاسم[5].

إنَّ ثمَّة سؤال يُطرح في تحليل الجهات التي تقف وراء أحداث كركوك، عن دور شركات النفط العاملة في كركوك في تأجيج الأحداث وتوجيه مسارها. فهل فعلًا كان للشركات دور في بثّ المندسين لإشعال الفتنة؟ وما هي استفادة الشركات من تصعيد الموقف في كركوك؟ وهل لقرارات (عبد الكريم قاسم) الخاصَّة بالتفاوض مع شركات النفط وتحديد شروط جديدة لشراكتها مع العراق، دور في تدخل الشركات في أحداث كركوك للضغط على قاسم وتغيير مواقفه؟ الواقع أنَّ نشاطات شركة النفط كان كبيرًا في كركوك حيث لم تكن لها نشاطات اقتصادية وإنَّما نشاطات اجتماعيَّة، ممَّا يجعل أيَّ محلِّل لا يستبعد

(1) محمود رزوق أحمد، الحركة الكرديَّة في العراق، المصدر السابق، ص 166.

(2) نعيم جاسم محمَّد ودعاء عبد الهادي محمَّد، دور الشخصيَّات السَّياسيَّة والعسكريَّة الموصليَّة في التطوُّرات السِّياسيَّة الداخليَّة في العراق (1958-1963م)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانيَّة، المجلد 27، العدد 5، 2019م، ص 237.

(3) محمود رزوق أحمد، الحركة الكرديَّة في العراق، المصدر السابق، ص 168.

(4) سمر فضل عبد الحميد محمَّد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، المصدر السابق، ص 144.

(5) محمود رزوق أحمد، الحركة الكرديَّة في العراق، المصدر السابق، ص 168.

ارتباطها بتلك الأحداث. فمعظم المسؤولين، وكذلك الشخصيَّات الكرديَّة والتركمانيَّة كانت تتلقى رواتب منتظمة من شركة النفط على الشكل التالي: يسجِّل الشخص سيارته الخاصَّة لدى دائرة النقل في الشركة وكأنَّها مؤجرة لها لأداء أعمالها، ولكن السيارة تبقى في حوزة صاحبها ويتلقى بدل إيجارها الشهري، كما أنَّ شركة النفط ومن خلال (مدير الإدارة)، كانت تقدِّم مساعدات ماليَّة إلى رجال الدِّين في المناسبات الدِّينيَّة، وأنَّ الأسر الأرستقراطيَّة التركمانيَّة والكرديَّة، كانت تتلقى رواتب كبيرة من الشركة مقابل حراستها لآبار النفط في أراضيها، وأنَّ الشركة كانت تتقرب من الأقلِّيَّات (التركمان، الكلدان، الأرمن، الآثوريين) من خلال تعّيين العمَّال من أبنائها[1].

تظهر مجزرة كركوك، ضعف معالجة نظام قاسم لها ولا سيَّما من الناحية السِّياسيَّة والاجتماعيَّة، حيث تركت ندوبًا عميقة في العلاقة بين التركمان والكرد، فقد عمَّقت الكراهيَّة المجتمعيَّة بينهما، وصعّدت من التنافس لحسم الصِّراع على هويَّة المدينة[2]، من ناحية أخرى أظهرت الأزمة ضعف نظام قاسم واختراق أجهزته الأمنيَّة والعسكريَّة من قبل الأحزاب السِّياسيَّة والقوى الإقليميَّة والدوليَّة، وسعى لاحقًا إلى تصحيح وضعه ولكن بمزيد من الإجراءات التعسفية التي انعكست في تضييق المشاركة السِّياسيَّة، وتوسيع فجوة العداء بينه وبين القوى التي ساندته في ثورته، وفي مقدِّمتها القوميَّون والبعثيَّون، ولاحقًا انّضم إليهم الشيوعيَّون والبارتيَّون[3]، ولعلَّ محاولاته في تأميم النفط وتعديل شروط الإنتاج مع الشركات الأجنبيَّة العاملة في قطّاع النفط، وسّعت بشكل مفرط من عزلة النظام دوليًّا، يضاف إلى ذلك سياساته الداخلية المتعلقة بقبوله عودة البارزاني من منفاه في موسكو بعد ثلاثة عشر عامًّا قضاها مبعدًا عن العراق[4]، ممَّا مكّنه من استعاده وضعه القبليّ والعسكريّ والسيطرة ثانية على مناطق كبيرة من كردستان، فضلًا عن سياساته المتعلقة بالإصلاح الزراعي، والتي ساهمت في تراجع الإنتاج الزراعي للعراق، وازدواجية تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، حيث طُبِّق في جنوب ووسط العراق ولم يُطبق

(1) عبد الخالق ناصر العامري، المصدر نفسه، ص 181.

(2) كركوك... تأريِّخ طويل من القلق العراقيّ (تقرير)، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، منشور بتأريِّخ 21 تشرين الأوّل/ أكتوبر2017، شوهد بتأريِّخ 27-9-2-21 على الرابط: https://aawsat.com

(3) باقر ياسين، تأريِّخ العنف الدموي في العراق: الوقائع-الدوافع-الحلول، ط 2، مكتبة المتنبي، دمشق 1999م، ص 335.

(4) موسى مخول، الأكراد من القبيلة إلى الدُّولة، المصدر السابق، ص 193.

لاحقًا في كردستان بعد أن شعر نظام قاسم بحاجته لولاء الإقطاعيين الكرد في صراعه مع البارزاني[1]، فضلاً عن تخبط سياساته الاقتصادية والتي أضرت بالطبقة الصناعيَّة الماسكة بعصب الاقتصاد.

كلُّ هذه العوامل دفعت إلى تدهور الأوضاع المعيشية واتساع المعارضة الشعبيَّة والتي اتخذت أسلوب المظاهرات والاحتجاجات والتي قابلتها السُّلطة بمزيد من القمع[2]، والذي قابلته القوى الوطنيَّة المناهضة بتشكيل تحالف ضمني لإسقاط النظام، وهو ما حصل بالفعل في شباط/ فبراير 1963م[3]، إذ تمَّت الإطاحة بنظام (عبد الكريم قاسم) وإعدامه في محاكمة صوريَّة في 8 شباط/ فبراير 1963م، حيث خلفه نظام (عبد السَّلام عارف)، والذي لم تختلف سياساته حيال كركوك وهويَّتها العراقيَّة[4]، وهي سياسات لم ترق بكلِّ تأكيد للطرف الكرديّ المفاوض، والذي وصف (عبد السَّلام عارف) بأنّه مراوغ ودكتاتور لا يقلُّ عن دكتاتورية قاسم، وقد طالب (جلال طالباني) نائب رئيس الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ آنذاك الأكراد،

(1) رغم المقاصد النبيلة التي كانت وراء تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958م، إلاَّ أنَّ جملة من المشكلات حالت دون تطبيقه بشكل حقيقي، فالقانون لم ينصف في الواقع الأكثرية المطلقة من الفلاحين الفقراء، كما أنَّه لو طبِّق لشمل 45 % من الفلاحين فقط؛ لأنَّ الأراضي المملوكة ملكًا صرفًا لا تشكِّل سوى 22.5 %، من مجموع الأراضي الخاضعة للقانون. لقد أثار تطبيق القانون نزاعات عشائرية بين الفلاحين وملَّاك الأراضي، تمخضت عنها عمليات قتل وسلب ونهب وحرق متبادلة بين الفلاحين وملَّاك الأراضي في جنوب العراق، فضلًا عن أنَّ المرجعيَّة الدِّينيَّة في النجف ممثلة بالمرجع الأعلى السَّيِّد محسن الحكيم, وكبار العلماء في النجف قد عارضت القانون ووجَّهت انتقادات لسِّياسة عبد الكريم قاسم، حيث أنَّ القانون جرَّد الإقطاعيين وشيوخ العشائر من الامتيازات والمواقع الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة التي امتازوا بها قبل إصدار القانون، وهؤلاء كانوا يرفدون الحوزة الدِّينيَّة بإحدى المصادر المهمة للحقوق الشرعية، وبسبب القانون تراجعت هذه الأموال بعد ضرب مصالحهم، فوقفوا معارضين للقانون وللحكومة، وقد شكَّل ذلك نقطة الخلاف بين رجال الدِّين في النجف، و(عبد الكريم قاسم) وحكومته، حيث بدأت المرجعيَّة الدِّينيَّة توجِّه الانتقادات إلى سياسات قاسم وتعارضها، وزاد شقِّ الخلاف عندما عدَّ السَّيِّد محسن الحكيم الأراضي التي أخذت من ملّاكيها بالقوَّة أراضٍ مغتصبة غير شرعيَّة ولا يجوز الصلاة فيها إنطلاقاً من الشريعة الإسلامية التي تؤكّد على احترام الملكية الخاصة وتمنع مصادرتها تحت أي ظرفٍ كان، إلّا في حالات ضيقة جداً. عن التجاذبات حول ذلك القانون ينظر عبد الستار الجنابي وليث عبد عليّ، موقف النجف الأشرف من إعلان ثورة 14 تموز 1958م وقانوني الإصلاح الزراعي والأحوال الشخصيَّة، مجلة كلِّيَّة التربية للبنات للعلوم الإنسانيَّة، جامعة الكوفة، العدد 15، السنة الثامنة 2014م، ص 174.

(2) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص 121.

(3) أوريل دان، المصدر السابق، ص 474

(4) باقر ياسين، تأريِّخ العنف الدموي في العراق، المصدر السابق، ص 337.

بمواصلة نضالهم حتّى تحقيق مطالبهم القوميَّة[1] بعد أنْ فشلت مفاوضات الحكومة مع ملاَّ مصطفى البارزاني، والذي رفض صيغة الحكم الذاتي التي اقترحتها حكومة (عبد الرحمن البزاز) في 10 شباط/ فبراير 1966م، لحلِّ الخلافات مع الأكراد والتي حسب اعتقادهم لم تتضمن أيَّ اعتراف بحقوق الشعب الكردي[2]، بل أنَّ نظام عارف وحسب اعتقاد بعض القادة الكرد، وجَّه إهانة للشعب الكرديّ حينما طالب بحلِّ البيشمركة الكرديَّة، وحلِّ الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، وهي شروط وافق عليها البارزاني بداية الأمر، إلَّا أنَّه سرعان ما تراجع عنها لاحقًا، معلنًا تمرده على حكومة الأخوين (عبد السَّلام)، و(عبد الرحمن عارف)[3].

رابعًا: كركوك وحكم الأخوين

لم تشهد فترة الأخوين (عبد السَّلام)، و(عبد الرحمن عارف) 1963-1968م، حلًّا سياسيًّا واجتماعيًّا لمشكلة التنازع الحكوميّ الكرديّ حول كركوك، فشخصيَّة عبد السَّلام عارف الثوريَّة، جعلته يميل إلى الحلول العسكريَّة في حسم الملف الكرديّ بشكل عام، وقد بيَّنا سابقًا أنَّ عارف قد عارض بشدة قرار عبد الكريم قاسم بعودة الملَّا مصطفى البارزاني للعراق مطلع ثورة تموز 1958م. حيث رأى أنَّ عودته وتكريمه رغم أنَّه متمرد قارع الحكومات العراقيَّة، وقتل أعدادًا كبيرةً من منتسبي الجيش العراقيّ، سيعطيه شرعيَّة وقوَّة سياسيَّة لا يستحقها، وقد استمرَّت نظرة التصغير للبارزاني ترافق عبد السَّلام عارف وأعضاء حكومته طوال فترة حكمه، فأغلب سياسيو بغداد آنذاك كانوا يعتقدون أنَّ مطالب الأكراد كانت متضخمة وأنَّهم يطالبون بأشياء لا يستحقونها. وقد تركّز استياؤهم على شخصيَّة البارزاني ذاته. فهو حسب اعتقادهم شخص انتهازي ولص وأهدافه مشبوهة[4]. وعليه فبعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963م وزوال حكم قاسم، تقدم إلى السُّلطة الجناح اليميني لحكومة (عبد السَّلام عارف) والتي ائتلفت مع حزب البعث، فانفرد رئيس الوزراء

(1) صلاح رشيد، مذكرات الرئيس جلال طالباني: رحلة ستون عامًا من جبال كردستان إلى قصر السَّلام، ترجمة شيرزاد شيخاني، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت 2018م، ص 207.

(2) مجول محمَّد العكيدي، موقف التَّيار الإسلاميّ في العراق من القضيَّة الكرديَّة:1949-2003م دراسة تأريخيَّة، مجلة دراسات إقليميَّة، المجلد (5)، العدد (11)، مركز الدِّراسات الإقليميَّة، جامعة الموصل، 2008م، ص 253-297.

(3) لقد وافق الملاَّ مصطفى البارزاني على شروط حكومة عبد السَّلام عارف وهذا كان أحد أسباب انشقاق جلال الطالباني عن الحزب الديموقراطيّ وتأسيسه لحزب الاتحاد الوطنيّ. انظر المصدر نفسه، ص 206.

(4) أدمون غريب، الحركة القوميَّة الكرديَّة، دار النهار للنشر، بيروت 1973م، ص 94.

أحمد حسن البكر ومساعده عليّ صالح السعدي، بحملة شديدة لقمع الحزب الشيوعيّ والحركة الكرديَّة، ممَّا عرَّض علاقات العراق لأزمة مع الاتحاد السوفياتي فأوقف إمدادات السِّلاح، وقدّم دعمًا مباشرًا للأكراد الذين كانت محادثاتهم مع الحكومة تتعثر بسبب تعنت الاستجابة لمطالبهم في الحكم الذاتي[1].

في تشرين الثاني/ أكتوبر 1963م، تمكّن عبد السَّلام عارف من التخلص من جناح البكر والسعدي المتشدِّد، واستلام السُّلطة بعد أن تفاقمت الخلافات بين القوميَّين والبعثيَّين واشمأز الناس من تصرفات الحرس القوميّ وسلوكياته في قمع الأصوات المعارضة، فأوقف عارف قمع الشيوعيَّين[2]، وأعاد إمدادات السِّلاح من الاتحاد السوفياتي في عام 1964م[3]. ومع تسلم (عبد السَّلام عارف) رئاسة الجمهوريَّة فإنَّ سياساته للتعامل مع الأكراد لم تكن تصالحية، فحسب رؤيَّته فإنَّ «ما يحتاجه الأكراد فقط هو (إعادة إعمار الشمال)، وانطلاقًا من هذه الرؤيَّة اقترحت حكومته، تطبيق اللامركزيَّة كأسلوب لإدارة السُّلطة في المناطق الكرديَّة بدلًا عن الحكم الذاتي الذي يطالب به الأكراد[4]، ووفقًا لهذه الرؤيَّة، قامت الحكومة بإرسال وفد وزاري رفيع المستوى برئاسة (طاهر يحيى) رئيس أركان الجيش لإقناع الملَّا مصطفى البارزاني بقبول اللامركزيَّة، كحلٍّ بديلٍ عن الحكم الذاتي، على أن تكون العربيَّة والكرديَّة لغتين رسميَّتين في الإقليم الكرديّ، وأبدى

(1) Aslihan Alnar, Russian foreign policy towards Iraq in the post-cold war era, A Thesis Submitted to the 1 Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University In Eurasian Studies, April 2016. P. 12.

(2) Ibid. p.13.

(3) بقي اهتمام الاتحاد السوفياتي على حاله في دعم الطرفين للموازنة بين مصالحه، فقد دعم العراق لتعزيز اعتماده عليه ومن ثمّ تثبيت النفوذ السوفياتي في المنطقة، فيما دعم الأكراد؛ لأنه يعتبرهم من حيث المبدأ حركة تحرِّر وطنيّ، ومن ثمَّ فهم يستحقون دعمه انطلاقًا من هذا المبدأ. كما أنَّ القيادة الكرديَّة ومئات من أعضاء الحركة الكرديَّة، كانوا لاجئين في الاتحاد السوفياتي وتدربوا فيه وحصلوا على دعمه ومساندته، فضلًا عن أنَّ كثيرًا منهم ماركسيَّون؛ ولذلك كانت ثمَّة رغبة لديه في خلق حلفاء مستقبليين منهم، لاستخدامهم في إثارة القوميَّات الكرديَّة في تركيا وإيران المؤيدتين للغرب، ومن أجلِّ الضغط على العراق كي يبقى في حاجَّة إلى الدعم والتسليح السوفياتي لتعزيز اعتماده عليه. ومع ذلك، كان هذا الدعم محدودًا؛ لأنَّ القيادة الكرديَّة نفسها لم تكن شيوعيَّة، ولأنَّه لم يكن ليسمح أنْ يعرَّض علاقاته مع العراق للخطر منذ أن أصبح حليفًا ما بعد الحكم الملكي. انظر عماد يوسف قدورة، التَّأثير الإقليميّ والدوليّ في القضيَّة الكرديَّة في العراق (دراسة حالة 1972-1975م)، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، سلسلة دراسات، الدوحة أكتوبر 2016م، ص5.

(4) كافي سلمان مراد الجابري؛ موقف الحكومة العراقيَّة من القضيَّة الكرديَّة في العراق 8 شباط-18 تشرين الثاني 1963، مجلة آداب المستنصرية العدد 77، الجامعة المستنصرية-كلِّيَّة الآداب، 2017م، ص 21.

الوفد أسفه للبارزاني بأنَّ كركوك لن تكون على قائمة التفاوض؛ لأنَّ الحكومة العراقيَّة ملتزمة بتنفيذ أحكام عقود النفط مع الشركات العالمية، وقد رفض الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ مقترح الحكومة في تطبيق اللامركزيَّة، بعد أن اكتشف أنَّ هذا المقترح مقدَّم للتطبيق على عموم مناطق العراق، وليس خاصًّا بالمحافظات الكرديَّة في الشمال، حيث قدَّم الكرد أواخر شهر نيسان/ أبريل 1963م، خطّة بديلة عن مقترح اللامركزيَّة تتضمن مشروعًا متكاملًا للحكم الذاتي[1]، وهو مشروع يمنح الأكراد عمليًّا الحرِّيَّة في المسائل كافَّةً باستثناء مسائل الخارجيَّة والماليَّة والدفاع الوطنيّ. وقد طالب الحزب الديموقراطيّ في المشروع بضمِّ كركوك وخانقين وحقول النفط في شمال غرب الموصل إلى منطقة الحكم الذاتي التي يطالب بها وتقسيم واردات نفط كركوك بين العرب والأكراد وتشكيل جيش كرديّ تكون تشكيلاته مشابهة للجيش الحكوميّ[2]. إلاَّ أنَّ هذه المطاليب كانت أبعد من تصورات الحكومة العراقيَّة التي أرادت أنْ تُشغل الكرد باللامركزيَّة وتبعدهم عن التفكير في ضمِّ كركوك وحقولها الغنية بالنفط[3].

وهكذا، فبدلًا عن تثبيت حلٍّ سلميٍ ينهي عمليات الاستنزاف العسكريّ للجيش العراقيّ، بدأ (عبد السَّلام عارف) يتحدث عن (الأخوة الإسلاميَّة) كأساس محتمل للعلاقات الكرديَّة العربيَّة في العراق. مع ترك موضوع المشاركة الفعليَّة للأكراد في الحكم كما كان قبل عام 1961م[4]. وقد عزَّز النظام موقفه حيال قضيَّة كركوك بتشكيل قوات فرسان خالد بن الوليد من أبناء العشائر العربيَّة لحماية تلك العشائر التي تمَّ توطينها في كركوك، ولحماية آبار النفط وعمليَّة تصديره للأسواق العالمية، كما بذلت حكومة رئيس الوزراء (طاهر يحيى) جهودها لتشكيل ما عُرف حينها بقوات فرسان صلاح الدين وهي قوات مؤلفة من مرتزقة أكراد من أبناء العشائر الكرديَّة انّضموا إلى الجهد الحكوميّ لمقاتلة قوات البارزاني[5]، كما عزَّزت سياساتها كذلك بإعلانها إجراء تعداد سكّانيّ عام 1965م.

(1) المصدر نفسه، ص 21.

(2) البعث والأكراد بعد ثورة رمضان 1963م في العراق: وثائق حزبيَّة من تأريِّخ حزب البعث، منشورات دار الطليعة العربيَّة، تونس 1986م، ص 2.

(3) كافي سلمان مراد الجابري، المصدر نفسه، ص 22.

(4) دهام محمَّد العزاوي، الأقلِّيَّات والأمن القوميّ العربيّ: دراسة في البعد الداخلّي والإقليميّ والدولّي، دار وائل، عمان 2002م، ص 217.

(5) شيرزاد زكريا محمَّد، مجلس قيادة الثورة في كوردستان: دراسة في علاقاته الخارجيَّة 1964-1966م، مجلة جامعة زاخو، المجلد(3)، العدد (1)، 2015، 58.

فتحت مسوغات المصلحة العامَّة ورغبة الحكومة في إجراء انتخابات عامَّة للمجلس الوطنيّ على أسس صحيحة، وأعلن وزير الداخلية (عبد اللطيف الدراجي)، عن تقديم موعد التعداد السُّكّاني العام قبل سنتين من موعده المقرَّر في 1967م[1]. وعلى الرغم من أنَّ حكومة (عبد السَّلام عارف) وفَّرت المستلزمات اللازمة لإنجاح التعداد، إلَّا أنَّ نتائجه لم تكن بتلك المصداقيَّة؛ بسبب الأوضاع السِّياسيَّة التي وقفت وراءه والتي تمثَّلت آنذاك بظروف ما بعد انقلاب 8 شباط/ فبراير 1963م، وما فرضه اندلاع حركة التمرد الكرديَّة، من قيود على حركة العاملين على التعداد في المناطق الشمالية من العراق، كما أنَّ الحكومة لم توفِّر الوقت الكافي للقيام بالاستعدادات اللازمة، فضلًا عن ذلك فإنَّها لم تنشر نتائج التعداد، ما جعل الحصول على بياناته أمرًا بالغ الصعوبة[2]. إلاَّ أنَّ الباحث الكردي مسعود داراخان يشير إلى أنَّ نسب الجماعات القوميَّة جاءت في كركوك بما يتناسب مع رغبة النظام في تكوين أغلبية عربيَّة، فقد جاء العرب أوّلًا وبنسبة 39 %، يليهم الكرد بنسبة 36.1 %، ومن ثمَّ التركمان بنسبة 19.5 %، في حين كانت نسبة الكلدو-آشوريون 5.4 %. وتُظهر هذه النسب ارتفاعًا في نسبة العرب والكلدو آشوريين، مقابل انخفاض كبير في نسبة الكرد والتركمان، بالمقارنة مع نتائج تعداد 1957 [3]. ويمكننا التنبؤ للوهلة الأوّلى بأنَّ هذه الزيادة مردها جزئيًا على الأقل، إقبال السُّكّان العرب على المشاركة الفعَّالة في التعداد، مقابل أحجام أعداد كبيرة من الكرد؛ بسبب التمرد الكردي، وعمليات الملاحقة التي كان الجيش العراقيّ يقوم بها للمسلّحين الكرد، مما خلق أجواءً من عدم الأمان في المناطق الكرديَّة من كركوك، وقد تعزى مشاركة العرب المكثفة أيضًا إلى أنَّ المناطق العربيَّة العشائرية في لواء كركوك كانت في تلك الفترة موالية للحكومة، وأنَّ غالبية أبناءها قد انخرطوا آنذاك في تشكيلات مسلّحة، قاتلت إلى جانب القوات الحكومية عرفت باسم (فرسان الوليد). في حين فسَّرها باحثون آخرون إلى استمرار سياسة الباب المفتوح أمام هجرة العرب إلى كركوك، والتي اعتمدتها حكومة (عبد السَّلام عارف) والحكومات العراقيَّة السابقة[4].

(1) بيان التعداد العام للسُّكّان لسنة 1965م منشور على صفحة القوانين والتَّشريعات العراقيَّة على موقع درر العراق، شوهد في 10-10-2021 في: http://wiki.dorar-aliraq.net

(2) خليل فضل عثمان، كركوك: جدل الأرقام والسرَّديات، المصدر السابق ص 100.

(3) مسعود داراخان، التركيب القوميّ وسياسة التطهير العرّقي في المناطق المتنازع عليها (موصل – كركوك – ديالى): أرقام ووثائق أنا العراق 29.01.2016 شوهد في 10-10-2021م في https://www.iamiraq.com

(4) خليل فضل عثمان، المصدر السابق، ص 102.

مع سياسة الباب المفتوح لهجرة العشائر العربيَّة لكركوك، استمرَّت الأجواء السِّياسيَّة بالتلّبد بغيوم التقاطعات والخلافات الشديدة بين حكومة (عبد السَّلام عارف)، والحركة الكرديَّة، والتي رفضت سياسات الأمر الواقع التي حاول الرئيس (عبد السَّلام) فرضها في كركوك والمنطقة الشمالية، ممَّا هيَّأ الظروف لاستئناف القتال بين الطرفين، بعد شوط رتيب ومتعثر من المفاوضات التي كانت أشبه باستراحة مقاتل، رتّب معها الملَّا مصطفى البارزاني سياساته الداخلية مع القبائل الكرديَّة، وسياساته الخارجيَّة مع الأطراف المعادية للعراق، وفي مقدِّمتها كيان إسرائيل التي بدأت مؤشِّرات دعمها للأكراد تظهر بوضوح، من خلال تسلل خبراء وضبَّاط إسرائيليين إلى الشمال العراقيّ وبدعوة سريَّة من القيادة الكرديَّة[1].

بدأت المواجهات بعنف هذه المرَّة، واستمرَّت الحرب الاستنزافيَّة للجيش العراقيّ في محاور متعدِّدة، تكبدت بها القوات العراقيَّة خسائر كبيرة أمام مجموعات كرديَّة مدربة ومحترفة، اضطر بعدها (عبد السَّلام عارف) الخضوع للحلِّ السلميّ، تحت ضغط هزائم الجيش[2]، وتصاعد التهديدات الإيرانيَّة على الحدود العراقيَّة، وأُعلن عن التوصل لاتفاق مع القيادات الكرديَّة حول صيغة مقبولة من الحكم الذاتي[3]. لقد شكَّل هذا الاتفاق خطوة مهمَّة على طريق الحلِّ السلمي للقضيَّة الكرديَّة، ومؤشِّرًا لما يمكن أن يفعله التَّيار المدني (حكومة عبد الرحمن البزاز) فيما لو بقي في السُّلطة، لكن مقتل (عبد السَّلام عارف) في حادث سقوط طائرة غامض في نيسان- أبريل 1966م، واستلام شقيقه العقيد (عبد الرحمن عارف) للسُّلطة، جعل المضي بالاتفاق أمرًا متعذرًا، بعد أنْ هيمن العسكر على السُّلطة وتمكّنوا من إزاحة حكومة البزاز المدنية[4]، ممَّا مهَّد

(1) شكَّل عام 1965م بداية الاتصال بين المسؤولين الكرد وكيان إسرائيل، وقد أراد البارزاني بعلاقاته مع الكيان الضغط على الولايات المتَّحدة التي كانت تتمنع من الدخول على خطِّ الدعم للأكراد، وقال لمراسلة نيويورك تايمز آنا آدم شميدت: (دعوا الأمريكيَّون يقدِّمون لنا المساعدة، علنًا أو سرًا، حتى نتمكن من أنْ نصبح حقًّا مستقلّين وسنكون شركاء مخلصين لهم في الشرق الأوسط) انظر:

Michael B. Bishku, Israel and the Kurds: A Pragmatic Relationship in Middle Eastern Politics, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies Vol. 41, No. 2, Winter 2018.p. 56.

(2) كافي سلمان مراد الجابري، المصدر السابق، ص 23.

(3) دهام محمَّد العزاوي، الأقلِّيَّات والأمن القوميّ العربيّ، المصدر السابق، ص 218.

(4) شيرزاد زكريا محمَّد، دراسة تأريخيَّة في بيان 29 حزيران – يونيو 1966م، منشور في مجموعة باحثين، المصالح والمخاوف والمشتركات، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة 2019م، الفصل الرابع.

الطريق أمام حكومة (عبد الرحمن عارف) للتهرب من تطبيق اتفاق حزيران/يونيو 1966م[1].

خلال الأعوام 1967-1968م، طغى الصِّراع العربيّ الإسرائيلي على الواقع السِّياسيّ في العراق، وانشغلت الحكومة بدعم القوات العراقيَّة على الجبهة الأردنية، وتعزيز الموقف السِّياسيّ العربيّ، ومع استمرار التصعيد العسكريّ ضدَّ الأكراد، بقي الحلّ السلمي بعيدًا عن التحقُّق[2].

رابعًا: كركوك وحكم البعث

مع مجي حزب البعث إلى السُّلطة في تموز/ يوليو 1968م، كان حلُّ المسألة الكرديَّة في صميم أولوياته. وكانت رؤيَّة الحزب هذه المرَّة تختلف عن رؤيَّته السابقة خلال حكمه الأوّل في انقلاب شباط/ فبراير 1963م، حيث أعلن الحزب هذه المرَّة، رفضه الحلَّ العسكريّ؛ لأنَّ هذا الحلَّ سيسهم في رفع نفوذ المؤسسة العسكريَّة من جديد، مما يمكنها من الضغط على النظام وتكرار تجربة إبعاد البعث عن السُّلطة كما حصل في انقلاب عام 1963م[3]. بالإضافة إلى ذلك، شعرت قيادة البعث - في سنواتها الأوّلى من الحكم - أنَّ الاستجابة لبعض المطالب الكرديَّة ستزيد من فرص تعزيز الوحدة الوطنيَّة، وستمنح بقية الأحزاب والتَّيارات الوطنيَّة الثقة والدليل على حسن نوايا النظام الجديد في حلِّ مشاكل البلاد الأساسيَّة[4]. كما أنَّ الحلَّ السلميّ سيكون الوسيلة الأكثر فاعلية لإزالة مخاطر التدخل الأجنبيّ المعادي للعراق، وخاصَّة من إيران وكيان إسرائيل والولايات المتَّحدة، التي كانت تقدِّم مساعدات كبيرة للملَّا مصطفى بارزاني[5].

كان ميل حزب البعث إلى طرح القضيَّة الكرديَّة على الطاولة مدفوعًا أيضًا بعوامل أخرى. منها القوَّة العسكريَّة المتزايدة للملَّا مصطفى، وقدرته على مهاجمة المنشآت النفطيَّة في

(1) Jonah Naoum, When the Rivers Wept: Government Persecution of Iraq's Minorities, A Senior Honors Thesis Submitted to the Department of Political Science at the University of California, San Diego, April 2nd, 2018.p.11

(2) شيرزاد زكريا محمَّد، المصدر السابق، الفصل الرابع.

(3) عماد علّو، المؤسسة العسكريَّة ودورها في بناء وتطوُّر الدُّولة، الزمان في 6 كانون الثاني/ يناير 2019م.

(4) دهام محمَّد العزاوي، الأقلِّيَّات والأمن القوميّ العربيّ، المصدر السابق، ص 165؛ لله ثمَّ للتَّأريِّخ: نحن والأكراد في العراق، كيف تعاملنا معهم وتعاملوا معنا، وثائق حزبيَّة من تأريِّخ البعث، منشورات دار الطليعة العربيَّة، تونس 1973م، ص 5.

(5) أدمون غريب، الحركة القوميَّة الكرديَّة، المصدر السابق، ص 103.

كركوك بأسلحة جديدة ومتطوِّرة، وقد اتّضحت تلك القوَّة في المعارك التي خسر فيها الجيش العراقيّ مئات الضحايا أمام البيشمركة، وتبيَّن فيما بعد اشتراك ضبَّاط إسرائيليين في إدارتها[1] ومنها أيضًا، وهو الأهم، قرار إيران في نيسان–أبريل 1969م إلغاء معاهدة الحدود مع العراق لعام 1937م، الأمر الذي أثار المخاوف من تصاعد الأطماع الإيرانيَّة في شط العرب والخليج العربيّ[2].

أمّا العامل المهم الآخر، فيتعلق بتنامي مشاكل العراق مع شركات النفط، والخوف من عدم دفع عائدات النفط بشكل مطّرد ومنتظم، ممَّا يعني خلق صعوبات ماليَّة لأيَّة عملية عسكريَّة شاملة، قد تنوي الحكومة تنفيذها ضدَّ الملَّا مصطفى بارزاني[3]. وانطلاقًا من تلك الرؤيَّة أجرت قيادة البعث اتصالات مباشرة مع القيادة الكرديَّة، حيث حمل نائبُ رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك (صدَّام حسين) طموحاته في الحلِّ السلميِّ واتجه إلى شمالي العراق لمقابلة البارزاني مطلع آذار/ مارس 1970م[4]، وبعد مباحثات مطوَّلة وشفّافة، واعتراضات صريحة من تيارات متشدِّدة داخل حزب البعث، تعارض منح امتيازات سياسيَّة وتؤيِّد الحسم العسكريّ ضدَّ الأكراد[5]، اتفق الجانبان الحكوميّ والكرديّ على مسودة مشروع للحكم الذاتي، تمت صياغتها لاحقًا في بيان 11 آذار/ مارس 1970م، لحلِّ المسألة الكرديَّة[6].

أُعتبر بيان آذار نصرًا مهمًّا للحركة الكرديَّة بعد عقود من النضال والتضحيات وعمليات

(1) Sargis mamikonian ,Israel and Kurds (19491990-) Vol. 9, No. 2,Caucasian center for Iranian studies, Yerevan 2005. P.381. access by: https://www.jstor.org

(2) أدمون غريب المصدر نفسه، ص 105.

(3) على كريم أذهيب، في الذكرى الـ49 لإصداره. لهذه الأسباب قرَّر العراق تأميم نفطه، في 31-5-2021م شوهد في 14-10-2021م على الرابط https://www.aljazeera.net/.

(4) بيان 11 آذار 1970م بين البارزاني الخالد ونظام البعث، يكتي ميديا في 11 آذار –مارس 2019، شوهد بتأريِّخ 14-10-2021م على الرابط: https://ara.yekiti-media.org/

(5) دهام محمَّد العزاوي، الأقلِّيَّات والأمن القوميّ العربيّ، المصدر السابق، ص 219.

(6) مهَّدت الحكومة العراقيَّة لبيان آذار 1970م، بمجموعة من الإجراءات أهمُّها: الاعتراف بالحقوق الثقافيَّة للشعب الكرديّ وإنشاء مجمع علميّ كرديّ وتأسيس جامعة السليمانيَّة. واستحداث محافظة دهوك بعد أن استقطعت من محافظة نينوى واعتبار 21 آذار-مارس من كلِّ عام (عيد نوروز)، عيدًا وطنيًّا للشعب في عموم العراق، وإعلان العفو عن المشتركين في حوادث الشمال. انظر محي الدِّين محمَّد يونس، أحداث ساخنة في الصِّراع بين السُّلطة في العراق والحركة الكرديَّة 1968 – 1975م، ج 3، بتأريِّخ 20 تموز/يوليو 2020، شوهد بتأريِّخ 9-10-2021 على الرابط https://www.algardenia.com/

التجريف للقرى الكرديَّة، وحالات الإجبار على تغّيير الهويَّة لكثير من الكرد. وفي وصفه للاتفاق، عدّ البارزاني أنَّ المصاعب والصِّراعات لن تقف أمام رغبة الأكراد في الاتفاق مع الحكومة على تحقيق السَّلام وإنهاء الحرب[1]. وعدَّ السِّياسيّ الكرديّ المخضرم وعضو البرلمان العراقيّ الأسبق محمود عثمان، أنَّ مفاوضات الأكراد مع الحكومة العراقيَّة عام 1970م، كانت من أنجح مفاوضات الأكراد للحصول على حقوقهم، حيث تمكّنوا من الحصول على مكتسبات كثيرة، كان أهمُّها إدراج كركوك ضمن اتفاقيَّة الحكم الذاتي، بعد أن أقرت الحكومة بتطبيع (الأوضاع في كركوك وإجراء احصائيَّة سكّانيَّة لسُّكّان المحافظة لغرض اتباعها إلى ما كان يسمّى بمنطقة الحكم الذاتي (إقليم كردستان حاليًّا)، لكن سجلات تسجيل المحافظة تمَّ نقلها إلى بغداد والتلاعب بها، ثم ساءت العلاقة بعد عام بين الأكراد والحكومة)، الأمر الذي مهَّد لتفجر الصِّراع من جديد[2].

لقد كانت مشكلة الأكراد أنَّهم علَّقوا طموحاتهم منذ بداية الاتفاق على حسن نوايا النظام في التنفيذ، إلَّا أنَّ النوايا دائمًا ما تتغيَّر في ظلِّ مستجدات السِّياسة وحراك الواقع على الأرض، فقد حصلت متغيِّرات نوعيَّة لعبت لاحقًا دورها في تبدل خريطة العلاقات بين حكومة البعث والكرد، أهمُّها توقيع اتفاقيَّة التعاون والصَّداقة مع الاتحاد السوفيتي عام 1972م، والتي حصل العراق بموجبها على دعم عسكريّ وسياسيّ سوفيتي وإيقاف دعم الأكراد[3]، وتأميم النفط عام 1972م، بعد مفاوضات متعثرة مع الشركات الأجنبيَّة الاحتكاريَّة، ممَّا أعطى قوَّة للنظام ورفع من الأهمِّيَّة الاستراتيجيَّة لنفط كركوك[4]. ومع ذلك بقيت كركوك حاضرة في تفاصيل الاتفاق وبقيت شوكة لم يتمكن الطرفان نزع ألِمها من

(1) ما أنْ تمَّ إعلان بيان آذار 1970م، حتى باشرت حكومة البعث بمشاريع عديدة لإعادة إعمار المناطق الشمالية، ويذكر السِّياسيّ الكردي المخضرم محمود عثمان، أنَّه وبالرغم من فراغ خزينة العراق آنذاك، إلَّا أنَّ إعادة الإعمار قد بدأت ببناء أو إعادة بناء 2700، منزل في المناطق المتحضرة، كما أعيد بناء المدارس والمستشفيات. وطبقًا لما قاله عبد الوهاب الأتروشي محافظ أربيل آنذاك فقد أعيد بناء خمسين قرية من أصل مئة قرية كانت قد دمِّرت خلال المواجهات القتالية في منطقة أربيل. انظر أدمون غريب، المصدر السابق، ص 113.

(2) معد فيَّاض، كركوك.. قدس الأكراد، الشرق الأوسط، 26-12-2008م شوهد في 12-10-2021م على الرابط: https://archive.aawsat.com/

(3) Francis Fukuyama, Soviet Union and Iraq Since 1968, Rand Corporation, July 1980. P. 35

(4) فارس محمود الجبوري، تأميم النفط في العراق عام 1972م وموقف دول الخليج العربّي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 2، السنة الأوّلى، جامعة تكريت، كلِّيَّة التربية 2010م، ص 562.

يد المفاوضين الحكوميين والكرد[1]، بل إنَّها كانت القنبلة التي رماها نائب الرئيس العراقيّ آنذاك صدَّام حسين في حضن الكرد، وانفجرت عليهم وبدَّدت وحدتهم، حينما تمَّ الاتفاق لاحقًا مع شاه إيران محمَّد رضا بهلوي في الجزائر في آذار/ مارس 1975م، على وقف الدعم الإيرانيّ للفصائل الكرديَّة مقابل تنازلات عراقيَّة مؤلمة في شط العرب وبعض المناطق الحدودية في جنوب العراق[2].

كان اتفاق الجزائر ضربة للأكراد ورسالة واضحة أنَّكم يجب أن تسيروا على النهج الذي تختطه لكم الحكومة العراقيَّة في حلِّ المسألة الكرديَّة، بعيدًا عن أجواء التدخلات الدوليَّة.

لقد كانت المرحلة التي تلت اتفاق الجزائر 1975م، وما تمخض عنها من وقف إيران لمساعداتها العسكريَّة للحركة الكرديَّة، مرحلة مظلمة في تأريِّخ الكرد، حيث أجهزت القوات الحكوميَّة على مراكز نفوذ البارزاني في الشمال، وفضَّل المغادرة إلى إيران ومنها إلى الولايات المتَّحدة التي مات فيها لاجئًا عام 1979م. حينها انفرد النظام العراقيّ وبحرِّيَّة تامَّة في تشكيل واقع كركوك وحماية آبارها النفطيَّة[3]، حيث تبنى منذ بداية منتصف السبعينيات من القرن العشرين، أساليب متباينة لتغيير واقع كركوك الديموغرافيّ، وبما يؤمِّن تحصين هويَّتها

(1) بقي الخلاف بين حكومة بغداد والأكراد حول كركوك ينبع من وجود أعداد كبيرة من الأكراد الإيرانيَّين والأتراك الذين يعيشون في العراق منذ سنوات طويلة بسبب القتال, ولم يحصلوا على الجنسية العراقيَّة، حيث يدّعي الحزب الديموقراطيّ بأنَّ هؤلاء مواطنون عراقيَّون عائدون إلى وطنهم، بينما تشكُّ الحكومة بأنَّ الأحزاب الكرديَّة تحاول تضخيم أعدادهم ولا سيَّما في مناطق حساسة مثل كركوك. انظر أدمون غريب، المصدر السابق، ص 112.

(2) كان هدف النظام العراقيّ حينها وقف دعم شاه إيران (محمَّد رضا بهلوي) للحركة الكرديَّة، وقد اعترف الرئيس صدَّام في مطلع الثمانينيات بأنَّه اضطر إلى عقد اتفاقيَّة تقاسم شطِّ العرب مع إيران؛ لأنَّه كان يواجه تمردًا في شمال البلاد مدعومًا من طهران. وما أن سقط نظام الشاه في إيران في شباط/ فبراير 1979م، حتى بادر إلى إلغاء الاتفاقيَّة ممَّا كان سببًا مضافًا لأسباب اندلاع الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة في أيلول-سبتمبر 1980م. انظر طه العاني، اتفاقيَّة تقاسم شطِّ العرب بين العراق وإيران عام 1975م.. هل ندم صدَّام حسين عليها؟ في 6-3-2021 على الرابط https://www.aljazeera.net

(3) بهدف إفقاد الحركة الكرديَّة شرعيَّتها وتكريس الانقسام في الحركة الكرديَّة، سعت الحكومة العراقيَّة إلى جذب غريم البارزاني، (جلال الطالباني) ليكون ممثِّلًا للحركة الكرديَّة في بغداد، حيث سمحت له الحكومة منذ 1974م بفتح فرع لحزبه الاتحاد الوطنيّ في بغداد, وحظي بدعم ماليٍّ وسياسيٍّ كبير، وسعى النظام العراقيّ في مطلع 1978م، إلى فتح حوار جديد مع الكرد عبر بوابة الاتحاد الوطنيّ ووفق شروطه، إلَّا أنَّ الحوار لم يكتب له النجاح؛ بسبب انعدام الثقة بشخص صدَّام حسين وإصراره على استمرار سياسة التجريف ضدَّ المناطق الحدودية الكرديَّة كما يذكر (جلال طالباني) في مذكراته. انظر صلاح خورشيد، مذكرات الرئيس جلال طالباني، المصدر السابق، ص 358.

العراقيَّة من مطامع الفصائل الكرديَّة حسب اعتقاده، فقد شجَّع المواطنين العرب سيَّما من أبناء الجنوب الشِّيعة على الانتقال إلى كركوك والإقامة فيها، معطيًا إغراءات مهمَّة لهم، كقطعة أرض سكنية وقروض مصرفيَّة ميسَّرة لبنائها وخدمات تعليميَّة ووظيفيَّة[1]. وقد عزَّز تلك السِّياسات بإجراءات قانونيَّة، تمثَّلت بسلسلة من المراسيم الجمهوريَّة التي هدفت إلى تعديلات في الحدود الإداريَّة لمدينة كركوك[2]. حيث فصلت الحكومة العراقيَّة أربعة أقضية من محافظة كركوك عام 1976م، وربطتها بمحافظات أخرى، فقد أُلحِق قضاء جمجمال، وقضاء كلار بمحافظة السليمانيَّة، وأُلحِق قضاء كفري بمحافظة ديالى، وتمَّ ضمّ قضاء طوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين، كما أُلحِقت بعض قرى ناحية التون كبري التابعة لكركوك بناحية قوش تبه التابعة لأربيل، بينما أُلحِقت قرى تابعة لناحية كنديناوه في محافظة أربيل بمحافظة كركوك، بعد أن اكتُشف النفط فيها، وتمَّ تقليل نسبة الأكراد فيها[3].

وفي الثمانينات كانت كركوك على موعد مع تغييرات إداريَّة جديدة وتحت مظلة مسوغات قانونيَّة مستحدثة، فقد تمَّ على سبيل المثال، وبموجب المرسوم الجمهوريّ رقم (514)، الصادر في كانون الثاني/ يناير 1984م، فك ارتباط ناحية الزّاب ذات الغالبية العربيَّة، عن قضاء الشرقاط في محافظة نينوى، وربطها بقضاء الحويجة في كركوك، وتمَّ تعزيز إجراءات ربط ناحية التون كوبري، ذات الغالبية التركمانيَّة، بمحافظة أربيل[4]. كما تمَّ تشكيل ناحيتي آمرلي وسليمان بك وإلحاقهما بقضاء طوزخورماتو لاحقًا.

إلى جانب التغييرات في الحدود الإداريَّة، اتبعت الحكومة العراقيَّة سياسة مصادرة الأراضي الزراعية، بحجَّة عدم زراعتها أو بحجَّة اتخاذها ثكنات عسكريَّة للجيش، ولا سيَّما

(1) فلاح يازار أوغلو، من ديار التركمان، مطبعة فضولي، كركوك 2015م، ص 77.

(2) كما في المرسوم الجمهوريّ رقم (608) الصادر في 8 تشرين الثاني-نوفمبر 1975م. والمرسوم الجمهوريّ رقم (33) الصادر بتأريِّخ 25 كانون الثاني/ يناير1975م. والمرسوم الجمهوريّ رقم (41) الصادر بتأريِّخ 29 كانون الثاني 1976. والمرسوم الجمهوريّ رقم (72) الصادر بتأريِّخ 15 شباط/ فبراير 1976م. والمرسوم الجمهوريّ رقم (256) الصادر بتأريِّخ 18 أيَّار – مايو 1976م. والمرسوم الجمهوريّ رقم (652) الصادر في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977م. ينظر: خليل فضل عثمان، كركوك: جدل الأرقام والسَّرديات، المصدر السابق، ص 61.

(3) عبد العزيز عبد الرحمن المفتي، كركوك: تأريِّخها... جغرافيتها... محاولات تعريبها، دار آمنة، عمان، 2021م، ص 240.

(4) خليل فضل عثمان، المصدر السابق، ص 63.

لأولئك الذين يثبت عليهم أو على واحد من أبنائهم انتماؤه للأحزاب الكرديَّة أو التركمانيَّة المعادية للنظام، وبموجب هذه الرؤيَّة تمَّ مصادرة آلاف الدوانم الزراعية، واستبدال ملكيتها بفلاحين عرب تمَّ استقدامهم من محافظات صلاح الدين والموصل ومن محافظات الجنوب، وتمَّ بناء مجمعات سكنية لهم بالقرب من الأراضي التي وزِّعت عليهم[1]، فعلى سبيل المثال، أصدر نائب رئيس الوزراء العراقيّ الأسبق محمَّد حمزة الزبيدي، قرارًا بإنشاء مجمع سكني للفلاحين الذين وزِّعت عليهم أراضي قرية بشير التركمانيَّة، في القرية نفسها التي تمَّت إزالتها وتهجير أهلها في مطلع الثمانينات، وقد أُطلق على المجمع الجديد اسم (صدَّامية البشائر)، تيمنًا باسم الرئيس صدَّام حسين[2].

لقد اعتبرت مرحلة السبعينيات والثمانينات من أكثر المراحل التي مارس النظام سياسة التعريب لكركوك، حيث تمَّ بناء أحياء سكنيَّة متكاملة في وسط وأطراف كركوك لتوطين العرب فيها، وتمَّ تعيين أبناء العرب في مختلف الوظائف العسكريَّة والأمنيَّة، وفي الجيش أو كعمَّال في المصانع التي تمَّ إنشاؤها بالقرب من كركوك، وتمَّ تثبيت وحدات عسكريَّة في محيط كركوك لحماية السُّكَّان من أيَّة هجمات محتملة من البيشمركة[3]. ومُنع الأكراد والتركمان من التملك أو التصرف بالأملاك، ففي حالة بيع العقار لا يحقُّ إلَّا للعربيّ شراءه، إذ لا يسمح للتركماني والكردي أنْ يشتري بيتًا من عربيّ، ولا يُسمح للعربيّ بيع بيته لتركمانيّ أو كرديّ، ويُسمح للكرديّ أنْ يبيع بيته لعربيّ وتركمانيّ، وفقد الكثير من الكرد والتركمان وظائفهم وتمَّ نقلهم خارج كركوك إلى مناطق عربيَّة أو إلى المناطق الشمالية، مقابل نقل المئات من الموظفين العرب إلى كركوك[4]، كما تمَّ تغيير أسماء الكثير من الأحياء والشوارع والأسواق والمساجد في كركوك من أسمائها التَّأريِّخيَّة التركمانيَّة والكرديَّة إلى أسماء عربيَّة مستحدثة، مثل حي المثنى، وحي الأندلس، وحي البعث، وحي العروبة، وحي الوحدة[5]، وشكَّلت الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة 1980-1988م، فرصة ذهبية للنظام لاستكمال سياساته في ما سمّاه تحصين

(1) أحمد ناصر الفيلي، مراحل سياسة التعريب والتغيرُّ الديموغرافيّ في كركوك.. الخلفيات والأهداف، الحوار المتمدن بتأريِّخ 21/6/2010 شوهد بتأريِّخ 17-10-2021م على الرابط https://www.ahewar.org/

(2) خليل فضل عثمان، المصدر السابق، ص 62.

(3) نوري طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القوميّ، المصدر السابق، ص 73.

(4) محمَّد عباس محسن، التحوُّلات السوسيو-سياسيَّة لوضع الأقلِّيَّات في العراق: مثاقفة قانونيَّة مرتبطة بالمجتمع الإيزيدي، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان 2020م، ص 75.

(5) أحمد ناصر الفيلي، مراحل سياسة التعريب.... المصدر السابق.

كركوك من محاولات الأكراد والتركمان خطفها، أو من محاولات إيران استثمار علاقاتها مع الأكراد لإحداث خلل في واقعها الأمنيّ والسِّياسيِّ وبشكل يعرقل قدرة النظام على التعبئة العسكريَّة والسِّياسيَّة في حربة الطويلة ضدَّ النظام الإيرانيّ.

خامسًا: كركوك على أزيز الرصاص

لقد كانت الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة 1980-1988م، من أطول حروب الشرق الأوسط، وشكَّلت سببًا مضافًا لممارسة النظام سياسة تهجير السُّكّان غير العرب، في المناطق التي يعتقد تواجد مجموعات «إرهابيَّة» حسب تصنيفه تابعة للأحزاب الكرديَّة، أو المناطق التركمانيَّة الشِّيعيَّة التي يتواجد بها تنظيمات تابعة لحزب الدَّعوة والمجلس الأعلى المدعومان من إيران. وعليه ففي الفترة من 1987 ولغاية 1988م، شنَّت الحكومة العراقيَّة حملة عسكريَّة كبيرة ومؤثِّرة في نتائجها، أسمتها حملة الانفال تيمنًا بسورة الأنفال التي وردت في الجزء التاسع من القرآن الكريم، وكانت الحملة على ست مراحل وبالتعاون مع قوات كرديَّة موالية للحكومة العراقيَّة تسمَّى بالمصطلح العامي (الجحوش)، هدفت إلى تصفية الشمال ممَّا أسمّته المتمردين الكرد، تخلَّلتها عمليات نقل جماعي للسُّكّان الكرد إلى مناطق في الجنوب والوسط، وتدمير مئات القرى الكرديَّة كان بعضها في منطقة كرميان في محافظة كركوك[1]، ويقول تيمور عبد الله أحمد، وهو أحد الناجين من حملة الأنفال، أنَّ الأكراد، الذين كانوا يتعاونون مع نظام صدَّام حسين، هم من أرشدوا القوات العراقيَّة إلى هناك، في أبريل- نيسان عام 1988م، حيث ألقت قوات الجيش العراقيّ القبض على سكّان قريته كولاجو النائية، وقادتهم إلى معسكر للجيش، حيث تمَّ فصل الرجال عن النِّساء والأطفال وقتلهم بطريقة وحشية[2].

لقد كانت الأنفال جزء مؤلمًا من لعبة الحرب التي خاضها نظام صدَّام حسين مع جمهوريَّة إيران، تلك الحرب التي فتحت الأبواب أمام سياسات داخليَّة قاسية انتهجها النظام للحفاظ على زخم الحرب لصالحه، ولا شكَّ أنَّ الحكومة العراقيَّة كانت قلقة من إمكانيَّة حدوث تحالف

(1) في 3 أيَّار/ مايو 2011، اعتبرت محكمة الجنايات العليا العراقيَّة حملة الأنفال، جريمة ضدَّ الإنسانيَّة وإبادة جماعيَّة، وطالبت حكومة إقليم كردستان الحكومة الاتحادية في بغداد بتعويض أسر ضحايا حملة الأنفال. انظر عليّ جواد، العراق.. إقليم كردستان يطالب بغداد بتعويض ضحايا الأنفال، منشور في 14-4-2021م، شوهد بتأريِّخ 18-10-2021م على الرابط https://www.aa.com.tr/

(2) سوامنثان ناتاراجان، ناج من حملة «الأنفال» في عهد صدَّام حسين يكشف تفاصيلها المروعة، بي بي سي نيوز في 19 أيلول/ سبتمبر 2019م، شوهد بتأريِّخ 19-19-2021 على الرابط https://www.bbc.com

كرديّ- إيرانيّ، لضرب مصالح اقتصادية في العراق. ولا سيَّما ضرب الأكراد لخطّ أنابيب نفط كركوك –إسكندرونة في تركيا[1]. ولهذا يفسِّر البعض قسوة النظام على مكوِّنات كركوك غير العربيَّة من باب الحرص على هويَّة كركوك ومصالح العراق الاقتصادية فيها.

أمّا بالنسبة للأحزاب الكرديَّة فقد فرضت الحرب منذ بداياتها، شروطًا جديدة عليها، إذ كان عليها أن تحدِّد موقفها من نظام سعى إلى تفكيكها والإجهاز على قضيَّتها، وبين نظام إيرانيّ إسلاميّ غير واضح المعالم في سياسته حيالهم، خصوصًا وأنَّه يشترك مع النظام العراقيّ بهموم المسألة الكرديَّة وتداعياتها على أمنه القوميّ. فكان أمام الكرد خياران إحداهما مرٌّ، إما التفاوض القهري مع النظام والقبول بشروطه، أو التعاون مع النظام الإيرانيّ والقبول بشروطه لإسقاط نظام صدَّام حسين، كونه رمز للشيطان الأكبر، كما وصفه الإعلام الإيراني [2].

إنَّ قرار الانحياز إلى إيران ونسيان الجرح الإيرانيّ الغائر في الجسد الكرديّ، كان طعمه مرًّا على الكرد، ولكنه كان خيارًا لا بدَّ منه لإعادة مسيرة المواجهة ضدَّ نظام اعتبروه من أقسى النُّظم العراقيَّة في اجتثاث الكرد وطردهم. استغل نظام البعث انحياز الكرد، لتبرير سياساته ضدَّ المناطق الكرديَّة، مستثمرًا هذه المرَّة الشعارات القوميَّة التي رافقت الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة، فتراجع النفط كسبب من أسباب الصِّراع الحكوميّ الكرديّ على كركوك، وبرز العامل القوميّ ولا سيَّما مع إصرار الحكومة العراقيَّة على إظهار الأحزاب الكرديَّة بمظهر المتآمر على هويَّة العراق العربيَّة[3]، وأنَّها - الأحزاب الكرديَّة- باتت أداة من أدوات النظام الإيراني لتغيير عروبة العراق، الذي بات منذ ذلك الحين مدافعًا حميمًا عن بوابة العرب الشرقية بحسب ما يذهب إليه[4].

من جانبها أخذت الأحزاب الكرديَّة تبرِّر انحيازها إلى الإيرانيَّين، بأنَّ نظام البعث رفع

(1) محمَّد جودة، إيران والأكراد: قصَّة من الصرِّاعات والمصالح المشتركة، في 14 أيلول-سبتمبر 2014م، شوهد بتأريِّخ 18-10-2021 على الرابط https://masralarabia.net

(2) منحت إيران الفصائل الكرديَّة العراقيَّة حقَّ استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق لضرب وحدات الجيش العراقيّ، بالرغم من التعهدات التي قطعتها في اتفاقيَّة الجزائر 1975م، بوقف الدعم المسلّح للحركة الكرديَّة. ينظر: ثامر كامل محمَّد، دراسة في الأمن الخارجيّ العراقيّ واستراتيجيَّة تحقيقه، منشورات وزارة الثَّقافة والإعلام، بغداد 1985م، ص 239.

(3) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، كركوك.... المصدر السابق، ص 71.

(4) هذه التهمة وجَّهها النظام أيضًا للأحزاب التركمانيَّة التي تؤمن بفكرة الطورانيَّة، وكذلك للتركمان الشِّيعة الذين انّظموا للأحزاب التي تدعمها إيران كحزب الدَّعوة والمجلس الأعلى، حيث تعرض التركمان على إثرها لاضطهاد وحملات تصفية واعتقالات وتصحيح للقوميَّة، وهو ما سنستعرضه في الصفحات القادمة.

شعارات يسعى خلالها لصهر الكرد وبقية مكوِّنات العراق في بوتقة الأمَّة العربيَّة، وأنَّ حملاته لمحو القوميَّة الكرديَّة، عبر سياسات التعريب والتطهير القوميّ للقرى والقصبات الكرديَّة، وحملات الأنفال العسكرية إبان الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة، كانت تحتاج الانحياز إلى حليف إقليميّ مؤثِّر مثل النظام الإيرانيّ لإجبار نظام البعث على وقف حملاته ضدَّ الكرد.

في ظلِّ هذا التراشق القوميّ بين الطرفين بات الصِّراع ومسبباته في كركوك يتجرد من عامل النفط لا سيَّما مع انخفاض أسعاره العالمية في منتصف الثمانينيات وعقد التسعينيات، وفقدانه لقيمته الاستراتيجيَّة في السِّياسة الدوليَّة، حيث أصبح الصِّراع من وجهة نظر النظام العراقيّ يحمل روحًا قوميَّة، ويتركَّز على سعي الحكومة العراقيَّة لتأكيد هويَّة العراق، ومن ضمنها كركوك (العربيَّة)، إزاء محاولات الفصائل الكرديَّة للهيمنة عليها وتكريدها.

هكذا إذن بات العامل الإثني القوميّ هو المحرِّك للصِّراع في كركوك، وهذا الصِّراع لم ينعكس في علاقة الحكومة العراقيَّة مع الكرد، وإنَّما في علاقتها مع الأحزاب والشخصيَّات التركمانيَّة والتي تعرضت أيضًا للاعتقال والمطاردة، ولا سيَّما التركمان الشِّيعة الذين تمَّ اكتشاف انتماء الكثير منهم إلى الأحزاب المدعومة إيرانياً، ولا سيَّما حزب الدَّعوة الإسلاميَّة والمجلس الأعلى. ولا ننسى أنَّ العامل القوميّ قد انعكس كذلك في علاقة الكرد والتركمان داخل كركوك، والذي أخذ يتصاعد مع اشتداد الموقف التركيّ المعارض للأكراد من جهة، وعلى خلفية مجزرة كركوك 1959م، من جهة ثانية، والتي اتّهم فيها التركمان مليشياتٍ كرديَّة بارتكابها، الأمر الذي خلَّف ندوبًا سوداء في علاقات القوميتين[1].

لا ننسى أيضًا أنَّ الصِّراع السِّياسيّ القوميّ على كركوك، قد انعكس بشكل سلبي على الواقع الاجتماعيّ لسُّكّان كركوك ومن مختلف القوميَّات. فمع استمرار الصِّراع على هويَّة كركوك وتواصل عمليات التغيير الديموغرافيّ، أخذت هويَّات كركوك الفرعيَّة تتحسس انتماءها القوميّ، رغم عقود التعايش والاندماج والتصاهر بينها، وهذه ولا شكَّ من أخطر مراحل الصِّراع التي تمرُّ بها المجتمعات، حينما ينتقل الصِّراع من طبيعته السِّياسيَّة بين النظام ومعارضيه إلى الفئات الاجتماعيَّة، والتي تبدء تتمرس بمشاعر العداء والكراهية ضدَّ بعضها البعض وإلى حدٍّ قد يصل للصِّدام المسلّح، ويصف ليام أندرسن، حالة العداء التي أخذت تتغلغل في نفوس المنتمين إلى مكوِّنات كركوك، وكيف أخذت تخلّ بالتعايش

(1) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، كركوك.... المصدر السابق، ص 72

السلميّ الذي ساد المدينة لعقود خلت، فيسرد قصَّة سونيا خليل المواطنة الكرديَّة التي عاشت غالب حياتها في كركوك، والتي لم تكن تشعر قبل عقد التسعينيات بكرديتها، وأنَّ انتماءها كان لكركوك وهويَّة العراق، ولكن نتيجة ظروف الحصار الاقتصادي ضدَّ العراق، وتصاعد ممارسات النظام لتغيير هويَّة كركوك، فإنّ سونيا بدأت تتحسس هويَّتها الكرديَّة، وبدأت حياتها تتغيَّر مذ كانت في العاشرة من عمرها في أوائل الثمانينات، حينما أخذ الصِّراع السِّياسيّ بين الحكومة والكرد يشتد على كركوك. تقول: (كنا أطفالًا، ولم نفكِّر في الإثنية أو الدِّين، تغيَّر هذا بعد اشتعال الحرب مع إيران، وأصبحت العلاقات مختلفة. وتعيَّن استخدام اللُّغة العربيَّة كلَّ الوقت. ذلك جعلني أشد وعيًا بكرديتي. بحلول عام 1986م كان الجميع يعلم بحملة الأنفال والبطش بالكرد، شعرت بخطر كبير، وذات يوم عندما كنت في الرابعة عشرة صديق كان لديه صورة بارزاني في المدرسة وعثر عليها أحد المعلِّمين لم نره بعد ذلك. حين ذاك أدركت أنَّي كرديَّة مع كلِّ ما يعني أنْ يكون المرء كرديًّا)[1].

مع صعود التوجه القوميّ للنظام أخذت تظهر سياسات جديدة تتماشى مع رؤيَّته لواقع كركوك وأهمِّها سياسة تصحيح القوميَّة، فبموجب تلك السِّياسة تمَّ إجبار عشرات آلاف من الكرد والتركمان على تغيير قوميَّاتهم إلى القوميَّة العربيَّة، مع تعريض الممتنعين إلى شتى الضغوطات والإجراءات الإداريَّة والاقتصادية والأمنيَّة[2]، وفي هذا السِّيَّاق يمكن الإشارة إلى الكثير من الكتب التي أصدرتها الحكومة العراقيَّة في منتصف التسعينيات والتي تثبت النيَّة الحكومية المبُيَّتة حيال من يرفض تغيير قوميَّته من الكرد والتركمان، وما يمكن أن يواجهه من عقوبات تطال مصدر رزقه وإقامته ومستقبل عائلته. وهنا يمكن أن نشير إلى الكتاب الصادر من ديوان محافظة التأميم ذي الرقم 2438/4/8 في 22 شباط/ فبراير 2000م، والمستند إلى توجيهات وزارة الداخليَّة بكتابها المرقم 2839 في 15 شباط/ فبراير 2000 والذي يطالب بسرعة إبلاغ منتسبي دوائر المحافظة من أبناء القوميتين الكرديَّة والتركمانيَّة بتصحيح قوميَّاتهم وفق الضوابط الخاصَّة، وتأشير ذلك في سجلات الأحوال المدنية واتخاذ الإجراءات الصارمة بحقِّ الممتنعين عن التصحيح بعد 1 نيسان/ ابريل 2000م، وسحب البطاقة التموينية منهم، مع

(1) نقلاً: عن المصدر السابق، ص 73.

(2) صبحى صالحي، كركوك بين ممارسات البعث ومهاترات البعض بتأريِّخ 17-12-2014م شوهد في 16-10-2021م على الرابط https://www.rudaw.net

نقلهم إلى المناطق النائية وتنزيل مناصبهم الإداريَّة وإيقاف العلاوات والترفيعات السنوية والمخصّصات المهنية والخطورة بحقِّهم وإخلائهم من الدور الحكوميَّة خلال مدَّة (30) يومًا[1].

سادسًا: كركوك وعقبة الديموقراطيَّة

مع اشتداد أزمة النظام على المستوى الداخلي نتيجة هزيمته في حرب تحرير الكويت عام 1991م، وما نتج عنه من حصار اقتصادي، وتصاعد المعارضة السِّياسيَّة من الداخل وهجرة الكفاءات العراقيَّة للخارج، سعى النظام إلى فتح نافذة للحلِّ السلميّ مع الأكراد عبر الحوار في بغداد، ساعيًا هذه المرة إلى إدخال كركوك في المفاوضات، ولكن وفق رؤيَّته التي رسمها لكركوك، واستنادًا لسِّياسة الأمر الواقع التي فرضها بسياسات التعريب والاجتثاث للعنصرين الكرديّ والتركمانيّ[2]، والتي ازدادت حدّتها بعد تحرير المدينة من سيطرة الأحزاب الكرديَّة في نيسان/ أبريل 1991م، أثر هزيمة الكويت وانطلاق الاحتجاجات الشعبيَّة في كركوك والمحافظات الشمالية والجنوبية والتي تطالب بإسقاط النظام. ولكن كان واضحًا هذه المرَّة أن موازين القوى بين النظام والفصائل الكرديَّة قد تغيَّرت بعد تحرير الكويت، فقد عزَّز التحالف الدوليّ بقيادة الولايات المتَّحدة واقع الأحزاب الكرديَّة، ونجم عن الدعم الدوليّ الكبير للأكراد ظهور ما سمِّي حينها المنطقة الأمنة في شمالي العراق، والتي قامت بموجبها قوات التحالف الدوليّ بمنع الطيران العراقيّ من التحليق فوق خطّ العرض 36، وحمايتها باستخدام قاعدة انجيرلك التركيَّة، ممَّا وفَّر للكرد مساحة مريحة لحكم أنفسهم بعد أنْ انسحبت القوات العراقيَّة الحكومية من مناطق كردستان عام 1992م، بناء على مشورة ساذجة للرئيس صدَّام من قبل مستشاره ووزير دفاعه حسين كامل.

كانت المنطقة الآمنة المدعومة دوليًّا بمثابة قارب نجاة وفَّره التحالف الدوليّ للأكراد للوقوف على أرض صلبة في مباحثاتهم المقبلة مع الحكومة العراقيَّة، صحيح أنَّهم واجهوا مشكلات إداريَّة وسياسيَّة واقتصادية في بادئ الأمر، نتيجة نقص الخبرة في الإدارة والحكم

(1) مسعود داراخان، التركيب القوميّ وسياسة التطهير العرِّقيّ في المناطق المتنازع عليها (موصل – كركوك – ديالى): أرقام ووثائق موقع أنا العراق في تأريِّخ 29-1-2016م شوهد في 10-10-2021م في https://www./iamiraq.com

(2) عزيز قادر الصمانجي، تغيير الطبيعة السُّكّانيَّة لكركوك، مجلة ميزوبوتاميا بلاد النهرين، مركز دراسات الأمَّة العراقيَّة تأريِّخ الدخول في 26-9-2017م.

ونتيجة انقساماتهم الحزبيَّة، إلَّا أنَّهم تمكَّنوا من تشكيل أوّل برلمان لهم في 1992م، وتشكيل حكومة ائتلافيَّة هشَّة في أربيل سرعان ما انقسمت لحكومتين واحدة في أربيل والأخرى في السليمانيَّة.

كان مؤتمر صلاح الدين 1992م في أربيل، أوّل معالم القوَّة التي أظهرها الكرد بوجه النظام، حينما تمكَّنوا من تشكيل جبهة معارضة عراقيَّة قويَّة ضدَّ نظام الرئيس صدَّام حسين، وخلال المؤتمر، طوّرت القيادات الكرديَّة من أهدافها السِّياسيَّة من مطلب الحكم الذاتي الذي بقيت لعقود تطالب به، إلى الفيدراليَّة والمطالبة بمحافظة كركوك كعاصمةٍ لإقليم كردستان الفيدراليّ، وسعت إلى الترويج لمشروعها الفيدراليّ في المحافل الدوليَّة وبين الأطراف العراقيَّة المعارضة وفي كلِّ المؤتمرات والاجتماعات والندوات التي عقدتها أو دعيت إليها[1].

وكما قلنا فإنَّ اشتداد الأزمة الاقتصادية نتيجة الحصار الاقتصادي الخانق الذي فرضته دول التحالف الدوليّ على العراق في آب-أغسطس 1990م، وتصاعد الأصوات المعارضة من الداخل والخارج، سعى النظام إلى امتصاص أزمته الداخليَّة بالانفتاح على الأكراد في محاولة للوصول إلى تسوية سياسيَّة تعيد إليه جزء من شرعيَّته المفقودة، فأعلن في 1991م، عن بدء مباحثات مع الأحزاب الكرديَّة، بهدف إيجاد حلٍّ للصِّراع الحكوميّ الكرديّ، وبعد مدَّة من اللقاءات تمَّ الإعلان عن فشل المباحثات[2]، حيث اعترضتها عقبتان، الأوّلى هي عقبة كركوك، والثانية عقبة الديموقراطيَّة، ففي الوقت الذي استجاب النظام لإدخال كركوك ضمن أجندة المباحثات مع الأحزاب الكرديَّة وبتسوية واقعها السِّياسيّ، فإنَّ الأحزاب الكرديَّة ومن موقع الشعور بالقوَّة، طالبت بإدخالها ضمن منطقة الحكم الذاتي أو الفيدراليَّة التي يطالبون بها وهو ما رفضه النظام الذي تمسك بعراقيَّة المدينة، وأنَّها مدينة يتعايش فيها كلُّ العراقيِّين بألوانهم القوميَّة والدِّينيَّة والمذهبيَّة.

(1) غانم محمَّد صالح، الفيدراليَّة: بعدها الفكريّ وقرار تطبيقها في العراق، مجلة دراسات دوليَّة، العدد السابع والأربعون، كليَّة العلوم السِّياسيَّة جامعة بغداد 2011م، ص 6.

(2) رغم أنَّ المنطقة الكرديَّة الشمالية أصبحت ظاهريًّا منطقة مستقلَّة عن سيطرة الحكومة العراقيَّة، وتمكَّنت من انتخاب مجلس محليّ في 1992م، إلَّا أنَّها من الناحية العمليَّة أصبحت خاضعة للإرادة الأمريكيَّة والبريطانيَّة، والتي نجحت في إدامة القطيعة بينها وبين الحكومة المركزيَّة، عبر الضغط على الأحزاب الكرديَّة للانسحاب من مفاوضات عام 1991م، وعدم توقيع الاتفاق النهائي للحكم الذاتي مع الحكومة العراقيَّة. انظر دهام محمَّد العزاوي، الأقليَّات والأمن القوميّ العربيّ، المصدر السابق، ص 225.

ومع إصرار الوفد الكرديّ على كردستانيَّة كركوك، ازداد عناد النظام فأطلق (طارق عزيز) حينها مقولته الشهيرة للوفد المفاوض برئاسة جلال طالباني: (انسوا كركوك كما نسي العرب الأندلس)[1] أمّا ما يتعلق بالديموقراطيَّة، فكانت بمثابة القشَّة التي أراد الأكراد ومن ورائهم دول التحالف كسر ظهر النظام بها، فهؤلاء يدركون أنَّ النظام سيرفض فكرة تعميم الديموقراطيَّة في أسلوب حكمه، فالحكم في العراق ينظر إلى الديموقراطيَّة كلوثة تفسد دمه، فالنظام بطبيعته شموليّ وغير مركّب على الممارسة الديموقراطيَّة، وقد اختار منذ تسلمه السُّلطة هذا الطريق، وبالتالي فإنَّ أيَّ تلقيح للنظام الشموليّ بنظام ديموقراطيّ برلمانيّ ناجح ومتعدِّد سيُهلك النظام من الداخل، فاستشعار النظام لخطر الديموقراطيَّة لا يقلُّ عن استشعاره لخطر الانقلاب العسكريّ الذي يقوم به جنرالات الجيش، بل ربَّما يبدو من وجهة نظر النظام أكثر خطورة، فالانقلاب العسكريّ يمكن أنْ يجهض ويلقى القبض على منفذيه، بينما الانقلاب السلميّ عبر الديموقراطيَّة وصناديق الاقتراع، يمكن أن يفتت النظام من الداخل ولا يمكن السيطرة عليه إذا ما بُدء بتطبيقه.

في الحقيقة أنَّ الولايات المتَّحدة لم تكن جادة في دفع النظام لتعديل سلوكه باتجاه أكثر اعتدالًا وديموقراطيَّة، ولم تكن مهتمة أصلًا بحلِّ المسألة الكرديَّة[2]، إنَّما كانت رغبتها الملحة بإبقاء صورة النظام كمهدِّد للسَّلام الإقليميّ والدوليّ وإيجاد مبررات لإبقاء الحصار عليه وإنهاكه من الداخل كي لا يمارس دوره في القضيَّة الفلسطينية، فضلًا عن أنَّ إنهاك العراق سيحفِّز السوريَّين باتجاه المضي بعملية السَّلام مع الإسرائيليَّين، ولتبرير الوجود الدائم للقوَّة الأمريكيّة في الخليج العربيّ واستمرار مبيعات السِّلاح لدُّول الخليج[3].

وفي الوقت الذي سعت الإدارة الأمريكيّة لحصار النظام العراقيّ وتعطيل عودته لمحيطه العربيّ والدوليّ، سعت كذلك إلى تكثيف حمايتها لإقليم كردستان باعتباره واحة للديموقراطيَّة، تمامًا مثلما حصل في كوبا ومعارضي نظام فيدل كاستروا في ولاية فلوريدا الأمريكيّة، حيث مثلت فلوريدا موطئ قدم للمعارضة الكوبية ومنها انطلقت نشاطاتهم برعاية أمريكيَّة لإضعاف نظام كاسترو، فسعت أمريكا إلى استنساخ تلك التجربة في العراق، فجعلت من كردستان بمثابة فلوريدا، واستمرَّ دورها كساحة لتشغيل المصالح

(1) مسعود داراخان، التركيب القوميّ وسياسة التطهير العرِّقيّ في المناطق المتنازع عليها، المصدر السابق.
(2) سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقيَّة، الأهليَّة للنشر والتوزيع، عمان 1996م، ص 56
(3) المصدر نفسه، ص 58.

الأمريكيّة والدوليَّة والإقليميَّة ضدَّ نظام صدَّام حسين، أكثر من أنَّها قضيَّة مشروعة تتعلق بحقوق شعب واستقلاله السِّياسيّ.

مع فشل مفاوضات النظام والأحزاب الكرديَّة، وانسحاب القوات العراقيَّة من مناطق شمالي العراق، انفتحت قريحة النظام نحو سياسات أكثر شموليَّة في تعريب كركوك والتضييق على مكوِّناتها غير العربيَّة من الكرد والتركمان والمسيحيين والآشوريِّين. وحسب الرِّوايَّة الكرديَّة فإنَّ النظام عمد إلى إجبار الآلاف من سكّان كركوك غير العرب على تصحيح قوميَّتهم إلى العربيَّة، كما منع آلاف من العوائل الكرديَّة من العودة إلى كركوك، بعد أن اضطرت إلى مغادرتها، بعد تعرضها للقصف الجوي والقصف بالمدافع والصواريخ من قبل قوات الحرس الجمهوريّ والقوات الخاصَّة التي استعادت المدينة من البيشمركة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية[1]، ورغم أنَّ الاتفاق الذي أُبرم بين القوات العراقيَّة وقادة الأحزاب الكرديَّة في أيَّار/ مايو 1991م، قد نصَّ على وجوب عودة الجميع إلى بيوتهم ومحلاتهم التي تركوها، إلَّا أنَّ الحكومة لم تسمح لكثير من الكرد بالعودة إلى كركوك، ثمَّ صادرت بيوتهم وممتلكاتهم وسمحت - وفق بعض الكتّاب - بعمليات نهب ضدَّ ممتلكات الكرد قام بها منتسبو الحرس الجمهوريّ والقوات الخاصَّة وبعض الوافدين العرب[2]. وقد لجأ معظم من خرج من المدينة من الكرد والتركمان والكلدو آشوريين إلى المنطقة الشمالية الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، ولا زالت أعداد من أُجبر على تصحيح قوميَّته مجهولة، إلَّا أنَّ منظمة هيومن رايتس وتش، قدّرت في تقرير لها في 2017م، أنَّ عدد الذين رُحّلوا من بيوتهم في كركوك ومناطق أخرى محيطة بها في الفترة الممتدّة بين انتفاضة عام 1991 وسقوط نظام صدَّام حسين عام 2003م، بـ 120 ألف شخص[3].

ولتعزيز حلوله الأمنيَّة لمسألة كركوك سعى نظام صدَّام حسين في منتصف التسعينيات إلى خلق حزامين أمنيين محيطين بكركوك، فقد خلق حزامًا أمنيًّا عربيًّا بتوطين العشائر

(1) نوري طالباني، المصدر السابق، ص 77.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 78.

(3) مقابل عمليات الإجبار على تغيير القوميَّة، قدَّمت الحكومة العراقيَّة حوافز لتشجيع السُّكّان الكرد والتركمان على تصحيح قوميَّتهم، فخلال زيارة قام بها إلى كركوك في نيسان-أبريل 1998م، وجَّه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة إبراهيم الدوري، بأنْ يتمتع كلّ من غيَّر قوميَّته إلى العربيَّة من سكّان كركوك بالحقوق القانونيَّة كافَّة ويحقُّ له نقل نفوسه إلى كركوك وأنْ يُرحّل الذين لم يصحِّحوا قوميَّتهم من النازحين إلى محافظة التأميم ولا يُقبل التصحيح للوافدين الجد نقلًا عن: خليل فضل عثمان، ص 64-65

العربيَّة الموالية له على أطراف المدينة وقد أشارت وثيقة سرِّيَّة صادرة من محافظة كركوك (التأميم)[1]، إلى عمليات زرع قام بها النظام للعشائر العربيَّة المسلَّحة في محيط مدينة كركوك، بدءًا من ناحية شوان ومرورًا بنواحي التون كوبري، دبس، تازه وانتهاءً بناحية قره حسن، ضمن خطَّة أطلقت عليها الوثيقة المذكورة بـ (الحزام الأمنيّ). والحزام الثاني هو إخلاء مناطق شاسعة من السُّكّان وجعلها مناطق عسكريَّة محرَّمة[2].

كانت نتيجة سياسات التعريب أن أخذ الشحن القوميّ بين قوميَّات المدينة يتصاعد لمديات كبيرة، وبدأت الأحزاب الكرديَّة بعملية منظمة للتحشيد والتعبئة الجماهيرية بين أنصارها، بهدف إظهار المظلومية الكرديَّة في كركوك، مستندة إلى ما تعتقده حقوقًا تأريِّخيَّة تعطيها الأولوية للتحكم بمستقبل المدينة الغنية بالنفط. ومع مجيء الاحتلال الأمريكيّ للعراق تغيَّرت الكثير من المعادلات السِّياسيَّة في كركوك، وبرز الأكراد كقوَّة سياسيَّة تفرض شروطها على مستقبل المدينة، وعلى واقع التعايش القوميّ فيها، وهو ما رفع من حدَّة الاحتقان وجعل الوصول إلى حلول مرضية للأطراف أمرًا صعبًا ولا سيَّما مع عدم وجود طرف محايد، وضعف الحكومة المركزيَّة عن اتخاذ مبادرات حقيقيَّة لتسوية الصِّراع على المدينة.

(1) أسمى نظام البعث محافظة كركوك محافظة التأميم، ومركزها كركوك، تيمنًا بذكرى تأميم النفط العراقيّ من شركات النفط الاحتكاريَّة في 1 حزيران 1972م، وبعد سقوط نظام صدَّام حسين، قرَّرت الحكومة العراقيَّة إلغاء تسمِّية التأميم وإعادتها إلى محافظة كركوك ومركزها مدينة كركوك.

(2) أحمد ناصر الفيلي، المصدر السابق.

الفصل الرابع

كركوك وصراع الهويَّات والمصالح

يسعى هذا الفصل إلى تقديم صورة جلية عن الصِّراع القوميّ والهويَّاتي بين القوميَّات الرئيسة (الأكراد، العرب، التركمان)، داخل مدينة كركوك. حيث يسعى كلُّ طرف إلى تحشيد إمكانيَّاته السِّياسيّة، وقدراته الاقتصادية، وخطابه الأيديولوجيّ، وسردياته التَّأريِّخيَّة، لتبرير أحقيَّته في حكم المدينة، والسيطرة على مواردها، وتحديد مساراتها المستقبليَّة، في ظلِّ واقع عراقيّ يتسم باللايقين، ومفتوح لجميع الاحتمالات السِّياسيَّة، بما فيها احتمال التقسيم والتفكك، والذي يتيح لبعض قوميَّات المدينة إعادة تشكيل ذاتها نحو دولة مستقلَّة عن العراق، أو الانضمام لدُّولة مجاورة قويَّة تحقِّق لها جزء من تأريِّخها المفقود.

ويستعرض الفصل القلق الذي ساور القوميَّات المختلفة في كركوك، حول واقعها ومستقبلها، وحالة التنافس والصِّراع بينها، والذي انعكس في عدم الاستقرار السِّياسيّ والأمنيّ، وغياب التنمية الحقيقيَّة، واضطرار سكّانها وكفاءاتها للهجرة عنها، كما يستعرض جهود القوى السِّياسيَّة، الكرديَّة والتركمانيَّة والعربيَّة، للدفاع عن وجودها ضدَّ بعضهم البعض؛ بسبب ضعف الرؤيَّة التي قدَّمتها قوات الاحتلال الأمريكيّ لمستقبل المدينة، وانحيازها الواضح أوّل الأمر، للأحزاب الكرديَّة ولقوات البيشمركة الكرديَّة، واعتمادها على القادة والسِّياسيِّين الكرد في استتباب الأمن داخل المدينة، وتشكيكها بالعرب والتركمان وتجاهلها لمبادراتهم السِّياسيَّة لحلِّ أزمة المدينة.

وممَّا ساعد في تعقيد الواقع الأمنيّ والسِّياسيّ، هو ضعف مبادرات الحكومة الاتحادية، بل وانحيازها في أول الأمر للمشروع الكردي، استنادًا لتفاهمات الأحزاب الكرديَّة والشِّيعيَّة في المرحلة التي سبقت الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003م، والذي حافظ بعد الاحتلال على زخمه السِّياسيّ، بإعطاء الكرد مزيدًا من المكتسبات السِّياسيَّة والإداريَّة والأمنيَّة في

كركوك، على حساب حقوق وطموحات القوميَّات الأخرى من العرب والتركمان والمسيحيِّين، إلَّا أنَّ صراع السُّلطة والمصالح في العراق، استدعى اختلاف حلفاء الأمس، ومهَّد لظهور صراع قوي بين الأحزاب الكرديَّة والشِّيعيَّة انعكس في جزء كبير منه في تغيير مواقف الحكومات العراقيَّة حيال ملف كركوك، باتجاه أكثر توازنًا، يحفظ حقوق جميع المكوِّنات، وبما يحقِّق الاستقرار والأمن والتنمية للجميع، وقد دفعت أحداث داعش والحرب الدوليَّة على الإرهاب، في إحداث تحوُّل كبير في مسار الأحداث، حيث رفض الكرد الانسحاب من كركوك، وأعلنوا أنَّها جزء لا يتجزأ من إقليم كردستان، وأنَّها مشمولة باستفتاء تقرير المصير، الذي أصرت القيادة الكرديَّة على إجرائه في 25 أيلول/ سبتمبر 2017م، وهو ما أظهر القيادات الكرديَّة بمظهر المعطِّل للجهود الدوليَّة الرامية إلى دحر الإرهاب وتحقيق الاستقرار داخل العراق.

أوَّلًا: التركمان وقلق الهويَّة

إنَّ كركوك تعدُّ موطن التركمان الأساس حسب الرِّوايَّات التركمانيَّة[1]، إلاَّ أنَّهم يسكنون في محافظات عراقيَّة أخرى كأربيل والموصل وصلاح الدين وديالى، وفي أحياء كثيرة من العاصمة بغداد. وقد تميَّز التركمان بتراثهم الثَّقافيّ والفنيّ والأدبيّ، ولغتهم وأزيائهم الخاصَّة عن باقي قوميَّات العراق[2]. ويعود قدوم التركمان إلى العراق إلى بدايات نشوء الحضارة الإسلاميَّة وعاصمتها بغداد، حيث اعتمد الخلفاء العباسيُّون عليهم في الإدارة والجيش وقيادة الجند في الفتوحات الإسلاميَّة نظرًا لقوَّتهم وبأسهم في القتال[3]، وحينما ضاقت بغداد بالجند الترك أمر الخليفة العباسيّ المعتصم بالخروج إلى سامراء والإقامة فيها، وبسبب صلة النسب بالعوائل التركيَّة، استقدم آلاف العوائل التركمانيَّة من تركستان، واستعملهم في الجيش، والخدمة العامَّة، وبناء المدينة، فاستقرَّ الكثير منهم في سامراء واختلطوا بالعرب وتأثروا بعاداتهم كما تأثر العرب بالعادات والتقاليد التركمانيَّة[4]. وقد أشاد الجاحظ بروح الترك وفروسيتهم وروحهم

(1) Elizabeth Ferris and Kimberly Stolts, The future of Kirkuk: the referendum and its potential impact on displacement ,the Brookings institution and university of Bern: Project of internal displacement, 3 march 2008,p:6

(2) زاهية النجفي، التركمان العراق تأريخُهم ومناطقهم وثقافتهم، المصدر السابق.

(3) Ali Taher Al-Hamoud, Iraq Turkmen: The Controversy of Identity and Affiliation, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman April 2021, p: 9.

(4) يشير بعض الباحثين التركمان إلى أنَّ اسم سامراء مشتق من أسماء مدن مشهورة في تركستان، منها مثلاً

القتالية وسجل مناقبهم، وقد برز الكثير من أعلام الحضارة العباسيَّة من أصول تركستانية كالفارابي والسرخسي والبخاري والبيروني والخوارزمي وغيرهم[1].

ازداد وجود التركمان زمن الدَّولة السلجوقيَّة ذات الأصول التركمانيَّة، والتي سيطرت منذ القرن الحادي عشر على بلاد ما بين النهرين وسوريا وفلسطين ومعظم إيران. وتميَّز التركمان في تأسيس المدارس النظاميَّة في بغداد زمن الوزير السلجوقيّ الشهير نظام الملك (1017-1092م)[2]. كان القرن الخامس عشر من أهمِّ مراحل انتشار التركمان في العراق، حيث سيطرت عليه أهمُّ قوَّتين تركمانيتين، هما دولة القره قوينلو أو كما تسمّى دولة الخروف الأسود وتبعتها دولة الاق قوينلو أو دولة الخروف الأبيض، ورغم أنَّ فترة الدُّولتين شهدت ازدهارًا للفنون والآداب في بغداد، إلَّا أنَّها كانت من الفترات المظلمة التي مرَّت على العراق؛ بسبب اشتداد الصِّراع على السُّلطة والانقسامات الداخليَّة[3]، والتي انتهت بظهور إمارات جديدة كإمارة الزنكيين بقيادة نور الدِّين زنكي وابنه محمود نور الدِّين زنكي والتي قادت الجهاد ضدَّ الصليبيين، ثم الإمارة الأتابكية والأمارة الغزنوية والتي تشير المصادر التركمانيَّة إلى أنَّها إمارات تركمانيَّة بسطت نفوذها على العراق وبلاد الشام لفترات تأريِّخيَّة طويلة انتهت لاحقًا بسيطرة الصفويين على العراق[4].

إنَّ وجود التركمان واستيطانهم في العراق يثبت أنَّ وجودهم لا يرتبط بسيطرة العثمانيَّين على البلاد، فهم يعودون إلى قرون قديمة سبقت الدَّولة العثمانيَّة، رغم أنه وخلال حكم الدَّولة العثمانيَّة ازدادت هجرتهم إلى العراق بشكل لافت وكبير[5]. وقد عمدت الدَّولة العثمانيَّة إلى تكثيف وجودهم في المناطق الواقعة على الخطِّ التجاري الذي يربط الإمبراطوريَّتين العثمانيَّة

مدينة سامراء في تاتارستان في جمهوريَّة روسيا والتي كانت تستخدم سابقًا كمعسكر للقبائل التتارية، وهناك أسماء مدن أخرى تشابه سامراء مثل: سمرقند وبخارى والتي أسسها التركمان في القرون الماضية. انظر: Ali Taher Al-Hamoud, Iraq Turkmen, Ibid, p: 9

(1) سليم مطر وآخرون، جدل الهويَّات (عرب – كرد – تركمان – سريان)، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع 2003م، ص 82.

(2) History of Iraq, This discussion surveys the history of Iraq since the 7 th century ce for the earlier history, seen in 242021-10- by https://www.britannica.com

(3) Ibid.

(4) خزعل الماجدي، تركمان العراق أصلهم ومساهماتهم في حضارة العراق، محاضرة قدِّمت في المندى الصابئي في لاهاي هولندا في 14-4-2014م شوهدت في 1-11-2021 على الرابط https://afkarhura.com/

(5) طه العاني، ثالث أكبر عرّقيَّة في البلا. تعرف على تركمان العراق، موقع الجزيرة نت في 2020/11/29م شوهد في 1-11-2021م على الرابط https://www.aljazeera.net

والصفويَّة، والذي سمِّي بالطريق السُّلطاني الممتد من ديار بكر إلى تلعفر، الموصل، أربيل، كركوك، ديالى، خانقين كرمنشاه ومن ثم إلى بلاد الهند، وبسبب أهمِّيَّة هذا الطريق من الناحية العسكريَّة والتجارية، قامت الدَّولة العثمانيَّة بإسكان رعاياها من التركمان، وبناء قلاع وحاميات على طول هذه الطريق، وقد توسعت لاحقًا المناطق التي ضمَّت التركمان، فأصبحت مدنًا كبيرة مثل: تلعفر ومخمور والتون كبري وطوزخورماتو وداقوق وخانقين ومندلي وغيرها[1].

يتميَّز المجتمع التركمانيّ بطابعه العشائري، حاله حال المجتمع العربيّ والكرديّ، وتشتهر عشائر البيّات كأبرز العشائر التي يشترك في أصولها كلٌّ من التركمان والعرب والأكراد، فهي بمثابة رابط اجتماعيّ وطنيّ، يعبِّر عن عمق الصلات التَّأريِّخيَّة والتمازج بين القوميَّات العراقيَّة الثلاث، وهناك عشائر أخرى تركمانيَّة لا تقلُّ حجمًا وتأثيرًا عن عشيرة البيّات كعشيرة الدركزين، والبيرقدار، وعشيرة الصالحية، والداودة، والبابان، والقره غول، والوندواوي، والأورفلي، والباججي، والجيبجي، وغيرها، وقد استعربت بعض من تلك العشائر في حين استكرد بعضها الآخر بحكم ظروف الاختلاط والتصاهر والجوار مع العشائر العربيَّة والكرديَّة[2].

يطرح الوجود التركمانيّ في العراق إشكاليَّات متعدِّدة على الصعيدين الجغرافيّ والثَّقافيّ والسِّياسيّ، فالتركمان يعانون جغرافيًا من التبعثر المناطقي، أيّ التوزع الجغرافي بين أكثر من محافظة وتفصل بينهم مناطق أخرى غير تركمانيَّة، وقد صعَّب هذا الأمر على التركمان تعبئة مواردهم البشرية في الأحداث الكبرى التي واجهتهم على خلاف الأكراد أو العرب[3]. وعلى الصعيد الثَّقافيّ يعاني التركمان من الانقسام المذهبيّ بين السُّنَّة والشِّيعة، مع ما في الاختلاف من تنافر في كثير من المواقف، نظرًا لحدةَّ التوظيف السِّياسيّ للخلافات المذهبيَّة من قبل الدُّول الإقليميَّة والدوليَّة سيَّما تركيا وإيران[4]، حيث تمكنت إيران من استقطاب التركمان الشِّيعة،

(1) افتخار زكي عليوي، التنوع الإثنيّ والتعايش السلميّ في العراق: كركوك نموذجًا، المصدر السابق، ص 517.

(2) إبراهيم آوجي، أسماء العشائر التركمانيَّة التي استوطنت العراق، موقع أفكار حرَّة في 10 كانون الثاني يناير 2021م، شوهد في 2-11-2021م على الرابط: https://afkarhura.com

(3) أندرسون، ص.116

(4) ينقسم التركمان مذهبيًّا إلى سنَّة شافعيين، وشيعة بكتاشيين قريبون من علويي تركيا، فالذين يسكنون في كركوك والتون كوبري وكفري، هم في غالبيتهم من السُّنَّة، أما الذين يسكنون في مدينة تلعفر في الموصل فإنَّهم ينقسمون إلى سنَّة بنسبة 60 %، وشيعة بنحو 39 %، ومسيحيِّين بنحو 1 %. للمزيد ينظر: عبد الرحمن عليّ عبد الرحمن وظاهر عبد الزهرة الربيعي، الأبعاد الجغرافية والسِّياسيَّة لقضيَّة كركوك بعد 2003م، المصدر السابق، ص 7.

وكسب أصواتهم ضمن إطار الأحزاب الشِّيعيَّة، كحزب الدعوة، والمجلس الأعلى، ومنظمة بدر، في حين دعمت تركيا بشكل مباشر الجبهة التركمانيَّة السُّنِّيَّة[1]. هذا الانقسام المذهبيّ وما جرَّه من اصطفافات وصراع طائفيّ انعكس في انضمام العديد من التركمان السُّنَّة إلى صفوف التنظيمات الإرهابيَّة، كالقاعدة وداعش، وانضمام التركمان الشِّيعة لصفوف الحشد الشعبيّ الشِّيعيّ ومشاركتهم في عمليات تحرير كركوك والمناطق التركمانيَّة الأخرى. ولا شكَّ أنَّ انقسام التركمان المذهبيّ والحضور الطاغي للتركمان الشِّيعة في المشهد السِّياسيّ العراقيّ، أثَّر في إضعاف الموقف السِّياسيّ للتركمان في كركوك أو في البرلمان العراقيّ، أيّ في العمليَّة السِّياسيَّة للعراق بعد 2003م، كما أنَّ تمكّن الأكراد من اختراق التركمان، وإيجاد أنصار لهم ومؤيدين لانضمام كركوك لإقليم كردستان، قد زاد من انقسام التركمان السِّياسيّ[2]. كما تُطرح على الصعيد الثَّقافيّ، إشكاليَّة التبعية التركمانيَّة للدُّولة التركيَّة، فالتركمان متهمون دومًا من قبل القوميَّين العرب والكرد، بأنَّهم من بقايا الدَّولة العثمانيَّة، وأنَّهم موالون وميّالون للقوميَّة التركيَّة على حساب هويَّتهم العراقيَّة[3]، وهو ادعاء ينفيه غالبية التركمان، كما ينفيه بكلِّ تأكيد واقع التركمان ومساهماتهم الوطنيَّة وتحلّيهم بروح المواطنة العراقيَّة منذ تأسيس العراق وإلى اليوم[4]. أمّا على الصعيد السِّياسيّ فيطرح وجود التركمان مشكلة المشاركة السِّياسيَّة، فهم يشعرون منذ تأسيس الدَّولة العراقيَّة، بالتهميش السِّياسيّ في المناصب والدرجات الحكوميَّة العليا، ورغم أنَّ هذا الشعور هو شعور وهمي؛ لأنّ الدَّولة العراقيَّة شهدت منذ تأسيسها صعود الكثير من الشخصيَّات التركمانيَّة، التي خدمت في سلك الدَّولة العراقيَّة كوزراء وسياسيَّين وضبَّاط جيش وأمن ودبلوماسيَّين، إلَّا أنَّه شعور تصاعد مع احتلال العراق 2003م، حيث يدّعي التركمان أنَّ عملية تهميشهم قد ازدادت لا سيَّما مع صعود دور الأكراد في المشهد السِّياسيِّ العراقيّ، واستئثارهم بغالبية المناصب السِّياسيَّة والإداريَّة في العراق[5].

(1) ينظر: موفق عادل عمر، ولاء الأحزاب التركمانيَّة العراقيَّة لمن؟ مقال منشور في معهد واشنطن للدِّراسات في 4-12-2017، شوهد بتأريِّخ 3-11-2021م على الرابط https://www.washingtoninstitute.org

(2) ليام أندرسون، المصدر السابق، ص 116.

(3) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص 142.

(4) نصرت مردان، الوجود التركمانيّ في كركوك كنموذج للتآخي الإثنيّ تأريِّخًا وحاضًرا، مجلة تركمان العراق، العدد 3، نيسان أبريل 2004م، تأريِّخ الدخول: 23 آذار مارس 2020م على الرابط، https://bit.ly/3kJlgJi.

(5) حازم الشرع، منافسة باردة بين التركمان والأكرا.. مَن يسيطر على كركوك؟ في 20 فبراير 2019م، شوهد في 3-11-2021م على الرابط https://www.independentarabia.com/

أمّا الإشكاليَّة الخطيرة التي يعتقد غالبية التركمان بصدقيتها، فهي شعورهم بأنَّهم مستهدفون في وجودهم القوميّ في العراق، حيث يسرد المؤرِّخون التركمان وقائع أو حوادث تأريِّخيَّة أو كما يسمّونها مذابح استهدفت التركمان في وجودهم في كركوك، مثل مذابح الآشوريين ضدَّ التركمان في منتصف عشرينيات القرن العشرين[1]، ومذابح البعثيين ومذابح الشيوعيَّين[2] ومذابح الكرد زمن عبد الكريم قاسم[3]، وكلّ تلك المذابح هدفت إلى تقليل الوجود التركمانيّ في كركوك وما حولها. وبقي التركمان يشعرون بهذه المظلومية حتّى بعد 2003م، حيث يعتقدون أنَّ النُّظم العراقيَّة، ولا سيَّما في عهد البعث استهدف وجودهم لغايات سياسيَّة قوميَّة تتعلق بانتمائهم القوميّ، وبالغ الكرد بعد 2003م، باستهداف التركمان لأسباب قوميَّة تتعلق بالتنافس القوميّ والقبلي القديم، ولأسباب سياسيَّة تتعلق بالنزاع القديم الجديد

(1) يذكر المؤرِّخ العراقيّ المعروف (عبد الرزاق الحسني) أنَّ تلك الحادثة قد حصلت في كركوك في الرابع من أيَّار مايو 1924، حينما اختصم أحد أفراد الدورية من الجيش الليفي الذي شكَّله البريطانيَّون من الآشوريين الهاربين من بطش الدُّولة العثمانيَّة مع أحد الأهلين في أحد أسواق كركوك، فأدَّى الخصام إلى أنْ قام أفراد الدورية الآخرين بإطلاق النار على كلِّ من صادفهم في الطريق، فقُتل وجرح المئات من التركمان. نقلًا عن ماهر النقيب، كركوك وهويَّتها القوميَّة والثَّقافيَّة، ترجمة حبيب الهرمزي مؤسسة وقف كركوك، إسطنبول 2008م، ص 279.

وفي الحقيقة لا يمكن للباحث أن يحكم على تلك الأحداث بمعزل عن الظروف التي كانت سائدة آنذاك والانعكاسات النفسية لنتائج الحرب العالمية الأولى، ودور الإعلام والدعاية للأطراف المتنازعة أبان الحرب في نفوس السُّكّان من الأقوام والدِّيانات المختلفة. فقد كان العثمانيَّون يفضِّلون العنصر التركمانيّ في حكم مدينة كركوك على الكرد بحكم اللُّغة والتَّأريِّخ المشترك. ولهذا أعتبر التركمان أنفسهم حكامًا للمدينة لا ينازعهم عليها أحدٌ، وبهزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى اختل التوازن في صالح غير التركمان، وبما أنَّ الجيش الليفي الآشوري لعب دورًا فاعلًا لصالح القوى المتنازعة ضدَّ العثمانيَّين في تلك الحرب، فقد كانوا مكروهين من قبل التركمان بل وحتى للكثير من الكرد، بعد أن وقف الجيش الليفي بشراسة ضدَّ تطلعات الشيخ (محمود الحفيد) لبناء كيان كوردي. كما لعبوا كذلك دورًا بارزًا في قمع ثورة العشرين لصالح الإنكليز أيضًا، فأدَّت هذه العوامل إلى كراهية المسلمين الذين عاشوا لعدَّة قرون في ظلِّ راية الإسلام الذي كان يمثِّلها الباب العالي في الأستانة، فوجود هؤلاء المسيحيَّين المسلَّحين في مدينة كركوك، والتي كانت تعتبر ضمن دائرة الحكم الإسلاميّ، كان بمثابة تحدٍ لمشاعر المسلمين وسلطانهم في آنٍ واحدٍ، والحالة نفسها تنطبق على الآشوريين الذين ذاقوا الويل على يد العثمانيون أثناء الحرب، فروح الحقد والكراهية المتبادلة لدى الجانبين، هي التي كانت المحرِّك الأساسيّ لتلك الحادثة المؤسفة. للمزيد انظر. أرشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركمانيّ في العراق، ط2، الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت 2005م، ص 75.

(2) ويقصد بها مجزرة كاورباغي في كركوك في 12 تموز-يوليو 1946م، والتي قامت بها القوات الحكوميَّة بمساندة القوات البريطانية ضدَّ عمَّال شركة النفط الوطنيَّة في كركوك والذين طالبوا بتحسين ظروفهم المعيشية وزيادة الأجور وتوفير مساكن صحِّيَّة للعمَّال. للمزيد انظر أرشد الهرمزي، المصدر السابق، ص 74.

(3) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص 120.

على كركوك، حيث تبنت الأحزاب الكرديَّة بعد سيطرتها على كركوك[1] مختلف الأساليب ضدَّ التركمان خطفًا وقتلًا ونهبًا للممتلكات[2]، ممَّا ساهم في هجرة الآلاف منهم إلى تركيا ودول أوروبا بحثًا عن ملاذات آمنة وهو ما انعكس في تناقص أعدادهم في كركوك والمناطق ذات الغالبية التركمانيَّة.

ثانيًا: كركوك في السَّرديات التركمانيَّة

لا تكاد الرِّوايَّات التركمانيَّة تختلف عن الرِّوايَّات الكرديَّة في محاولاتها إثبات تركمانيَّة كركوك، وفي كلِّ السَّرديات التي يتسابق المؤرِّخون التركمان في تأكيد صدقيتها، يَظَّهر عبق التَّأريِّخ وصورة الحنين للماضي التي يحاول التركمان إبرازها كدليل على حبهم للعراق، وإثبات انتمائهم الأصيل لهذا البلد، فهم ليسوا طارئين في هذا البلد كما يروُّج أعداؤهم، كما أنَّهم ليسوا نازحين أو مهاجرين وفدوا للعراق في ظروف قاهرة، وإنَّما هم من الأقوام التي تناسلت في العراق في فترات تأريِّخيَّة، لا يختلفون في توقيتاتها عن الكثير من القبائل العربيَّة أو الكرديَّة، التي توافدت تأريِّخيًّا من جزيرة العرب أو من جبال هكاري وجبال زاغروس.

حينما تجهد في البحث عن الرِّوايَّات التركمانيَّة، ستمعن في معلومات ووثائق تُجمع أحيانًا بين العلميَّة والعمليَّة، وأحيانًا أخرى تميل إلى العواطف القوميَّة الجيَّاشة، التي تهدف إلى إثبات الحقِّ بعيدًا عن منطوقات الموضوعيَّة، بعض تلك الوثائق يستند إلى الماضي العثمانيّ، وهو ماضٍ بلا شكٍّ قطعي الدلالة عند التركمان، في تأكيد أحقِّيتهم في هذه الأرض، فكركوك هي عاصمة الأجداد العثمانيِّين[3]. ومن هذه الوثائق دفاتر التحرير أو (سجلات التوثيق)، المنظَّمة في فترات متباعدة في الدَّولة العثمانيَّة، والتي تظهر أنَّ أغلب الأسماء المثبّتة في تلك السجلات هي تركمانيَّة، وأنَّ اللُّغة التي كانت سائدة في كركوك أيَّام العهد العثمانيّ هي اللُّغة العثمانيَّة[4]، بعدها يسرد التركمان عشرات الأقوال لمؤرِّخين وكتَّاب وموسوعيين بيَّنوا في كتبهم ومخطوطاتهم، أنَّ كركوك تركمانيَّة في هويَّتها وآثارها وجغرافيتها ومعالمها الثَّقافيَّة

(1) The IRISH times ,Fri, Apr 11, 2003 Kirkuk falls to Kurds in further blow to Saddam's regime, https://www.irishtimes.com

(2) Ali Taher Al-Hamoud, Ibid, p:12.

(3) Arbella Bet-Shlimon, City of Black Gold: Oil, Ethnicity, and the Making of Modern Kirkuk (Stanford University Press, 2019: p. 25

(4) ماهر النقيب، كركوك وهويَّتها القوميَّة والثَّقافيَّة، المصدر السابق، ص 39.

والدِّينيَّة، وأنَّ التركمان هم سكّانها الأصليون. فطبقًا لما ذكره المؤرِّخ العراقيّ الشهير عبد الرزاق الحسني، فإنَّ الترك أو التركمان هي لفظة أُطلقت على الذين يسكنون الأراضي التي تفصل المنطقة الكرديَّة عن المنطقة العربيَّة، وينتشرون على خطٍّ ممتد من الشمال الغربيّ إلى الجنوب الشرقي أيّ من (تل اعفر) في لواء الموصل إلى (التون كوبري، وطوز خورماتو) في لواء كركوك، فـ(قزلرباط، مندلي)، في لواء ديالى[1]. ولا يستثني التركمان البريطانيَّين من سردياتهم، فهم أيّ البريطانيين هم من حكموا العراق بعد العثمانيَّين، وتغلغلت جيوشهم بين العراقيّين وسجَّلوا كلَّ صغيرة وكبيرة عن شعب العراق وتوزيعه الجغرافي وانتماءات أهله الطائفيَّة والعرِّقيَّة والعشائرية، وبالتالي فإنَّ شهادات البريطانيَّين تؤخذ بنظر الاعتبار في تأكيد الحقائق أو نفيها، ومن هذا الباب يذكر و. ر. هاي، المقيم البريطانيّ في أربيل بين 1918 و1920م كتابه: (سنتين في كردستان العراق)، بأنَّ (أغلبيَّة سكّان مدينة كركوك كانوا من التركمان)[2]. في حين تذكر غروترود بيل، السكرتيرة الشرقية للمعتمد السامي البريطانيّ في العراق، في رسائلها المشهورة، والتي طبعت فيما بعد من قبل اليزابيت بورغوين في لندن عام 1961م، وترجمها جعفر الخياط إلى العربيَّة، مرئياتها عن العراق ومناخه السِّياسيّ في تلك الحقبة، فتقول في إحدى رسائلها المؤرَّخة في 14 آب/ أغسطس 1921م، لأبيها ما يلي: (لقد تمَّ الاستفتاء وانتخب فيصل بالإجماع، إلَّا كركوك فأنَّها لم تصوِّت له. إنَّ سكّان المدن والبلدان في كركوك هم تركمان، وسكّان القرى أكراد. وكلا الفريقين لا يريدان الحكم العربيّ)[3].

وخلال مراحل الخلاف التركيّ البريطانيّ حول مشكلة الموصل، أرسلت عصبة الأمم لجنة تقصي حقائق إلى ولاية الموصل في 16 كانون الثاني/ يناير 1925م، وبعد جولات ولقاءات مع سكّان الولاية، أقرت اللجنة في تقريرها أنَّ كركوك مدينة تركمانيَّة، بل أنَّ اللجنة سجَّلت ملاحظاتها حول واقع مدينة أربيل، فبعد أن عقدت اللجنة اجتماعات مع مختاري المحلات، تمَّ سؤالهم عن قوميَّاتهم، حيث أفاد خمسة منهم بكونهم تركمانًا، وأفاد مختار واحد منهم

(1) عبد الرزاق الحسني، العراق قديمًا وحديثًا، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت 2013م، ص 41.

(2) نقلاً عن ش. باشالار، مدينة كركوك: التَّأريِّخ يُبنى على الحقائق والوقائع، ترجمة تحسين شكر، مجلة تركمان العراق، العدد 3، نيسان أبريل 2004م، تأريِّخ الدخول: 23 آذار مارس 2020 على الرابط https:// bit.ly/3kJlgJi.

(3) العراق في رسائل المس بيل 1917-1926م، ترجمة جعفر الخيَّاط، الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت 2003م، ص 383.

بأنّه تركمانيّ وكرديّ في آنٍ واحد، في حين أفاد سبعة مختارين بأنَّهم يهود[1]، وفي السياق ذاته، أورد الكاتب الأمريكيّ من أصل عربيّ حنا بطاطو في مؤلفه الشهير حول الطبقات الاجتماعيَّة والحركات الثورية في العراق، أنَّ مدينة كركوك كانت تركمانيَّة على الاطلاق وليس في زمنٍ بعيد، ما عدا قلّة من العوائل الكرديَّة المتناثرة في الأحياء الخارجية للمدينة[2]. وقد ازدادت هجرة الأكراد إلى كركوك مع نمو صناعة النفط، حيث شكَّل الأكراد ثلث سكّان كركوك، بينما انخفض عدد التركمان إلى النصف أو ما يزيد عليه قليلًا[3] أمّا الكاتب والمؤرِّخ الأمريكيّ د. ديفيد ماكدويل مؤلف كتاب: تأريِّخ الأكراد الحديث، فيؤكِّد أنَّ التركمان العنصر الغالب والحقيقي لمدينة كركوك، وأنَّ الأكراد سكنوا المدينة وبأعداد كبيرة في ثلاثينات وأربعينيات القرن الماضي حينما نمت صناعة النفط[4]. ويذكر المؤلف الكويتي محمَّد ضيف الله المطيري في كتابه «مشكلتا الموصل والأسكندرونة والعلاقات العربيَّة- التركيَّة» ما يلي: (ينتشر التركمان على خطٍّ جغرافي منحني يمتد من مدينة تلعفر على الحدود العراقيَّة- السوريَّة، وينتهي عند مدينة مندلي على الحدود العراقيَّة- الإيرانيَّة، مرورًا بكركوك التي تعتبر مركز التركمان وأكثف المدن التركمانيَّة. وكذلك مدينة أربيل وتعدُّ من مراكز الاستيطان القديمة للتركمان وهي المدينة الثانية بعد كركوك من ناحية انتشار التركمان[5]، ومدينة تلعفر وهي من أكبر الأقضية التابعة لمحافظة الموصل ويتبعها حوالي مائتي قرية إضافة إلى مدن نينوى، طوز خورماتو، داقوق، كفري خانقين، قزلرباط، السعدية، مندلي، قرة غان[6].

ومن الأدلة الأخرى التي يستدل بها التركمان على تركمانية المدينة، هو الانتماء القوميّ

(1) ماهر النقيب، كركوك وهويَّتها القوميَّة والثَّقافيَّة، المصدر السابق، ص 193.

(2) حنا بطاطو، ج 1، المصدر السابق، ص 58.

(3) نفس المصدر، ج 3، ص 224.

(4) ديفيد مكدول، تأريِّخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمَّد، (بيروت: دار الفارابي 2004م)، ص 59.

(5) تشير المصار التركمانيَّة إلى أنَّ أربيل تعدُّ ثاني أكبر مدينة من حيث انتشار التركمان بعد كركوك، وهي تعدُّ تأريِّخيًّا مدينة تركمانيَّة، إلَّا أنَّ الصِّراع السِّياسيّ بين الأكراد والحكومات العراقيَّة وما نتج عنه من تدمير للقرى وعمليات تهجير لسُّكّان تلك القرى من التركمان دفع إلى قلب المعادلة الديموغرافية في أربيل لصالح الأكراد، وبالتالي فهي مدينة تركمانيَّة حسب الوثائق البريطانيَّة والوثائق الدوليَّة كما يقول عضو مجلس النُّواب العراقيّ عن الجبهة التركمانيَّة أكرم فوزي ترزي. للمزيد انظر:

Erbil is a Turkmen city, captured by Kurds, former Iraqi MP says, in 28 march 2017 by https://ekurd.net

(6) نقلاً عن أرشد الهرمزي، المصدر السابق، ص 7.

لرؤساء البلدية، والذين كانوا جميعًا من التركمان، وكان من المتعارف أن يقتصر تعيينهم على أهل المدينة حصرًا والذين يمثِّلون أهلها التركمان[1]، ويستند الباحث باسم ياسين مجيد في رسالته عن الدور السِّياسيّ المعاصر للعراقيِّين التركمان، على عدد من الأمثلة التي تشير إلى تركمانيَّة كركوك، مركِّزًا على المرحلة التي اعقبت الاحتلال البريطانيّ للعراق وهي:

1 ـ بعد الاحتلال مباشرة صدرت عدَّة صحف في العراق، وأغلبها كانت ملك أفراد، عدا صحف معدودة كانت حكوميَّة، ومنها جريدة كركوك، وكانت تصدر باسم مجلس بلدية كركوك وفي اللُّغة التركيَّة فقط.

2 ـ قيام الطائرات البريطانيَّة بعد أحداث كركوك في 4 أيَّار/ مايو 1924م، بإلقاء منشورات في اللُّغة التركية، تدعو إلى ضبط النفس والهدوء بعد مقتل تركمان على أيدي مسلَّحي ميلشيا الليفي الآشوريَّة التي شكَّلها البريطانيَّون[2].

3 ـ أشار التصريح المصادق عليه من قبل المجلس النيابيّ العراقيّ، والموجه إلى عصبة الأمم عام 1932م، والذي تضمن تعهدات العراق تمهيدًا لإنهاء الانتداب البريطانيّ عليه، في مادته التاسعة إلى (أنَّ العنصر الغالب في قضائي كفري وكركوك هو العنصر التركمانيّ، واعتمدت اللُّغة التركيَّة واللُّغة الكرديَّة إلى جانب العربيَّة كلغات رسميَّة)[3]. وفي دراسته عن التنوُّع الإثنيّ في العراق، يورد الدُّكتور سيَّار الجميل، أنَّ (الفئات المنتشرة في أماكن معيَّنة من شمال العراق، قد استقطبت لها من كركوك في شرق دجلة وتلعفر في غرب دجلة وقراها، وتعود هذه الجماعات السُّكّانيَّة في أصولها إلى الدَّولة التركمانيَّة التي حكمت أجزاء من العراق)[4]. يعتقد التركمان كما الأكراد، أنَّهم تعرضوا إلى حملة تصفية قوميَّة، وأنَّهم كانوا ضحايا حملة مشتركة قادتها الحكومات العراقيَّة والأحزاب الكرديَّة لإنهاء الوجود التركمانيّ في العراق، أو تقليص وجوده إلى أبعد الحدود. ويعزو بعض الكتَّاب التركمان إلى أنَّ نظام الرئيس الأسبق صدَّام حسين، كان إلى جانب تكريد كركوك،

(1) ياسر جاسم عسكر، التنوُّع الديموغرافيّ في كركوك وسياسات الحكومات العراقيَّة اتجاهه من عام 1968م، رسالة ماجستير غير منشورة، النجف: معهد العلمين للدِّراسات العليا 2015م، ص 34.

(2) نقلاً عن: ياسر جاسم عسكر، المصدر نفسه، ص 35.

(3) آيدن آقصو، السطوح المتصدعة: أصل الصرَّاعات والتدخلات الأجنبيَّة في كركوك، مركز كركوك الغد للدِّراسات والبحوث، بغداد 2006م، ص 89.

(4) نقلاً عن: ياسر جاسم عسكر، ص 36.

بعد أن وظَّف عشرات آلاف الأكراد كأدلاء ومتعاونين معه ضدَّ البيشمركة الكرديَّة التي رفعت السِّلاح بوجه النظام، وقد سمِّيت الأفواج التي شكَّلها صدَّام ضدَّ قوات الأحزاب الكرديَّة، بأفواج الدفاع الوطنيّ (الجحوش)، وقد شكَّلت أداةً له للسيطرة على التمرد الكرديّ، وكان معظم أبنائها من القبائل والعشائر الكرديَّة الموالية للسُّلطة، مثل عشائر: (الجاف، برادوست، خوشناو، سورجي، سليفاني، هركي، زيباري... إلخ)، وكان هؤلاء يعزِّزون مكانتهم لدى السُّلطة بمزيد من القسوة ضدَّ البيشمركة، وكان لهؤلاء الحقّ في السكن لهم ولعوائلهم في أيَّة بقعة يختارونها، فاختار أغلبهم السكن في كركوك بدون عراقيل أو معوُّقات من الحكومة العراقيَّة السابقة[1]. ويشير الباحث العراقيّ التركمانيّ هرمز أبونا، أنَّ عمليَّة تكريد كركوك، امتدت لفترات طويلة، حيث نزحت أعداد هائلة من القبائل الكرديَّة من إيران إلى بلاد آشور والجزيرة العليا، ولدينا سجلات تبيَّن أسماء القبائل والمناطق التي نزحت منها في إيران، وتلك التي استقرَّت فيها، ويشير أبونا إلى أنَّ أشهر تلك القبائل الكرديَّة الإيرانيَّة التي نزحت إلى العراق، هي عشائر البارزاني المعروفة وعشيرة الهركية[2]. ويصرُّ التركمان أنَّ جميع الآثار الموجودة في كركوك هي آثار تركمانيَّة، كالأحياء السكنية والأسواق الشعبيَّة والمحلات، والخانات والمدارس والجوامع، والمقابر والكنائس والحمامات، والمقاهي وأسماء التضاريس والجسور والقناطر، والأنهار والبساتين والطواحين[3]، إلاَّ أنَّ نظام البعث، قد عمد منذ 1970م، إلى انتهاج سياسات تهدف إلى تغيير الطابع الإداريّ والسُّكّانيّ والعمراني لكركوك[4]، من خلال اقتطاع أقضية تركمانيَّة وإلحاقها بمحافظات أخرى، وتغيير أسماء مدن وأحياء تركمانيَّة بأسماء عربيَّة، واستقدام آلاف السُّكّان العرب من محافظات الجنوب والوسط والشمال ومنحهم امتيازات الحصول على الأراضي والمال، لبناء المساكن استنادًا لقرارات أصدرها في حينها مجلس قيادة الثورة[5].

(1) آيدن آقصو، السطوح المتصدعة، المصدر السابق، ص 94.

(2) المصدر نفسه، ص 73.

(3) المصدر نفسه، ص 80.

(4) Mirella Galletti, Kirkuk: The Pivot of Balance in Iraq: Past and Present, journal of Assyrian academic studies 19,No 2 (2005): p:46

(5) آيدن آقصو، المصدر نفسه ص 70.

ويعزو باحثين تركمان، سبب تناقص أعداد الوجود التركمانيّ إلى الحوادث أو عمليات القتل التي تعرض لها التركمان في فترات تأريِّخيَّة معيَّنة، والتي اضطرت الكثير من العوائل إلى ترك كركوك والاستقرار في المحافظات الكرديَّة أو في بغداد أو الهجرة خارج العراق، وبحسب بيانات مديرية تسجيل الأحوال المدنية العامَّة، فإنَّه خلال الفترة من 1958-1966م، غادر كركوك بحدود 38،000، مهاجر معظمهم إلى بغداد؛ بسبب التوترات العرِّقيَّة في المدينة ولا سيَّما بعد مجزرة كركوك عام 1959م[1]. ومن الأسباب التي يذكرها التركمان في تناقص أعدادهم هي عمليات تغيير القوميَّة التي لجأ إليها النظام السابق، لموازنة التركيبة السُّكّانيَّة في كركوك لصالح العرب، إضافة إلى إغلاق المدارس التركمانيَّة والنوادي والمراكز الثَّقافيَّة، وإلغاء التعليم في اللُّغة التركمانيَّة بشكل نهائي. إضافة إلى قيام السُّلطة بمحاربة العادات والتقاليد واللباس الفولكلوري للتركمان وتجريم المتمسكين بها[2]. ومُنع التركمان من الاستملاك أو إعادة ترميم مساكنهم وصدرت تعليمات بعدم بيع بيوت التركمان والكرد إلَّا للعربيّ المقيم أو الوافد إلى كركوك، وقد أُكره الكثير من التركمان تحت ضغط الملاحقَات الأمنيَّة إلى ترك مساكنهم ومحلات أرزاقهم أو تغيير محل إقامتهم[3]، وأُعتقل المئات من شبابهم ومثقفيهم وطاقاتهم العلميَّة وكفاءاتهم المهنية، وأُعدم المئات من شباب التركمان بادعاءات الانتماء للأحزاب المعارضة، وتعرض مئات آخرون للسجن والتغييب والإبعاد والفصل من الوظيفة، والتجريد من حقوق المواطنة بحجَّة الميول السِّياسيَّة المعارضة للنظام[4]. مقابل ذلك زادت هجرة الأكراد والعرب إلى كركوك وبتشجيع من الحكومات العراقيَّة المتعاقبة حسب الرؤيَّة التركمانيَّة، سيَّما من محافظتي أربيل والسليمانيَّة، فمنذ حركة الشيخ (محمود البرزنجي) في السليمانيَّة، واكتشاف النفط في كركوك عام

(1) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك، المصدر السابق، ص 65.

(2) أيّوب البزّاز، لمحات من حياة التركمان ومعاناتهم مع السُّلطة البعثيَّة والاحتلال الكردي، مجلة تركمان العراق تأريِّخ الدخول 18-10-2021م http://www.turkmen.nl/

(3) Mirella Galletti, Kirkuk: The Pivot of Balance in Iraq , p: 47

(4) يذكر فان در شتوئيل المقرِّر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتَّحدة أنَّ النظام العراقيّ أبعد من كركوك في عقد الثمانينيات والتسعينيات ما يقارب 25000 عائلة تركمانيَّة شيعيَّة لدواعي قوميَّة وسياسيَّة. نقلًا عن ش. باشالار، مدينة كركوك، المصدر السابق. وحول أعداد الشهداء التركمان انظر:
Bekir Aydogan Iraq: Turkmen martyrs remembered in Erbil Ba'ath regime led by Saddam Hussein martyred Turkmen leaders on Jan 16, 1980, in 162021-1- by https://www.aa.com.tr/

1927م، تدفق آلاف العرب والكرد إلى كركوك، ولجأت معظم الحكومات العراقيَّة، سيَّما في عهد الزعيم (عبد الكريم قاسم) إلى إحاطة كركوك بثكنات لوحدات عسكرية منها الفرقة الثانية من الجيش العراقيّ، بحجَّة حماية المدينة من أيَّة توترات وصراعات بين مكوُّناتها، حيث كان معظم منتسبي تلك الوحدات من الضُّبَّاط وضبَّاط الصف والجنود من المتطوعين العرب والأكراد، حيث شَيّدت الفرقة الثانية مجمعات سكنية للضُّبَّاط وضبَّاط الصف، فساعد ذلك على استقرار معظمهم في المدينة بعد تقاعدهم.

يشعر التركمان أنَّ معاناتهم مع الكرد لا تنحصر في كركوك وإنَّما في إقليم كردستان، حيث هناك محاولات كرديَّة مستمرَّة لطمس الهويَّة التركمانيَّة واستئصال الوجود التركماني، ففي أربيل يوجد أكبر تجمع تركمانيّ يصل إلى ما يقارب 250،000 شخص[1]، وتبوئت أربيل حسب الرؤيَّة التركمانيَّة موقعًا إداريًّا واقتصاديًا متميَّزًا؛ بسبب مهارة التركمان، ويرى التركمان أنَّ أربيل ذات أصول تركمانيَّة، وأنَّهم مؤسسوها، وهذا أبقى الصِّراع أو الخلاف مع الأحزاب والقوى الكرديَّة قائمًا[2].

ويعتقد التركمان أنَّ مأساتهم القوميَّة في كركوك، قد ازدادت بعد عام 2003م، بعد أن تمكن الأكراد من الحصول على موقع متميِّز في العمليَّة السِّياسيَّة وحصلوا على دعم ماليٍّ وعسكريٍّ وسياسيٍّ دوليٍّ وأمريكيٍّ[3]، وتمكنوا من الهيمنة سياسيًّا وعسكريًّا على مدينة كركوك، والقيام بعمليات انتقام ضدَّ العرب والتركمان بحجَّة موالاة النظام السابق[4]، حيث تمَّ اغتيال وتهجير آلاف التركمان والاستيلاء على مساكنهم، وجلب مئات آلاف اللاجئين الأكراد من إيران وتركيا وبعض المناطق العراقيَّة، وإسكانهم على أطراف كركوك وفي بيوت المواطنين التركمان والمواطنين العرب الذين استقدمهم النظام السابق[5]، وتمكَّنت الأحزاب الكرديَّة

(1) The Turkmen of Iraq Underestimated, Marginalized and exposed to assimilation Terminology, Report of the SOITM on Turkmen of Iraq before the 11th session of Working Group on Minorities United Nations, WORKING GROUP ON MINORITIES – Geneva-Switzerland, 30 May to 3 June 2005.

(2) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك، المصدر السابق، ص 114.

(3) Kamaran Palani ,Kurdish struggles and the challenge of foreign support: the case of Syrian Kurds, Ethnopolitics, Formerly Global Review of Ethnopolitics, Volume 20,-Issue 4, 2021, Published by https://www.tandfonline.com

(4) Elizabeth Ferris and Kimberly Stolts, The future of Kirkuk:,p:6

(5) The Turkmen of Iraq Underestimated, Ibid.

من استخدام الوافدين الأكراد للسيطرة على المدينة، وتوظيفهم في الانتخابات وفي عمليات التغيير الديموغرافيّ، التي جرت بشكل ممنهج من قبل قوات البيشمركة منذ 2003م[1].

وبحسب وصف رئيس حزب العدالة التركمانيّ العراقيّ أنور بيرقدار في تموز/ يوليو 2008م، فإنَّ ما حصل في الأيَّام الأوّلى لسقوط نظام صدَّام، من عمليات سلب ونهب وحرق وتخريب للبنايات الحكوميَّة، والمدارس ودوائر الدَّولة وخاصَّة دائرة التسجيل العقاري، وما رافق ذلك من اعتداء على أهالي كركوك من العرب والتركمان وإجبارهم على إفراغ مساكنهم، لم تكن سوى الحلقة الأوّلى من مسلسل إفراغ كركوك من أهلها التركمان والعرب، وإحلال الأكراد بدلًا عنهم بهدف ابتلاع المحافظة واستقطاعها من العراق[2].

ما يلفت النظر لهذا اليوم أنَّ التركمان يشعرون أنَّ إجراءات تعويضهم عن سياسات النظام السابق في تغيير القوميَّة وتجريد الملكية والإبعاد من الوظيفة، غير كافية أو منصفة وهي لصالح الأكراد، الذين تمكَّنوا بحكم واقعهم السِّياسيِّ الجديد في العراق، من إعادة جميع حقوقهم المستلبة، فالكثير من التركمان لم يتمكّنوا من استعادة هويَّتهم وتصحيح قوميَّتهم ولم يعدْ الكثير منهم إلى وظيفته، كما أنَّ الكثيرين لم يستعيدوا أملاكهم التي صادرها النظام السابق، ولا زالت آثار سياسات التعريب والتكريد التي مورست بحقِّهم قائمة[3]. ويجهد التركمان في سرد ملامح التهميش السِّياسيِّ الذي تعرضوا له بعد 2003م على يد الحكومات العراقيَّة والأحزاب الكرديَّة، والذي بدء منذ فترة تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، الذي شكَّله الحاكم الأمريكيّ (بول بريمر) والذي جاءت تشكيلته غير متوازنة مع حجم التركمان وتمثيلهم السُّكّانيّ[4]، وكذلك عند كتابة قانون إدارة الدَّولة المؤقت 2003م، والذي خلا من أيَّة إشارة إلى حقوق التركمان ومعاناتهم من النُّظم العراقيَّة السابقة، وعلى عكس الأكراد، إضافة إلى فترة تشكيل الحكومة الانتقالية الأوّلى برئاسة (أياد علاوي) 2004م، والحكومة الأوّلى برئاسة (إبراهيم الجعفري)، حيث خلت الحكومتان من أيِّ تمثيل حقيقي للتركمان يتناسب وحجمهم القوميّ في العراق.

(1) The Contested Iraqi Parliamentary Elections in Kirkuk, in 24 may 2018 by: https://reliefweb.int

(2) نقلاً عن: خليل فضل عثمان، المصدر السابق، ص 138.

(3) بشار البياتي، تركمان العراق.. من تهميش واضطهاد إلى مصير مجهول، في 3-11-2016م، شوهد بتأريِّخ 22-11-2021 على الرابط https://www.aa.com.tr

(4) Iraqi Turkmen leader decries political marginalization, in 12016-6- , publish by: https://www.aa.com.tr

وقد جاء الدستور العراقيّ الدائم لسنة 2005م، خاليًّا من أيَّة ضمانات دستوريَّة لحقوق التركمان السِّياسيَّة والاقتصادية والثَّقافيَّة، كما أنَّ لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك لم تنصف حقوق التركمان من حيث إعادة تصحيح القوميَّة وإعادة الأملاك المسلوبة وتعويض الشهداء والجرحى. أمّا نتائج التهميش بعد 2003م، فيعتقد التركمان أنَّ ملامحها كانت كالآتي:

- إدارة غير متوازنة في كركوك، سيطر خلالها الأكراد على المناصب الإداريَّة في كركوك والمدن التركمانيَّة الأخرى.
- سلطة تنفيذيَّة وتشريعيَّة أشبه بالمطلقة في كركوك، هيمن عليها الأكراد من خلال المحافظين السابقين وآخرهم المحافظ نجم الدِّين كريم ومن خلال الهيمنة على مجلس المحافظة[1].
- عدم وجود وزراء ووكلاء وزراء ومدراء عامِّين في الوزارات العراقيَّة المشكَّلة بعد 2003م، يتناسب مع حجم التركمان كقوميَّة ثالثة في العراق.
- عدم تحديد نسبة لهم في التمثيل الخارجي كدبلوماسيِّين في البعثات العراقيَّة في الخارج.

المخاوف والهواجس التركمانيَّة، تقابلها هواجس وطموحات كرديَّة سنستعرضها في الصفحات القادمة، وهي طموحات لا تقلُّ في مغالاتها وأبعادها عن مغالاة التركمان ـ وهي في كلِّ الأحوال تعكس صراعًا قوميًّا مستدامًا، لا تغذيه أحلام السيطرة والاستحواذ على المدينة الغنية بنفطها وتأريِّخها فحسب، بل أحلام دول إقليميَّة ودوليَّة استثمرت المشاعر القوميَّة لمكوِّنات كركوك وجعلت العراق ساحة لتحقيق سياساتها وطموحاتها على حساب استقرار العراق وأهله.

ثالثًا: الرِّوايَّات الكرديَّة ولحاف المظلوميَّة

المتمعن في روايَّات الكرد، مؤرِّخين وكتَّاب وباحثين وصحفيين وأساتذة جامعيين وسياسيِّين، لا يجدها تختلف كثيرًا عن روايَّات التركمان في استحضار التَّأريِّخ، لتبرير أحقِّيتهم في ضمِّ كركوك إلى الوجدان الجمعيّ الكرديّ، باعتبارها من مواطن الأكراد التَّأريِّخيَّة، وملهمة

(1) Iraq Ethnic tension on the rise in Kirkuk, in 17 Mar 2005 by https://reliefweb.int

الأمل الكردي بالدَّولة المستقلَّة، والوعاء الذي يمدُّ الدَّولة الكرديَّة المستقبليَّة بمقومات البقاء والديمومة، ويضفي الكرد على مروياتهم، فيضًا غامرًا من المشاعر الجيَّاشة والمقدَّسة والتي تقرن كركوك بالقدس عاصمة فلسطين[1]، مع ما يحيط بالقدس من مشاعر طالما ألهبت الوجدان الجمعيّ للعرب والمسلمين، فكركوك كذلك هي قدس كردستان، وكما لا يمكن التنازل عن القدس كونها مدينة مقدَّسة وعاصمة مستقبليَّة للفلسطينيين[2]، فإنَّ السَّرديَّة الكرديَّة تعتبر كركوك مقدَّسة ولا يمكن التنازل عنها في أيَّ مفاوضات مع الحكومات العراقيَّة، وهي العاصمة المستقبليَّة لدَّولة كردستان المتخيَّلة[3].

ويعتقد بعض الكتَّاب والمثقفين الكرد أنَّ الكرد لا ينظرون إلى القيمة الاقتصادية لكركوك، بقدر ما ينظرون لها كقيمة اعتباريَّة ورمزيَّة للنضال القوميّ الكرديّ، فضلًا عن أهمِّيَّتها الاجتماعيَّة، فالتداخل الديموغرافيّ بين أهالي كركوك من الكرد وامتداداتهم القبلية في أربيل والسليمانيَّة كبيرًا جدًّا ولا يمكن فصله، كما أنَّ غالب الكفاءات الكرديَّة العاملة في الإدارة والسِّياسة والاقتصاد داخل الإقليم هي من أهالي كركوك وتعتمد عليها حكومة الإقليم بشكل كبير، وبالتالي يشكِّل هؤلاء لوبي سياسيّ ضاغط على إدارة الإقليم لاستمرار المطالبة بكركوك، إذ أنَّ تخلي الأحزاب الكرديَّة عن خطاب المطالبة بكركوك معناه تخليها عن جزء من برنامجها التعبوي للناخب الكرديّ وعن شرعيَّة تصدرها للمشهد السِّياسيِّ الكرديّ[4].

يتوسل الكرد بالتَّأريِّخ وبالأرقام وبآراء المستشرقين، لإثبات أحقِّيتهم بكركوك، فالمؤرِّخون الكرد يؤكِّدون أنَّ كركوك كرديَّة الأصل والهويَّة ولا جدال في ذلك، فهي كانت عبر التَّأريِّخ عاصمة مملكة الكوتيين، وتُعْرَفُ باسم (كوتيام الكرديَّة القديمة) عام 2500 ق.م، كما يعتقدون بأنَّ كركوك تشكِّل امتدادًا طوبوغرافيًّا لجبال كردستان وتلالها وسهولها. ويعتقد المؤرِّخ الكرديّ والوزير العراقيّ في العهد الملكي، محمَّد أمين زكي، بأنَّ جبال حمرين تشكِّل الحد الجنوبي لكردستان والفاصل بينهم وبين العرب، حيث في هذا الخطّ الفاصل يختلط الكرد بالعرب عبر

(1) Henry D. Astargian, The struggle for Kirkuk: the rise of husein, oil , and the death of tolerance in Iraq, Printed in the United States of America, Library of Congress Cataloging, 2007 , p: 74.

(2) لقاء خاص مع الدُّكتور عبد الله زنكنه، مدير قسم الإعلام في مجلس النُّواب العراقيّ وهو كردي من أهالي كركوك، عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ (واتساب) بتأريِّخ 2023/3/20م.

(3) خليل فضل عثمان، المصدر السابق، ص 127.

(4) لقاء خاص مع الباحث والأكاديمي الكرديّ حسام الدِّين علّي مجيد الكلي عبر وسائل التواصل (واتساب)، بتأريِّخ 2023/3/24م.

التجارة والمصاهرة والزراعة والمصالح المشتركة، فاقتبس بعضهم عادات بعض وتأثر بعضهم ببعض[1].

سُمِّيت كركوك في الوجدان الكرديّ بـ «كرميان» وتعني بالكرديَّة المكان الحار لإثبات أنَّها مدينة كرديَّة، ولكن منتقدي هذه التسمية يؤكِّدون أنَّ كركوك ليست المنطقة الوحيدة في العراق التي تتصف بهذه الصفة، فجو العراق الحار والجاف صيفًا لا يستثني مدينة دون أخرى[2]، ولكي يتشبث الكرد بمزيد من أدلة التَّأريِّخ، يؤكِّد مؤرِّخوهم أنَّ كركوك كانت إحدى مدن الخوريين، وهم أقوام كردية انحدرت منذ نهاية الألف الثالث ق.م من الجبال الشمالية في كردستان ولعبت دورًا مهمًّا في تأريِّخ الشرق الأدنى وسياسته وثقافته[3]، وقد تمكَّنت بعثة التنقيب الدنماركية في 1955 من التنقيب في مدينة دوكان ولا سيَّما في تل شمشارة قرب مضيق دوكان تحديدًا، من اكتشاف آثار خورية يعود زمنها إلى الألف الثاني ق.م، من بينها حوض آجره من النوع المستخدم في مدينة نوزي، وهو الاسم الذي أطلقه الخوريون على كركوك، والتي اكتشفت فيها لوحات مدونة في اللُّغة الأكديَّة، تتضمن معلومات تأريِّخيَّة عن الخوريين، وعن حياتهم الاجتماعيَّة والاقتصادية[4]. ويقرُّ الباحث الكرديّ الشهير كمال مظهر أحمد، بأنَّ كركوك أو كما تسمَّى في المعاجم التَّأريِّخيَّة آرابخا كانت عاصمة للكوتيين، الذين حكموا العراق في الألف الثالث قبل الميلاد في المنطقة الواقعة جنوب سهل شهرزور، وقد اعترف السومريُّون ومن بعدهم الأكديون والآشوريُّون بمملكة الكوتيين وعاصمتها آرابخا[5]. ولعلَّ أهمَّ المصادر التي يحبّذها الأكراد وكثيرًا ما يستحضرونها لدعم الرأي القائل بكرديَّة كركوك هو (قاموس الإعلام)، الذي صدر عام 1897م، للمؤرِّخ العثماني شمس الدِّين سامي، والذي يورد فيه، أنَّ ثلاثة أرباع سكّان مدينة كركوك هم من الكرد، والربع المتبقي من العرب أو التركمان وغيرهم[6]، ويسوق

(1) محمَّد أمين زكي، تأريِّخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التَّأريِّخيَّة إلى الآن، ترجمة محمَّد علّي عوني، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2005م، ص 69.

(2) عبد الرحمن علّي وظاهر عبد الزهرة، الأبعاد الجغرافية السِّياسيَّة لقضيَّة كركوك، المصدر السابق، ص 2.

(3) كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها، حكم التَّأريِّخ والضمير، المصدر السابق، ص 10.

(4) مظفر مزوري، كَركوك.. قُدسُ الكُرد!، موقع الجزيرة منشور بتأريِّخ 2018/12/1م، شوهد في 10-10-2021م على الرابط https://www.aljazeera.net

(5) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص 11.

(6) عبد الله كران، تأريِّخ وهويَّة كركوك، منشور في مجموعة باحثين، هويَّة كركوك، مركز روداو للدِّراسات، أربيل 2018م، ص 16.

المؤرِّخون الكرد هذا المصدر كدليل واضح على هيمنتهم العدديَّة في المدينة وأريافها، ولا شكَّ أنَّ ما أورده شمس الدِّين سامي قد أثار موجة من الانتقادات من مؤرِّخين جاؤوا بعده، وقد رفضه أساتذة ومؤرِّخون تركمان رفضًا قاطعًا؛ لأنَّه يتقاطع مع أفكارهم وتصوُّراتهم حول تركمانيَّة كركوك[1].

وبعد ربع قرن من الزمان أضاف الباحث والسِّياسيّ البريطانيّ جي سي أدموندز، معلومات دقيقة عن كركوك وعن سكّانها والعوائل المشهورة فيها، مشيرًا إلى أنَّ مدينة كركوك كانت محاطة بالأقضية والنواحي والقرى ذات السمات الفلاحية الكرديَّة الصرفة، حيث شكَّلت كلّ واحدة منها، بالإضافة إلى المدينة نفسها، مركزًا من مراكز التبادل التجاري وسوقًا من أسواق صرف بضائع ومنتجات مزارع العشائر الكرديَّة كالداودة والطالبانية والكاكائية والروشبيانية والجبارية والجاف والزنكنة، ورغم أنَّ أدموندز يقرُّ بأنَّ أغلب سكّان المدينة كانوا من التركمان والعرب واليهود، إلَّا أنَّه يعترف أنَّ أصول أغلب البيوتات التركمانيَّة العريقة في مدينة كركوك كالنفطجي وزاده واليعقوبي وال بيرقدار، هي من أصول كرديَّة[2]، ويعزو تركمنة العوائل الكرديَّة إلى أسباب منها، تأثير الهيمنة العثمانيَّة على المدينة من الناحية العسكريَّة والاقتصادية والثَّقافيَّة منذ القرن السادس عشر[3]، وظهور طبقة رأسماليَّة سائدة من الملاكين التركمان هيمنت على الأسواق في كركوك، وسيادة اللُّغة العثمانيَّة كلغة الطبقة الأرستقراطيَّة على لغة السوق المحليّ منذ العهد العثمانيّ، وكذلك من خلال التمازج الاجتماعيّ والمصاهرة[4].

وطوال قرون من السيطرة العثمانيَّة على العراق لم تظهر بوادر صراع حول هويَّة كركوك بين قوميَّاتها ومللها، حتّى حقبة الاحتلال البريطانيّ للعراق، ظلَّ التنافس ذات بعد اجتماعيّ، ولكن بوادره السِّياسيَّة ظهرت، حسب الرؤيَّة الكرديَّة، إبان العهد الملكي حينما تمَّ اكتشاف النفط في كركوك وبشكل مكثف، حينها لجأت حكومة ياسين الهاشمي، إلى إسكان قبائل

(1) أحد هؤلاء الباحثين موفق كركوكلي الذي يلاحظ أنَّ سامي كتب عن كركوك وبغداد دون أن يكون زار المكان من قبل ويعدِّد طائفة من الأخطاء في الحقائق التي يوردها في متن كتابه. نقلًا عن ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، المصدر السابق، ص 36.

(2) سي جي أدموندز، كورد وترك وعرب: سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق 1919-1925م، ترجمة جرجيس فتح الله، دار آراس للطباعة والنشر – منشورات الجمل، أربيل 2012م، ص 368

(3) المصدر نفسه, 380.

(4) جمال رشيد أحمد، كركوك في العصور القديمة، المصدر السابق، ص 51.

عربيَّة من العبيد والحديديين والجبور في سهل الحويجة، وتقليل وجود العنصر الكردي بهدف تأمين وحماية أنبوب النفط الناقل لنفط كركوك إلى ميناء حيفا في فلسطين.

لقد أحدث ظهور النفط في كركوك حراكًا اجتماعيًّا وصراعًا سياسيًّا من نوع جديد، أربك الواقع السِّياسيّ والقوميّ في المدينة، والتي أخذت تظهر منذ تلك اللحظات كأغنى المناطق ثراءً، ليس على الصعيد العراقيّ والعربيّ، وإنَّما على المستوى العالميّ. وقد أخذ الصِّراع لاحقًا حول هويَّة كركوك صورًا متداخلة ومعقَّدة من الكراهية والتنافس والانحياز والصِّراع؛ بسبب التركيبة السُّكّانيَّة والعلاقات الاجتماعيَّة السائدة بين قوميَّات المدينة الأربع (التركمان والكرد والعرب والمسيحيِّين)، ويعتقد الكرد أنَّ حملات التهجير التي ازدادت بعد سقوط النظام الملكي 1958م، والحملات العسكريَّة ضدَّ القرى الكرديَّة التي قامت بها النُّظم الجمهوريَّة، كانت من أبرز أسباب تدمير حالة التعايش السلميّ بين مكوِّنات المدينة، وهي التي دفعت إلى الاحتقان القوميّ فيها. ويتحمس بعض الكتَّاب الكرد للفكرة السائدة بأنّ سياسات نظام صدَّام حسين 1979- 2003م، قد أخرجت الاحتقان الاجتماعيّ بين مكوِّنات المدينة إلى مرحلة الصِّراع القوميِّ لحسم السيطرة على المدينة، فسياسات الإبعاد التي تبناها نظام صدَّام زمن حزب البعث، وتعريب المدينة عبر السماح لأبناء الجنوب والغرب، من العرب للهجرة والاستقرار في كركوك، على حساب تهجير المواطنين الأكراد والتركمان، ومنعهم من التملك أو الشراء أو البيع فضلًا عن اقتطاع أقضيَّة كرديَّة مهمَّة من كركوك وإلحاقها بمحافظات أخرى[1] ساهمت إلى حدٍّ كبير في تقليل الوجود الكرديّ في المدينة.

كان سقوط نظام صدَّام حسين نيسان-أبريل، بمثابة انفراجه سماوية تلقاها الأكراد، كدليل على انتصار إرادة الحقِّ التي يمثِّلونها، حسب وصفهم، فقد أتاح إمكانيَّة بسط الكرد هيمنتهم على المدينة، وتطبيع أوضاعها لصالح سيطرتهم السِّياسيَّة والسُّكّانيَّة. وقد ساعد تحالف الأحزاب الكرديَّة مع قوات التحالف الدوليّ لاحتلال العراق، في وثوق الأمريكيّين بالقوات الكرديَّة (البيشمركة)، كطرف مدرب ومنظم، يمكن الاستعانة به في استتباب الأوضاع الأمنيَّة في كركوك، بالرغم ممَّا رافق عملية دخول القوات الكرديَّة كركوك، من أعمال نهب وسرقة وانتقام وحرق للمؤسسات الحكوميَّة العامَّة، سيَّما دوائر النفوس العامَّة والتسجيل العقاري وغيرها.

(1) Wirya Hama Tahir, Iraq: Kurdish districts demand return to Kirkuk , Originally published13 Sep 2005.

لقد أظهر تحالف الكرد مع القوات الأمريكيّة، الوجه العمليّ لما يمكن أن تفعله السِّياسة المجرَّدة، وبات واضحًا أنَّ الأصل الذي حرَّك الأحزاب الكرديَّة كان مصالحها، بعيدًا عمَّا يقال عن ممارساتهم ومظالمهم حيال جلاديهم السابقين، فلم يعدْ مهمًا في عرفهم أن يتساوى الجلاد والضحية، ولا أنْ تتلاشى الحدود بين الظالم والمظلوم. ولا شكَّ أنَّ الذي يمارس العنف ضدَّ الآخرين، إنَّما يمارس العنف ضدَّ إنسانيَّته، وبكلِّ أسف فإنَّ ممارسة بعض الأحزاب الكرديَّة للعنف ضدَّ العرب والتركمان، قد نزعت عن القوميَّة الكرديَّة وجهها الإنسانيِّ والذي يقوم على قبول التعدديَّة والقبول بالآخر[1].

ساعد انحياز الولايات المتَّحدة للأكراد وتشكيل قوات الدفاع المدني وإسناد المناصب العليا للأكراد، في زيادة الاحتقان بين قوميَّات كركوك الرئيسة، فلم يرضَ العرب والتركمان بأسلوب المحاصصة الذي اعتمده الأمريكان في تشكيل قوات الشرطة المحليَّة، حيث كانت حصَّة الأكراد 40 % والعرب 27 % والتركمان 25 % والمسيحيِّين 8 %، ولكن عندما بدء تطبيق النظام تبيَّن أنَّ نسبة الكرد كانت أعلى من ذلك[2]. وساهمت سياسات الاجتثاث التي قامت بها هيئة اجتثاث البعث برئاسة التركماني المقرّب من الأكراد (عرفان كركوكلي)، ضدَّ البعثيين العرب في زيادة استعداء العرب، ففي حلول أيلول/ سبتمبر 2003م، نجحت الهيئة في إقصاء ما يزيد عن ألف بعثي، أغلبهم من العرب السُّنَّة، وقد زاد تصاعد عمليات المقاومة للقوات الأمريكيّة في ارتفاع وتيرة الصِّراع الإثنيِّ داخل مدينة كركوك، وعجَّل اكتشاف انضمام عدد من ضبَّاط ومنتسبي المكوُّن العربيّ لفصائل المقاومة التي كانت تنشط في الحويجة، والدبس، وحمرين في زيادة اعتماد الأمريكيّين على البيشمركة الكرديَّة في استتباب الأمن[3]، ولأنَّ العرب، وحسب الرؤيَّة الكرديَّة، جاؤوا مع سياسات التعريب التي اعتمدها نظام البعث، مارست الأحزاب الكرديَّة سياسات ترهيب وطرد لعرب كركوك، حيث صودرت الكثير من بيوت العرب بحجَّة استرجاعها لسُكّانها الكرد، رغم أنَّ القوات الأمريكيّة تمكَّنت من إيقاف تلك السِّياسات أو تخفيفها، وأبقت العرب مؤقتًا لحين الإعلان عن برنامج أو قانون لتسوية نزاعات الملكية، إلَّا أنَّ ممارسات البيشمركة الكرديَّة خلقت

(1) عبد الحسين شعبان، أزمة اليسار ومعضلته السِّياسيَّة، محاضرة القيت في كلِّيَّة العلوم السِّياسيَّة، جامعة النهرين، بغداد في 15-12-2021م.

(2) ليام أندرسون، المصدر السابق، ص 176.

(3) المصدر نفسه، ص 178.

حالة من الاحتقان والخوف لدى مكوِّنات المدينة من العرب والتركمان فتشنّجت العلاقة المجتمعيَّة وبات الشكّ حاكمًا عليها.

لقد فعلت تهديدات القوات الأمريكيّة للقوات الكرديَّة فعلها في إيقاف الممارسات المتطرفة حيال عرب كركوك[1]، وأذعنت الأحزاب الكرديَّة على مضض للطلب الأمريكيّ، بأنَّ عودة الكرد المشمولين بالتعريب وتسوية نزاعات الملكية ستكون منتظمة ووفقًا للقانون.

وفي الحقيقة أنَّ مناقشة الحجج الكرديَّة بالتعريب لا تصمد كثيرًا أمام حقائق التَّأريِّخ التي يسعى الكرد إلى تغييبها، فرغم أنَّ سياسات التعريب التي مارستها النُّظم العراقيَّة المختلفة، كانت قد أثَّرت في الواقع الديموغرافيّ لكركوك وفي تركيبتها السُّكّانيَّة، فإن الحقائق تأريِّخيًّا تؤشِّر أنَّ أعداد الكرد الذين تمَّ طردهم من كركوك لم تكن كبيرة، ذلك أنَّ عملية التعريب، لم تجرِ على الكرد فقط وإنَّما شملت التركمان والمسيحيِّين وغيرهم من الأقلِّيَّات، كما أنَّها جرت وفق استراتيجيَّات منتظمة وقانونيَّة انتهجتها النُّظم السابقة، كبناء مجمعات سكنية جديدة في كركوك وإسكان العرب فيها مثل حي القادسية، وواحد حزيران وغيرها، وعدم السماح للكرد والتركمان الوافدين من استئجار البيوت، وبالتالي لم تكن هناك قضيَّة كرد عائدين أُخذت بيوتهم بالقوَّة سابقًا، وإنَّما كانت مشكلة لوجستية حسب تعبير أندرسون، تمثَّلت في أنَّ الكثير من الكرد الذين جلبتهم الأحزاب الكرديَّة بعد سقوط نظام صدَّام، لا يملكون بيوتًا يعودون إليها أو يسكنون فيها، فأُقيمت مراكز مؤقتة لإيواء العائدين في أطراف المدينة[2].

شكَّلت قضيَّة عودة الأكراد المهجرين من كركوك، قضيَّة مركزيَّة لدى الأكراد في إثبات هويَّة المدينة، كما أُعتبر طرد العرب من المدينة أو تقليص وجودهم، ركنًا مهمًّا من مثلث المظلومية الذي نجح الكرد في تسويقه إلى العالم، واكتمل المثلث برفض قدوم أيٍّ عربيّ إلى كركوك، وتحت أيّة ذريعة حتّى وإنْ كانت البحث عن الرزق واستدامة العيش والعمل.

وبهدف ترصين مطالبهم القوميَّة بضمِّ كركوك إلى إقليم كردستان، نجح الأكراد وباتفاق

(1) مايكل شوارتز، حرب بلانهاية: سيَّاق حرب العراق، ترجمة نصر محمَّد علّي وسحر جعفر الكيشوان،، مركز الرفدين للحوار، بيروت 2019م، ص 331.

(2) تتهم أحزاب عربيَّة أحزابًا كرديَّة بأنَّها جلبت بعد سقوط نظام صدَّام، مئات آلاف من الكرد الإيرانيِّين وأكراد الخارج وأسكنتهم في معسكرات إيواء اللاجئين؛ لأنَّهم من ضحايا التهجير زمن النظام السابق، حيث توظِّف الأحزاب الكرديَّة تلك الأعداد وقت الانتخابات لتحصل على أصواتهم وبما يغيِّر معادلة التصويت لصالحهم. ينظر: أندرسون، ص 173.

سياسيّ مع الأحزاب الشِّيعيَّة، بتضمين الدستور العراقيّ لسنة 2005م، المادة 140، والخاصَّة بالمناطق المتنازع عليها، وهو مصطلح غريب على الفقه الدستوريّ والواقع السِّياسيّ العراقيّ، والذي يفترض وجود مناطق متنازع عليها بين دولتين متنازعتين بخلاف الواقع الحاليّ، الذي يفترض وجود أراضٍ عراقيَّة لا يحقُّ لأيِّ أحد أنْ يمنع العراقيّ من السكن فيها دون مانع قانونيّ أو دستوريّ، ولكنها السِّياسة الواقعيَّة أو سياسة لي الأذرع التي مارستها الأحزاب الكرديَّة، بهدف تمرير أجندة ضمِّ كركوك، بعيدًا عن أيِّ اعتبار لحقوق المكوِّنات الأخرى، فكركوك في نظر رئيس حكومة كردستان السابق نيجيرفان البارزاني، (جزء لا يتجزأ من كردستان، تأريِّخيًّا وجغرافيًا وقد تعرض شعبنا في كركوك للطرد وجرى التلاعب بحدود المحافظة، ويجب أن يكون هناك استفتاء مجدول، في اقتراع عادل بالحدود الصحيحة، لتمكين كركوك من الانضمام إلى بقية كردستان)[1].

ورغم الجدل المحتدم بين حكومتي بغداد وإقليم كردستان، حول شرعيَّة تطبيق المادة (140)، من الدستور العراقيّ لسنة 2005م، بعد انتهاء المدَّة الدستوريَّة لتطبيقها[2]، فأنَّ الكرد استمرَّوا مصرين على أنَّ تلك المادة تمثِّل خارطة طريق دستوريَّة لحلِّ إشكاليَّة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، وبالشكل الذي يمكن الكرد من ضمِّ كركوك إلى إقليم كردستان كسبيل وحيد لتحقيق الأمن فيها والاستقرار في العلاقة بين حكومة بغداد الاتحادية وحكومة كردستان، ويرى الكاتب الكردي (حسام الدِّين الكلي)، أنَّ تطبيق المادة 140 من الدستور، هي من أصعب التحديات التي تواجه الحكومتين، ولا يمكن أنْ تحلّ إلَّا باتفاق سياسيّ بين الطرفين؛ لأنَّها بالأصل وضعت في الدستور بعد اتفاق سياسيّ بين القيادات الكرديَّة وشركائها من الأحزاب الشِّيعيَّة العربيَّة، كشرط لاستمرار المشاركة الكرديَّة في العمليَّة السِّياسيَّة بعد عام 2003م، وبدون اتفاق سياسيّ فإنَّ الصِّراع وربَّما النزاع سيكون البديل في المستقبل المنظور، ومن الخطأ على أيِّة حكومة عراقيَّة أنْ تعوِّل على ضعف الأحزاب الكرديَّة الحاليَّة وانقسامها فقد يحمل المستقبل ظهور تيار سياسيّ قوميّ كرديّ أكثر تشددًا، يصعب التفاهم أو التفاوض معه، ممَّا يعقِّد حلَّ القضيَّة، ومن الراجح للدُّكتور الكلي، أنَّه في حال ضعف

(1) خليل فضل، المصدر السابق، ص 132.

(2) رستم محمود، العراق... المحكمة الاتحادية تثبت المادة 140 من الدستور، الإندبندت البريطانيَّة (النسخة العربيَّة)، في 31 تموز/ يوليو 2019م شوهدت في 20-21-2021م على الرابط .https://www /independentarabia.com

الضغوط الدوليَّة فإنَّ الأطراف العراقيَّة ربَّما ستتوافق على حلٍّ سياسيٍّ يضمن لكركوك إدارة ذاتية أو وضعًا خاصًّا يدمج بين اللامركزيَّة الإداريَّة والسِّياسيَّة، وربَّما يفرض هذا البديل نفسه على الإقليم والمركز؛ لأنَّ قضيَّة كركوك باتت منهِكة للطرفين، فما بُذل فيها من جهد إعلاميّ وسياسيٍّ وماليٍّ أرهق جميع الأطراف، وأخلَّ بمسار العلاقات المشتركة التي تربط الأحزاب العراقيَّة (الشِّيعيَّة والسُّنِّيَّة) والكرديَّة، باختصار نحن نحتاج إلى اتفاقيَّة آذار جديدة تقوم على أسس جديدة وجريئة ورجال دولة يقدِّمون في نهاية المطاف تضحيات متبادلة ونموذج عمليّ ومؤسساتي يعالجون بها أزمة كركوك ومعها أزمة العراق[1].

رابعًا: مسيحيو كركوك آخر المظلومين

يضرب الوجود المسيحيّ عمقه التَّأريِّخيّ في العراق، ويفتخر المسيحيَّون أنَّهم من أصول الحضارات العراقيَّة التي سادت قبل الإسلام، كالآشوريِّين والكلدانيِّين والبابليِّين وغيرهم. ومع دخول الإسلام احتفظ المسيحيَّون على اختلاف طوائفهم، بمكانتهم المتميِّزة في الواقع العراقيّ والإسلاميّ، فنمت منهم الكثير من الشخصيَّات التي ساهمت بامتياز في ارتقاء المجتمع العربيّ والإسلاميّ، وفي مختلف فنون الطب والهندسة والكيمياء والصيدلة والشعر وغيرها.

تقلبت أحوال المسيحيِّين في كركوك بتقلب أحوالها، فمع الوجود العثمانيّ في العراق بقيت النسطورية الأرثوذوكسيَّة المشرقية، تشكِّل عقيدة غالبية مسيحيي كركوك، وتمتع المسيحيِّين فيها بوضع خاص، في ظلِّ نظام الملة الذي أقرته السلطنة العثمانيَّة، من حيث أحوالهم الشخصيَّة ومدارسهم وكنائسهم[2]، ولكن مع ضعف العثمانيِّين وصراعهم مع روسيا القيصرية ما بين القرنين السادس عشر والعشرين، تحوَّل معظم مسيحيي العراق إلى الكثلكة، وتحوَّلت الأرثوذوكسية، بتأثير الإرساليَّات التبشيريَّة إلى المرتبة الثانية، بعد أن أخذت الدَّول الأوربيَّة ولا سيَّما فرنسا وإيطاليا بإرسال القساوسة والرهبان، ودعم بناء الكنائس، لنشر الكاثوليكيَّة في العراق، والتي تمَّ الاعتراف بها رسميًّا في 1749م[3].

(1) لقاء خاص مع الباحث والأكاديمي الكردي حسام الدِّين علّي مجيد الكلي، مصدر سابق.

(2) وجيه كوثراني، السُّلطة والمجتمع والعمل السِّياسّي من تأريِّخ الولاية العثمانيَّة في بلاد الشام، سلسلة اطروحات الدكتوراه (13)، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت 1988م، 70.

(3) منصور توما ياقو، الحقبة العثمانيَّة.. الكلدانيِّون وهويَّة كركوك الأصيلة، (**مقال**) تأريِّخ المشاهدة في 12-12-2021م على الرابط https://www.mesopot.com

وفي الحقيقة لا يمكن إغفال الأثر الإيجابيّ الذي ساهمت به الإرساليَّات التبشيريَّة في تطوُّر الحياة العلميَّة في العراق ومنها كركوك، فقد جلبت المدارس التي أنشأتها تلك الإرساليَّات تطوُّرًا نوعيًّا في أساليب التدريس ومواده، وركَّزت على تدريس اللُّغات الأوربيَّة، وخرجت شخصيَّاتٍ مهمَّة في كركوك، لعبت دورًا أساسيًّا في الحياة السِّياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصادية العراقيَّة في مطلع القرن العشرين[1].

كان نشوء الدَّولة العراقيَّة الحديثة 1921م، حدثًا مهمًّا في مسيرة المسيحيَّين، فقد شكَّلت علاقاتهم وروابطهم بالدَّول الغربيَّة، وطبيعة المهن التي امتهنوها في الاقتصاد والتجارة والسِّياسة والقانون والأدب عامل قوَّة، ساهم في ولوجهم مراتب متقدمة في الدَّولة العراقيَّة الوليدة، حيث صعد منهم الوزراء والقضاة والسِّياسيَّين والتجار والأدباء، لكن النكبة التي تعرض لها الآشوريون في مذبحة سمّيل على يد الجيش العراقيّ وبعض العشائر الكرديَّة عام 1933م، قد أعادت حساباتهم حول مستقبل وجودهم في العراق، لا سيَّما مع الندوب التي خلّفتها تلك الحادثة على السلم المجتمعيّ، وعلى علاقات المسيحيَّين بالمسلمين، فقد أحيت تلك الحادثة الرؤيَّة المتطرفة التي سكنت عقول بعض المسلمين، من أنَّ الكثير من المسيحيَّين، ما هم إلَّا أدوات بيد الدَّول الغربيَّة، ولا سيَّما بريطانيا لتمزيق الهويَّة الوطنيَّة. كما تركت عمليات القتل والقمع التي قامت بها قوات الليفي، التي شكَّلها البريطانيَّون في مطلع العشرينات، من المسيحيَّين الأرمن والآشوريَّين الفارين من بطش السُّلطات العثمانيَّة، تركت جروحًا غائرة في نفوس السُّكّان الذين تأثروا بأفعال جنود الليفي وسلوكياتهم الوحشية ضدَّ السُّكّان في ديالى وكركوك والموصل[2]، ولا يزال أهل كركوك من التركمان يتذكرون المآسي التي خلّفتها مجزرة 1924م، والتي راح ضحيتها عشرات التركمان على يد قوات الليفي[3].

ساهم اكتشاف النفط في كركوك في تصاعد حمى الصِّراع السِّياسيّ بين قوميَّات المدينة، وجرى استحضار التَّأريِّخ لإثبات الحقِّ واكتساب الحقوق، وفي الوقت الذي سعى المسيحيَّون السَّير على ذات الخطى التي سار عليها الأكراد والتركمان والعرب في إقرار وجودهم التَّأريِّخيِّ

(1) جميل موسى النجار، التعليم العالّي في العراق في العهد العثمانّي الأخير 1869-1918م، (بغداد: دار الشؤون الثَّقافيَّة العامَّة)، 2002م، ص 222.

(2) ياسين طه، قوات الليفي: دراسة في الاستراتيجيَّة البريطانيَّة في العراق 1915 – 1920م، مجلة آداب البصرة، العدد 60، جامعة البصرة: كلِّيَّة الآداب 2012م، ص 139.

(3) أرشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركمانّي في العراق، المصدر السابق، ص 76.

في العراق وفي كركوك تحديدًا، فإنَّهم وقعوا ضحية التَّأويلات والتَّفسيرات الكرديَّة والتركمانيَّة والعربيَّة، حول أصلهم ومرجعيَّتهم القوميَّة، ففي الوقت الذي يؤكِّد المؤرِّخون العرب، أنَّ المسيحيِّين هم ذوو أصول عربيَّة تعود إلى الأقوام التي سكنت العراق منذ قرون ما قبل الإسلام، كقبائل بكر ووائل وشيبان وطي وذبيان وتغلب وغيرها[1]، فإنّ الكرد اعتبروهم كردًا، في حين أرجع التركمان أصول المسيحيِّين في كركوك إلى قبائل الغز (الاغوز) التركمانيَّة[2]. ووفقًا لبعض الكتاب التركمان فإنَّ غالبية المسيحيِّين في كركوك، لا زالوا يتكلمون التركيَّة[3] ويتقمصون العادات التركيَّة في الملبس والأكل والعادات المدنية[4].

ولا شكَّ أنَّ هذا الانشطار التَّأريِّخيّ، يعود إلى أسباب موضوعيَّة وذاتيَّة تتعلق بالمسيحيِّين أنفسهم وفي مقدِّمتها، انقسام المسيحيِّين في كركوك إلى طوائف متعدِّدة كالكلدان والآشوريين والسريان والأرمن وغيرهم[5]، وهذا الانقسام انعكس في ضعف الموقف المسيحيّ وتراجع الهويَّة المسيحيَّة الموحَّدة، إزاء تصلب واشتداد مواقف الهويَّات القوميَّة الأخرى. ولا تصمد الرِّوايَّات التي يقدِّمها المسيحيُّون كثيرًا حول مظلوميتهم التَّأريِّخيَّة في كركوك، فعلاقاتهم المتميَّزة بجميع النُّظم العراقيَّة، شفعت لهم في تسلُّم الكثير من مناصب الدَّولة العليا، والاحتفاظ بمصالحهم الاقتصادية وأحوالهم الشخصيَّة، والسكن في أفضل أحياء كركوك، كحي الماس، وحي الجمهوريَّة، وحي عرفة النفطي، حيث أبنية شركة نفط الشمال ذات التخطيط العمراني الجميل، ولم تُلغ سياسات نظام صدَّام في تهجير مسيحيو قلعة كركوك، بحجَّة ترميمها كأثر تأريِّخيّ، في احتفاظ المسيحيِّين بوجودهم في كركوك، وبمصالحهم الاقتصادية والدِّينيَّة، رغم أنَّ الكثيرين منهم قد فضَّل الهجرة لأوروبا والولايات المتَّحدة[6]، ولا سيَّما بعد اندلاع الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة 1980-1988م، واشتداد الصِّراع بين الأحزاب الكرديَّة

(1) حول هذه الآراء ينظر: دهام محمَّد العزاوي، المصدر السابق، ص 42.

(2) منصور توما ياقو، الحقبة العثمانيَّة الكلدانيون وهويَّة كركوك الأصيلة، المصدر السابق.

(3) كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها، المصدر السابق، ص 101.

(4) مسيحيو قلعة كركوك الأثرية قلقون على مستقبلها (مقال)، منشور بتأريِّخ 22/05/2017م على الرابط // www.almadapaper.net

(5) عوني الداوودي، كركوك-المدينة الضاحكة بالنار والنور، (**مقال**)، الحوار المتمدن في 17-7-2002م، شوهد في 2-12-2021م على الرابط https://www.ahewar.org/

(6) صحيفة إسبانيَّة: مسيحيو العراق يحنون لعهد صدَّام، موقع الجزيرة نت (تقرير) في 8-1-2019م، شوهد في 20-12-2021م على الرابط https://www.aljazeera.net/

والتركمانيَّة من جهة، والحكومة العراقيَّة من جهة أخرى للسيطرة على كركوك. ولا شكَّ أنَّ نشاط المسيحيَّين الاقتصادي وتفوقهم العلميّ وعلاقاتهم المتميَّزة بكلِّ قوميَّات كركوك، قد شكَّل مصدر قوَّة لهم للصمود في كركوك تلك المدينة التي يعتبرونها مصدر إلهام تأريِّخيّ لوجودهم[1]، ولكن كان واضحًا أنَّ الحصار الاقتصادي وتراجع النشاط الاقتصادي في كركوك وتصاعد الاحتقان القوميّ حول هويَّة المدينة، قد أثَّر في تضّييق سبل العيش أمام المسيحيَّين، الأمر الذي ساهم في هجرة الكثيرين منهم إلى الخارج، وقد زادت وتيرة الهجرة بعد 2003م، بعد أن بات الاستهداف المنظم من قبل التنظيمات الإرهابيَّة وعصابات الجريمة، سبيلًا وحيدًا للابتزاز وفرض الأجندات الحزبيَّة والقوميَّة.

لقد كانت سنوات الاحتلال الأمريكيّ للعراق 2003م، سنوات عجاف على المسيحيَّين في كركوك، ذاقوا خلالها أشد أنواع التمييز وسوء المعاملة والاستهداف المنظم لأملاكهم ومصالحهم ووجودهم، حيث تصاعدت وتيرة الهجمات الإرهابيَّة ضدَّ مناطقهم وكنائسهم، وارتفعت عمليات الاغتيال والاختطاف ضدَّ رموزهم وشخصيَّاتهم الفكريَّة والدِّينيَّة، وبعد أن أُفرغت أحياء كاملة في بغداد والموصل من سكّانها المسيح، انتقلت عدوى التهجير والاستيلاء على الأملاك إلى كركوك[2]، حيث جرت عمليات تزوير واسعة لمستندات استملاك المسيحيَّين داخل دوائر حكوميَّة في كركوك، خصوصًا للمنازل والبنايات السكنية التي تركها أهلها؛ بسبب موجة العنف ضدَّهم، إلى دول أوروبيَّة وعربيَّة واضطر كثير من المسيحيَّين إلى إسكان عرب أو أكراد أو تركمان دون مقابل سوى الحفاظ عليها لحين العودة. وحسب الناشط الحقوقي سركون بطرس، فإنَّ (قسمًا من المسيحيَّين عادوا في إجازة أو زيارة إلى كركوك، وفوجئوا بأنَّ منازلهم ما عادت لهم، حيث صادرتها مليشيات وأحزاب متنفذة، ومن ثمَّ تزوير أوراقها وخلعها من أصحابها ومنحها لآخرين، وغالبية الحوادث وقعت في الأحياء الراقية ذات الغالبية المسيحيَّة)[3]، ويؤكِّد النائب المسيحيّ السابق عن كركوك عماد يوحنا ياقو، بأنَّ المسيحيَّين، كانوا يشكِّلون على اختلاف طوائفهم بين 10-15 % من سكّان كركوك، في خمسينيات القرن

(1) مسيحيو قلعة كركوك الأثرية قلقون على مستقبلها، المصدر السابق.

(2) Samah Samad, Iraq Kirkuk Christians fear rising violence, published 17 May 2006, seen in 13 2021-12- by https://reliefweb.int/

(3) بعد بغداد والموصل... مسيحيو كركوك يتعرضون للقتل والخطف، موقع العربيّ الجديد (تقرير) في 5 آب/ أغسطس 2015م، شوهد في 20-12-2021م على الرابط https://www.alaraby.co.uk/

المنصرم، واليوم لم يتبقَ منهم سوى 15 ألف، وهناك عشر كنائس، يتخوف الناس من الصَّلاة فيها؛ بسبب الاستهداف المستمرِّ من الجماعات الإرهابيَّة[1].

مع ضعف إجراءات الحماية الحكوميَّة وتمكُّن الإرهاب من السيطرة على كركوك، استنفر المسيحيَّون جهودهم للدفاع الذاتي عن وجودهم ضدَّ خطر داعش الذي غطَّى إرهابه معظم محافظات العراق السُّنِّيَّة، وتسبب في حزيران/ يونيو 2014، بموجة تهجير إنسانيَّة بالغة القسوة، لم يشهدها تأريِّخ العراق القديم والحديث[2]، نتج عنها ملايين المشردين من قراهم ومساكنهم، لم يكن مسيحيو كركوك بطبيعة الحال، في منأى عن هذا الخطر، بعد أن أخذت المجاميع الإرهابيَّة تسيطر على قرى وقصبات كركوك واحدة تلو أخرى، بدءًا بالدبس والحويجة مرورًا بطوز خورماتو وآمرلي وبشير، وتسلحت البيشمركة الكرديَّة للدفاع عمَّا تعتبره خطوطًا حمراء لا يمكن لداعش تجاوزها في كركوك. كانت لحظات فارقة في حياة المسيحيِّين، فانبرى كثير منهم للالتحاق بالبيشمركة الكرديَّة للدفاع عمَّا اعتبروه موطنهم الروحيّ، واتجه آخرون للاستنجاد ببغداد عبر بوابة الحشد الشعبيّ، في حين لاذ آخرون لتحصين ذاتهم بقوات مسيحيَّة خاصَّة، شكَّلها (ريان الكلداني) انبرت للدفاع عن وجود المسيحيِّين في سهل نينوى وكركوك، مشفوعًا هذه المرَّة بتأييد إقليميّ دخل على خطٍّ تفعيل الملف المسيحيّ في العراق كأحد أساليب النفوذ والهيمنة على القرار العراقيّ[3].

مع اندحار داعش وعودة المدينة للارتباط بالحكومة المركزيَّة في بغداد في 2017م، ظلَّ المأزق المسيحيّ مستمرًّا في كركوك، وبقيت بوصلة الوصول إلى حلٍّ معتدل يضمن مشاركتهم العادلة في صناعة القرار في كركوك غير مضمونة، في ظلِّ صراع متصاعد بين قوميَّاتها الرئيسة، وصراع محتدم بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان على تبعية كركوك ومستقبلها السِّياسيّ، وبقيت المظلومية لأهالي كركوك المسيحيِّين متواصلة، مع شعور متواصل بالإهمال المزدوج لمعاناتهم من قبل الحكومة الاتحاديَّة وحكومة الإقليم، الأمر الذي حفَّز مشاعر الحنين للماضي القريب في عهد صدَّام، والذي وحسب استطلاع أجرته صحيفة

(1) عبد الله العامري، مسيحيو كركوك (تقرير مصور)، قناة النهرين، تأريِّخ التقرير 19تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 تأريِّخ المشاهدة 13-12-2021م https://www.facebook.com/

(2) E.C., Christians in Kirkuk Suffer Due to Political Uncertainty: Stories of Persecution, published in, November 7, 2017 by https://www.opendoorsusa.org/ in 132021-12-

(3) فارس العمران، الميليشيات المدعومة من إيران في العراق بانتظار عقوبات جديدة (تحليل)، موقع ديارنا، في 13-8-2019م، شوهد في 20-12-2021م على الرابط: https://diyaruna.com/

لافانغواردیا الإسبانيَّة في 2019م[1]، كان أفضل لديهم في قضيَّة الحرِّيَّات الدِّينيَّة والأمان الجماعي على الممتلكات والمصالح.

وفي كلِّ الأحوال والمراحل حاول مسيحيو كركوك أنْ يمارسوا دور الجماعة المسالمة، التي ترتبط مع كلِّ مكوِّنات كركوك المتصارعة، وأنْ يكونوا عامل تهدئة وتخفيف للاحتقان القوميّ السائد في المدينة، ولكن يبدو أنَّهم فشلوا ليس بسبب قلَّة مهارتهم، وانقساماتهم، وتفضيل أجيالهم الجديدة الهجرة خارج العراق، وإنَّما أيضًا لأنَّ لغة السِّياسة والمصالح تجاوزت مشاعرهم النبيلة في العيش المشترك، ولم تعدْ تؤمن إلَّا بلغة الغلبة والبقاء للأقوى.

خامسًا: عرب كركوك ظالمون أم مظلومين

معادلة الظالم والمظلوم تجسدت في واقع عرب كركوك، ففي الوقت الذي نظر إليهم الآخرون من الكرد والتركمان، إلى أنَّهم كانوا ظالمين، سايروا النُّظم العراقيَّة في سياساتها لتغيير واقع كركوك الديموغرافيّ، فإنَّ الواقع الذي عاشوه والظروف الصعبة التي واجهوها للاستقرار في كركوك، تشي بأنَّ الكثيرين منهم كانوا ضحايا سياسات لم يكونوا جزء منها، سيَّما أولئك القادمين من أعماق البؤس المتوطن في بعض مناطق جنوب ووسط العراق، إذ كان الأمل يحدوهم في منتصف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إلى تلمس واقع جديد ينتشلهم من الحرمان الذي عانوه، إلى حياة مليئة بالأمل والأمن والرفاه المنشود، خصوصًا في ظلِّ الضمانات والوعود بالحماية التي قدَّمتها لهم الحكومات السابقة.

لقد ظهر عرب كركوك أو ما أُطلق عليهم (العرب الوافدين) أو (أهل العشرة آلاف دينار) في المدرك الشعبيّ الكرديّ والتركمانيّ على أنَّهم محتلّون وغاصبون. ونجحت الدعاية الكرديَّة في تصويرهم على أنَّهم غرباء عن المدينة، وأنَّ النُّظم العراقيَّة السابقة، قد جلبتهم كجزء من خططها لتعريب كركوك، وهي كما يقول النائب العربيّ السابق في البرلمان العراقيّ عن كركوك د. محمَّد تميم، فرية خدعت فيها الأحزاب الكرديَّة العراقيَّين، من أجلِّ تبرير سياستها العنصرية، وجلب عشرات الآلاف من أكراد تركيا وسوريا وإيران، للاستحواذ على مناطق العرب[2]. ويشير سياسيو الكرد ومثقفوهم أنَّ رعاية النُّظم العراقيَّة للعرب

(1) صحيفة إسبانيَّة: مسيحيو العراق يحنون لعهد صدَّام، المصدر السابق.

(2) سليم مطر، حقائق مجهولة عن كركوك، حوار مع النائب محمَّد تميم، موقع الحوار المتمدن، في 8-2-2008م، شوهد بتأريِّخ 8-1-2022م على الرابط https://www.ahewar.org

والامتيازات الاقتصادية والمناصب الحكوميَّة، التي حصلوا عليها في المؤسسات المدنيَّة والعسكريَّة، قد عزَّزت من فجوة عدم التلاقي مع الآخر، وبقي الشكُّ يحكم علاقة الكثيرين من العرب بمحيطهم الاجتماعيّ، برغم عمليات الاندماج والتصاهر التي حصلت في سنوات لاحقة للأجيال العربيَّة التي ولدت في كركوك، سواء في المدرسة أم الجامعة أم الوظيفة أم الزواج المختلط.

كان عام 2003م، حاسمًا في واقع عرب كركوك ومستقبلهم السِّياسيِّ ووجودهم الاجتماعيّ، فقد حُسبوا على نظام صدَّام حسين، واعتبرهم آخرون من أنصاره، وفي ظلِّ معادلة الانقسام الطائفيّ والقوميِّ التي اجتاحت العراق، وتراجع واقع السُّنَّة في حكم العراق، ووصنَّفهم الآخرون بأنَّهم عرب وسنَّة وبعثيُّون موالون للنظام السابق، رغم أنَّ الكثيرين منهم شيعة. وفق هذه التقسيم، طالتهم إجراءات الاجتثاث والإبعاد من الوظائف، حيث تمَّ طرد آلاف الموظفين والعسكريين العرب، من ذوي الدرجات الحزبيَّة المتوسطة فما فوق، وتمَّ تهجير آلاف ممَّن يسمَّون بالوافدين إلى مناطقهم الأصلية في جنوب العراق، وخلقت أجواء الاحتقان القوميّ التي سادت كركوك بعد هيمنة البيشمركة الكرديَّة، فرصة للمتطرفين والمنتقمين للاستيلاء على ممتلكاتهم الشخصيَّة ومحالهم التجارية، وحصلت عمليات انتقام لدوافع قوميَّة وأخرى اقتصادية ووظيفية، وفي أحيان أخرى دوافع انتقام شخصيَّة، وجرت محاكمات غير عادلة وخارج القضاء للكثيرين منهم[1]، وقد أكَّد عضو المجلس الاستشاري العربيّ السابق في كركوك (عبد الرزاق العبودي)، أنَّ أجواء الاحتقان القوميّ التي سادت كركوك بعد 2003م، وانفلات مشاعر الأكراد، اضطرت ما يقارب مئة ألف عائلة عربيَّة لمغادرة كركوك والعودة إلى مناطقهم الأصليَّة في جنوبي العراق كالبصرة والناصرية والعمارة والكوت؛ بسبب إجراءات الاجتثاث وخطاب التهديد والوعيد والتهم الكيدية وسياسات المنع من مزاولة الأعمال اليومية. ورغم ما يبدو من مبالغة في الأعداد، إلَّا أنَّها تقدِّم دليلًا عمليًّا على حجم الدور غير الإيجابيّ الذي مارسته قوات أمنيَّة كرديَّة من (الأسايش) في تهديد وترهيب العرب وإجبارهم على مغادرة المدينة لتحقيق أغلبيَّة كرديَّة[2].

كانت معاناة عرب كركوك بعد عام 2003م، من اتهامات خطيرة، تطعن الأوّلى في شرعيَّة وجودهم التَّأريِّخيِّ في المحافظة، وأنَّ وجودهم كان نتاج سياسات قوميَّة متطرفة للنظم

(1) مايكل شوارتز، حرب بلا نهاية، المصدر السابق، ص 331.

(2) فضل عثمان، المصدر السابق، ص 142

العراقيَّة لتعريب كركوك، وتشكِّك الثانية بعدم إيمان عرب كركوك بالديموقراطيَّة ورفضهم الدخول والإسهام في العمليَّة السِّياسيَّة[1] وتثبت الثالثة عدم قبول العرب فكرة التعايش بينهم وبين الآخرين، وسعيهم للهيمنة على القرار الإداريّ والسِّياسيّ في كركوك، وهي تهم يفندها الواقع السِّياسيّ المعقَّد الذي عاشه العرب بعد 2003م. فعرب كركوك لم يدّعوا حقوقًا تأريِّخيَّة في كركوك، ولم يستلهموا التَّأريِّخ لإثبات أحقِّيتهم في العيش في هذه المدينة، ولكنهم في ذات الوقت لا يعترفون بالرِّوايات التي يطرحها الآخرون من أنَّهم وافدون، تمَّ جلبهم لتغيير تركيبة كركوك السُّكّانيَّة وواقعها القوميّ[2]، فهم عراقيَّون سكنوا هذه المدينة منذ قرون طويلة بل أنَّ بعض القبائل العربيَّة سكنت كركوك منذ الفتح الإسلاميِّ، وبالتالي لا يحقُّ للآخرين الانتقاص من انتمائهم بهذه الطريقة القوميَّة المتطرفة، ويعتقد العرب أنَّ حجج الكرد في منعهم من السكن في كركوك مخالفة للقوانين العراقيَّة ولأحكام الدستور العراقيّ لسنة 2005م، والذي يعطي الحقَّ لأيِّ عراقيٍّ بالانتقال للعيش في أيَّة محافظة عراقيَّة دون عوائق اجتماعيَّة أو قبليَّة، ويبقى السكن في كركوك أو غيرها حقًّا مكتسبًا بموجب الدستور، لا يحقُّ لأحد أنْ يمنعه عن العراقيِّين.

كما أنَّ كركوك بقيت رمزاً لتعايش العراقيّين على اختلاف مسمَّياتهم الفرعيَّة، وهي عراق مصغَّر يضمُّ بين جنباته أعراقًا تمازجت وتعشقت ببعضها عبر آلاف السنين، وبالتالي لا ينبغي النظر إليها من زاوية الأقلية والأغلبية وإنَّما من زاوية العراق الأكبر، ويحاجج العرب بأنَّ مطالب الأكراد بضمِّ كركوك هي مطالب غير واقعيَّة؛ لأنَّها ليست ملكًا للأكراد، وإنَّما هي مدينة عراقيَّة، أسبق في وجودها من وجود الأكراد كأمَّة لم تعرف إلى الآن الوحدة أو التشكُّل القوميّ، فالأكراد منقسمون على ذاتهم، وهم أمَّة مجزئة ولا يوجد بينهم وعي قوميّ موحَّد، ولا لغة مشتركة وإنَّما لهجات مختلفة ومتباينة، وتحكمهم بنية محليَّة قبلية متأصلة، وطبيعة جغرافية قاسية منعتهم من تشكيل كيانهم القوميّ وتنظيمهم السِّياسيّ الموحَّد، وبالتالي لا يحقُّ للكرد الحديث عن حقوق قوميَّة في كركوك[3]، وإذا كان المفكِّرون القوميَّون الكرد،

(1) هادي حسين المفرجي، المكوُّن العربّي في كركوك وموقفهم من العمليَّة السِياسيَّة: دراسة تأريِّخيَّة 2003-2010م، مجلة قضايا سياسيَّة، العدد 42، (جامعة النهرين: كلِّيَّة العلوم السِّياسيَّة 2015م)، ص 119.

(2) معد فيَّاض الفريح، ندوة كرديَّة عن كركوك العراقيَّة في لندن يقاطعها التركمان وتقلِّل من الوجود العربّي فيها، الشرق الأوسط، لندن في 24 يوليو 2001م.

(3) ليام أندرسون، المصدر السابق، ص 123.

وفقًا للرؤيَّة العربيَّة، يتهمون الدَّولة العثمانيَّة بأنَّها تقاسمت كردستان مع الدَّولة الصفويَّة، ولاحقًا قامت الدَّولة التركيَّة بالتآمر عليهم وتمزيق وطنهم، من خلال معاهدة لوزان 1923م، فهناك الكثير من الشواهد التي تدلُّ على أنَّ الأكراد كانوا يتعاونون مع الدَّولة العثمانيَّة، بل كانوا مطيعين لها، فالأكراد كانوا مادة الجيوش العثمانيَّة في كلِّ المعارك التي خاضتها ضدَّ الصفويَّين.

وتذكر كتب التَّأريِّخ الرسالة الشهيرة التي أرسلها الشيخ الفقيه الكردي (إدريس البتليسى) والتي راح يلحُّ فيها على السُّلطان العثمانيّ (ياووز سليم)، كي يتدخل لحماية الأكراد من الصفويَّين، الذين يسعون لنشر المذهب الشِّيعيِّ بقوَّة السِّلاح في مناطق الأكراد، ولم يكتفِ الأكراد بذلك بل بعثوا رسالة يستنهضون السُّلطان العثمانيّ، كي يبعث جيوشه لحمايتهم من قبائل القزل باشى التركمانيَّة الشِّيعيَّة الموالية لإسماعيل الصفويّ، ويبسط سلطانه على مناطق سكنى الأكراد من أجلِّ إحلال الأمن بتلك المناطق[1]. ومن هذا المنطلق ينظر العرب إلى أنفسهم على أنَّهم سكان أصليَّون لكركوك ويرفضون ما يسمِّيه الكرد بالاستيطان العربيّ أو الاحتلال العربيّ أو الزحف العربيّ أو التعريب العربيّ، فهي تسميات تحمل نفسًا كرديًّا متعصبًا يهدف إلى إحلال الوجود الكرديّ في منطقة تعرف تأريِّخيًّا بأنَّها منطقة تعايش للعراقيَّين[2].

ويحاجج المؤرِّخون العرب بأنَّ الدساتير والقوانين العراقيَّة التي أتاحت منذ العهد الملكي والعهود الجمهوريَّة اللاحقة حرِّيَّة الانتقال للعراقيَّين بين المناطق والمحافظات العراقيَّة، هي التي سهَّلت وحمت انتقال مئات آلاف الكرد للعيش في مختلف محافظات العراق في بغداد والبصرة وواسط وصلاح الدين، فهل نقول عنهم أنَّهم محتلون أو وافدون أو مستوطنون؟ وقد أكِّدت الوقائع والرِّوايَّات التَّأريِّخيَّة أنَّ أربيل والتي هي عاصمة إقليم كردستان قد سكنها

(1) نقلاً عن سليم مطر، سليم مطر جدل الهويَّات، المصدر السابق، ص 74.

(2) يشير الباحثون العرب إلى أنَّ ما يطلق عليهم الوافدين العرب إلى كركوك أو (أهل العشرة آلاف دينار)، لا يشكِّلون سوى 20 % من سكّان كركوك العرب، وأنَّ معظم هؤلاء جاؤوا من مناطق مختلفة من العراق طبقًا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 42 لسنة 1986م، والذي سمح لمحافظ كركوك بمنح الراغبين بالسكن في كركوك موافقات رسميَّة، مع قطعة أرض سكنية ومبلغ عشرة آلاف دينار عراقيّ لبناء دار سكنه. وعلى أثر هذا القرار الذي تمَّ إلغاؤه من المجلس الرئاسيّ عام 2007م، هاجر إلى كركوك عشرات آلاف العراقيَّين ومن مختلف محافظات العراق، لا سيَّما محافظات الجنوب البصرة والعمارة والنَّاصرية. انظر هادي حسين المفرجي، المصدر السابق، ص 132.

تأريِّخيًّا مئات آلاف التركمان وهم لا يزالون يشكِّلون نسبة كبيرة من سكّانها، فهل نقول أنَّ أربيل تركمانيَّة!؟. إنَّ المنطق المتعصب الذي يطرحه القوميُّون الكرد، لا يصمد أمام حقائق التَّأريِّخ، التي تقول أنَّ كركوك كانت ولا زالت مدينة عراقيَّة مفتوحة لتعايش جميع العراقيِّين، وبغض النظر عن انتماءاتهم، بل أنَّها تؤكِّد أنَّ أعدادًا كبيرة من منتسبي الجيوش العربيَّة الإسلاميَّة التي فتحت العراق، سكنت كركوك وتشاركت المصير مع سكّانها الأصليِّين الآراميِّين المسيحيِّين، والذين تعرَّبوا لاحقًا واعتنقوا الإسلام، وأنَّ هجرة القبائل العربيَّة إلى كركوك تواصلت ولم تنقطع نتيجة استمرار عمليات الغزو والاحتلال وعمليات الانتقال وراء الأرزاق وعمليات الرعي والزواج والمصالح الاقتصادية.

أمّا الوجود الكرديّ حسب عضو البرلمان العراقيّ عن كركوك محمَّد تميم، فهو وجود لاحق للوجود العربيّ والتركمانيّ، حيث يعود تواجدهم إلى الدَّولة العثمانيَّة حينما نزحوا كأفراد وعوائل متفرقة وسكنوا في المدينة وأصبحوا جزءًا من أبنائها وكانوا يتكلمون التركمانيَّة والعربيَّة، واعتمدت عليهم الدَّولة العثمانيَّة كثيرًا في فتوحاتها وفي سياساتها لقمع حركات التمرد التي كانت تظهر في مناطق مختلفة من إمبراطوريَّتها المترامية[1]، وتصاعد الوجود الكرديّ بشكل مكثَّف في بدايات القرن العشرين، حينما تمَّ اكتشاف النفط في كركوك، حيث توافد آلاف الكرد للعمل في الشركات النفطيَّة العاملة في كركوك. ومع اشتعال التمرد الكرديّ جنَّدت الحكومات العراقيَّة ولا سيَّما منذ عهد الرئيس عبد السَّلام عارف صعودًا، آلاف الشباب الكردي ضمن قوات ما يعرف بالفرسان من القبائل المعادية للبيشمركة، وقد فضَّل هؤلاء العيش بعد التقاعد في كركوك؛ لأنَّها تقع تحت الحماية الحكوميَّة.

لقد بالغ الكرد، حسب وجهة النظر العربيَّة في تصوير معاناتهم، وقدَّموا أنفسهم طوال عقود على أنَّهم ضحايا ممارسات التطهير العرِّقيّ وسياسات التعريب التي قامت بها النُّظم العراقيَّة المتعاقبة ولا سيَّما نظام البعث[2]، ولكن عند التوقف عند عقد التسعينيات من القرن المنصرم، نجد أنَّ أعداد الكرد الذين هُجِّروا من الكرد هو أقل بكثير من عشرات الألوف التي تدعيها الأحزاب الكرديَّة، حيث لم تشمل سياسات التعريب سوى الأكراد الذين سكنوا المدينة

(1) سليم مطر، حقائق مجهولة عن كركوك، حوار مع النائب محمَّد تميم، المصدر السابق.

(2) التعريب مستمر في كركوك كما كان في عهد البعث، موقع صوت العراق في 29-5-2021م، شوهد بتأريِّخ 8-1-2022م على الرابط https://www.sotaliraq.com/

بعد إحصاء عام 1957م، وهاجروا من السليمانيَّة وأربيل ودهوك بعمليَّة منظمة، حيث لم تقم السُّلطات المركزيَّة، بترحيل العوائل التي لديها سجل نفوس 1957في كركوك[1].

كانت مجموعة الأزمات الدوليَّة قد نقلت عام 2006م، عن عبد الرحمن العيسى أحد زعماء المكوُّن العربيّ في كركوك، من أنَّ النظام العراقيّ السابق قام للفترة من 1991 – 2003م، بتهجير ما مجموعه 11856 كرديًّا من محافظة كركوك، وهو رقم أقل بكثير عمَّا تورده المصادر الكرديَّة[2]، وعليه، يجد عرب كركوك أنَّ الأكراد يبالغون في تصوير معاناتهم للحصول على مكاسب سياسيَّة وتضخيم أعداد الكرد المشمولين بالعودة إلى كركوك، بهدف تحقيق أغلبيَّة سكّانيَّة تسمح لهم بالهيمنة السِّياسيَّة على قرار المدينة، وبما يؤهلهم لاحقًا لإجراء استفتاء بموجب المادة 140 من الدستور لضمِّ كركوك إلى إقليم كردستان [3].

لقد حفَّزت سياسات بعض الأحزاب الكرديَّة المتطرفة العرب لتبني عدَّة خيارات للمحافظة على ما يعتبرونه وجودًا تأريِّخيًّا في كركوك، فقد شكَّلوا الأحزاب والتنظيمات التي تشرح معاناتهم وتدافع عن حقوقهم، وانفتحوا للمشاركة في العمليَّة السِّياسيَّة في العراق، وأعادوا التقارب والتنسيق مع التركمان على المستويين الشعبيّ والرسميّ لكشف سياسات الاستحواذ الكردي على المناصب الإداريَّة والسِّياسيَّة في كركوك، وتمَّ تنظيم الكثير من الملتقيات المشتركة التي توضِّح الاستهداف الكرديّ المنظَّم للمكوُّنين العربيّ والتركمانيّ[4]، ونشير هنا إلى المؤتمر الخاص بمحافظة كركوك والذي عقد في مدينة تكريت عام 2006م، وبمشاركة

(1) صباح ناهي، كركوك مدينة عراقيَّة متنازع عليها وفق الدستور، الإندبندنت العربيَّة، في 7 حزيران يونيو 2020م، شوهد بتأريِّخ 8-1-2022م على الرابط https://www.independentarabia.com/

(2) ليام أندرسون، ص 137.

(3) لا زالت الأحزاب الكرديَّة تصرُّ على تطبيق المادة 140 من الدستور، إلاَّ أنَّ هناك عقبات لا زالت تحول دون تنفيذ المادة لعلَّ أهمَّها إجراءات التغيير الديموغرافيّ التي يتهم العرب السُّلطات الكرديَّة بإجرائها في كركوك وبقية المناطق التنازع عليها، الأمر الذي يهيء لمرحلة الاستفتاء التي تراهن الأحزاب الكرديَّة على أجرائها في كركوك للانضمام إلى إقليم كردستان. انظر محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفيَّة والقوميَّة: هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب، دار هلا للنشر والتوزيع، القاهرة 2011م، ص 223.

(4) لعلَّ أهمَّ ملامح التحالف العربّي التركمانّي هو النزول بقائمة انتخابيَّة واحدة في انتخابات مجلس النُّواب العراقيّ لعام 2010، متجاوزين خلافاتهم من أجلِّ الهدف المشترك ألا وهو الحفاظ على عراقيَّة كركوك، وقد نجحت تلك الخطوة في كسب نصف مقاعد البرلمان العراقيّ عن كركوك، وإثبات أنَّ العرب والتركمان يشكِّلون نصف سكّان المحافظة على أقلِّ تقدير، ولا وجود لغالبية قوميَّة واحدة يمكن لها أن تتحكم بإرادة سكّان كركوك وتحديد مصيرها. انظر هادي حسين المفرجي، المصدر السابق، ص 149.

أكثر من 350 شخصيَّة عربيَّة وتركمانيَّة من كركوك، ووجهاء وشيوخ عشائر من محافظات صلاح الدين وديالى والموصل والأنبار وبغداد، وقد هدف المؤتمر إلى توجيه رسالة إلى المجتمع العراقيّ والدوليّ ضدَّ سياسة الاستحواذ والسيطرة الكرديَّة على كركوك. والتشديد على ضرورة بقائها مدينة عراقيَّة وليست كرديَّة.

وفي ذلك المؤتمر، اتهم الشيخ غسان مزهر العاصي وهو أحد مشايخ قبيلة العبيد العربيَّة، الأكراد بقتل الديموقراطيَّة؛ لأنَّهم اعتمدوا على نشر الفوضى والمليشيات المسلَّحة واضطهاد العرب والتركمان وهي السِّياسة التي حملوها مع الاحتلال الأمريكيّ في العراق، حسب تعبيره، مضيفًا أنَّ الأحزاب الكرديَّة أساءت للقانون ولوحدة العراق باتباعها سياسة التكريد لكركوك، وتسهيل انتقال عشرات آلاف من الأكراد من محافظات كردستان والدَّول المجاورة إلى كركوك، مشيرًا إلى أنَّ «عدد الأكراد الذين تمَّ استقدامهم من أماكن أخرى بضمنها سوريا وإيران تجاوز 110 ألف شخص» بحسب قوله[1]. وأشار الشيخ العاصي إلى ظاهرة استحواذ الأكراد على الأملاك العامَّة وأراضي المواطنين العرب والتركمان في كركوك وقال: «إنَّ هذه السِّياسة المنظمة أجبرت الآلاف من التركمان والعرب على الرحيل من كركوك «. كما أشار إلى امتلاك الأكراد 21 محطة تلفزيونية وإذاعيَّة موجهة إلى سكّان كركوك، معربًا عن أسفه؛ لأنَّ «الجانب الأمريكيّ لا يسمع إلَّا الصوت الكردي» حسب قوله. وطالب العاصي المسؤولين في الحكومة العراقيَّة بإيقاف الزحف الكرديّ على كركوك، وإعادة العوائل العربيَّة التي هُجِّرت منها وخلق توازن بين القوميَّات في إدارة المؤسسات الحكوميَّة، واعتبار واقع كركوك قبل التاسع من نيسان/ أبريل 2003م، شرطًا أساسيًّا لإجراء الإحصاء السُّكّانيّ، إلى جانب عدم البت في نزاعات

(1) يشير الباحث هادي حسين المفرجي إلى أنَّ مقاطعة العرب لانتخاب الجمعيَّة الوطنيَّة المؤقَّتة في 30كانون الثاني/ يناير 2005م وانتخابات مجلس محافظة كركوك، قد تمَّ حسمها لصالح الأكراد، حيث قامت الأحزاب الكرديَّة بتوزيع (54) ألف بطاقة تموينية على غير مستحقيها للمشاركة في الانتخابات، وسمحت المفوضية العليا المستقلَّة للانتخابات في العراق لحوالي 127 ألف كردي من خارج كركوك جلبتهم الأحزاب الكرديَّة بالمشاركة والتصويت بالانتخابات، وتمَّ كذلك سحب الضُّبَّاط العرب والتركمان في الأجهزة الأمنيَّة وتعويضهم بعناصر كرديَّة في محاولة للتغطية على محاولات الأكراد لتزوير الانتخابات، فقاطع السواد الأعظم من عرب كركوك الانتخابات ما عدا التجمع الجمهوريّ العراقيّ، وهو ما انعكس في تفوق الكرد وحصولهم على الأغلبيَّة في مقاعد مجلس النواب أو في مقاعد مجلس محافظة كركوك. انظر هادي حسين المفرجي، الوجود العربيّ في كركوك: دراسة في الرؤى والسِّياسات (2003-2009م)، جامعة النهرين، مركز النهرين للدِّراسات، بغداد 2015م، ص 67.

الملكية حتّى يتسنى للحكومة العراقيَّة المنتخبة إصدار تشريع بهذا الشأن[1]. هذا مما ساهم في تعميق مأساة عرب كركوك، حيث تمَّ التعامل معهم على أنَّهم من بقايا النظام السابق، وأنَّهم يقودون التنظيمات الإرهابيَّة لمقاومة الوجود الأمريكيّ، ووفق احكام مسبقة ووشايات كيدية من بعض قوات الأسايش الكرديَّة، وتمَّ اعتقال الكثير من القيادات العربيَّة في كركوك.

هذا الانحياز الأمريكيّ لصالح الكرد، جعل العرب ينحازون إلى مقاومة القوات الأمريكيَّة باعتبارها قوَّة احتلال أجنبيّ، حيث انّضم الكثير من العرب إلى الفصائل المسلَّحة[2]، والتي قاومت الأمريكان وأوقعت في قواتهم ومعداتهم خسائر كبيرة، جعلتهم يعيدون حساباتهم باتجاه الانفتاح على المكوُّن العربيّ، ممَّا ساعد في عودة الهدوء النسبي إلى المدينة عام 2006م، ومهَّد لظهور تيار سياسيٍّ جماهيريّ عربيّ ينحاز للمشاركة السِّياسيَّة وإدارة كركوك بالتوافق مع مكوُّنات المدينة[3]. لقد أحدثت عودة الجيش العراقيّ إلى كركوك في 20 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017م، وهروب قادة البيشمركة، تغيُّرًا استراتيجيًّا في توازن القوى الاجتماعيَّة في كركوك، فقد أنهى الجيش عقدًا ونصف من الممارسات العنصرية التي مارستها قوات تابعة للأسايش الكرديَّة ضدَّ عرب كركوك، وفتح بابًا كبيرًا لتسوية أوضاع كركوك بين الأطراف المتنازعة وفق أحكام الدستور والتجارب العالميَّة، والتي تعطي فرصة التعايش لجميع مكوُّنات

(1) في حزيران/يونيو 2005م، نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريرًا للسفارة الأمريكيَّة في بغداد من تسع صفحات يفصِّل عمليات الاختطاف لمئات من العرب والتركمان في كركوك والتي قامت بها أجهزة أمن وشرطة تابعة للأحزاب الكرديَّة، حيث تمَّ نقلهم إلى سجون في أربيل والسليمانيَّة، بهدف إجبار العرب على الخروج من كركوك وإفساح المجال للأكراد للعودة إلى المدينة، وبيَّن التقرير أنَّ تلك الأعمال زادت من التوتر العرِّقيّ في المدينة وعرَّضت مصداقيَّة الولايات المتَّحدة للخطر. ينظر:

Steve Fainaru and Anthony Shadid, Kurdish Officials Sanction Abductions in Kirkuk, Washington post, in June 15, 2005,seen in mars 5 2022 by https://www.washingtonpost.com/

(2) بل أنَّ الكثير من الشباب العربّي في كركوك ولا سيَّما في مناطق الحويجة والدبس وداقوق تأثروا وانّضموا إلى الحركات الإرهابيَّة المتطرفة التي ظهرت لاحقًا كتنظيم القاعدة وفيما بعد تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة داعش. ينظر:

Who Are the Insurgents Sunni Arab Rebels in Iraq, (special report), united states institute of peace, April 2005 by www.usip.org

(3) لاحقًا تطور التنسيق العربّي مع القوات الأمريكيَّة إلى تشكيل ما سمِّي في حينها بقوات الصحوة التي شكَّلها الأمريكيَّون من الشباب العربيّ لمقاتلة تنظيم القاعدة. للمزيد ينظر: عرض عسكريٌّ لقوات الصحوة في كركوك، (تقرير إخباري)، موقع البوابة في 16 كانون الثاني/ يناير 2009م، شوهد بتأريِّخ 28-1-2022م على الرابط https://www.albawaba.com

المدينة، وتقاسم المصالح والمكاسب وفق الاستحقاقات العددية، والنتائج الانتخابيَّة وبالشكل الذي يعين في تحقيق السَّلام والتعايش بين جميع المكوِّنات[1].

ويعتقد العرب أنَّ عودة المدينة إلى السيطرة الاتحادية قد أعاد توازن السُّلطة فيها، وفسح المجال لإزالة جميع التجاوزات الكرديَّة التي أثارت عدم الاستقرار في المرحلة السابقة، ومنها الاستيلاء على الأراضي والممتلكات العربيَّة، والسكن العشوائي ورفع الأعلام الكرديَّة على المباني الحكوميَّة، والهيمنة على المؤسسات الحكوميَّة الإداريَّة والأمنيَّة، وممارسات إلغاء هويَّة الأطراف الأخرى المتعايشة في المدينة من العرب والتركمان والكلدواشوريون[2].

وفي ظلِّ حسم الجيش العراقيّ سيطرته على المدينة، وإنهاء السيطرة الكرديَّة، يبقى التساؤل قائمًا حول مستقبل المدينة التي يطلق عليها العراقيَّون تسمية «مدينة النار الأزليَّة»، في ظلِّ مساومات يفرضها الواقع السِّياسيّ المتقلب والذي قد يسمح بعودة البيشمركة الكرديَّة إلى المدينة، وهو ما يتخوف منه السُّكّان العرب والتركمان. فهل سيقبل الأكراد الواقع الجديد لكركوك التي باتت تحت سيطرة الحكومة الاتحاديَّة، وهل سيكون الانقسام الكرديّ بين الحزبين الديموقراطيّ الكردستانيّ والاتحاد الوطنيّ والذي برزت معالمه في انحياز حزب الاتحاد الوطنيّ لعمليات التحرير الحكوميّ لكركوك، سببًا في قبول الأكراد تسويات سياسيَّة من نوع جديد يخرج كركوك من دائرة الحلم الكرديّ؟ أم أنَّ توازنات السِّياسة العراقيَّة وما تفرضه من تنازلات ستعيد واقع المساومة التي تفرضها الأحزاب الكرديَّة على الأحزاب الحاكمة في بغداد، وبما يعيد الهيمنة الكرديَّة على القرار السِّياسيِّ والإداريِّ في كركوك.

---

(1) طرح دخول الجيش العراقيّ مدينة كركوك وهروب المحافظ الكرديّ السابق (نجم الدِّين كريم) وتعيين الحكومة العراقيَّة نائبه العربيّ راكان سعيد الجبوري، مخاوف معلنة أخذت الأحزاب الكرديَّة تطرحها حول حصول عمليات انتقام من السُّكّان العرب ضدَّ الكرد واستيلاء على أراضي المواطنين الكرد، وتتهم الأحزاب الكرديَّة محافظ كركوك العربيّ، بالسماح لآلاف العرب من العودة لكركوك وبناء عشوائيات سكنية في محيط المدينة بدون تراخيص بناء بهدف إعادة هيمنة العنصر العربيّ. للمزيد انظر: العرب الوافدون يحاولون الاستيلاء على أراضي الفلاحين الكورد، منشور في 03-11-2021م.
شوهد بتأريِّخ 10-1-2022م على الرابط: https://www.rudaw.net

(2) لقد أفرزت تطوُّرات الأوضاع في كركوك نوعًا آخر من أنواع الصرِّاع داخل كركوك وهو الصرِّاع الطائفيُّ، حيث برزت على الخطِّ عناصر صراع جديدة. يقول عبد الفتاح الموسوي الذي كان يدير مكتب السَّيِّد مقتدى الصَّدر في المدينة: «إنَّ لدى شيعة كركوك مطالب لا يجوز إغفالها أو القفز عليها». وتبلغ أعدادهم حسب تقديراته نحو 400 ألف عربي و250 ألف تركماني، يتوزعون في قضائي طوز خورماتو وداقوق بشكل خاص، ومن المرجح أنْ يأخذ هذا التوجه دورًا في التنافس المستقبليِّ على مدينة كركوك. انظر سياسات التعريب والتكريد، المصدر السابق.

الفصل الخامس

كركوك والاحتلال الأمريكيِّ للعراق

يعالج هذا الفصل الموقف الأمريكيّ من مسألة مدينة كركوك، حيث اتسم موقف الإدارة الأمريكيَّة من بداية احتلالها للعراق بالضعف، والانحياز للطرف الكرديّ على حساب مواقف القوميَّات الأخرى داخل كركوك، وقد استند الموقف الأمريكيّ على ضعف المعلومات عن طبيعة كركوك المتنوعة، ومدى تداخل قوميَّاتها، فضلًا قدرة الأحزاب الكرديَّة في إقناع الولايات المتَّحدة بروايتها حول مظلومية الأكراد وأحقِّيتهم التَّأريِّخيَّة في كركوك كجزء من كردستان، إضافة إلى تأثر الجانب الأمريكيّ بالرِّوايَّة الكرديَّة، حول سياسات التعريب التي قامت بها النُّظم العراقيَّة في كركوك وترحيل الأكراد منها. وممَّا ساهم في زيادة قناعة الأمريكيِّين، هو رفض عرب كركوك للمشروع الأمريكيّ في احتلال العراق، ومقاومتهم للوجود الأمريكيّ، كجزء من مشروع المقاومة الذي قادته الفصائل السُّنِّيَّة، وبالتالي اعتبر الأمريكيَّون، عرب كركوك من أنصار نظام الرئيس الأسبق صدَّام حسين، وأنَّ البيشمركة الكرديَّة هي أفضل حليف عسكريٍّ يحقِّق سياستهم في قمع التمرد العربيّ السُّنِّيّ في كركوك.

وعالج الفصل كذلك، خلافات الحكومة الاتحاديَّة مع الأحزاب الكرديَّة والتي تمثَّلت في قضايا متنوعة أهمّها قضيَّة كركوك، وإصرار الأكراد على اعتبارها جزء من المناطق المتنازع عليها، والتي سيتمُّ حلُّها وفق المادة 140 من الدستور، ومن خلال إعادة تطبيع الأوضاع للسُّكّان العرب الذين جلبتهم الحكومات العراقيَّة إلى كركوك، ضمن سياسات تعريب المدينة، وبما يضمن عودة عشرات آلاف من العوائل الكرديَّة إلى كركوك، بهدف تغيير المعادلة السُّكّانيَّة باتجاه هيمنة الأكراد. ومن القضايا الخلافية التي يطرحها هذا الجزء من الدراسة، هو موضوع مستقبل البيشمركة الكرديَّة، ودمجها بالمنظومة الأمنيَّة العراقيَّة، وإصرار الأحزاب الكرديَّة على نشرها في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها دون تنسيق وتشاور مع الحكومة. إضافة

إلى ملف تصدير نفط كركوك عبر الأراضي التركيَّة، دون علم الحكومة العراقيَّة. وقد برز ملف الحشد الشعبيّ ومواجهاته المستمرَّة مع البيشمركة في بعض مناطق التماس ودخول بعض فصائل الحشد إلى كركوك، ليزيد المشهد السِّياسيّ سخونة بين الجانبين.

كما يستعرض الفصل مواقف الأحزاب السِّياسيَّة العراقيَّة من كركوك، والذي اتَّسم بعدم وجود رؤيَّة موحَّدة وبالتشتت وبالمجاملة السِّياسيَّة، لما جرى في كركوك من ممارسات كرديَّة، أضرت بالسِّلم المجتمعيِّ داخل المدينة، سيَّما لجهة تكريد المدينة، وممارسات طرد السُّكّان العرب ومصادرة أموالهم، ومنع تمليكهم، واتهامهم بالإرهاب، ومنع دخول النازحين العرب إلى كركوك أثناء عمليات تحرير المناطق السُّنِّيَّة من رهاب داعش، وسجن آلاف الشباب من عرب كركوك ونقلهم لإقليم كردستان. وقد طرح هذا الفصل مقترحات لحلِّ الصِّراع القائم في كركوك، عبر تشكيل إقليم كركوك المستقل، استنادًا لما نصَّ عليه الدستور العراقيّ الدائم 2005م، في المادة (119)، والتي تعطي الحقَّ لمحافظة أو أكثر بتشكيل إقليم خاص بناءً على رغبة سكّانها، ومن خلال تصويت ثلثي أعضاء مجلس المحافظة أو من خلال تصويت عُشر سكّانها على تشكيل الإقليم. ورغم واقعيَّة المقترح إلَّا أنَّه لم يحظَ بتأييد الأحزاب الكرديَّة، ولا بدعم الحكومة الاتحاديَّة؛ لأنَّه مقترح بقي الاتفاق حول أبعاده ومراميه غير متفق عليه محليًّا أو إقليميًّا أو دوليًّا.

أوّلًا: كركوك والرؤيَّة الأمريكيَّة

قد لا يختلف الموقف الأمريكيّ حيال كركوك عن موقفها من عموم العراق، فاستراتيجيَّة الفوضى الخلَّاقة المستندة على إثارة الأزمات والصِّراعات الإثنيَّة بين المكوِّنات العراقيَّة والانحياز لطرف سياسيٍّ على طرف آخر، شكَّلت أساس الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة في العراق خلال احتلاله عام 2003م[1]، بهدف إحكام السيطرة على مقدراته وجعل الأطراف العراقيَّة تلجأ بالضرورة إلى الطرف الأمريكيِّ كطرف وسيط لحلِّ صراعاتها. لقد تحدَّد الموقف الأمريكيّ ومنذ بداية الاحتلال من قضيَّة كركوك، من خلال عدد من المؤشِّرات التي يمكن إجمالها وفق الآتي:

- **الأوّل**: الموقف الأمريكيّ من الأحزاب الكرديَّة الحليفة للولايات المتَّحدة، حيث ظهر

(1) حول استراتيجيَّة الفوضى الخلَّاقة التي طبَّقها الأمريكان في العراق: انظر مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكيّ للعراق: صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت 2005م، ص 15.

الموقف الأمريكيّ منذ بداية احتلال كركوك، منحازًا بشكل واضح لتلك الأحزاب، فسمحت الولايات المتَّحدة للبيشمركة الكرديَّة بالسيطرة على مدينة كركوك، وتمكَّنت القوات الأمريكيَّة، وبمساندة البيشمركة من القضاء على جيوب المقاومة العربيَّة السُّنِّيَّة التي ظهرت في المدينة، وقد استثمرت الأحزاب الكرديَّة علاقتها التَّأريِّخيَّة بالولايات المتَّحدة، للهيمنة على القرار السِّياسيّ والإداريّ في كركوك[1].

- **الثاني**: ضعف المعلومات لدى الجانب الأمريكيّ عن طبيعة كركوك المتنوعة، ومدى تداخل قوميَّاتها وتشابك مصالح مجموعاتها العرِّقيَّة، وهذا ناجم عن قوَّة الأحزاب الكرديَّة في إقناع الإدارة الأمريكيَّة بالرِّوايَّة الكرديَّة، ومظلومية الأكراد وأحقَّيتهم التَّأريِّخيَّة في كركوك كجزء من كردستان، كما أنَّه ناجم عن حُسن التنظيم الكرديّ وقدرتهم على إيصال صوتهم للمجتمع الدوليّ، باعتبارهم أقليَّة همَّشتها النُّظم العراقيَّة السابقة وتناضل للحصول على حقوقها.
- **الثالث**: الموقف الأمريكيّ من النظام العراقيّ السابق، والتَّأثر بالرِّوايَّة الكرديَّة حول سياسات نظام صدَّام في تعريب كركوك وترحيل الأكراد منها، ونزع ملكيتهم وطردهم من وظائفهم.
- **الرابع**: الموقف من عرب كركوك، حيث أنَّ انضمام الكثير منهم إلى الفصائل المسلَّحة المقاومة للوجود الأمريكيّ، قد عزَّز من اقتناع الأمريكيِّين بالرِّوايَّة الكرديَّة حول مظلوميتهم، وأنَّ عرب كركوك هم من أنصار نظام صدَّام حسين، وأنَّ البيشمركة الكرديَّة هي أفضل حليف عسكري يحقِّق سياستهم في قمع التمرد.
- **الخامس**: الدور الإسرائيلي، حيث يرغب كيان إسرائيل في التعاون مع الولايات المتَّحدة في هيمنة الكرد على كركوك تمهيدًا لضمِّها لاحقًا إلى كردستان بهدف إحياء خطِّ كركوك حيفا النفطيّ[2]، وأنَّ الأكراد وحسب الرِّوايَّات الصهيونيَّة هم حلفاء تأريخيُّون لكيان إسرائيل ولليهود، إذ يشتركون معًا في المظلومية التَّأريِّخيَّة من العرب[3].

---

(1) Ramzy Mardini, Relations with Iraq's Kurds: Toward A working partnership, Institute for the study of war, April 3, 2012, published on website: www.understandinwar.org

(2) حول الرؤيَّة الإسرائيليَّة للمسألة الكرديَّة انظر دهام محمَّد العزاوي، البعد الإسرائيلّي في الاحتلال الأمريكيّ للعراق، مجلة شؤون عربيَّة، العدد 134، جامعة الدُّول العربيَّة، القاهرة 2007م، ص 200.

(3) عصام الخفاجي، تأملات في سرديَّة المظلوميَّة الكرديَّة، الحوار المتمدن، في 2017/10/4م، تمَّت مشاهدته بتأريِّخ 26-1-2022م على الرابط https://www.ahewar.org

لقد كانت علامات التأييد الأمريكيّ واضحة منذ الأيَّام الأوّلى لدخول القوات الأمريكيَّة إلى كركوك في 10 نيسان/ أبريل 2003م، فسمحت لهم بالانتشار الأمنيّ في المدينة، والسيطرة على المقرات الحكوميَّة والمنشآت النفطيَّة، وتمكَّنت عناصر نافذة في الأحزاب الكرديَّة من استلام الملف الأمنيّ والإداريّ، وقد استفادت الأحزاب الكرديَّة من الرعاية الأمريكيَّة، في بسط سيطرتها الأمنيَّة على مرافق المحافظة وأبنيتها وحيازة محتوياتها، ولا سيَّما دوائر الأحوال الشخصيَّة والتسجيل العقاري، وتمكن مندسون تحت نظر قوات الأمن الكرديَّة، من حرق تلك الدوائر لأغراض تتعلق بتغيير الملكية بالشكل الذي يخدم مصالح الأحزاب الكرديَّة، حيث تمَّ تزوير وثائق لعشرات آلاف الأكراد من خارج كركوك، وتسجيلهم ضمن سكَّان المدينة بهدف تحقيق أغلبيَّة عددية تمهيدًا لإجراء الاستفتاء على مستقبل كركوك عام 2007م[1].

ترافقت هذه الإجراءات مع قيام قوات تابعة للأسايش الكرديَّة بالاعتداء على بعض العرب داخل كركوك، وتهجيرهم واغتصاب أملاكهم[2]. في ظلِّ الفوضى التي خلقتها قوات الاحتلال تمكَّنت الأحزاب الكرديَّة من جلب عشرات آلاف من الأكراد من سوريا وإيران وتركيا وبعض مناطق كردستان، وإسكانهم في محيط كركوك وفي بيوت العرب والتركمان الهاربين من بطش القوات الكرديَّة، وفي البنايات الحكوميَّة والمدارس والملاعب الرياضية وعلى أطراف المدينة، حيث تشكَّلت عشرات العشوائيات السكنية بهدف استخدامهم لاحقًا في الانتخابات والتغيير الديموغرافيّ، وطبقًا لرشاد سلطان المشرف على مشروع إعادة توطين الأكراد العائدين، فإنَّ حكومة إقليم كردستان منحت كلَّ عائلة كردية عائدة مبلغ 5000 دولار لبناء مسكن لها وإعادة توطينها في ضواحي كركوك[3].

واجهت السِّياسات الكرديَّة الإقصائيَّة والمحمية أمريكيًّا، موجة احتجاجات وتنديدات واسعة من جهات عشائرية وحزبيَّة وسياسيَّة عربيَّة وتركمانيَّة، وبدأت المطالبات تتعالى بتشكيل قوَّة عربيَّة لحماية العرب في كركوك، وقد ندَّد النائب العربيَّ عن كركوك (عمر

(1) Elizabeth Ferris and Kimberly Stolts, The future of Kirkuk, the referendum and its potential impact on displacement, the Brooking institution – university of Bern (project on internal displacement) , 3 March 2008 p. 11

(2) Displaced Arabs from Kirkuk in need of supplies, published in 7 mars 2005, it seen in 29-1-2022 by website: https://www.thenewhumanitarian.org/

(3) Ibid.p.12

خلف الجبوري)، بممارسات قوات الأسايش الكرديَّة لإجبار السُّكَّان العرب على مغادرة كركوك بالقوَّة؛ لأنَّهم من الوافدين، عادًّا ذلك أسلوبًا همجيًا من أساليب الترهيب والتهديد بالقتل[1]. مقابل الاجراءات الكرديَّة والصمت الأمريكيّ، لم يكن أمام الكثيرين من العرب، إلَّا الانضمام لفصائل المقاومة التي تشكَّلت لضرب الأمريكيَّين، لا سيَّما مع استمرارهم الأمريكيَّين في تطبيق سياسات اجتثاث البعث، حيث تمكَّنت تلك الفصائل من تكبيدهم الكثير من الأرواح والمعدات، رافقها دخول تنظيمات إرهابيَّة كالقاعدة، تمكنت من استقطاب بعضًا من الشباب العربيِّ وإرباك الوضع الأمنيِّ، بتفجير المفخخات والتي راح ضحيتها عبر سنوات الكثير من المواطنين الأبرياء وعدد كبير من قوات الأسايش الكرديَّة.

ساهم الاستعداء الكردي للعرب في تحريك المياه الراكدة في علاقات العرب والتركمان، بعد قطيعة طويلة فرضتها سياسات النُّظم العراقيَّة السابقة ضدَّ التركمان، حيث تحركت سفينة الوحدة والتقارب بين الجانبين، فعقدوا عددًا من الاجتماعات والندوات واللقاءات المشتركة بهدف توحيد مواقفهم حيال الزحف الكرديّ[2]، وقد ساهم دخول الصَّدريين على خطِّ المواجهة مع الأكراد في إعطاء التحالف العربيّ التركمانيّ زخمًا أقوى، لا سيَّما مع امتلاك الصَّدر تنظيمات عسكريَّة، أبرزت إمكانيَّة الاستعانة بها وقت الضرورة لردع القوات الكرديَّة[3].

لقد ساهم إصدار قوات الاحتلال الأمريكيّ لقانون إدارة الدَّولة العراقيَّة للمرحلة الانتقاليَّة لسنة 2004م، في خلق مزيد من الاحتقان السِّياسيّ والعنف في كركوك، سيَّما بعد أنْ أعطت المادة 53 من القانون صلاحيات لحكومة إقليم كردستان، بإدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها في كركوك وديالى وصلاح الدين والموصل، وقد دفعت المادة 58 من القانون المذكور، إلى خروج مظاهرات حاشدة، راح ضحيتها عدد من العرب والتركمان لمنع تطبيق تلك المادة؛ لأنَّها طالبت بإعادة تطبيع الأوضاع في كركوك وإعادة المهجرين الكرد وتعويضهم عبر هيئة نزاعات الملكية التي تمَّ تشكيلها لهذا الغرض[4]. لقد دفع تدهور الوضع الأمني في كركوك، وتصاعد احتجاجات المكوُّنين العربيّ والتركمانيّ على سوء إدارة الكرد للمدينة،

(1) فضل عثمان، المصدر السابق، ص 142.

(2) تحالف عربيّ تركمانيّ لمواجهة الأكراد في كركوك، جريدة النهار، بيوت في 27 تموز/ يوليو 2008م.

(3) ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، المصدر السابق، ص 180.

(4) انظر نصَّ المادتين 53 و58 في قانون إدارة الدَّولة العراقيَّة للمرحلة الانتقاليَّة في قاعدة التَّشريِّعات العراقيَّة، تأريِّخ الدخول في 15-1-2022م على الرابط https://iraqld.hjc.iq

بالقوات الأمريكيَّة إلى تغيير موقفها باتجاه أكثر إعتدالًا، حيث صدرت تصريحات لمسؤولين أمريكيَّين، تتجه نحو إشراك بقية مكوِّنات المدينة من العرب والتركمان في إدارة الملف الأمنيِّ والإداريّ والسِّياسيِّ في كركوك، وإيجاد توازن في إدارته، بعد أن تبيَّن للأمريكيَّين، أنَّ الانحياز إلى الجانب الكرديّ، قد دفع إلى احتقان العلاقة بين مكوِّنات المدينة وتصاعد أعمال العنف والتصفيات المتبادلة، وعليه بدا واضحًا أنَّ التغيير في إدارة الملفات الأمنيَّة والإداريَّة بات ضرورة أمريكيَّة لإعادة تعريف هويَّة كركوك، عبر إدارتها بأسلوب المشاركة المكوِّناتيَّة أو المحاصصة في الحكم.

بمعنى أنْ تُعطى لكلِّ مكوِّن نسبة 32 % من الوظائف الأمنيَّة والإداريَّة ويُمنح المكوِّن المسيحيّ نسبة 6 %. وكبادرة حسن نيَّة، أعلنت القوات الأمريكيَّة أن شاغلي البيوت العرب قبل 2003م، سيبقون في بيوتهم لحين إيجاد تسوية لنزاعات الملكية، ممَّا هدَّأ من مخاوف السُّكّان العرب وردع إلى حدٍّ ما قوات الأسايش الكرديَّة، وقادة الأحزاب الكرديَّة التي وجدت في عدم إغضاب الحليف الأمريكيّ وتسوية المنازعات بالطرق السلميَّة، مصلحة كرديَّة كبيرة، ولا سيَّما بعد أن اطمأنوا أنَّ تحالف السُّلطة الكرديّ الشِّيعيّ والذي تأسس لقيادة الحكم في بغداد بعد 2003م، سيعجِّل بانتزاع حقوق الكرد العائدين إلى بيوتهم، وهو ما حصل لاحقًا حينما تمَّ تعويض عشرات آلاف من الكرد العائدين وبمبالغ مجزية، ودون استحقاق للكثيرين منهم[1].

حاولت الولايات المتَّحدة الاستمرار في نهجها لتحقيق الاستقرار في كركوك وفق رؤيَّة التوافق المكوِّناتيّ، فعمدت إلى إجراء انتخابات مجلس المحافظة في 2005م، ورغم مقاطعة العرب لتلك الانتخابات وصعود أغلبيَّة كرديَّة في مجلس محافظة كركوك، إلَّا أنَّ السُّلطات الأمريكيَّة عمدت بذلك الإجراء إلى فتح الطريق أمام العرب للمشاركة في إدارة المدينة والمساهمة في الحياة العراقيَّة العامَّة، وقد نجح ذلك في ظهور تيار سياسيٍّ جماهيريّ عربي

(1) تمَّ إقرار قانون هيأة دعاوى الملكية رقم 13 لسنة 2010م، وأُعطيت مهلة سنة للمواطنين المتضررين من سياسات نظام صدَّام حسين بتقديم معاملاتهم إلى الهيئة والتي أنهت عملها بموجب المادة 22 من القانون في 30-6-2011م، وحسب عضو مفوضية حقوق الإنسان (عليّ البياتي) فإنَّه تمَّ تعويض 163 ألف متضرر تمَّ استلام معاملاتهم من قبل الهيئة قبل تأريِّخ إنهاء عملها حسب القانون. وهناك عشرات آلاف المتضررين ينتظرون أن يتمّ استلام معاملاتهم دون جدوى بسبب انتهاء عمل اللجنة. ينظر: العراق مدين قرابة مليار دولار للمتضررين من نظام صدَّام بقانون دعاوى الملكية، شفق نيوز في 18-9-2019م، شوهد بتأريِّخ 16-1-2022م على الرابط https://shafaq.com

ينحاز للمشاركة السِّياسيَّة وإدارة كركوك بالتوافق مع مكوِّنات المدينة، بعيدًا عن لغة التهديد التي تميَّز بها خطابها السِّياسيّ والإعلاميّ سابقًا.

لا شكَّ أنَّ موقف الولايات المتَّحدة بدأ يأخذ مساحة بعد تشكيل الحكومة العراقيَّة برئاسة (أياد علاوي) 2005م، ولاحقًا حكومتي (نوري المالكي) 2006-2014م، حيث أخذت الحكومة الأمريكيّة تتعامل بحذر مع ملف كركوك، خشية إغضاب الحكومة العراقيَّة التي تسعى لتثبيتها وسط مجموعة كبيرة من التحديات الأمنيَّة، مقابل عدم إغضاب الحليف الكردي، فضلًا عن عدم تجاهل الحليف التركيّ؛ لأنَّ تركيا لها مصالح استراتيجيَّة في كركوك وهي حليف أساسي للولايات المتَّحدة ولمصالحها في الشرق الأوسط[1]. ولا شكَّ أنَّ الموقف الأمريكيّ تبلور أكثر بعد تقديم تقرير بيكر هاملتون إلى الرئيس جورج دبليو بوش في 2006م، بعد تصاعد خسائر القوات الأمريكيَّة وتصاعد المطالب بخروج القوات الأمريكيَّة من المستنقع العراقيّ، فقد وصف التقرير في المادة 30 منه كركوك بأنَّها برميل بارود، داعيًا الولايات المتَّحدة إلى جلب محكمين دوليين لتقرير مصير المدينة، والتي سينفجر وضعها وتتحوَّل لساحة اقتتال إثني غير محسوم النهايات[2] ورغم أنَّ إدارة الرئيس بوش تجاهلت التقرير، وقرَّرت زيادة أعداد قواتها في العراق لمواجهة العنف المنفلت هناك، إلَّا أنَّ تغيّرًا واضحًا ظهر في السِّياسة الأمريكيَّة في ملف كركوك، قوامه أنَّ حلَّ أزمة المدينة المشتعلة يقرِّره العراقيَّون، ولهذا بات تشجيع الحوار بين الحكومة الاتحاديَّة في بغداد وحكومة إقليم كردستان، يمثِّل أساس الرؤيَّة الأمريكيَّة لحلِّ مسألة كركوك، وبشكل يحفظ حقوق مكوِّنات المدينة من العرب والتركمان والكرد والمسيحيَّين، كما أنَّ تشجيع الحوار السِّياسيّ بين ممثلي مكوِّنات المدينة ونخبها المثقفة وتفعيل دور المجتمع المدني، وترسيخ آليات لبناء السَّلام والاندماج الاجتماعيّ والاقتصادي بين المكوِّنات، سيُبقي كركوك وفق الرؤيَّة الأمريكيَّة مدينة مفتوحة لتعايش الجميع[3]. هذا الحلُّ يبقي مصالح الولايات المتَّحدة مستمرَّة مع الحكومة الاتحاديَّة في بغداد، ومع حكومة

(1) عمار مرعي الحسن، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجيَّة في الصرِّاع الدولّي، مكتبة السنهوري، بيروت 2018م، ص 192.

(2) عماد علّو قراءة جديدة لتقرير بيكر-هاملتون (مقال)، المركز العربّي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة في 01 نوفمبر، 2011م شوهد بتأريِّخ 29-1-2022م على الرابط https://www.dohainstitute.org/

(3) لاري هانور ولوريل أي. ميلر، التسوية في كركوك الدّروس المستفادة من مستوطنات الصرِّاعات العرِّقيَّة والإقليميَّة السابقة، دراسة تمَّ إعدادها من قبل مؤسسة راند Rand لصالح القوات الأمريكيَّة في العراق، 2012م، ص 22.

كردستان التي تعوُّل عليها الحكومة الأمريكيَّة كثيرًا في الدفاع عن مصالحها في العراق، إذ يعتقد الأمريكيَّون أنَّ تمكين العراق وتوزيع السُّلطة والثروة بين مكوُّناته شرط لاستقرار العراق سياسيًّا واقتصاديًا، وسيشكِّل حلَّ النزاع في كركوك في النتيجة مصلحة أمريكيَّة. فمن أجلِّ تمكين العراق من الاستمرار في تطوُّره السِّياسيّ والاقتصادي، فإنَّ الولايات المتَّحدة لا تؤيِّد انفصال إقليم كردستان، ولهذا عارضت وبقوَّة فكرة الاستفتاء على تقرير المصير التي طرحها مسعود بارزاني في 2017م، حيث تفضِّل السِّياسة الأمريكيَّة رعاية الحلول المنطقيَّة للمشاكل الدستوريَّة والقانونيَّة، والتي من شأنها أن تزيد إدماج الإقليم الكردي في الدَّولة العراقيَّة. وبذلك يمكن أن يمنع التقارب الحكومي الكردي، حصول فراغ أمنيّ في المناطق المتنازع عليها، وبذلك يتمُّ تجنب عدم الاستقرار السِّياسيّ والأمنيّ، والذي قد يقود في حالة حصوله إلى التدخل التركيّ أو الإيرانيّ وعودة التنظيمات الإرهابيَّة، وعودة العنف ثانية إلى كركوك، والتي ترغب الولايات المتَّحدة بمنع النزاع بين مكوُّناتها، وتقريب وجهات النظر بين ممثلي تلك المكوُّنات، وبما ينتج حلولًا سياسيَّة تساعد في نزع فتيل الأزمة في المدينة، وبهذا الخصوص، نود الإشارة إلى دراسة قام بها فريق أمريكيّ بقيادة (جبرائيل اسكوبار)، القنصل الأمريكيّ السابق في كركوك في نيسان/ أبريل 2017م، والتي اقترح فيها (أنَّ الحقَّ الطبيعي أي حقّ الولادة، هو الحلُّ لمعضلة كركوك). ويعرّف الفريق الأمريكيّ (حقَّ الولادة)، بأنّه وضع قانونيّ يسمح لسُكّان المحافظة بحقِّ التمتع بجميع الحقوق المتاحة لسُكّان إقليم كردستان، بغض النظر عن الحقوق التي يكفلها الدستور العراقيّ[1]. ووفقًا لذلك، فإنَّ كركوك تدار بشكل مشترك عن طريق وشائج أو علاقات ثنائية بين حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق المركزيَّة. وسيستطيع سكان كركوك التصويت في انتخابات إقليم كردستان، والانضمام إلى قوات البيشمركة، ويمكن توظيفهم من قبل حكومة إقليم كردستان[2].

ترى هذه الدِّراسة أنَّ كركوك ستكون رسميًّا مقاطعة فردية ولكن لها في ذات الوقت علاقات ملزمة قانونيًّا لكلتا الحكومتين العراقيَّة المركزيَّة وإقليم كردستان، حيث سيتمُّ تقسيم الصلاحيات الدستوريَّة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقيَّة ورئاسة مجلس

(1) رابعة العبيدي، مستقبل العراق في مستقبل كركوك، (مقال تحليلّي)، صحيفة الزمان (طبعة العراق)، منشور في 3 نيسان/أبريل 2017م، شوهدت بتأريِّخ 2022/1/29م على الرابط .https://www.azzaman .com/

(2) رابعة العبيدي، المصدر نفسه.

المحافظة، مع سلطات لكلٍّ منها ومشاركة السُّلطة بين الجميع، مع تحقيق لا مركزيَّة السُّلطة، وبذلك يمكن تأسيس حكم غير مسيَّس وبالتالي تقليل الفوارق العرِّقيَّة-الإقليميَّة. ويعتقد الفريق الذي أعد تلك الدِّراسة أنَّ تعدادًا للسُّكّان غير مناسب في الوقت الحالي لأنَّه سيفجر الصِّراع حول حقوق الأغلبيَّة والأقليَّة، وبالتالي يحبّذ نسبة 32 عرب 32 تركمان 32 كرد 4 مسيح، وبناء على ذلك فإنَّ العرب والتركمان والكرد يشاركون في الانتخابات وعلى قدم المساواة من الحوافز[1]. ويذكر الفريق بعض الفوائد من هذا الاقتراح:

- إنَّه يمهِّد الطريق لانتخابات قادمة ناجحة يمكن أن يتمّ الاتفاق عليها بين الفرقاء.
- سيساهم في إنشاء إدارة مشتركة، يمكن أن تسهِّل التعداد السُّكّانيّ لاحقًا وفقًا للمادة 140.
- لن يؤثِّر تزوير الانتخابات في التوتر العرِّقيّ بين مكوِّنات كركوك؛ لأنَّ العربيّ أو الكردي أو التركماني يمكن أن يخدع عربيًّا ولا كرديًّا ولا تركمانيًّا آخر. ويعتقد الفريق أنَّ جميع النقاط المذكورة أعلاه يجب أن تتمّ تحت إشراف الأمم المتَّحدة؛ لأنَّها الطرف الوحيد الذي يحظى بثقة جميع أطراف النزاع[2].

ثانيًا: ملفات خلافيَّة حكوميَّة وأخرى كرديَّة

قد يبدو ظاهرًا أنَّ موضوع ضمِّ كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان، هو الأكثر كلفة وتأثيرًا في علاقات الإقليم بالحكومة العراقيَّة منذ 2003م. ولكن بتمحيص تلك العلاقات وما تمخض عنها من صراع سياسيٍّ وصدام عسكري وفقدان للثقة، فإنَّ كركوك قد فجرت قضايا أخرى كانت محلًا للتقاطع بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان. ورغم

(1) المصدر نفسه.

(2) ساهم عدم الاستقرار السِّياسّي والأمنيّ والاقتصادي الذي مرَّ به العراق في مرحلة ما بعد انسحاب الجيش الأمريكيّ 2011، وظهور تنظيم داعش وما أحدثه من فوضى سياسيَّة وأمنيَّة وتهجير لملايين السُّكّان داخل وخارج العراق، في تراجع الاهتمام الأمريكيّ في الملف العراقيّ، ولا سيَّما زمن إدارة الرئيس دونالد ترامب، وقد دفعت التدخلات الإيرانيَّة المتزايدة في الشأن العراقيّ، واستهداف السفارة الأمريكيَّة وقواعد الجيش الأمريكيّ بهجمات عسكريَّة من قبل الجماعات الموالية لإيران، في تصاعد احتمالات الانسحاب الأمريكيّ التام من العراق، وقد لاحظ مراقبون للشأن العراقيّ أنَّ هذا التراجع انعكس في ضعف مواقف الولايات المتَّحدة حيال المسألة الكرديَّة عمومًا، ومن قضيَّة كركوك بشكل خاص وهو ما تمثَّل في معارضتها لقضيَّة الاستفتاء على تقرير المصير التي أصر على إجرائها الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ.

أنَّ بعض تلك القضايا يفترض ألا تكون محلَّ نقاش أو صراع؛ لأنَّها منصوص عليها مسبقًا في دستور 2005م، وفي الاتفاقات السِّياسيَّة التي أعقبته. مثل قانون النفط والغاز وحصَّة الإقليم من الميزانية الاتحاديَّة وملف المادة 140، الخاصَّة بتسوية واقع كركوك والمناطق المتنازع عليها، إلَّا أنَّ الصِّراع السِّياسيَّ المحتدم بين فرقاء العملية السِّياسيَّة والذات السلبية المحمَّلة بلغة التخوين والتشكيك، والتي سادت تعاملات الأحزاب السِّياسيَّة ببعضها، قد أفرزت مساحات جديدة للاختلاف والصِّراع بين الحكومة والإقليم، فظهرت على سطح السِّياسة مواقف حكومية متشنجة حيال وجود قوات البيشمركة الكرديَّة ودورها العسكريّ والسِّياسيّ وآلية تمويلها من الميزانية الاتحاديَّة، وفجأة تبيَّن للحكومة بعد كلِّ هذه السنوات من المشاركة الفعَّالة للبيشمركة في مكافحة الإرهاب، واستتباب الأمن أنَّها فصيل حزبيّ مسلَّح وليس جزء من الجيش العراقيّ؟! هذا الاكتشاف الحكوميّ المتأخر، أجَّجه رفض الأحزاب الكرديَّة مناقشة دمج البيشمركة بالمنظومة الأمنيَّة للحكومة العراقيَّة، وإصرارها على نشرها في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها دون تنسيق وتشاور مع الحكومة[1].

ظهرت ملفات طارئة أخرى لتسمم أجواء العلاقة بين الطرفين، منها ما يمكن تسميته حرب الأرزاق والتي قطعت خلالها حكومتا السَّيِّدين (نوري المالكي) و(حيدر العبادي)، مرتبات الموظفين الكرد، كأثر عقابي ضدَّ حكومة الإقليم، التي بقيت ترفض تسليم عائدات النفط المستخرج من كركوك إلى الخزينة الاتحاديَّة العامَّة، وهو ملف بات عرضة للمساومة والضغط

(1) نتيجة تصاعد خطر داعش في مناطق التماس بين الجيش العراقيّ وقوات البيشمركة، فقد تمَّ الاتفاق على ضمِّ لواء 22 من البيشمركة إداريًّا وماليًّا لوزارة الدفاع العراقيَّة، ضمن اتفاق التنسيق المشترك، وصدور أمر بانتشار الفوج المذكور لمعالجة الفراغات الأمنيَّة التي خلَّفها انسحاب البيشمركة من مواقعها عام 2017م، وتتضمن اتفاقيَّة التنسيق المشترك بين الدفاع والبيشمركة 4 بنود، الأوّل: فتح مراكز التنسيق المشترك، والثاني: مسك الثغرات الأمنيَّة بين الجيش والبيشمركة، والثالث: فتح ونصب نقاط تفتيش مشتركة بين الجانبين، والرابع: عمليات توسعية في المحاور لتمشيط القواطع ومطاردة بؤر وأوكار داعش إلى جانب تبادل المعلومات الأمنيَّة والاستخبارية لمكافحة الإرهاب. وتعدُّ الفراغات الأمنيَّة بين قوات الجيش العراقيّ والبيشمركة، أحد أبرز التحديات أمام جهود محاربة فلول داعش في العراق. وتمتد تلك الفراغات من الحدود السوريَّة شمالًا عند محافظة نينوى مرورًا بمحافظة صلاح الدين وكركوك، وصولًا إلى ديالى على حدود إيران. وتشكَّلت الفراغات نتيجة التوترات التي حصلت بين الجيش والبيشمركة في أعقاب استفتاء الاستقلال في عام 2017م، إذ تمتد بينهما ما يشبه الأرض الحرام، وفي بعض المناطق تكون بعمق بضعة كيلومترات وتعدُّ ملاذًا لتحرك مسلّحي داعش، دون وجود قوات رادعة لها. ولا زال تطبيق بنود اتفاقيَّة التنسيق المشترك يواجه صعوبات. انظر شفق نيوز، انضمام لواء من البيشمركة إلى وزارة الدفاع ضمن اتفاق التنسيق المشترك، منشور في 2022/2/4م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/4م على الرابط https://shafaq.com

بين الطرفين رغم تكلفته الإنسانيَّة، ولم يَخلُ ملف النازحين العراقيّين في إقليم كردستان من شبهة الابتزاز، إذ طالبت حكومة الإقليم الحكومة الاتحاديَّة بدفع مليارات الدولارات مقابل التكاليف الماليَّة التي تكبدتها جراء أزمة نازحي المحافظات الغربية والشمالية، وهو تصرف استنكره الكثيرون؛ لأنَّه يخلّ برمزيَّة الشخصيَّة الكرديَّة المعروفة بطيبتها وكرم ضيافتها. كانت تلك الملفات ضروريَّة لتصعيد خطاب الكراهية بين العرب والكرد. وقد برز ملف الحشد الشعبيّ ومواجهاته المستمرَّة مع البيشمركة في بعض مناطق التماس، ليزيد المشهد السِّياسيّ سخونة بين الجانبين، رافقها تأجيج إعلامي وسياسيّ أنزل الأزمة لعمق الشارعين العربيّ والكرديّ، فقد ظهر نوري المالكي كوريث لصدَّام في المدرك الجمعي الكردي، يهدف حسب الرؤيَّة الكرديَّة إلى القضاء على الهويَّة الكرديَّة، مقابل ذلك ظهر مسعود البارزاني في الإعلام الحكومي بصورة الكردي المتعصب والمتمرد الانفصالي، الذي يهدِّد وحدة العراق ويسعى للاستحواذ على كركوك، وبقية المناطق العراقيَّة بقوَّة السِّلاح، تمهيدًا لإعلان دولته الكرديَّة على أنقاض العراق.

إنَّ المشكلة التي بدأت بالتفاعل هي أنَّ التراشق السِّياسيّ والإعلامي مع أنَّه ساهم في تكريس القطيعة بين المركز والإقليم، فإنه أفرز سلوكيات ومظاهر سياسيَّة زادت من الأزمة المستمرَّة في البلاد منذ 2003م، منها:

1 ـ قيام قوات البيشمركة بالهجوم على كركوك وتوابعها والسيطرة عليها عسكريًّا وأمنيًّا، بعد انسحاب قوات الجيش العراقيّ منها، بعد هجوم داعش حزيران-يونيو 2014م، ولا شكَّ أنَّ هذه السيطرة خلقت أجواء من الارتباك السِّياسيِّ ووترت العلاقات بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان، التي وجدت في هذا الحدث فرصة لتكريس هيمنتها على كركوك، فإثْر سيطرة البيشمركة والأسايش الكرديَّة على المدينة، قام زعيم الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ مسعود بارزاني بزيارة لكركوك، صرّح فيها أنَّ المدينة هي مدينة كردية وأنَّ (الأكراد لن يتخلوا عن شبر واحد من أراضيهم، ولن يساوموا على المدينة المتعدِّدة الأعراق التي يسعون لإلحاقها بإقليم كردستان العراق... لقد صبرنا عشر سنوات مع الحكومة الاتحاديَّة لحلِّ مشاكل هذه المناطق وفق المادة 140 ولكن دون جدوى. والآن أُنجزت هذه المادة ولم يبق لها وجود)[1]،

(1) مريم أوباييش، البارزاني: لا مناطق متنازع عليها بعد سيطرة الأكراد، (تقرير)، في 27-6-2014 شوهد بتأريِّخ 31-1-2022م على الرابط https://www.aljazeera.net/

هذه التصريحات وغيرها كرَّست عدم الثقة بين الجانبين الحكوميّ والكرديّ، وفتحت بابًا للصدام السِّياسيّ والمواجهة العسكريَّة.

2 ـ بعد سيطرتها على مدينة كركوك استثمرت حكومة إقليم كردستان ضعف الحكومة العراقيَّة وإنشغالها بمكافحة تنظيم داعش الذي اجتاح ثلث أراضي العراق، في تنفيذ استراتيجيَّتها بالسيطرة على نفط كركوك وتصديره لصالحها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي التركيَّة، وقد وصف رئيس الوزراء العراقيّ الأسبق حيدر العبادي، تصدير الإقليم الكردي لنفط كركوك بأنَّه إجراء غير قانونيّ[1] لا سيَّما مع إصرار حكومة الإقليم الكردي على عدم تسليم عائدات النفط إلى الحكومة الاتحاديَّة، وتنسيقها مع الحكومة التركيَّة لمدِّ أنبوب تصدير النفط إلى الأسواق العالميَّة عبر ميناء جيهان على البحر المتوسط[2] وإهمالها إعمار البنية التحتية في كركوك وتحسين الخدمات فيها، فقد تمَّ توظيف العائدات لحلِّ ضائقتها الماليَّة التي تعانيها؛ بسبب خلافاتها الماليَّة مع حكومة بغداد.

3 ـ مضي حكومة الإقليم بإجراء استفتاء لتقرير مصير كردستان في 25 أيلول/ سبتمبر 2017م، وبضمنه كركوك، وبلا أيِّ تشاور مسبق مع الحكومة العراقيَّة، وهو الاستفتاء الذي أثار موجة سخط شعبيّ وحكوميّ وامتعاض دوليّ وإقليميّ، ودفع إلى تحشيد عسكريّ استعادت فيه الحكومة العراقيَّة سيطرتها على كركوك، وقد كانت محصلة الاستفتاء مزيدًا من التوتر في العلاقات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة ليس بين بغداد وأربيل، وإنَّما انعكست النتيجة على وحدة الإقليم الكردي ذاته حيث تعرض سلمه الأهلي

(1) هل يسلِّم الأكراد «نفط كركوك» إلى بغداد؟ (خبر صحفي)، بتأريِّخ 22 تشرين الثاني-نوفمبر 2019م، شوهد بتأريِّخ 31 كانون الثاني ديسمبر 2019م على الرابط https://arabi21.com

(2) قدَّم العراق في عام 2014م، شكوى رسميَّة إلى محكمة التحكيم التجاري الدوليَّة ضدَّ تركيا؛ لأنَّها انتهكت اتفاقًا مشتركًا مع حكومة العراق، وسمحت بطريقة غير قانونيَّة لحكومة إقليم كردستان بتصدير النفط عبر خط أنابيب إلى ميناء جيهان التركيّ، وقد أصدرت المحكمة الدوليَّة في 2023/3/23م، قرارها النهائي لصالح العراق، وعلى أثر ذلك أبلغت تركيا العراق أنَّها ستحترم الحكم الصادر في قضيَّة التحكيم، وستوقف تصدير النفط المستخرج من حقول كركوك وحقول كردستان إلى الأسواق العالميَّة، والبالغ 450 ألف برميل يوميًّا، وهو ما سيشكِّل انتكاسة لسوق النفط الناشئ في الإقليم ويوجِّه ضربة كبيرة لطموحاته في الاستقلال عن بغداد.

للتصدع بعد اتهامات الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ لقوات الأسايش التابعة لحزب الاتحاد الوطنيّ بالتواطؤ مع القوات الحكوميَّة، ومساعدتها في دخول كركوك وهزيمة البيشمركة[1].

أمّا على صعيد العلاقات السِّياسيَّة فقد اعتبرت الأحزاب العربيَّة في بغداد الاستفتاء خيانة كرديَّة لمبدأ الشراكة الوطنيَّة ومحاولة كرديَّة لتقسيم العراق والاستيلاء على كركوك التي تعدُّ رمزًا لتعايش العراقيِّين، وطالبت أحزاب شيعيَّة بطرد الأكراد من بغداد وتصفية أملاكهم. وقد ولَّدت تصريحات بعض السِّياسيِّين في الائتلاف الشِّيعيّ الحاكم في بغداد حيال عوائل كرديَّة تمَّ تهديدها في بغداد، ردود فعل غاضبة، مقابل ذلك تصاعدت عمليات الانتقام الكرديّ من العرب القاطنين في أربيل، حيث جرت عمليات اعتداء على عدد من العرب وتصاعدت حملات إبعادهم من كردستان كرد فعل لحملات الإبعاد التي تعرض لها الكرد في بغداد، وكذلك في كركوك بعد هزيمة البيشمركة الكرديَّة، حيث تعرض عشرات آلاف من الكرد لحملة تصفية وترحيل نتيجة مخاوف من حصول عمليات انتقام بعد دخول الجيش العراقيّ كركوك، وقد ذكر مسؤولون في حكومة كردستان إنَّ نحو 100 ألف كردي فروا من كركوك خشية وقوع اضطرابات عرِّقيَّة. وقال محافظ أربيل الأسبق نوزاد هادي للصحفيين إنَّ نحو 18 ألف أسرة انتقلت إلى مدينتي أربيل والسليمانيَّة. ولا شكَّ أنَّ هذا العدد الكبير لا يخلُّ بالمعادلة السُّكّانيَّة في كركوك فحسب، وإنَّما بحجم وقوَّة التأثير الكردي في معادلة الصِّراع القوميّ في المدينة الغنية.

4 ـ إدارة التنوُّع في كركوك، فمنذ 2003م، سيطر الأكراد على إدارة المحافظة وباتت أغلب المواقع الإداريَّة والسِّياسيَّة من نصيب الحزبين الكرديين الاتحاد الوطنيّ والديموقراطيّ الكردستانيّ، وتمَّ استبعاد أبناء المكوِّنين العربيّ والتركمانيّ بأساليب مختلفة، كان في مقدِّمتها قانون المساءلة والعدالة والذي تمَّ بموجبه إبعاد المئات من العرب؛ لأنَّهم من أنصار نظام صدَّام حسين، كما مُنع التركمان لدوافع قوميَّة من الحصول على نصيبهم من المناصب العليا في المحافظة، وساهم المحافظون الكرد ولا

(1) للمزيد عن الاتهامات المتبادلة ينظر: إيليا جزائري، الخلافات الكردية سلَّمت كركوك، فهل تقضي على حلم الدَّولة؟، منشور بتأريِّخ 16 تشرين الأوّل أكتوبر 2017م، شوهد بتأريِّخ 2022/1/31م على الرابط https://www.alarabiya.net

سيَّما في زمن (نجم الدِّين كريم)، من تسهيل سيطرة الكرد على شركة نفط الشمال، وتحجيم نفوذ الموظفين العرب والتركمان، إضافة إلى تمكين الحزبين الكرديين من السيطرة على حقول كركوك والبدء بتصدير نفطها إلى الموانئ العالميَّة عبر الأراضي التركيَّة ودون علم أو موافقة الحكومة الاتحاديَّة.

أمَّا من الناحية الأمنيَّة، فبعد انسحاب القوات الأمريكيَّة من العراق 2011م، عاشت كركوك في فوضى أمنيَّة، فقد تمكَّنت البيشمركة من إيجاد مواطئ قدم لها في كركوك ممَّا خلق توترًا مع قوات الأمن العراقيَّة، التي مسكت الأرض بعد انسحاب الأمريكان، وممَّا زاد الأوضاع توترًا، تنافس الحزبين الكرديين للسيطرة أمنيًّا على كركوك، حيث برز الصِّراع جليًّا بين البيشمركة وبين قوات الأمن الداخلي الكردي (الأسايش)، فضلًا عن الجهاز الاستخباري والذي ينقسم بدوره إلى جهازين مستقلين، أحدهما تابع للاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ ويسمَّى (زنياري)، والآخر تابع للحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ (الباريستين)، ومن ثمَّ فإنَّ وجود هذا الكم من الأجهزة الإداريَّة والأمنيَّة، دفع إلى تداخل وتضارب في الصَّلاحيات، وبروز صراع بين الأجهزة وظهور حالات اختراق لأمن المحافظة عبر عمليات تصفية واغتيال وانفجارات كان المواطن ضحيتها.

لقد كانت نتيجة الفوضى الأمنيَّة والتوترات العرِّقيَّة أن قررت الحكومة العراقيَّة إرسال قوَّة عسكريَّة إلى كركوك في 2012م، سمِّيت قيادة عمليات دجلة، للسيطرة على إدارة الملف الأمنيّ داخل المحافظة، وهو ما دفع إلى توتر العلاقة مع إقليم كردستان، وتحشيدات كرديَّة على حدود كركوك والمناطق المتنازع عليها، وقد حسم ظهور تنظيم داعش مسألة السيطرة على كركوك، حيث استثمر الأكراد انسحاب قوات الجيش العراقيّ من كركوك لإعادة السيطرة عليها وإدارة ملفها الأمنيّ والسِّياسيّ[1]، وقد بيَّنت سياسة الإدارة المحليَّة في كركوك ضعفًا واضحًا في إدارة التنوُّع الإثنيّ في كركوك، واحتواء التوترات والصِّراع بين قوميَّات المدينة، بل أنَّ إدارة المحافظة وطبيعة شخصيَّة المحافظ (نجم الدِّين كريم) المنتمي للاتحاد الوطنيّ، كانت محل جدل، وساهم بسلوكياته في تسميم العلاقة بين مكوِّنات المدينة، وخلق أجواء من الشكِّ والتصعيد في العلاقة مع الحكومة الاتحاديَّة في بغداد، ونذكر من ذلك اتخاذ مجلس

(1) هالة فؤاد عباس، دور الحكومات المحليَّة في إدارة التنوُّع بعد عام 2008م: محافظة كركوك نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد: كلِّيَّة العلوم السِّياسيَّة 2021م، ص 116.

المحافظة ذي الأغلبية الكرديَّة قرارًا برفع علم كردستان فوق البنايات الحكوميَّة في كركوك، وإصراره على إدخال كركوك ضمن الاستفتاء الذي قرَّرت حكومة الإقليم إجراءه في أيلول/ سبتمبر 2017م، رغم معارضة الحكومة الاتحاديَّة وبقية مكوِّنات كركوك من العرب والتركمان والمسيحيِّين[1]، وهو ما أدَّى إلى تصاعد الأزمة بين جميع الأطراف واضطرار الحكومة الاتحاديَّة إلى تحشيد ما يزيد عن 18 ألف جندي لتنفيذ ما أسمته عملية فرض القانون في كركوك، والتي أدَّت إلى هزيمة كبيرة لقوات البيشمركة، وانحسار المشروع القوميّ للقيادات الكرديَّة التي أرادت جرّ الشعب الكردي إلى معركة خاسرة وفي غير أوانها.

ولا شكَّ أنَّ هزيمة البيشمركة وما تلاها من انقسام في المجتمع الكردي والطبقة السِّياسيَّة، قد فتحت باب التساؤلات حول طبيعة ونوعية وتركيبة الإدارة المحليَّة التي يجب أن تحكم كركوك، والتي يجب أن يُراعى فيها التمثيل الحقيقي لمكوِّناتها، عبر إنفاذ مبدأ التوازن، فضلًا عن اختيار الشخصيَّات النزيهة التي تمثِّل المصالح الحقيقيَّة لمكوِّنات كركوك بعيدًا عن المصالح الحزبيَّة، التي أخلّت بجوهر التعايش السلميّ بين أبناء المدينة، وهذا الشرط ممكن التحقق في ظلِّ وجود لجنة تشرف على تشكيلها الحكومة العراقيَّة، ويستشار فيها الأمم المتَّحدة لتنظيم انتخابات حقيقيَّة في كركوك، تنتهي باختيار إدارة حقيقيَّة تمثِّل مصالح جميع مكوِّنات المدينة.

ثالثًا: الأحزاب العراقيَّة وهويَّة كركوك

في الوقت الذي فتحت قضيَّة كركوك باب الانشقاق بين الأحزاب العراقيَّة بكلِّ توصيفاتها القوميَّة والمذهبيَّة، فإنَّها من جانب آخر، ذوبت جليد الخلافات السابقة بين تلك الأحزاب، وفتحت صفحة من التعاون بين أعداء الأمس ولا سيَّما الأحزاب العربيَّة والتركمانيَّة، وهكذا فإنَّ استعراض مواقفها بعد 2003م، يظهر مواقف شبه موحَّدة بين الأحزاب العربيَّة بشقيها السُّنِّيّ والشِّيعيّ والأحزاب التركمانيَّة حيال كركوك، بل أنَّ بعض الأحزاب الكرديَّة اختلفت مواقفها عن سابق عهدها، ولا سيَّما بعد استعادة الحكومة الاتحاديَّة سيطرتها على كركوك في 2017م، خصوصًا حزب الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ، والذي بدت مواقفه مؤيِّدة لضمِّ كركوك إلى

(1) Weldan Abdulwahab , Geopolitics of Kirkuk and it's Impact on the Future of Iraq, Hacettepe University, Graduate School Of Social Sciences, department of International Relations, Ankara. p. 58

سلطة الحكومة الاتحاديَّة شريطة إشراكه في إدارة المدينة بعيدًا عن غريمه التقليدي الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، هذا الموقف لم يكن نتيجة لإرث العداء التَّأريِّخيّ بين الحزبين الكرديين الكبيرين، ولا صراعاتهما المستمرَّة للسَّيطرة على كركوك فحسب، وإنَّما نتيجة الانقسام الحاد الذي حصل بينهما على خلفية استفتاء كركوك، والذي تولَّد عنه موقف سياسيّ وعسكريّ واضح لحزب الاتحاد الوطنيّ، مختلف ومتقاطع مع الديموقراطيّ الكردستانيّ، تمثَّل في تسليم مواقعه للجيش العراقيّ وانسحابه منها، وهو ما اعتبره الديموقراطيّ الكردستانيّ طعنة من الخلف وخيانة للقضيَّة الكرديَّة.

وهكذا يمكن القول أنَّ كركوك قد وحَّدت مواقف أحزاب وباعدت بين مواقف أحزاب أخرى، تبعًا لفهم ذلك الحزب لطبيعة الصِّراع، ومقدار الاستفادة منه في تعبئة جماهيره وأنصاره. ويمكن استعراض بعضًا من تلك المواقف، وعلى النحو الآتي:

1-الأحزاب الشِّيعيَّة

لقد كانت الأحزاب الشِّيعيَّة في بداية الاحتلال من أشد الأحزاب تأييدًا لموضوع الفيدراليَّة سيَّما حزب الدَّعوة الإسلاميَّة، والمجلس الأعلى بقيادة (عبد العزيز الحكيم)، والذي طالب بتشكيل فيدراليَّة بين تسع محافظات في جنوب العراق ووسطه، استنادًا لولاءاتها. ونتيجة التحالف السِّياسيّ المتين الذي تشكَّل بين الأحزاب الشِّيعيَّة والكرديَّة، فقد برز تساند قوي بينها في دعم مشروع الفيدراليَّة، وتمخضت الرعاية الأمريكيَّة للأحزاب الكرديَّة عن سكوت الأحزاب الشِّيعيَّة عن سيطرة الأحزاب الكرديَّة على القرار السِّياسيّ والأمنيّ في كركوك، وغضّت الطرف عن الإجراءات التي قامت بها السُّلطات الكرديَّة ضدَّ مكوِّنات المدينة، سيَّما إجراءات الاجتثاث، وقد بلغ التحالف الشِّيعيّ الكردي ذروته في تمرير دستور 2005م، والذي أقَّر العمل بالقوانين التي تمَّ تشريعها في إقليم كردستان منذ 1992م، وأقَّر لحكومة الاقليم سيطرتها على كردستان وبعض المناطق المتنازع عليها، كما اتفقت تلك الأحزاب على إضافة المادة 140، والتي اعتبرت كركوك من ضمن المناطق المتنازع عليها، وأعطت أحقية للأحزاب الكرديَّة بالهيمنة عليها، عبر موافقتها على إجراءات التطبيع والإحصاء والاستفتاء على مستقبل كركوك في نهاية كانون الأوّل/ ديسمبر 2007م.

ولا شكَّ أنَّ تحليل مواقف بعض الأحزاب الشِّيعيَّة حيال كركوك والمناطق المتنازع عليها، يجد أنَّها لم تُبنِ على أسس سياسيَّة أو مصالح ثابتة تخدم الاستقرار السِّياسيّ والسلم

المجتمعيّ، وإنَّما كانت مواقف متخبطة لا تخرج عن أنَّها ردود أفعال آنيَّة مبنية على روح المعارضة التي اعتادت عليها طوال عقود، وقد أكَّدت الأحداث اللاحقة في كركوك والصِّراع المحتدم على السُّلطة في بغداد، ضعف الرؤيَّة حيال كركوك، ولا سيَّما مع تغوّل السِّياسات الكرديَّة في المدينة، وتصاعد عمليات الانتقام من المكوُّن العربيّ، والتي لم ينجو منها العرب الشِّيعة الذين طالتهم كذلك سياسات التهميش والإبعاد، حيث أُبعد عشرات الآلاف منهم إلى مناطقهم السابقة في محافظات الجنوب (العمارة، والبصرة، والناصرية، والكوت، والديوانية)، وبظروف إنسانيَّة بالغة القسوة، تحت ذريعة أنَّهم جاؤوا لكركوك مع سياسات التعريب التي قام بها نظام صدَّام.

ومع استلام حكومة (نوري المالكي) السُّلطة عام 2006م، تكرست هيمنة حزب الدَّعوة على مفاصل الدَّولة، وبدأت معادلة الصِّراع الحزبيّ تتبدل، فأخذت المصالح تبرز على حساب المبادئ، وسياسات الغلبة على شعارات التعاون، وساعدت سلوكيات الأحزاب الكرديَّة في تصعيد الموقف السِّياسيِّ للأحزاب الشِّيعيَّة، فقد رفض ائتلاف دولة القانون استخدام القوَّة لحلِّ قضيَّة كركوك. وحسب تصريحات رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، فإنَّ قضيَّة كركوك لا يمكن أن تحلَّ بالقوَّة، وإنَّما بانفتاح المكوُّنات جميعها وتحاورها، هذا الموقف من رئيس الوزراء كان انعكاساً لاستمرار الأحزاب الكرديَّة بسياساتها التطهيرية، وقد دفعت الأحداث اللاحقة رئيس الوزراء لإيجاد ذرائع شتى لدخول كركوك، وإيجاد مواطئ قدم حكوميَّة فيها، وهي الخطوة التي تمَّ رسمها عبر تأسيس ما يسمَّى (مجالس الإسناد)، وهي عبارة عن مقاتلين من العشائر العربيَّة السُّنِّيَّة، جهّزتهم الحكومة بالتعاون مع القوات الأمريكيَّة بالأسلحة وبالدعم الماليّ، من أجلِّ إيجاد توازن في سلطة مكوُّنات كركوك[1]، وقد أُعتبر أنَّ تشكيل مجالس الإسناد كان بمثابة استجابة حكوميَّة متأخرة لإعادة التوازن السِّياسيِّ في كركوك، وفرض الأمن والاستقرار والقانون فيها. وقد حظيت هذه الخطوة بتأييد التركمان أيضًا، والذين شعروا أنَّ الانضمام لتلك المجالس سيحفظ هيبة وجودهم الذي تخلخل بسياسات التكريد التي مارستها الأحزاب الكرديَّة[2].

(1) صباح جاسم، مجالس الإسناد في العراق ما بين المصالح الحزبية والمصلحة الوطنيَّة، شبكة النبأ منشور بتأريِّخ 16 تشرين الأوّل أكتوبر 2008م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/9م على الرابط https://annabaa.org/

(2) فلاح يازار أوغلو، تشكيل مجالس الإسناد في كركوك والترحيب الجماهيريّ لها، موقع نحن التركمان بتأريِّخ 2008/11/25م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/9م على الرابط http://www.bizturkmeniz.com/

كان التَّيار الصَّدريّ من الداعمين لمجالس الإسناد، وقد أبدى مواقف أكثر حدَّة من بقية الأحزاب الشِّيعيَّة حيال سياسات الكرد ضدَّ العرب، وسعى إلى تبني مقاربة متشدِّدة تسعى إلى إشراك العرب الشِّيعة في توازن المكوِّنات في المدينة ومعارضة تكريدها. وقد أحدث تشكيل وحدات لجيش المهدي من الشِّيعة العرب والتركمان، وعمل استعراض عسكريّ في كركوك، ردَّة فعل عنيفة من قبل الأحزاب الكرديَّة، وظهر هذه المرَّة السَّيِّد مقتدى الصَّدر، خصمًا عنيدًا، له مطالبه التي يصرُّ على تحقيقها تحت قرع التهديد[1]. كما أحدث ظهور عناصر جيش المهدي ومعه منظمة بدر التابعة لمجلس الأعلى، (بدر سابقًا كانت ضمن المجلس الإسلاميّ الأعلى وأصبحت منذ سنوات كيانًا مستقلًّا بذاته)، وبرزت مخاوف من حصول مواجهات مسلَّحة، الأمر الذي يزيد العنف والاحتقان بين مكوِّنات المدينة.

وقد حذَّر القيادي في حزب الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ (رزكار عليّ) رئيس مجلس إدارة محافظة كركوك، من محاولات تغيير الواقع الديموغرافيّ في كركوك، معتبرًا إياها امتدادًا لسِّياسات النظام البعثي السابق تجاه أكراد المدينة. وقال عليّ أنَّ هناك عددًا من الوزراء المحسوبين على التَّيار الصَّدري الشِّيعيّ قاموا بتعيين العديد من العناصر الموالية لهم في دوائر المحافظة، وتخصيص رواتب مجزية لهم بشرط البقاء للسكن فيها. وأضاف أنَّ هذه الأعمال غير مقبولة لأنها تُعتبر امتدادًا لسِّياسة التعريب التي مارسها النظام السابق ضدَّ الشعب الكردي[2]، عزَّزت الأحزاب الشِّيعيَّة موقفها من كركوك بتأسيس الحشد الشعبيّ في 2014م، بفتوى المرجع الشِّيعيّ الأعلى السَّيِّد عليّ السيستاني، بهدف التصدي لزحف تنظيم الدَّولة (داعش) على المناطق والمحافظات الشِّيعيَّة، وبعد إعادة تحرير المناطق السُّنِّيَّة شمالي بغداد، شارك الحشد بقوَّة في عمليات التحرير، وكانت كركوك من ضمن المدن الاستراتيجيَّة التي تركز اهتمام الحشد الشعبيّ عليها، نظرًا لأهمِّيَّتها الاستراتيجيَّة من الناحية الاقتصادية والسِّياسيَّة، فكان الحشد القوَّة الضاربة لإضعاف سيطرة الأحزاب الكرديَّة على كركوك، وهو ما أوجد طرفًا جديدًا في معادلة الصِّراع على كركوك، ولا سيَّما بعد أن أعلن السَّيِّد مقتدى الصَّدر تمسكه بحماية العرب الشِّيعة في كركوك، واستعداده للتدخل بهذا الخصوص لضمان

(1) ممثل مقتدى الصَّدر في كركوك يحرِّض على وحدة العرب والتركمان ضدَّ الأكراد، صحيفة الشرق الأوسط، في 2003/9/23م، شوهد بتأريِّخ 2023/3/13م على الرابط: https://archive.aawsat.com/

(2) القدس العربّي، قائد أمريكّي يؤكِّد دخول ميليشيا شيعيَّة إلى كركوك، (خبر تحليلّي)، منشور بتأريِّخ 6 أيَّار مايو 2006م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/9م على الرابط https://www.alquds.co.uk

بقاء كركوك ضمن السِّيَّادة الاتحاديَّة، معتبرًا كركوك (ضحية الفساد والصِّراع القوميّ)، داعيًا الحكومة الاتحاديَّة إلى فرض سلطتها في كركوك، وإلَّا فإنَّ جيشه سيفرض سيطرته عليها[1].

2: موقف الأحزاب والتنظيمات السُّنِّيَّة

ربَّما لا يختلف موقف الأحزاب السُّنِّيَّة من كركوك عن نظيرتها الأحزاب الشِّيعيَّة، إلَّا أنَّ الأخيرة تمكَّنت بتحالفاتها الاستراتيجيَّة مع الأحزاب الكرديَّة من الإمساك بالسُّلطة، وتوظيفها لصالحها، في حين أنَّ الأحزاب السُّنِّيَّة لم تمتلك ذلك التَّأثير الذي يعينها في فرض مواقف قويَّة ضدَّ هيمنة الأحزاب الكرديَّة في كركوك، فهي كانت وبقيت منقسمة على ذاتها، ومبعثرة الجهود، بحكم تشتت واقع السُّنَّة في العراق بعد 2003م، فضلًا عن أنَّ كركوك لم تكن ذات أولوية في قاموسها، فقد فرض واقع ما بعد 2003م، أولويات أخرى تتعلق بحاضر السُّنَّة في العراق ومستقبلهم، إذ تعرض الكثير من رجالهم للاعتقال، وعمليات الاغتيال التي طالت ضباط الجيش السابق، فضلًا عن محاولات تخفيف وطأة قانون اجتثاث البعث الذي بموجبه تم تحييد وطرد الكثير من العناصر الادارية والسياسية.

أمّا بعد 2014م، فإنَّ ما تعرضت له المحافظات السُّنِّيَّة من تدمير وتفكيك لقواها الاجتماعيَّة وبنيتها الاقتصادية على يد داعش والجماعات المسلحة، كان مضاعفًا في تأثيراته على واقع تلك الأحزاب، بعد أن تمَّ تهجير ما يزيد عن أربعة ملايين من سكّان تلك المحافظات وتدمير مناطقهم وسحق مصادر رزقهم، وأصبح إعادة الأمن والإعمار لتلك المناطق من أعقد المشكلات في ظلِّ واقع محليٍّ ودوليٍّ مشحون ومتصارع. وهكذا وفي ظلِّ واقع سياسيٍّ تسلم فيه السُّنَّة المسؤولية من موقع التابع، لم يتعدَّ مواقف الأحزاب أكثر من التصريحات الشكليَّة التي تدعو الأطراف المتصارعة في كركوك إلى التهدئة وتغليب لغة الحوار على الصِّراع من أجلِّ بناء السَّلام، فالحزب الإسلاميّ وهو أكبر الأحزاب السُّنِّيَّة المشتركة في السُّلطة أكَّد في مناسبات عديدة أنَّه لا يؤيِّد إلحاق كركوك بكردستان، فقضيَّة كركوك وفق رأيه، خرجت عن إطارها الوطنيّ إلى الإطار الإقليميّ والدوليّ، وليس بمقدور أيِّ طرف منح كركوك إلى الأكراد[2]. وشدَّد رئيس البرلمان العراقيّ الأسبق ورئيس تحالف متحدون (أسامة النجيفي) على ضرورة

(1) قناة العربيَّة، بعد تفجيرات كركوك. الصَّدر للحكومة: تصرفي أو دعينا نتصرف، في 30 أيَّار مايو 2019م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/12م على الرابط https://www.alarabiya.net

(2) هالة فؤاد عباس، دور الحكومات المحليَّة...، المصدر السابق، ص 109.

التمسك بالحلول الدستوريَّة في حلِّ مسألة كركوك؛ لأنَّ تداعيات ضمِّ كركوك إلى كردستان بالقوَّة ستكون كارثية على العراق[1]. وقد أكَّد ذات الموقف رئيس جبهة الحوار الوطنيّ (صالح المطلك) والذي رفض ضمّ كركوك إلى إقليم كردستان، وشدَّد على أنَّ المادة 140 من الدستور انتهت عمليًّا بانتهاء مدَّة تطبيقها، ومن يتشبث بها فإنَّه يتشبث بعدم استقرار العراق[2]. كما بيَّنت هيئة علماء المسلمين وهي أكبر تنظيم فكريٍّ وسياسيٍّ يحظى بتأييد شعبي في الوسط السُّنِّيِّ، رفضها ضمّ كركوك إلى الإقليم الكردي؛ لأنَّ من شأن هذا أنْ يزيد الاحتقان والصِّراع بين مكوُّنات المدينة ويدخل العراق في صراعات سياسية لا نهاية لها.

3: الأحزاب العلمانيَّة

لم يختلف موقف الأحزاب العلمانيَّة أو المدنية عن موقف الأحزاب السُّنِّيَّة، فوجودها في السُّلطة كان وبقي هامشيًا، وقد انعكست تحالفاتها السِياسيَّة على مواقفها حيال قضايا البلاد المختلفة، ومنها قضيَّة كركوك التي خضعت لمستوى معين من المداهنة للأحزاب الكرديَّة التي أصبحت بعد 2003م، طرفًا قويًّا ومؤثِّرًا في معادلة السِّياسة العراقيَّة، حيث أنَّ باب السِّياسة كان مفتوحًا للأحزاب ذات الأجندات الطائفيَّة والقوميَّة دون الأحزاب المدنية، ومثالاً نذكر كيف ألغت حكومة (أياد علاوي) مؤتمرًا للأحزاب والشخصيَّات العشائرية العربيَّة والتركمانيَّة في كركوك، والذي عقدته في تكريت في 2005م، للتنديد بسياسات الأحزاب الكرديَّة في كركوك، حيث خضعت حكومة (علاوي) لضغوط قويَّة مارستها الأحزاب الكرديَّة لمنع هذا المؤتمر. وضمن هذا الإطار لم تتعدَّ مواقف تلك الأحزاب عبارات المجاملة الفضفاضة والتصريحات العامَّة التي تدعو إلى ضبط النفس في كركوك، وإجراء حوار بين الأطراف القوميَّة المتصارعة، دون تقديم أيَّة رؤيَّة عمليَّة أو آلية واضحة لنزع فتيل الأزمة القوميَّة المستعرة في كركوك. ففي تصريحاته المستمرَّة حول كركوك صرَّح رئيس الوزراء الأسبق (أياد علاوي) ورئيس ائتلاف العراقيَّة، أنَّه يرفض ضمَّ كركوك إلى إقليم كردستان، مشدِّدًا على ضرورة اللجوء إلى اللقاءات والحوارات الأخوية[3]. ومن ناحية القوى السِّياسيَّة المسيحيَّة، فرغم عزلة المكوُّن المسيحيّ عن صنع القرار في كركوك؛ بسبب قلَّة عددهم وهجرتهم المستمرَّة، إلَّا أنَّ الأحزاب المسيحيَّة

(1) المصدر نفسه، ص 110.

(2) صحيفة البيان، الحوار الوطنيّ تنتقد تصريحات حكومة كردستان عن الـ 140، منشور في 21 شباط فبراير 2009م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/12م على الرابط https://www.albayan.ae/

(3) هالة فؤاد عباس، المصدر السابق، ص 109.

بقيت ملتزمة بتأكيد مخاوفها من انعكاس الصِّراع في كركوك على السلم الأهلي فيها، إذ أنَّ استمرار حالة التوتر قد فاقمت من معاناة المسيحيَّين، ممَّا اضطر الآلاف منهم للهجرة إلى إقليم كردستان ومنه إلى خارج العراق، ممَّا أثَّر في معادلة الصِّراع في المدينة، وقال القيادي في المجلس الشعبيّ الكلدانيّ السريانيّ الآشوري (جونسون سياوش)، أنَّ مطالب المسيحيَّين تتلخص في منحهم منطقة حكم ذاتي، تضمُّ كركوك وسهل نينوى، إذ أنَّ حصولهم على منطقة للحكم الذاتي يعتبر بمثابة حلٍّ لكلِّ مشكلاتهم[1]، وهو ما أكَّده النائب الكلداني (يونادم كنا) والذي أكَّد أنَّ رغبة المسيحيَّين في كركوك تتمثَّل في إجراء مزيد من الحوار بين مكوِّناتها بهدف تحقيق الاستقرار الذي يعين على بقاء المسيحيَّين فيها [2].

4: كركوك والخلاف الشِّيعيِّ الكرديّ

ذكرنا في الصفحات السابقة أنَّه مع استلام (نوري المالكي) رئاسة الوزراء، فإنَّ شهور العسل بين الأحزاب الكرديَّة والشِيعيَّة قد انتهت، وحلَّت لغة الخصام والتنازع محلها، وفي الوقت الذي وافق التحالف الوطنيّ الشِّيعيّ في مفاوضات نهاية 2004م، على إدراج المادة 140 بمراحها الثلاث (التطبيع، التعويض، الاستفتاء) في دستور 2005م، فإنَّ الخلاف سرعان ما تفجر بين الأحزاب الشِّيعيَّة والكرديَّة على ملف كركوك، بعد أن اتجه (نوري المالكي)، لتبني سياسات انفرادية في حلِّ الصِّراع في المدينة، وهي سياسات اعتقد الأكراد أنَّها حالت دون اتمام مراحل نزع فتيل الأزمة في المدينة الملتهبة، حيث سعى إلى تصعيد لهجته حيال الأحزاب الكرديَّة والانقلاب على تحالفاته معها، عبر التحالف مع القبائل العربيَّة السُّنِّيَّة في كركوك، وكذلك التركمان والمسيحيَّين، بل ومع الإسلاميَّين الكرد المعارضين لهيمنة الحزبين الرئيسيين (الاتحاد الوطنيّ والديموقراطيّ الكردستانيّ). وقد زاد سخط الأكراد حينما أعلن المالكي في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008م، عن تشكيله مجالس الإسناد أو الصحوات من العرب والتركمان وبعض المعارضين الكرد[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص 111

(2) 3) النائب يونادم كنا يزور المطران يوسف توما في كركوك، في 31 كانون الأوّل ديسمبر 2020م، شوهد في 20-2-2022م على الرابط https://www.zowaa.org

(3) أسامة مهدي، هجوم كردي ضدَّ خطط المالكي لإنشاء مجالس إسناد بكركوك، منشور في موقع إيلاف الإلكتروني، لندن، بتأريِّخ 1 تشرين الثاني نوفمبر 2008م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/27م على الرابط https:// /elaph.com

لقد كان راجحًا أنْ تصاعد الخلافات السِّياسيَّة بين التحالف الوطنيّ الشِّيعيّ المهيمن على الحكومة، والأحزاب الكرديَّة سيعقِّد رؤيَّة الحلّ لمدينة كركوك، لا سيَّما بعد أن أدركت الحكومة العراقيَّة أنَّ تطبيق المادة 140، سيفقدها السيطرة على كركوك ويمهِّد لإلحاقها قسريًا بإقليم كردستان، والذي أخذ يشهد استقرارًا سياسيًّا ونموًّا اقتصاديًا متسارعًا، مقابل دخول بغداد في نفق الحرب الطائفيَّة والصِّراعات السِّياسيَّة.

لم يكن خيار الأكراد ضمّ كركوك بالأمر الهين، فرغم أنَّ الأحزاب الكرديَّة استثمرت غياب رؤيَّة حكومة التحالف الوطنيّ الشِّيعيّ في التعامل مع ملف كركوك، وتمكَّنت من جلب عشرات آلاف من الأسر الكرديَّة من مناطق مختلفة من كردستان، لخلق زيادة في التمثيل السُّكّانيّ الكردي في كركوك، وقامت قوات من الأسايش، بطرد آلاف العرب المقيمين في المدينة، إلَّا أنَّ التداخل الجغرافي والتمازج بين سكّان كركوك من غير الكرد من العرب والتركمان والمسيحيِّين، منعت الأكراد من الانفراد في حلِّ ملف كركوك لصالحهم، وخصوصًا في ظلِّ تصاعد الانتقادات الحكوميَّة والدوليَّة للانتهاكات الكبيرة التي مارستها قوات من الأمن الكرديَّة ضد قسم من العرب، بحجَّة أنَّهم أتوا عبر سياسات التعريب، وتحت تهمة التعاون مع تنظيم داعش، حيث تمَّ تبني سياسات عنصرية لملاحقة وسجن آلاف المواطنين[1]، بل والقيام بهدم أحياء عربيَّة كاملة، مثلما حصل مع حي واحد حزيران في كركوك، وتهجير الآلاف من ساكنيه بدعوى أنَّهم من المتجاوزين على الأرض، وأنَّ الحي تم بناءه بطريقة غير قانونيَّة[2].

وبسبب تصرفات أجهزة الأمن الكرديَّة، تحوَّلت الشراكة مع التركمان ضدَّ العرب في مراحل سابقة، إلى عداء كردي تركمانيّ استثمره العرب لاحقًا في تصعيد حدَّة الخطاب المناهض لتصرفات الأكراد في المدينة[3]. لقد سهَّلت حالة الفوضى والتهجير التي خلقتها داعش في المحافظات السُّنِّيَّة وانهيار الجيش العراقيّ وانسحاب قطعاته من كركوك، فرصة ثمينة أمام حكومة كردستان لتقديم الخيار العسكريّ في حسم ملف كركوك في 12 حزيران/ يونيو

(1) Sherzad Shikhani, Kurds Fear 'Arabization' of Iraq's Kirkuk, published in 5 November, 2017 , seen in 27L2L2022 by https://english.aawsat.com/

(2) انظر حلقة برنامج ما وراء الخبر على قناة الجزيرة في 24-10-2016، منشور على الرابط .https://www aljazeera.net

(3) التركمان يحذرون من حرب قوميَّة يشعلها تكريد بارزاني لكركوك وكتائب تركيَّة تهدد بدخول المدينة، منشور في 2017/10/4، شوهد بتأريِّخ 2022/2/20م على الرابط https://baghdadtoday.news/

2014م، حيث سيطرت قوات البيشمركة على المدينة، مقابل هجوم عصابات داعش التي سيطرت على كلِّ أقضيتها ونواحيها، ومع سيطرة البيشمركة، اعتقد الأكراد أنَّ الصِّراع قد حُسم لصالحهم، وأنَّ حلم الدَّولة الكرديَّة الذي أنعش وجدان الكرد بات قريب التحقق، وأنَّهم مستعدين للتضحية بكلِّ قواتهم قربانًا له.

على الجانب الآخر، ورغم ثقل جراحها، ظلَّت الحكومة العراقيَّة تعتقد أنَّ معركة السيطرة على كركوك لم تُحسم بعد، فمع أنَّ تصاعد طبول الحرب على الإرهاب والأزمة الماليَّة، واستعادة بناء القوات المسلَّحة والأجهزة الأمنيَّة التي انهارت أمام داعش، قد عقَّد الأوضاع السِّياسيَّة والأمنيَّة ليس في كركوك وإنَّما في جميع أنحاء العراق[1]، إلاَّ أنَّ الحكومة العراقيَّة التي تخبطت بصداع محاربة الإرهاب وعلّة انخفاض أسعار النفط، بقيت متمسكة بعراقيَّة كركوك وإلزامية ضمّها للسيطرة الاتحاديَّة، وأنَّ أيَّة حلول كردية عسكريَّة أو تغييرات سكّانيَّة لا تلغي الاتفاقات السابقة التي حصلت بين الأحزاب الشِّيعيَّة والكرديَّة قبيل احتلال العراق 2003م، والتي نصَّت على بقاء هويَّة كركوك عراقيَّة ومفتوحة لجميع أطياف الشعب العراقيِّ، ولكن من الواضح أنَّ نشوة الاستحواذ والغلبة قد طبَّعت سلوك الأحزاب الكرديَّة وأنستها كلّ الاتفاقات السابقة، ورموا بكلِّ ثقلهم للهيمنة على كركوك بهدف التمهيد لتحقيق حلمهم القوميّ في الاستقلال عن العراق، دون أيِّ إدراك لطبيعة الواقع العراقيّ المعقَّد والمثقل بالأحداث والمفاجئات، فبعد الخطوة غير المحسوبة للأحزاب الكرديَّة ولا سيَّما الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ بزعامة مسعود بارزاني وإصراره على إجراء الاستفتاء لاستقلال إقليم كردستان في 25-9-2017م، حصل تغيُّر واضح في المواقف المحليَّة والإقليميَّة والدوليَّة، وعلى نحو أضعف إلى حدٍّ كبير الموقف الكرديّ في كركوك وعموم المناطق المتنازع عليها، فبعد إعلان الحكومة العراقيَّة والقوى الإقليميَّة والدوليَّة الفاعلة، كتركيا وإيران والولايات المتَّحدة رفضها إجراء الاستفتاء وعدم الاعتراف بنتائجه[2] قامت الحكومة العراقيَّة بدفع القوات العراقيَّة لاستعادة السيطرة على مدينة كركوك في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017م، في خطوة وصفت بالتَّأريِّخيَّة والحاسمة، دفعت إلى تفتت الموقف الكرديّ وانقسامه، حيث

(1) فاروق علّي أبو المعاطي، كركوك هل تمثِّل الشرارة التي تفجِّر الوضع في العراق، مجلة شؤون خليجيَّة، العدد 42، (المنامة، مركز الخليج للدِّراسات الاستراتيجيَّة 2005م، ص 149.

(2) Azad Lashkari, U.S. does not Recognize Kurdish Independence Vote in Iraq, Published by Reuters agency in September 29, 2017, seen in 272022-2- by https://www.reuters.com/

برزت للسطح اتهامات كرديَّة متبادلة بالخيانة العظمَّى والتحالف مع الحكومة العراقيَّة، وهو ما عقَّد مشاهد الحلِّ لكركوك. ففي ظلِّ سيطرة تامَّة للقوات الحكوميَّة على كركوك والمناطق المتنازع عليها وحصار إقليم كردستان عبر غلق المعابر الحدودية مع إيران وتركيا، واستعادة السيطرة الحكومية عليها، وفي ظلِّ اشتراك الحكومة العراقيَّة في الإشراف على مطارات أربيل والسليمانيَّة، وصعوبة حركة الملاحة الدوليَّة للإقليم آنذاك وانسحاب أكثر الشركات الأجنبيَّة العاملة فيه، فضلًا عن تصاعد الخلافات الكرديَّة -الكرديَّة عل خلفية الأزمة الاقتصادية التي مرَّ بها الإقليم، وتصاعد الانتقادات السِّياسيَّة والإعلاميَّة لهيمنة عائلة البارزاني على شؤون الإقليم وقمعها للحرِّيَّات العامَّة[1]، فإنَّ مستقبل الإقليم سيزداد ضعفًا سيَّما مع احتماليَّة بروز تحالفات جديدة بين الحكومة العراقيَّة وبعض الأحزاب الكرديَّة، وفي مقدِّمتها الاتحاد الوطنيّ وحركة التغيير بهدف الشراكة في إدارة كركوك، بعيدًا عن هيمنة الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ والذي شهدت فترة حكمه توترًا وتصاعدًا للأزمة مع الحكومة الاتحاديَّة وعنادًا غير مسبوق في إيجاد مخرج مقبول لأزمة المدينة المستعصية.

كما أنَّ تصاعد الصِّراع على تقاسم السُّلطة والثروة، وانعكاس الأزمة الاقتصادية على واقع المواطن الكرديِّ، وهروب رؤوس الأموال من كردستان، وانسحاب الشركات النفطيَّة من الإقليم على خلفية قرار دوليٍّ يمنع الكرد من تصدير النفط دون موافقة الحكومة العراقيَّة، فضلًا عن هجرة الشباب الكردي إلى خارج الإقليم؛ بسبب قلَّة فرص العمل، ستُضعف بلا شكٍّ الموقف الكردي حيال كركوك في المستقبل المنظور[2].

5: فيدراليَّة كركوك والرؤيَّة التركمانيَّة

مع اشتداد الصِّراع بين مكوُّنات كركوك الرئيسة، أخذت الحلول تتوالى من جهات دوليَّة وإقليميَّة لحلِّ أزمة المدينة، وسار التركمان على خطِّ المبادرات الدوليَّة، متبعين أسلوب إطفاء الأزمة بدل تأجيجها، ومدركين أنَّ التعايش المشترك بلا إقصاء للآخرين هو السبيل الأمثل لتحقيق السَّلام في المدينة، وأنَّ أفضل طريق لهذا المسار هو تشكيل إقليم كركوك المستقل، والذي نصَّ عليه الدستور العراقيّ الدائم 2005م، في المادة (119)، والتي تعطي

(1) Barzani family members seal rule over Iraqi Kurds, published in 15 June 2019 by https://thearabweekly.com/

(2) Andrew Snow, Kurdistan Region's Debt Crisis Threatens Iraq's Economy, Institute of peace, United States, in May 9, 2018 by: https://www.usip.org/

الحقَّ لمحافظة أو أكثر بتشكيل إقليم خاص بناءً على رغبة سكّانها ومن خلال تصويت ثلثي أعضاء مجلس المحافظة أو من خلال تصويت عشر سكّانها على تشكيل الإقليم. وكان المقترح التركمانيّ قد تبلور منذ بداية الاحتلال الأمريكيّ للعراق، حينما تقدم 14 عضوًا عربيًّا وتركمانيًّا في مجلس محافظة كركوك في أيَّار/ مايو 2006م، بمقترح لإجراء استفتاء على إقامة إقليم منفصل لمحافظة كركوك[1]. ولكن الفكرة بقيت حبيسة الأدراج؛ بسبب قوَّة الضغط الأمريكيّ وانشغال الحكومة العراقيَّة بفرض الأمن. ويعتقد النائب السابق عن الجبهة التركمانيَّة في البرلمان العراقيّ (حسن توران)، أنَّ الحلَّ الحقيقيَّ لمدينة كركوك يكمن في جعلها إقليمًا خاصًّا وبإدارة مشتركة وتوافقيَّة، وبرؤيَّة التقاسم للسُّلطة بين مكوِّناتها، وأنَّ هناك مجموعة روابط ومصالح مشتركة بين سكّان كركوك تحتِّم عليهم تقاسم السُّلطة والتوافق على المشاركة فيها[2]. ولهذا يعتقد الداعون لهذا الحلِّ أنَّ اختيار كركوك إقليمًا مستقلاً بذاته، ليس الحلَّ الأفضل فحسب، بل هو الحلُّ الوحيد أمام جميع الفرقاء، وذلك للأسباب الآتية:

1. إنَّ سكّان كركوك من التركمان والعرب والمسيحيِّين والصابئة، هم أكثر عددًا من سكّانها الكرد، وبذلك لا يمكن فرض قرار ضمِها لإقليم كردستان رغم إرادتهم. والأصح هو إجراء إحصاء سكّانيّ لها تحت إشراف مراقبين دوليين، لمعرفة عدد السُّكّان ونسبة كلّ إثنيَّة فيها، ومن ثمَّ إجراء استفتاء لسُكَّانها حسب المادة (119) من الدستور العراقيّ الدائم، لمعرفة موقفهم فيما إذا كانوا يريدون البقاء كمحافظة مستقلَّة بذاتها تابعة للعراق، أم ربطها بإقليم كردستان أو بالحكومة الاتحاديَّة في بغداد. وعلى الأغلب فإنَّ السُّكّان من غير الكرد يرفضون الانضمام لإقليم كردستان كما هو واضح من تصريحاتهم وردود أفعالهم المستمرَّة[3].

2. تشتمل مدينة كركوك على إمكانيَّات اقتصادية وزراعية وعلى موقع جغرافي متميِّز، يمكِّنها من أن تكون إقليمًا قائمًا بذاته، فتأريِّخيًّا شكَّلت كركوك ممرًا للنشاطات التجارية والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، ممَّا جعلها قادرة على التَّأثير السِّياسيِّ والاقتصادي والعسكريّ، وأهمّ

(1) طارق عبد الحافظ الزبيدي، فكرة مشروع إقليم كركوك بين الرفض والقبول: رؤيَّة فكريَّة، مجلة دراسات دوليَّة، العدد 57، مركز الدِّراسات الاستراتيجيَّة والدوليَّة، جامعة بغداد في 8-12-2017م، ص 166.

(2) لقاء خاص أجراه الباحث مع الأستاذ حسن توران رئيس الجبهة التركمانيَّة العراقيَّة عبر الشبكة الإكترونية (واتساب)، في 2023/3/14م.

(3) مستقبل كركوك: وجهات نظر متباينة، منشور في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/27م على الرابط https://www.bbc.com

ما يحتويه موقع محافظة كركوك هو بعدها عن الدَّول المجاورة للحدود العراقيَّة، بما تثيره الحدود من مشكلات التنازع والتدخلات العسكريَّة، فقد شكَّلت محافظة كركوك نقطة مهمَّة في الطرق التجارية المار عبرها كلّ الأطراف بين إيران من الشرق وتركيا من الشمال والجزيرة وبلاد الشام والبحر المتوسط من الغرب، فضلًا عن أنَّ لنفط كركوك أهمِّيَّة كبيرة في بناء الاقتصاد العراقيّ، وستبقى هذه الأهمية تؤدي الدور ذاته على المدى البعيد، لا سيَّما بعد أن تُعلَن كإقليم فيدراليّ قائم بذاته، إذ تشير الإحصائيَّات إلى أنَّ الاحتياطي الثابت للآبار النفطيَّة في كركوك تشكِّل نسبة 98.87 % تقريبًا من احتياطي نفط شمال العراق[1]، فضلاً عن السياحة وغيرها من الموارد والتي تشكِّل مصدرًا ثابتًا ومهمًّا لنجاح إقامة الإقليم إذا ما تمَّ، وكذلك الزراعة حيث خصوبة التربة العالية وصلاحيتها للزراعة دفعت بمحافظة كركوك إلى أنْ تكون في مقدِّمة المحافظات التي تغذي العراق بالمحاصيل الزراعية ولا سيَّما القمح، حتّى أُطلق عليها سلة خبز العراق، لتشكِّل هذه المقوُّمات وغيرها قوَّة اقتصادية لتشكيل الإقليم المقترح[2].

3- إنَّ إقامة إقليم مستقل في كركوك قد يؤدي إلى حدٍّ كبير لتخفيف عناصر التوتر وعدم والاستقرار السائدة بين مكوِّنات المدينة، والناجمة عن التنافس ومحاولات فرض سياسة الأمر الواقع والتغيير الديموغرافيّ، ويدفع بعملية بناء الأمن والسَّلام والاستقرار في المحافظة إلى الأمام، وهو ما يتيح الفرصة للبدء بعمليَّة تنمية اقتصادية واستثمار الموارد البشريَّة والاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها المحافظة، وبما يجعل منها نموذجًا للتعايش والسَّلام بدلًا عن أنْ تكون برميل بارود قد ينفجر في أيَّة لحظة حسب وصف تقرير (بيكر هاملتون) حول العراق[3].

4 أثبتت الأحداث في كركوك أنَّ ديموقراطية الأغلبيَّة التي مكَّنت الأكراد من الفوز بمقاعد مجلس المحافظة، والهيمنة على القرار السِّياسيّ والإداريِّ في كركوك، هي غير مجدية لتحقيق

(1) شذى خليل، كركوك: نار أزليَّة في ثاني أكبر احتياطي نفطيّ في العالم (مقال تحليلّي)، مركز الروابط للبُّحوث والدِّراسات الاستراتيجيَّة، في 4 أيلول-سبتمبر 2021، شوهد بتأريخ 2022/8/20م على الرابط: https:// rawabetcenter.com

(2) آيدن آقصو، كركوك وأهمِّيَّتها الجيوبوليتيكيَّة، موسوعة كركوك قلب العراق، تحرير سليم مطر، دار الكلمة الحرَّة، بيروت، ط1 2008م، ص 39.

(3) نقلاً عن طارق عبد الحافظ الزبيدي، المصدر السابق ص 176.

الاستقرار والأمن في المحافظة المنقسمة إثنيًّا، وبالتالي فلا بدَّ من ديموقراطية توافقيَّة تتقاسم في ظلِّها المكوِّنات السُّلطة بشكل متساوي يحد من استحواذ جماعة بمكاسب السُّلطة[1]، وطبقًا لليبهارت فإنَّ حكم الأغلبيَّة في المجتمعات التعدديَّة ليس غير ديموقراطيٍّ فحسب، بل خطير أيضًا، إذ قد يحرم أبناء الأقلِّيَّات من الوصول إلى السُّلطة، ممَّا يخلق وضعًا يشعرون فيه بالاستبعاد والتمييز ضدَّهم، وبالتالي يجعل ميلهم للاستقرار والتعاون مع الحكومة غير مؤكد، وعليه يقترح ليبهارت أنَّ المجتمعات المتعدِّدة تحتاج إلى نظام ديموقراطيّ يؤكِّد الإجماع بدلًا عن المعارضة، والشمول بدلًا عن الإقصاء[2]، وهذا النوع من النظام التوافقي قد يبرز بشكل أكثر وضوحًا في تشكيل إقليم خاص بكركوك، تتوافق على إدارته المكوِّنات الأربع بطريقة التقاسم العادل للسُّلطة وإدارة الاختلافات على قدم المساواة والعدالة.

بالرغم من أنَّ قضيَّة كركوك هي قضيَّة عراقيَّة بالدرجة الأوّلى، إلَّا أنَّ الصِّراع عليها قد عقَّدها وحوَّلها من قضيَّة داخليَّة إلى قضيَّة إقليميَّة ودوليَّة، وفي وضعها الحاليّ لا يمكن فرض حلٍّ لأيِّ طرف قوميٍّ دون أنْ يُحدث ذلك الحلّ ردود فعل إقليميَّة ودوليَّة، فعلى سبيل المثال لا يمكن بقاء تركيا ساكتة إزاء المحاولات الكرديَّة لضمِّ كركوك وفيها نسبة كبيرة من التركمان، إذ ستعمد تركيا إلى خلق مشكلات متنوعة لحكومة كردستان منها الحصار الاقتصادي والتدخلات السِّياسيَّة، وربَّما التدخل العسكري[3]، وهذا الأمر ينطبق بشكل كبير على إيران أيضًا، والتي تعد أنَّ وحدة التراب العراقيّ خطٌّ أحمر لا يمكن تجزئته، وبالتالي فإنَّ ضمَّ كركوك لإقليم كردستان سيخلُّ بذلك، وسيقوي شوكة الإقليم الكردي وبما يحفِّز مستقبلًا المشاعر القوميَّة لأكراد إيران، والذين يعيشون في المحافظات الغربية المحاذية لإقليم كردستان ويعيشون أوضاعًا سياسيَّة غير مستقرَّة[4]. ولهذا يتوقع أنصار الأقلمة لكركوك، أنْ تعي الأحزاب الكرديَّة هذه المحاذير الإقليميَّة، وتستغني عن خيار القوَّة لضمِّ كركوك؛ لأنَّ في هذا الأسلوب ما يشبه الانتحار السِّياسيِّ لتلك الأحزاب، وأنَّ القوَّة لا تجلب سوى مزيداً من الدماء والدمار وسيعمُّ الخراب على الجميع.

---

(1) لقاء خاص للباحث مع الناشط المدني والحقوقي العراقيّ التركمانيّ (مسرور أسود محي الدِّين) عبر الشبكة الإلكترونية (واتساب)، بتأريِّخ 2023/3/13م.

(2) Nawshirwan Hussein Saeed, Prescription for Power-Sharing in Contested Kirkuk, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2015. P: 8

(3) Weldan Abdulwahab, Geopolitics of Kirkuk and its Impact on the Future of Iraq, Ibid, p: 57

(4) Weldan Abdulwahab,Ibid,p:57

وعليه يعتقد مؤيدو إقليم كركوك أنَّ الكرد سيدركون الواقع الذي يعيشون فيه، حيث من الصعوبة البالغة بل وربَّما من المستحيل التلويح بأيِّ عمل تصعيدي للاحتفاظ بكركوك، ولا سيَّما بعد أنْ تغيَّرت معادلة الصِّراع السِّياسيِّ والعسكريّ بين الطرفين الكردي والحكوميّ أثر هزيمة البيشمركة أمام الجيش العراقيّ في 2017م، وعليه فإنَّ أيَّ جنوح كردي للعمل العسكريّ لاستعادة المدينة يحمل في طياته المخاطر لأمن واستقرار العراق، كما أنَّ وضع العراق السِّياسيّ والاقتصادي لا يتحمل فرض الحلول بالقوَّة؛ لأنَّ في ذلك خسارة للجميع. لذا يقترح أصحاب هذه الدَّعوة أن يتمَّ التوجه لجعل كركوك إقليمًا مستقلًّا بذاته، إذ أنَّه الحلّ العمليّ والصحيح الذي يجنِّب الجميع مخاطر المواجهة والصِّراع[1].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ أهمَّ أسباب الاندفاع التركماني لحلِّ إشكاليَّة مدينة كركوك هو بسبب ما يعتقدونه من استمرار السِّياسات الكرديَّة الرامية إلى إفراغ كركوك من طابعها التركماني، وتحويلها إلى مدينة كرديَّة وبالتالي فهم مع أيِّ حلٍّ سياسيٍّ يحفظ هويَّة التركمان وحقوقهم القوميَّة في المدينة.

لقد تقدم التركمان بمقترحات متعدِّدة ولكنَّنا نشير هنا إلى أهمِّ مقترح تقدم به نائب رئيس حزب تركمان (ايلي عليّ مهدي) وعضو مجلس محافظة كركوك عام 2006م، وبقي يشكِّل مرجعًا لكلِّ مطالبات التركمان بجعل كركوك إقليمًا مستقلًّا؛ لأنَّه حظي بتأييد كل القوى السِّياسيَّة التركمانيَّة في كركوك، والتي رأت فيه الحلَّ ألأمثل، ولأنَّه يراعي ضمان حقوق كافَّة مكوِّنات كركوك وخاصَّة المكوِّن التركمانيّ، وقد أيَّدت الكتلة العربيَّة في مجلس محافظة كركوك المقترح التركمانيّ؛ لأنَّه يوجد منفذًا لحلٍّ سياسيٍّ لأزمة الحكم والإدارة في كركوك، ويدفع إلى صياغة مشروع إقليم كركوك، والذي يستند إلى نصِّ المادة (119) وكذلك إلى نصِّ المادة (125)، من الدستور العراقيّ الدائم، والتي تشير إلى ضرورة تنظيم الحقوق الإداريَّة والسِّياسيَّة والثَّقافيَّة والتعليميَّة للقوميَّات المختلفة كالتركمان والكلدان والآشوريِّين وسائر المكوِّنات الأخرى[2]، وهو يضمن في حال تطبيقه ترسيخ مبدأ الإدارة المشتركة في إقليم كركوك بنسبة 32 % للمكوِّنات الرئيسيَّة الثلاثة: (التركمان، الكرد، العرب) ونسبة 4 % للمكوِّن المسيحيّ[3].

(1) رابعة العبيدي، المصدر السابق.

(2) ينظر: نصُّ المادة 125 من الدستور العراقيّ الدائم لسنة 2005م.

(3) علّي مهدي: توزيع المناصب الإداريَّة بنسبة 32 % بين القوميَّات هي أهمُّ أهداف مشروع إقليم كركوك، موقع نحن التركمان، في 22-6-2016م.

ولا تخفي الأحزاب التركمانيَّة وجهة نظرها أنَّ النجاح في إقامة إقليم كركوك سيشكِّل الأساس المستقبليّ لإقامة الإقليم التركمانيّ، والذي يتضمن إلحاق مناطق طوز خورماتو وآمرلي وبشير وتلعفر وكفري وداقوق، باعتبارها مناطق تركمانيَّة وترتبط بعلاقات وأنسجة ثقافيَّة مع تركمان كركوك[1]، ويستند المقترح على جملة مقوِّمات أساسيَّة أهمُّها[2]:

- تشكيل إقليم كركوك متنوُّع القوميَّات (التركمانيَّة، الكرديَّة، العربيَّة، والآشوريَّة) وتكون لغات القوميَّات المذكورة هي اللُّغات الرَّسميَّة في الإقليم.
- تشكيل برلمان خاص بإقليم كركوك يتكون من (100) نائب، يتمُّ انتخابهم بالاقتراع المباشر من قبل سكّان كركوك، على أن يتمّ توزيع المقاعد بالتساوي بين المكوُّنات الرئيسة في الإقليم وبنسبة 32 % للتركمان و32 % للكرد و32 % للعرب و4 % للكلدو آشوريين، على أنْ يكون رئيس المجلس من العرب ونائبيه من الكرد والتركمان[3].
- تشكيل هيئة أو مجلس رئاسي لإقليم كركوك يكون رئيسه من التركمان ونائبيه الأوّل والثاني من الكرد والعرب على التوالي.
- تشكيل مجلس وزراء إقليم كركوك، يتولى القيام بالمهام التنفيذيَّة والإداريَّة العليا في الإقليم، ويكون تحت إشراف هيئة الرئاسة على أنْ يرأسه رئيس وزراء كردي مع نائبين تركمانيّ وعربيّ على التوالي، على أن يراعى في اختيار الوزراء التمثيل القوميّ العادل لمكوُّنات كركوك وأن لا يتجاوز عدد الوزراء 13 وزيرًا[4].
- تشكيل سلطة قضائيَّة مستقلَّة وبالتوافق والمشاركة بين المكوُّنات القوميَّة الثلاث، وعلى أن يكون للطوائف غير المسلمة من مسيحيَّين وصابئة محاكمهم الخاصَّة التي تنظِّم شؤونهم وفق قانون خاص يصدر لهذا الغرض.

ويعتقد مقدِّمو مشروع إقليم كركوك، أنَّ العنف وعدم الاستقرار وتجذّر الكراهية بين

(1) الكتلة التركمانيَّة في محافظة كركوك تريدها إقليماً وتكشف عن تطلعاتها القوميَّة، موقع روج نيوز الإلكتروني، في 16-6-2016م.

(2) طارق عبد الحافظ، المصدر السابق ص 169.

(3) علّي مهدي، المصدر السابق.

(4) علّي مهدي، مـلخص مـشروع إقليم كركوك، منشور في موقع نحن التركمان 7 تشرين الأوّل أكتوبر 2005م، شوهد بتأريِّخ 3-3-2022م على الرابط http://www.bizturkmeniz.com/

مكوِّنات كركوك سيستمرُّ ويتصاعد، بسبب المطالب غير المشروعة لضمِّ كركوك إلى إقليم كردستان، وهو ما يدفع بالقوميَّات الأخرى إلى الاحتماء بمرجعيَّاتها القوميَّة في دول الجوار أو داخل العراق، ولهذا السبب فإنَّ تخفيف العنف ومنع التدخلات الأخرى في شؤون أهالي كركوك، يكمن في إنشاء مثل هذا الإقليم ليكون نموذجًا للتعايش والاستقرار بين مكوِّناتها، وليكون أهل كركوك بجميع مكوِّناتهم أداةً من أدوات الاستقرار والتنمية، بدلًا عن أن يكونوا وقودًا للحرب وعدم الاستقرار[1]، ولكن من الواضح وفي خضم اشتداد التنافس القوميّ داخل كركوك، فإنَّ مقترح إقليم كركوك قد تمَّت معارضته بقوَّة من قبل حكومة إقليم كردستان، وكذلك من قبل القوى والأحزاب الكرديَّة داخل كركوك؛ لأنَّه سيفقدها الهيمنة على المناصب الحكوميَّة والإداريَّة في كركوك[2]، كما أنَّ الموقف الإقليميّ ولا سيَّما الإيرانيّ لا يزال غير مشجِّع لمثل هذا الخيار؛ لأنَّه سيزيد من الانقسام المجتمعيّ والسِّياسيّ داخل المدينة المضطربة، وهو ما قد ينعكس لاحقًا بتأثيراته السلبيَّة على الداخل الإيرانيّ لوجود جماعات تركمانيَّة متعايشة داخل إيران قد تتشجَّع مستقبلًا للسير بذات الاتجاه.

سادسًا: إرهاب داعش ومظاهر الكراهيَّة في كركوك

ممَّا لا شكَّ فيه إنَّ ظهور تنظيم داعش الإرهابيّ واحتلاله لثلث أراضي العراق وانهيار القوات الأمنيَّة العراقيَّة (جيش، شرطة اتحادية، أمن، مخابرات، بيشمركة)، قد غيَّر قواعد الصِّراع السِّياسيّ في العراق، وأبرز الحاجة إلى رؤيَّة جديدة تضع في الاعتبار أمن المجتمع وصموده العقائديّ، أمام أيِّ اختراق قد يحوُّل فكر الشباب من فكر وطنيّ إلى فكر تخريبي، كما أظهر التنظيم الإرهابيّ، كيف يمكن في مراحل معينة أنْ تتوافق مصالح دول معادية إلى دول متحالفة أو متهادنة، فقد شكَّلت داعش عامل هدنة أو ربَّما عامل توحيد اتفقت مصالح إقليميَّة ودوليَّة على إدامة زخمه لتحقيق أهدافها في العراق. لقد أبرز داعش مؤشِّرات عدَّة في الواقع العراقيّ على المستويين السِّياسيّ والأمنيّ.

في ظلِّ هذا المشهد التراجيدي، كانت كركوك تعيش خيارات مرَّة، فإما أنْ تُحكِم داعش سيطرتها عليها، أو أنْ تصمد القوات الحكوميَّة المنتشرة فيها، أو أنْ تنسحب فتدخل المدينة

(1) علّي مهدي، المصدر نفسه.

(2) Kurdish official rejects Turkmen proposal to turn Kirkuk into region, published by Rudaw website in 11.11.2017 on website: https://www.rudaw.net/

في فوضى الاقتتال الداخلي، أو أنْ تعيد البيشمركة سيطرتها على المدينة ثانية بعد انسحاب الجيش العراقيِّ منها. ويبدو أنَّ الأجواء المحليَّة والإقليميَّة كانت تنحو باتجاه سيطرة البيشمركة على المدينة، التي لم تكن في حسابات التنظيم المتطرف دخولها. الأمر الذي هيَّأ الأجواء لمزيد من التوترات العرِّقيَّة بين قوميَّات المدينة، والتي تشير المصادر إلى أنَّ جهاتً كردية تعمّدت افتعالها، عبر اتهام العرب بشتى التهم، منها الانتماء والموالاة لداعش، ومن ثمَّ الإخلال بالأمن

ورغم اتفاق الجميع على أنَّ داعش منظمة إرهابيَّة هدفها زيادة الانقسام الطائفيِّ والعرِّقيِّ في العراق، وأنَّ الكثيرين يعتقدون أنَّ قوى دوليَّة وإقليميَّة وبعض الجهات المحليَّة، قد استفادت من تمدُّد داعش في المحافظات السُّنِّيَّة، وما أعقبه من فوضى أمنيَّة ومجتمعيَّة، فقد شكَّل انسحاب وانهيار وحدات الجيش العراقيّ أمام تقدم مقاتلي داعش في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى، فرصةً كبيرة لحكومة إقليم كردستان للدفع بقوات البيشمركة لملء الفراغ الذي خلَّفه انسحاب الجيش من تلك المناطق في حزيران-يونيو 2014م، وفي الوقت الذي كان تحرك البيشمركة أمرًا طبيعيًّا فأنَّه شكَّل لحظة حاسمة في زيادة مساحة التأثير والنفوذ والسيطرة الكرديَّة على تلك المناطق المختلطة، ولا سيَّما كركوك[1]، فقد ظنَّ القادة الكرد أنَّ الحلم الكردي في ضمِّ المدينة قد دخل حيِّز الحقيقة، واعتقدوا أنَّ لحظة الاستقلال التَّأريِّخيَّة ستنطلق على أيديهم، ولهذا أخذوا يعلنون أنَّ كركوك عادت إلى حضنها الحقيقيِّ وأنْ لا مساومة على مستقبلها.

أثار الإرهاب الداعشي تأثيرات متعدِّدة على الواقع الأمنيِّ والسِّياسيِّ للعراق ولدَّول المنطقة بشكل عام، ما استدعى تظافر كلِّ الجهود لاستئصال شروره التي سرت كالسرطان في بنية المجتمع العراقيّ، محدثًا ضررًا سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا لا يمكن إصلاحه لسنوات، فكان الأكراد في قلب معادلة المواجهة المستعرة مع التنظيم الإرهابي لمنع تمدُّده، وهذه المرَّة كما في سابقاتها، زاد الأكراد من غلَّة الأراضي التي اكتنزوها، بذريعة حماية الأكراد المتواجدين عليها، فتلك الأراضي التي تموضعت فيها البيشمركة الكرديَّة خلال فترة داعش عدَّها الأكراد من المناطق المتنازع عليها بموجب المادة 140 من الدستور العراقيّ لسنة 2005م، رغم أنَّها من المناطق العراقيَّة المختلطة التي تعايش فيها الأكراد واندمجوا بتسامح وبساطة مع العرب والمسيحيِّين والشبك والتركمان منذ مئات السنين، بعيدًا عن أدران السِّياسة وطموحات السِّياسيِّين.

(1) Erica Gaston and Andras Derzsi Horvath, Iraq After ISIL: Sub-State Actors, Local Forces and the Micro-Politics of Control,(Report), Global public policy Institute, March 2018.p:55

لقد استثمرت الأحزاب الكرديَّة شرعيَّة الحرب ضدَّ داعش، مستغلَّة التعاطف الدوليّ والإقليميّ والتحالف العسكريّ والأمنيِّ الذي تشكَّل لمحاربة التنظيم المتطرف، وانشغال الحكومة العراقيَّة، والظروف المعقَّدة التي أحاطت بها، وفي مقدِّمتها انهيار الاقتصاد العراقيّ نتيجة انخفاض أسعار النفط عالميًّا، وتصاعد موجة النزوح الداخلي المتدفق من مختلف الانحاء لا سيما من المناطق السُنّية، إثر احتلال داعش، إضافة لتصاعد خطاب الكراهيَّة نتيجة تغوّل المجموعات المسلَّحة، وخطابها التحريضي[1]. وهكذا ما أنْ توالت انسحابات الجيش العراقيّ من كركوك والمناطق المحيطة بها، حتّى اندفعت القوات الكرديَّة من البيشمركة والأسايش، لملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الحكوميّ مخافة احتلاله من داعش[2]، إذ أعلن أمين عام قوات البيشمركة جبار ياور، أنَّه تمَّ رسم خطٍّ دفاعي استراتيجيٍّ جديد يشمل مناطق نفط خانة وجلولاء والسعدية وقرة تبه وجنوب وغرب طوزخورماتو، وجنوب وغرب كركوك ومناطق ديبكة ومخمور وصولًا إلى فيشخابور، وهذا الخطّ يبلغ طوله 1050 كم2، وقد تمَّت حمايته من قبل اللواء 70 واللواء 80 من البيشمركة، وكذلك من وحدات التدخل السريع وقوات الأسايش التابعة لإقليم كردستان.

وقد أعلنت قوات البيشمركة خلال دخولها كركوك سيطرتها على جهاز الأمن في المدينة والمؤسسات الحكوميَّة الحيوية، كالجنسية ودائرة التسجيل العقاري، ودائرة توزيع الأراضي الزراعية، وقد تولى لواء 70 التابع للاتحاد الوطنيّ إدارة المناطق الواقعة شمال شرق المحافظة باتجاه الطريق الرابط بمحافظة السليمانيَّة، في حين تولى اللواء 80 التابع للحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ السيطرة على المناطق الواقعة شمال غرب المحافظة باتجاه محافظة أربيل[3]، بما فيها حقول النفط الرئيسيَّة كحقل باي حسن وأفانا، إضافة إلى حقل نفط خباز جنوب غرب كركوك، بعد أن تمَّ طرد مسلَّحي داعش منه وبإسناد من قوات التحالف الدوليّ[4].

كان المفترض أنّ سيطرة البيشمركة على كركوك تعني أنَّ مرحلة جديدة من الاستقرار

(1) للمزيد ينظر:

Militias in Iraq: The hidden face of terrorism,(report) Geneva International Centre for Justice, September 2016.p:13 by http://www.gicj.org/

(2)) Weldan Abdulwahab,Ibid, p:48

(3) هالة فواد عباس، المصدر السابق، ص 116.

(4) استعادة حقل خباز النفطيّ من سيطرة مسلَّحي الدَّولة الإسلاميَّة، منشور بتأريِّخ 31 يناير/ كانون الثاني 2015م، شوهد بتأريِّخ 2022/3/6م على الرابط: https://www.bbc.com

الأمنيّ ستحلّ على المدينة وعلى تعايش سكّانها، إذ ستمنع أيَّة محاولات من قبل داعش لضرب الأمن في المدينة، ولكن ما حصل، أنّ المدينة تعرضت لسلسة من التفجيرات الإرهابيَّة وعمليات الاغتيال، فقد شهدت الفترة من 2015-2017م ما لا يقلُّ عن 30 عملية اغتيال، استهدفت شخصيَّات سياسيَّة عربيَّة وتركمانيَّة وموظَّفين حكوميين، من أبرزهم رئيس الكتلة العربيَّة وعضو مجلس محافظة كركوك (محمَّد خليل)، الذي أُغتيل في كانون الأوّل-ديسمبر 2015م[1]. ترافقت السيطرة الكرديَّة على المدينة مع سعي كردي لاستثمار حقول النفط في شمال غرب المدينة وجنوبها للاستفادة من عوائدها الماليَّة[2]، حيث بدأت عملية تصدير النفط تأخذ مسارًا تصاعديًّا بعد اتفاق حكومة كردستان مع الحكومة التركيَّة على استئناف ضخ النفط من الأنبوب الكردي الذي يمرُّ بمحاذاة الأنبوب العراقيّ إلى ميناء جيهان على سواحل البحر المتوسط[3].

كان لانخفاض أسعار النفط عالميًّا واحتلال داعش لمصافي بيجي، وما نجم عنه من نقص كبير في الوقود داخل الإقليم، فضلًا عن تصاعد تأثير أزمة النزوح على قدرة الإقليم الاقتصادية[4]، أثر في سرعة توجه حكومة الإقليم للاتفاق مع الأتراك على تصدير النفط، بهدف إدامة متطلبات الحرب مع داعش، ودفع مرتبات أفراد البيشمركة، ومعالجة الأوضاع المعيشيَّة لسُكّان الإقليم، الذين عاشوا مرارة قطع رواتبهم من قبل حكومة السَّيِّدين (نوري المالكي) و(حيدر العبادي)[5]، ولا شكَّ أنَّ حسم الكرد سيطرتهم على حقول النفط في كركوك والموصل لم يكن ليمرّ بسلاسة ودون كلف سياسيَّة أو أمنيَّة. ففي ظلِّ هيمنة السِّلاح وعدم الاستقرار الأمنيِّ والسِّياسيِّ، الذي أخذت تعيشه المدينة بعد انسحاب الجيش العراقيّ، كان لا بدَّ أن يختلف المتنافسون على آلية توزيع كعكة النفط، لا سيَّما في ظلِّ الانقسامات الكرديَّة، وفي ظلِّ تحكم المرجعيَّات الإقليمية والدوليَّة بالقرار الكردي، وعليه، فقد تسابق الحزبان الكرديان على تقاسم عوائد النفط وتوسيع منافذ سيطرتهما على الحقول النفطيَّة، وقامت قوات تابعة

(1) نفس المصدر: ص 117.

(2) Erica Gaston and Andras Derzsi Horvath, Ibid,p:56.

(3) See more in Iraq: Kurdish Forces Seize Control of Kirkuk Oil Facilities, in Mar 2, 2017,seen in mar 6 , 2022 by https://worldview.stratfor.com/

(4) Weldan Abdulwahab,Ibid, p:48

(5) Hamid Yassin, Baghdad and Erbil: Possible Avenues of Struggle, January 8 , 2013 , seen in mar 6 2022 by https://studies.aljazeera.net/

لحزب الاتحاد الوطنيِّ الكردستانيّ بالسيطرة على منشآت تصدير النفط في كركوك في 8 آذار/ مارس 2017م، وأوقفت ضخ النفط، وهدَّدت بمزيد من الإجراءات، ما لم يتمَّ الاستجابة لمطلب الحزب بتخصيص حصَّة له من الإيرادات إسوة بالحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، الذي تسيطر قواته وبالاتفاق مع الحكومة العراقيَّة على حقول كركوك منذ 2014م، وقد وصلت الخلافات الحزبيَّة حدًّا أنْ هدَّد حزب الاتحاد الوطنيِّ ببناء خطٍّ أنبوب نفطيّ من حقول كركوك إلى إيران، إسوة بخطوط نقل النفط التي أنشأها الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ لنقل نفط كركوك عبر ميناء جيهان التركي[1]، وقد نقلت وكالة رويترز، تصريحًا لنائب الأمين العام للاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ (كوسرت رسول)، أكَّد فيه أنَّ حزب الاتحاد الوطنيّ توصل مع رئيس الوزراء العراقيّ (حيدر العبادي)، لاتفاق لإنهاء المشكلة وفتح أنابيب التصدير إلى تركيا، بعد أن ضمن حصَّة من موارد النفط المصدر من حقول كركوك، إسوة بغريمه الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ[2].

وقد بدأت أوساط كرديَّة تحذِّر من تحوُّل نفط كركوك والنفط المصدر من حقول كردستان إلى تجارة بين مافيات الحرب والسِّلاح. وقد حذَّر النائب عن جبهة التغيير الكرديَّة (هوشيار عبد الله) من أنَّ ملف النفط بات ينطوي على خطورة كبيرة، عازيًا السبب لـما اعتبره سوء استخدامه من قبل جهات وأحزاب معيَّنة، فيما شدَّد على أنَّ حكومة كردستان وقَّعت مع الحكومة التركيَّة اتفاقيَّة سرِّيَّة تقوم بموجبها حكومة الإقليم بتصدير النفط إلى تركيا لخمسين عام مقبلة، دون أنْ تترك أيَّة وثيقة رسميَّة أو أثر للاستدلال عليها، لا في ملفات الحكومة ولا في برلمان إقليم كردستان[3].

خلال سنوات سيطرة القوات الكرديَّة واستعدادات المواجهة مع داعش، أخذت الأسايش بتكثيف إجراءاتها لتقليص الوجود العربيّ في المدينة، عبر استقدام الأكراد من كردستان وإسكانهم في حاشية المدينة، وتبنّي سلسلة من الاعتقالات للعرب بتهمة الانتماء لداعش،

(1) احتدام الصرِّاع الكرديّ-الكرديّ على نفط كركوك، صحيفة الحياة، لندن 3 آذار/ مارس 2017م.

(2) أحمد رشيد، الأكراد وبغداد يتفقون على استمرار ضخ خام كركوك إلى تركيا، منشور بتأريِّخ 8 آذار-مارس 2017م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/6م على الرابط https://www.reuters.com/

(3) نائب كرديّ في البرلمان العراقيّ يكشف عن اتفاقيَّة نفطيَّة سرِّيَّة بين سلطات الإقليم وتركيا ويطالب حكومة بغداد بالتقصي، منشور بتأريِّخ 27 يوليو تموز 2020م شوهد بتأريِّخ 2022/2/6م على الرابط https://xeber24.org/

وأخذت الرؤيَّة الكرديَّة تظهر ثانية أنَّ أغلب سكّان كركوك والمناطق المحيطة بها، هم من الوافدين العرب الذين أتت بهم سياسة التعريب التي قام بها نظام (صدَّام حسين) لإلغاء طابعها الكردي، وبحسب ادعاء تلك الرِّوايَّة فإنَّ الكثير من العرب انّضموا للتنظيمات الإرهابيَّة من القاعدة وداعش بهدف الانتقام من الكرد، ممَّا يعطي الذريعة لإجلائهم وتخليص القرى الكرديَّة منهم. فوفقًا لرئيس الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ (مسعود بارزاني) في حواره مع الشرق الأوسط في 2015م، (هناك كثير من الشوفينيين استقووا بـ «داعش» ضدَّ الأكراد، وتوهَّموا أنَّ التنظيم سيسيطر على الأكراد ويرغمهم على العودة إلى الجبال، وبذلك تنتهي قصَّة المادة 140... هناك بالتأكيد خلايا نائمة في كركوك التي كانت شهدت عمليات تعريب قسرية. للأسف هناك من ابتهجوا بانتصارات داعش في البداية وتناسَوا أنَّهم حلَّوا ضيوفًا في إقليم كردستان وينعمون بالأمن والخدمات)[1].

إنَّ محاولة استعداء العرب في كركوك والمناطق المحيطة بها، والعمل على تغيير التركيبة الديموغرافيَّة لتلك المناطق، هي من المسائل التي سعت إليها جهات كردية بقوَّة خلال سيطرتها على كركوك دون تفريق بين القلَّة من العرب المحمّلين بروح الانتقام والمشبعين بأفكار داعش، وبين أغلبيَّة العرب الراغبين في التعايش مع الآخرين بروح التعاون والتسامح.

كان النازحون العرب الذين هجَّرتهم داعش من مناطقهم، جزء من مشهد الاستهداف الذي سعى الأكراد إلى تجسيده على مسرح الصِّراع السَّاخن على المدينة[2]، فقد وقعوا ضحية للتمييز العنصريّ الذي وسَّعته السُّلطات الكرديَّة ضدَّ العرب وهدفت إلى سرعة التخلص منهم، وتبنى المحافظ (نجم الدِّين كريم) توجهات قوميَّة مكشوفة، لتضييق الظروف المعيشيَّة ضدَّ النازحين العرب وطردهم، تنوَّعت بين اتهامهم بأنَّهم خلايا نائمة لداعش، وبين اتهامهم بالسعي للاستيطان في كركوك وتغيير تركيبتها القوميَّة، وبين اتهامهم بالإخلال بالاعتبارات

(1) غسان شربل، حوار رئيس إقليم كوردستان، صحيفة الحياة، لندن بتأريِّخ 8 شباط فبراير 2015م، شوهد بتأريِّخ 7 آذار مارس 2022م على الرابط https://presidency.gov.krd/

(2) أشارت التصريحات الرَّسميَّة لوزارة الهجرة والمهجرين الاتحاديَّة ومحافظ كركوك نجم الدِّين كريم، إلى أنَّ عدد النازحين داخليًّا إلى كركوك من المحافظات العربيَّة السُّنِّيَّة التي اجتاحها تنظيم داعش بلغ 600 ألف شخص، إلَّا أنَّ مصفوفة تتبع النزوح التي أصدرتها المنظمة الدوليَّة للهجرة أكَّدت أنَّ أعداد النازحين بلغ 374 ألفًا من النازحين داخليًّا إلى كركوك غالبيتهم من العرب السُّنَّة. انظر منظمة العفو الدوليَّة، أين عسانا أن نذهب؟: التدمير والتهجير القسري في كركوك، (تقرير)، منظمة العفو الدوليَّة، 25 تشرين الأوَّل أكتوبر 2016م، ص 8.

الأمنيَّة ومقتضيات الاستعداد للعمليات العسكريَّة لطرد داعش من محيط المدينة، وقد ألمح أكثر من مرَّة إلى أنَّ وجود أعداد كبيرة من النازحين داخليًّا هو أمر غير مرغوب فيه[1].

ومنذ عام 2015م، صدرت توجيهات مشدَّدة لتبني إجراءات الترحيل القسري لآلاف العوائل العربيَّة النازحة من كركوك، وتعزيز إجراءات منع دخول العرب إليها أو الإقامة فيها، واشتكى كثير من تلك العوائل من المعاملة القاسية على أيدي البيشمركة[2]، ومع بدء معارك التحرير للمحافظات السُّنِّيَّة شاركت قوات كرديَّة بفاعلية في تلك المعارك، واستثمرت الفرصة لتعيد تركيب المناطق المتنازع عليها سكّانيًّا، من خلال استهداف القرى العربيَّة في سهل نينوى في ناحية زمار وربيعة، وكذلك القرى العربيَّة في الحويجة والرياض والزاب ومناطق جنوب كركوك، والتي سيطر عليها تنظيم داعش لأكثر من ثلاث سنوات. واتّهم سكّان من تلك المناطق قوات البيشمركة وحزب العمَّال الكردستانيّ بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تمثَّلت بعمليات اعتقال وخطف دون أيَّة إجراءات قانونيَّة، ودون إعلام عوائلهم بمكان احتجازهم[3]. وفي هذا السِّيَّاق وجَّه النائب العربيّ السابق (خالد المفرجي) اتهامات إلى قوات كرديَّة بممارسة عمليات قتل على الهويَّة في القرى العربيَّة المحيطة بكركوك خلال تصديها لداعش، وقال المفرجي: (لدينا ألفا معتقل ومغيب ومختطف منذ عام 2003م)، وتابع (لن نتنازل عن هؤلاء المغيّبين حتّى بعد مئة عام)[4]. وقد رصد تقرير منظمة العفو الدوليَّة في 2016م، أنَّ ما يزيد عن أربعين قرية تمَّ تدميرها بالكامل، ولا يستطيع سكّانها العودة إليها، ووثَّقت شهادات لمواطنين عرب عمليات التدمير التي قام بها مقاتلون محسوبون على البيشمركة لمزارع وممتلكات السُّكّان العرب. وقد أكَّد (عليّ سالم) وهو من قرية النهروان التي تقع غرب كركوك، أنَّ قريته دُمِّرت بالكامل بعد عشرة أيَّام من تحريرها في آذار/ مارس 2015م، وعمل أولئك المقاتلون على نهب كلِّ الممتلكات وحرق المحاصيل الزراعية لفلاحي القرية[5].

(1) منظمة العفو الدوليَّة، هجّروا وجرّدوا من كل ما يملكون: النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق (تقرير)، منظمة العفو الدوليَّة، كانون الثاني يناير 2016م، ص 6.

(2) خليل فضل عثمان، المصدر السابق، ص 76.

(3) Ibrahim Salih, Iraqis urged to report Kurdish forces' abuses in Kirkuk, (Report) published in November11 2017 by https://www.aa.com.tr/

(4) أسر عربيَّة بكركوك تبحث عن أبنائها، بتأريخ 11/9/ 2017م، شوهد بتأريخ 2022/3/6م على الرابط https://www.aljazeera.net/

(5) منظمة العفو الدوليَّة، هجّروا وجرّدوا من كلِّ ما يملكون، المصدر السابق، ص 36.

لقد شكَّل دخول القوات الاتحاديَّة لمدينة كركوك في عام 2017م، حدثًا فريدًا في حياة السُّكّان العرب والتركمان، فقد تنفسوا الصعداء وفتحت لهم فرصة الولادة ثانية في مدينتهم التي عاشوا فيها دهورًا طويلة وأحبوا العيش فيها، وأزال دخول القوات الحكوميَّة حالة الخوف والرعب التي ولَّدتها الملاحقات والاعتقالات ضدَّ السُّكّان العرب والتركمان. وفي الحقيقة فإنَّ تحليل عوامل الانهيار الكرديّ في كركوك، تُبرِز مجموعة من العوامل والأسباب التي سبَّبت هزيمة القوات الكرديَّة لعلَّ في مقدِّمتها غرور القوَّة الذي وصلته القيادة الكرديَّة، والاستهانة بقوَّة الدَّولة الاتحاديَّة من الناحية العسكريَّة، واستعداداتها لهزيمة داعش بإسناد ودعم من التحالف الدوليّ الذي تشكَّل لهذا الغرض، إضافة إلى الفشل في إدارة التنوُّع القوميّ والدِّينيِّ في المدينة المتعدَّدة الأعراق، وقد أدَّى ذلك إلى خلق حالة من التوترات العرِّقيَّة والعنف المتبادل بين السُّكّان، فضلًا عن التغاضي عن خطاب سلبي ضدَّ سكّان المدينة من العرب والتركمان بهدف تقليل وجودهم في المدينة، وهو خطاب لا يشفع في بناء علاقات اجتماعيَّة أو استقرار سياسيٍّ متين. وعليه كان الانهيار السريع لقوات البيشمركة في كركوك ولمرتكزاتها الأمنيَّة أمام القوات العراقيَّة وقوات الحشد الشعبيّ، أمرًا متوقعًا في ظلِّ السلوكيات غير المنضبطة التي مارستها قوات الأسايش الكرديَّة حيال السُّكّان غير الكرد. وقد أدرك كثير من المنصفين الكرد أنَّ استعداء الجماعات القوميَّة غالبًا ما يستولد دورة جديدة من العنف المضاد حال تغيُّر الأحوال وتبدل موازين القوى، وهو ما حصل لاحقًا عند هزيمة القوات الكرديَّة وانسحابها من كركوك في 16 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017م، حيث تعرضت آلاف من العوائل الكرديَّة لممارسات تعسفيَّة وعمليات انتقام قام بها عرب وتركمان متعصبون، وقدَّرت السُّلطات الكرديَّة أنَّ عدد نازحي كركوك من الكرد بلغ 100 ألف شخص استقرَّ معظمهم في إقليم كردستان[1].

وللحقيقة أيضًا فإنَّ الانقسام الكرديّ الكرديّ لعب دورًا مؤثِّرًا في تسريع هزيمة الكرد في كركوك. فالخلافات حول إدارة المدينة وثرواتها كانت كبيرة بين الحزبين الكرديين، وممَّا زاد الانقسام هو الاختلاف على موضوع الاستفتاء على الاستقلال، حيث أبدت حركة التغيير وقيادات من الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ، معارضتهم العلنية للتوقيت، شأنهم في ذلك شأن رجل الأعمال والإعلامي (شاسوار عبد الواحد) الذي قاد حملة تحت عنوان «لا للاستفتاء بالوقت

(1) خليل فضل عثمان، ص 77.

الحالي»[1]. والفكرة التي أبداها المعترضون هي أنَّ مشروع الاستفتاء في ذلك التوقيت والعمل على ضمِّ كركوك بالقوَّة، كانت ولا زالت من الأمور غير المتفق عليها داخل البيت الكرديّ[2]، حيث اعتبرت بعض الأصوات الكرديَّة، أنَّ إجراء الاستفتاء بهذا الشكل وبذلك التوقيت كان مشروعًا شخصيًّا لزعيم الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ مسعود البارزاني، سعى من خلاله لتجديد شرعيَّته السِّياسيَّة، أكثر من كونه استفتاء استقلال لكردستان بالمعنى الحقيقي[3].

وقد اختصر القيادي الكرديّ ورئيس الجمهوريَّة السابق (برهم صالح)، المواقف الكرديَّة من قضية كركوك، بأنَّه نتيجة منطقية للمجازفات السِّياسيَّة والخطوات اللاواقعيَّة التي لم تأخذ في حسبانها مصالح الشعب، ونتاج لمحاولات الفاسدين تغطية النهب والسلب باسم كركوك والقوميَّة الكرديَّة[4].

(1) قناة جديدة في العراق رفضًا لاستفتاء كردستان، بتأريِّخ 2017/8/10م، شوهد بتأريِّخ 2022/8/20م على الرابط: https://arabic.rt.com/

(2) علَّق كثير من السِّياسيَّين والدبلوماسيَّين والصحفيين الغربيَّين والأمريكيَّين على نتائج الاستفتاء، بالقول أنَّ حقَّ تقرير المصير حقٌّ طبيعي للأكراد وأنَّ على المجتمع الدوليّ احترام «صوت الشعب الكردي». بيد أنَّ نتائج الاستفتاء تؤكِّد أنَّ الأصوات الكرديَّة متنوّعة إلى درجة كبيرة، وأنَّ الآراء عن الاستقلال ليست واضحة ومحسومة بالقدر الذي توحي به نسبة الـ93 في المئة. حيث لم يخضع الاستفتاء للمصادقة عليه أو المراقبة من جهات دوليَّة أو مجموعات متخصِّصة بمراقبة الانتخابات، وتحديدًا الأمم المتَّحدة. وهذا ما ألقى بشكوك حول شرعيَّة العمليَّة، وتحدّث بعض السُّكّان والمسؤولين الأكراد، والمنظمات الكرديَّة غير الحكوميَّة، مثل المعهد الكردي للانتخابات ومركز بدليسي الثَّقافيِّ، عن حصول تزوير في عمليَّة الاستفتاء عن طريق ما يُسمّى تسويد البطاقات الانتخابيَّة وترهيب السُّكّان الرافضين للاستفتاء، وإجبار أبناء الأقلِّيَّات من العرب والتركمان ولا سيَّما في المناطق المتنازع عليها على التصويت بنعم وإلَّا فإنَّ مصيرهم الطرد والترحيل من مناطقهم، علاوةً على ذلك، تألفت المفوضية العليا للانتخابات والتي تولَّت إدارة الاستفتاء، من أعضاء موالين للأحزاب الكرديَّة بدلًا عن خبراء مستقلِّين، وهذا يلقي بظلاله على نتائج الاستفتاء. انظر كريستين مكافراي فان دين تورن، التصويت بـ نعم في الاستفتاء على الاستقلال في إقليم كردستان لا يُترجَم دعمًا غير مشروط للاستقلال في المدى القصير. (مقال)، في 11 تشرين الأوّل/أكتوبر 2017، شوهد بتأريِّخ 2022/3/15م على الرابط https://carnegieendowment.org/

(3) خسارة كركوك ستؤجِّل الحلم الكردي سنوات، منشور في 17 تشرين الأوّل أكتوبر 2017م، شوهد بتأريِّخ 7 آذار مارس 2022م على الرابط: https://www.aljazeera.net/

(4) نقلاً عن محمَّد النَّجار، عراق ما بعد كركوك حلم الأكراد يتحول لكابوس، منشور بتأريِّخ 2017/10/17م، شوهد بتأريِّخ 2022/3/7م على الرابط: https://www.aljazeera.net

الفصل السادس

كركوك والمواقف الإقليميَّة

يستعرض هذا الفصل المواقف الإقليميَّة من كركوك، وكيف أثَّرت في اتجاهات الأطراف الفاعلة فيها. ففيما يتعلق بالموقف التركيّ، كانت قضيَّة كركوك تحتلُّ جزء مهمًّا من ذاكرة الأتراك العثمانيِّين في العراق، وهي ذاكرة محملَّة بمواقف سياسيَّة وأحداث اجتماعيَّة وثقافيَّة، تركت بصمتها طوال خمسة قرون من الهيمنة العثمانيَّة. ورغم طغيان المسألة الكرديَّة على المسألة التركمانيَّة في أولويات الأمنّ القوميّ التركيّ، إلَّا أنَّ قضيَّة التركمان في العراق، طرحت عدَّة تساؤلات حول قدرة الحكومة التركيَّة، في تفعيل ملف التركمان للتدخل في قضيَّة كركوك، وفي قدرتها للضغط على الحكومة العراقيَّة، لتحجيم دور الأكراد في التحكم بمستقبل كركوك، فضلًا عن قدرتها في توحيد خطاب التركمان، وتعزيز قدراتهم السِّياسيَّة والثَّقافيَّة، وبما يعزِّز وجودهم في المدينة المضّطربة.

وفي إطار سياسة تركيا لمهادنة وتطويق تداعيات صعود الدور السِّياسيِّ لأكراد العراق، أبدت الحكومة التركيَّة موافقتها على غالبية المقترحات التي تقدَّمت بها الحكومة العراقيَّة لحلِّ أزمة كركوك، وقد أعاد إصرار القيادة الكرديَّة على إجراء استفتاء على تقرير مصير كردستان في أيلول/ سبتمبر 2017، المخاوف التركيَّة من خطوة الأكراد وتحفِّزهم لضمِّ كركوك وإعلان الاستقلال عن العراق. ولهذا أظهرت التصريحات التركيَّة المعارضة للاستفتاء، حدَّة وصلابة الأتراك، وعدَّم مساومتهم على متطلبات أمنهم القوميِّ. وعليه ترى تركيا، أنَّ أيَّ تلاعب بخريطة العراق، لجهة ضمِّ كركوك وتقليص الوجود التركمانيّ فيها، هو مساس صريح بأمنها القوميِّ، وستقوم باجتياح شمالي العراق في حال دخول البيشمركة إلى كركوك، والسيطرة عليها وضمِّها إلى كردستان العراق، فمن شأن ذلك أنْ يوفِّر المقومات الماديَّة لاستقلال الأكراد عن العراق، فضلًا عن أنَّه سيعرّض حقوق التركمان إلى الاضطهاد على أيدي البيشمركة الكرديَّة.

يتطرق الفصل كذلك إلى تصاعد الدور الإيرانيِّ في العراق بشكل عام، والرؤيَّة الإيرانيَّة حيال كركوك، والتي حدَّدتها مجموعة من الاعتبارات في مقدِّمتها الموقف من تصاعد الدور السِّياسيِّ والاقتصادي لإقليم كردستان العراق، والذي أخذ يَضرُّ بالأمن القوميِّ الإيرانيِّ، سيَّما لجهة دعم الأحزاب الكرديَّة الإيرانيَّة المعارضة، وإيواء عناصرها التي تقوم بتنفيذ هجمات مباشرة ضدَّ مواقع الجيش الإيرانيِّ، حيث وفَّر أكراد العراق ملاذًا آمنًا لآلاف الأكراد الإيرانيِّين، من أنصار حزب الحياة الكرديِّ (PJAK)، والحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ الإيرانيّ (KDPI). كذلك الموقف الإيرانيِّ من إرهاب داعش واحتمالات تمدده في المناطق المتنازع عليها وفي مقدِّمتها كركوك، إضافة إلى الموقف الإيرانيِّ من التغلغُل التركي في إقليم كردستان، سيَّما في محافظتي السليمانيَّة وحلبجة، واللتين تعدان من معاقل المصالح الاقتصادية والأمنيَّة لحليف إيران الرئيس حزب الاتحاد الوطنيِّ. وقد اعتبرت إيران إصرار قيادة الإقليم الكردي، على إجراء استفتاء تقرير المصير لكركوك والمناطق المتنازع عليها، تصعيدًا ضدَّ مصالحها القوميَّة، ولهذا سعت وبقوَّة لحسم عودة كركوك إلى السِّيَّادة العراقيَّة، عبر تعزيز قدرات الحكومة العراقيَّة العسكريَّة، وتكثيف الجهد الاستخباري مع انصار حزب الاتحاد الوطنيِّ العراقيِّ، لتبني مواقف مخالفة لتوجهات الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، وتتجه السِّياسة الإيرانيَّة في المرحلة المقبلة لاستثمار مقوُّمات كركوك الاقتصادية وفي مقدِّمتها حقول النفط، عبر تعزيز الشراكة مع الحكومة العراقيَّة، ومد أنبوب لنقل النفط إلى المصافي الإيرانيَّة، مع العمل على تبني سياسة تكريس الانقسام في كردستان العراق، عبر التمهيد لإنشاء إقليم السليمانيَّة، عبر فصل السليمانيَّة عن أربيل، وهو توجه يحظى بتأييد ضمني من الحكومة العراقيَّة وحزب الاتحاد الوطنيِّ، وفي حال تحقُّق هذا المشهد، فإنَّ واقع كركوك سيتغيَّر باتجاه آخر، حيث ستتعزَّز إمكانيَّة انضمامها لإقليم السليمانيَّة بهدف توفير مقوُّمات الديمومة الاقتصادية والسِّياسيَّة.

أوّلًا: الموقف التركيّ من قضيَّة كركوك

شكَّلت كركوك عقدة مستدامة في العلاقات العراقيَّة التركيَّة، ومن بين جملة القضايا التي حكمت علاقات البلدين كالمياه والحدود والمسألة الكرديَّة، كانت قضيَّة كركوك تعلو على جميع القضايا. إذ تمتاز كركوك برمزيَّة عالية في السردية التركيَّة، فهي جزء من ولاية الموصل التي بقيت الذاكرة التركيَّة تحنُّ لاستعادتها في أيَّة لحظة ضعف يمرُّ بها العراق، كما تذكّر كركوك الأتراك بماضيهم الجليل الذي هيمنت فيه الدَّولة العثمانيَّة على بلاد الرافدين

لأربع قرون، شهد العراق خلالها تغيُّرات ديموغرافيَّة مكَّنت العنصر التركيّ أو التركمانيّ من الاستيطان فيه، واكتساب ثقافته ولغته وانتمائه الوطنيِّ، فكركوك تذكِّر الأتراك دومًا بماضيهم وحاضرهم الذي يتجدد بتنوع مصالحهم في العراق، ويشكِّل التركمان رأس الرمح للدفاع عن تلك المصالح التي يفسدها تقدم واقع الأكراد، وتراجع التركمان في كركوك، في ظلِّ قيود تفرضها المصالح الدوليَّة على أيِّ تحرك تركي لحماية مصالح التركمان في العراق.

بقيت مسألة حماية التركمان في مقدِّمة القضايا التي تطرحها الحكومات التركيَّة على العراق رغبة في إيجاد موطئ قدم لمصالحها المتعاظمة في بلاد ما بين النهرين، وحاولت الحكومات العراقيَّة منذ تأسيس العراق الحديث، بعث رسالة اطمئنان إلى التركمان وتقريبهم من الخط الوطنيِّ عبر دمجهم في الهويَّة العراقيَّة، والاعتراف بحقِّهم بتعلم اللُّغة التركمانيَّة. فقد أصدرت الحكومة العراقيَّة في عهد الملك (فيصل الأوّل) قانون اللُّغات المحليَّة في عام 1931م، لتنظيم الدراسة حسب اللُّغات العربيَّة والتركيَّة والكرديَّة. وأردفته في عام 1932م ببيان أعطت فيه الحقَّ للمواطنين التركمان والأكراد، بافتتاح مدارس بلغتهم والتدريس فيها، وأقرت الحكومة آنذاك بأنْ تكون اللُّغة الكرديَّة أو التركيَّة بجانب اللُّغة العربيَّة، اللُّغات الرَّسميَّة في قضائي كفري وكركوك، التابعين لمحافظة كركوك واللذين يشكِّل العرق التركمانيّ أغلبية سكانهما.

وقد استمرَّ تدريس اللُّغة التركيَّة في كركوك حتّى عام 1937م، حينما أُلغي تدريس اللُّغة التركيَّة في كركوك بشكل نهائي. ولم تتضمن التَّشريعات الصادرة في العراق أيِّ نصٍّ يقرُّ بحقِّ الدراسة التركمانيَّة، إلَّا في كانون الثاني/ يناير 1970م، حينما أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قرارًا بمنح الحقوق الثَّقافيَّة للتركمان، والتي سمحت لهم بتعلم لغتهم في المدارس وتمكينهم من بعض حقوقهم الثَّقافيَّة الأخرى، إلَّا أنَّ القرار وحسب الكثير من الكتَّاب والسِّياسيِّين التركمان كان شكليًّا، ولم يطبَّق عمليًّا على أرض الواقع، إذ سرعان ما نكصت حكومة البعث عن وعودها، وبدأت بالتضييق على الحقوق الثَّقافيَّة التركمانيَّة، وجعلت المؤسسات الثَّقافيَّة التي تمَّ افتتاحها، ذات مضمون شكليٍّ بعيدًا عمَّا توقعه التركمان[1]، بل أنَّ نظام البعث أخذ وحسب بعض التركمان، بتبني سياسة التعريب أو العربنة، التي قضت بإحلال العنصر العربيِّ،

(1) حبيب الهرمزي، الدِّراسة التركمانيَّة في ضوء أحكام التَّشريعات العراقيَّة، منشور في منتدى وقف كركوك، شوهد بتأريِّخ 2022/3/14م على الرابط: http://www.kerkukvakfi.com

وتقليل الوجود التركمانيّ من مناطق كركوك الغنية بالنفط، واقتطاع وحدات إداريَّة ذات غالبية تركمانيَّة من كركوك وإلحاقها بمحافظات أخرى.

بقيت التحركات التركيَّة لحماية تركمان العراق محدودة وغير فعَّالة، إذ لم تكن القضيَّة التركمانيَّة مدرجة بشكل دائم في حسابات الحكومات التركيَّة، ربَّما بسبب قوَّة سيطرة نظام صدَّام حسين وتأثير أجهزته الأمنيَّة على تحركات المعارضة التركمانيَّة، أو ربَّما بسبب ضعف المعارضة التركمانيَّة وانقسامها المذهبيِّ أو السِّياسيِّ، أو أحيانًا كثيرة بسبب طغيان المسألة الكرديَّة على المسألة التركمانيَّة[1]، ولهذا لم تتعدَّ تحركات تركيا محاولات جذب بعض التركمان لتشكيل جبهة معارضة تشارك القوى العراقيَّة المعارضة الأخرى (الشِّيعيَّة والكرديَّة)، سعيها لإسقاط نظام صدَّام حسين، وعليه قامت المخابرات التركيَّة في 1995م، بتشكيل الجبهة التركمانيَّة، لتكون عنوانًا سياسيًّا للمعارضين التركمان الذين لجأوا إلى تركيا. وفي الواقع فإنَّ الخطوة التركيَّة لتشكيل تلك الجبهة لم تحظ بقبول كلِّ التركمان، فقد عارضها كثيرون، وعدّوها خطوة غير مدروسة بشكل صحيح وأنَّها افتقدت للتنظيم، بل ساهمت في انقسام الواقع التركمانيِّ في العراق، حيث اعتمدت على العناصر التركمانيَّة السُّنِّيَّة واستبعدت التركمان الشِّيعة، ممَّا شكَّل البذرة الأوّلى للانقسام التركماني، والذي استمرَّ لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003م[2].

ممَّا لا شكَّ فيه إنَّ الاحتلال الأمريكيّ للعراق وتداعياته على صعيد الوحدة الوطنيَّة للعراق، كانت له انعكاساته أيضًا على الأمن القوميِّ التركيِّ، فقد أصبح الأكراد حلفاء مؤتَمَنين لدى الأمريكان، وظهر التركمان بموقف سياسيٍّ هزيل ومنقسم، بين الأحزاب، شيعة مقربة من إيران وسنَّة منقسمون بين موالاة الأحزاب الكرديَّة التي أخذت تغدق عليهم بالدعم الماليِّ والإعلاميِّ، وقلَّة قليلة وضعيفة الفاعلية، مثَّلتها الجبهة التركمانيَّة بقيت مرتبطة بدوائر المخابرات التركيَّة، وقد عزَّز الموقف التركي الرافض للاشتراك في حرب احتلال العراق من

(1) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبليَّة، مركز الخليج للأبحاث، دبي 2005م، ص 57.

(2) تتهم جهات سياسيَّة عديدة الجبهة التركمانيَّة بأنَّها موالية للحكومة التركيَّة، ويعتقد البعض أنَّها تهمة ليست حقيقيَّة، صحيح أنَّ الجبهة حصلت على دعم قوي من تركيا، إلَّا أنَّه لا يجوز اتهامها بالعمالة؛ لأنَّ التركمان يرتبطون عرّقيًّا وروحيًّا بتركيا، ولكن يبقى ارتباطهم الحقيقيّ بالعراق. ينظر: موفق عادل عمر، ولاء الأحزاب التركمانيَّة العراقيَّة لمن؟ مقال منشور في معهد واشنطن للدِّراسات بتأريِّخ 4/ 2017/12م شوهد بتأريِّخ 2022/5/11م على الرباط https://www.washingtoninstitute.org

القطيعة بين تركيا والولايات المتَّحدة وحلفائها في العراق، وأوجد فيتو أمريكيّ حيال أيِّ تدخل تركيّ في الملفين الكرديّ والتركمانيّ[1]، ولكن سرعان ما أظهرت مجريات الاحتلال تطوُّرات مستحدثة أعادت حسابات السِّياسة الأمريكيَّة حيال تركيا، فقد أفرزت تداعيات المقاومة في المناطق السُنّية الحاجة الأمريكيَّة لدور تركيٍّ فاعل لوقف أو تحييد ضرباتها على الجهد العسكريّ الأمريكيّ، وسرعان ما التقط الأتراك المبادرة، للعودة إلى الملف العراقيّ الساخن، فبدأ التَّأثير التركيّ يظهر بقوَّة، وتمكَّنت الحكومة التركيَّة من إعادة إرسال رسائلها إلى إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، من أنَّها لن تسمح للأكراد العراقيّين بعبور الخطوط الحمراء التي وضعتها على المسألة الكرديَّة، وفي مقدِّمتها إجراء استفتاء على مستقبل كركوك والذي كان مقررًا في نهاية 2007م[2]، ووقف عمليات التكريد لكركوك، التي تقوم بها السُّلطات الكرديَّة المسيِّطرة على كركوك، فضلًا عن عدَم المساس بوحدة العراق بضمِّ كركوك إلى إقليم كردستان، وأنَّ أيَّ اتجاه كرديّ نحو الاستقلال سيقابل برد تركي حاسم[3].

تجلَّت الرؤيَّة التركيَّة حيال كركوك بشكل أكثر وضوحًا في التقرير الذي أصدره البرلمان التركيّ في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2006م، عن الأوضاع في شمالي العراق، وتضمن التقرير تقييمًا شاملًا للإقليم وعدم قدرته على إعلان استقلاله؛ بسبب افتقاره إلى القدرة الاقتصادية والانقسام السِّياسيِّ، ولهذا يبقى هدف الأكراد في ضمِّ كركوك مرهونًا بتطلعاتهم المستقبليَّة للاستقلال عن العراق، وهذا ما لا تسمح به تركيا، التي تعدُّ الاستفتاء على تقرير المصير أوّل بوادر الأكراد لتحقيق حلم الدَّولة الكرديَّة، وبيَّن التقرير أنَّ نجاح الاستقلال يعني نشوب حرب أهليَّة في العراق بين مكوِّنات كركوك، ممَّا سيعرِّض مصالح التركمان للخطر ويزيد من تهديدات الأمن القوميِّ التركيِّ لجهة استنهاض مشاعر الأكراد في جنوب شرق تركيا[4].

ومع تعاظم دور الأكراد في العراق واعتماد القوات الأمريكيَّة على البيشمركة الكرديَّة لضبط الأمن في كركوك والمناطق المحيطة بها، وهيمنة الكرد على مقاعد مجلس محافظة

(1) Inga Rogg and Hans Rimscha, The Kurds as parties to and victims of conflicts in Iraq , International review of the Red cross, Volume 89 Number 868 December 2007.p.839.

(2) Ibid,p:841

(3) عثمان علّي، خيارات السِّياسة التركيَّة في كركوك، المعهد المصري للدِّراسات، القاهرة 2017م، ص 12.

(4) عبد الرزاق علّي حمادي، قضيَّة كركوك في الأبعاد الاستراتيجيَّة، المجلة العلميَّة للدِّراسات التجارية والبيئية، العدد الرابع، المجلد السابع، جامعة قناة السويس، كلِّيَّة التجارة الإسماعيليَّة، مصر 2016م، ص 820.

كركوك في انتخابات عام 2006م، لجأت السِّياسة التركيَّة لتبني منهج المهادنة والتطويق، لتحييد تأثير نشاط أكراد العراق في تحركات حزب العمَّال الكردستانيّ، في مناطق جنوب شرق تركيا والذي بدأ بالتصاعد منذ عام 2007م[1]، فعملت الحكومة التركيَّة على تعزيز علاقاتها مع إقليم كردستان في المجالات السِّياسيَّة، عبر زيارات مسؤولي الإقليم إلى تركيا، وفي مجال التجارة البيّنية وعمل مئات الشركات التركية في مجال البنية التحتية والإعمار والسياحة، حتّى بلغ حجم التعاون بين الجانبين في عام 2008م ما بين 2-3 مليار دولار، وساهمت الشركات التركيَّة في بناء مطاري أربيل والسليمانيَّة، كما وافقت الحكومة التركيَّة على مد أنبوب نفط كرديّ عبر الأراضي التركيَّة إلى جانب أنبوب النفط العراقيّ، لتصدير النفط من حقول كردستان إلى الموانئ العالميَّة وعبر ميناء جيهان التركيّ[2].

ساهمت سياسة التحييد التركيَّة لأكراد العراق، في تحقيق مكاسب سياسيَّة واقتصادية بل وأمنيَّة، بل أنَّ البعض عدّها سياسة مستحدثة ستسير عليها الحكومات التركيَّة المقبلة، وطبقًا لتقرير كتبه (تيم أرانجو) في صحيفة نيويورك تايم في تموز/ يوليو 2017م، فإنَّ المخاوف من هيمنة الحكومة العراقيَّة على إقليم كردستان، قد يدفع تركيا لإعادة ترتيب علاقات القوَّة داخل العراق من خلال الإبقاء على تجربة كردستان تحت سيطرتها وجذب الأكراد والتركمان والسُّنَّة العرب، ليكونوا حلفاء مستقبليَّين لتركيا، بهدف الضغط على الحكومة العراقيَّة[3]. وضمن هذه الرؤيَّة يمكن تفهم التنسيق العالي والتعاون الاستخباري الذي تمَّ بين أجهزة استخبارات الجانبين الكرديّ والتركيّ، في رصد نشاطات حزب العمَّال الكردستانيّ الذي

(1) مع سياسة القوَّة التي انتهجتها الحكومات التركيَّة مع حزب العمأل الكردستاني، لجأت تلك الحكومات إلى سياسات أكثر ليونة لحلِّ المسألة الكردية، حلًّا تنمويًّا عبر تطوير مناطق جنوب شرق تركيا ذات الغالبية الكرديَّة، زراعيًا واقتصاديًا والقضاء على الفقر والبطالة الذي يعانيه الشباب الكردي في تلك المناطق، بهدف تحييد حزب العمَّال عن استقطاب أو تجنيد شباب الكرد، ويعترف الكثير من المحلِّلين أنَّ هذه السِّياسة قد جلبت حالة من الاستقرار السِّياسيِّ والأمنيِّ للمناطق الكرديَّة. انظر: عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تعاملت تركيا مع المسألة الكرديَّة؟ (دراسة)، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة 2012م، ص 65.

(2) Iraq and the Kurds: the Brewing Battle over Kirkuk, International crisis groups , Middle East Report N°56 – 18 July 2006,p:24

(3) Tim Arango, «Iran Dominates in Iraq after U.S 'Handed the Country Over,» New York Times, (July 15,2017) , seen in 92022-5- by https://www.nytimes.com/

اتخذ من جبال قنديل والمثلث العراقيّ الإيرانيِّ التركي مقرًا لنشاطاته[1]، كما ساهم التعاون لمكافحة إرهاب داعش بين العراق وتركيا في موافقة رئيس الوزراء الأسبق (حيدر العبادي) في 2015م لتأسيس معسكر (دوبردان)، قرب ناحية بعشيقة والتي تقع على مسافة 32 كم شمال مركز مدينة الموصل في آذار/ مارس 2015م، لبدء برنامج التدريب التركيّ للمتطوعين الأكراد، والذين تجاوز عددهم 2000 متطوع، مع معدات عسكرية لكلٍّ من بغداد وأربيل[2].

وفي خضم سياسة المهادنة والتطويق التي انتهجتها، لم تعترض تركيا على المقترح أو المبادرة التي أطلقها الرئيس العراقيّ الراحل (جلال طالباني) في عام 2008م، لحلِّ إشكاليَّة التنازع على كركوك، فقد اقترح طالباني أن تخضع كركوك لنظام إداري مؤقَّت، على غرار مدينة بروكسل في بلجيكا، وفي مرحلة لاحقة، يتمُّ حلُّها من خلال التفاهم المتبادل واتفاق وطنيٍّ بموجب المادة 140 من الدستور[3]. ودفعت أحداث داعش وانهيار وحدات البيشمركة وقوات الجيش العراقيّ أمامها في حزيران/ ينويو 2014م، إلى تكثيف الجهد الاستخباري المشترك لتتبع خلايا داعش، ولا سيَّما التي تدخل خلسة إلى الأراضي التركيَّة، ولم تخل أيَّام التعاون من مواجهات هنا وهناك بين الجانبين الكردي والتركي، في ملفات بقيت مستعرة تحت رماد الخلافات والتقاطعات التَّأريِّخيَّة بين الجانبين، أهمُّها ملف مستقبل إقليم كردستان، ومستقبل كركوك الذي ظلَّ يؤرق الساسة الأتراك، كلّما زادت مساحات الدعم الدوليّ لإقليم كردستان، وكلّما اتجهت وحدة العراق للانقسام والتشظي. وقد أعاد إصرار القيادة الكرديَّة على إجراء استفتاء على تقرير مصير كردستان في أيلول/ سبتمبر 2017م، المخاوف التركيَّة من فطنة الأكراد وتحفِّزهم لاستثمار اللحظة الدوليَّة وإعلان استقلالهم عن العراق.

(1) تركيا والأكراد العراقيِّين: تنازع أم تعاون، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدوليَّة، رقم التقرير (81)، في 13 نوفمبر 2008م.

(2) رائد الحامد، تطوُّرات الوجود العسكريّ التركيّ في العراق وتداعياته المحتملة، (مقال)، موقع مركز دراسات الجزيرة، بتأريِّخ 2015/12/27م، شوهد بتأريِّخ 2022/5/9م على الرابط: https://studies.aljazeera.net/

(3) تمثِّل بروكسل فيدراليَّة متميِّزة، إذ تتعايش في ظلِّها قوميَّة الفلاندرز الناطقة بالفليمنغية وقوميَّة الوالون الناطقين بالفرنسيَّة، وهي أي بروكسل مدينة منفصلة مؤسساتيًّا عن بقية مدن بلجيكا، وتمَّ اتخاذ تدابير محدَّدة لحماية الحقوق الثَّقافيَّة واللُّغويَّة لكلا الطائفتين. حول هذا المقترح انظر:

Othman Ali, Kirkuk, Iraq's Next War: What Options Does Turkey Have?, Insight Turkey, Vol. 19, No. 4, University of sakarya, 2017, p: 17.,

ولهذا أظهرت التصريحات التركيَّة المعارضة للاستفتاء، حدَّة وصلابة الأتراك وعدم مساومتهم على متطلبات أمنهم القوميِّ، سيَّما ما يتعلق بمستقبل كركوك. وطبقًا للكاتب التركيّ (بولنت أراس)، فإنَّ فكرة حكم الأكراد لكركوك والسيطرة على احتياطاتها النفطيَّة تلمس وترًا حساسًا لدى الدوائر القوميَّة التركيَّة[1]، فأعلنت الحكومة التركيَّة أنَّ أيَّة خطوة كرديَّة للاستفتاء على مصيرها، يعد تجاوزًا للخطوط التي تمسُّ الأمن القوميّ التركيّ، فمن المؤكَّد أنَّ تبعات الاستفتاء ستدفع إلى نشوب حرب أهليَّة بين مكوِّنات المدينة وستدفع إلى تمزيق العراق، حسب تصريح وزير الخارجية التركي السابق (مولود جاويش أوغلو)[2]، وأنَّه سيعزِّز موقف الكرد الساعي للانفصال عن العراق، وهو ما لم تسمح به تركيا، التي بقيت تعدُّ التركمان خطَّ دفاعها الأوّل عن مصالحها في العراق، الأمر الذي قد يدفع إلى تدخل تركيا لتقليص نفوذ الأكراد وحماية التركمان.

ترى تركيا أنَّ أيَّ تلاعب بخريطة العراق لجهة ضمِّ كركوك وتقليص الوجود التركمانيّ فيها، هو مساس صريح بأمنها القوميّ، وستقوم باجتياح شمالي العراق في حال دخول البيشمركة إلى كركوك، والسيطرة عليها وضمِّها إلى كردستان العراق، فمن شأن ذلك أن يوفِّر المقوِّمات المادية لاستقلال الأكراد عن العراق، فضلًا عن أنَّه سيعرض حقوق التركمان إلى الاضطهاد على أيدي البيشمركة الكرديَّة.

ومن الواضح أنَّ قوَّة الموقف التركيّ، تأتي من وحدة الشعب التركي والأحزاب التركيَّة القوميَّة، التي ساندت الحكومة التركيَّة وطالبت بمعاقبة أكراد العراق على مواقفهم الانفصاليَّة وسياساتهم حيال التركمان، فقد أشار (أوميت أوزداغ) وهو من السِّياسيِّين القوميِّين الطموحين، إلى أنه بالرغم من العوائد الماليَّة التي تبلغ 2 مليار دولار سنويًا التي يدرُّها أنبوب النفط الكردي للخزينة التركيَّة، إلَّا أنَّ فوائد قطع أنبوب النفط الكردي المار عبر الأراضي التركيَّة ستكون كبيرة لتركيا على المستوى السِّياسيِّ، إذ أنَّ هذا المبلغ يؤثِّر بشكل كبير في الكرد، (وعلى الشركات التركيَّة أن لا تساهم بتطوير حقل طقطق لأنَّه سيعين الأكراد بإدامة سياساتهم الحمقاء)[3].

(1) Ibid,p.38

(2) عايدة العلي سري الدِّين، الأكراد في العالم (تأريِّخهم ومستقبلهم)، الجزء الثاني، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2018م، ص 81.

(3) Iraq and the Kurds, op.cit. p: 26

حظي فشل الاستفتاء واستعادة الحكومة العراقيَّة سيطرتها على مدينة كركوك وطرد قوات البيشمركة، بترحيب الأتراك، وعدَّه القوميَّون الترك انتصارًا لإرادة تركيا التي تمكَّنت من توظيف البيئتين الإقليمية والدوليَّة للجم طموحات الأكراد، فعلى الرغم من سياسة المهادنة التي مارستها الحكومة التركيَّة مع حكومة إقليم كردستان، إلَّا أنَّها بقيت تمارس في الآن ذاته، سياسة التهديد لإجبار الكرد على التخلي عن طموحاتهم بضمِّ كركوك، ومع ذلك يشير بعض المحلِّلين إلى أنَّ نشوة الفرح التي عاشها الأتراك بفشل الاستفتاء، لا يمكن نسبتها إلى سياستهم المتشدِّدة لتحييد وتطويق الأكراد، ولا إلى سياستهم المعلنة لحماية التركمان في كركوك، وإنَّما أيضًا إلى تظافر البيئتين الإقليميَّة (إيران) والدوليَّة (رفض الإدارة الأمريكيَّة للاستفتاء الكردي)، التي عطَّلت طموحات الأكراد في الاستقلال، وأحدثت شرخًا عميقًا في جسد العلاقات بين الحزبين الكرديين الاتحاد الوطنيّ والديموقراطيّ الكردستانيّ[1]، فقد اتهم (مسعود بارزاني) أنصار الرئيس الراحل (جلال طالباني) بخيانة القضيَّة الكرديَّة، حينما انسحبت قواتهم بخطَّة مسبقة أمام القوات العراقيَّة التي اقتحمت كركوك في أيلول/ سبتمبر 2017م.

وممَّا يؤخذ على السِّياسة التركيَّة هو التعامل المتناقض مع المسألة التركمانيَّة في العراق، فمنذ مجيئها للحكم في تركيا عام 2002م، فإنَّ حكومة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان)، تتعامل مذهبيًّا مع الأحزاب التركمانيَّة العراقيَّة، إذ سعت بقوَّة لتقريب التركمان السُّنَّة، وتجاهلت عن عمد أيَّة آليات سياسيَّة أو اقتصادية أو اجتماعيَّة لجذب التركمان الشِّيعة إلى جانب سياستها، وزاد الفشل التركي في التعامل المزدوج مع تركمان العراق، لجوء الحكومة التركيَّة إلى التعامل مع مجموعة صغيرة من السِّياسيَّين التركمان، الذين يؤيِّدون سياستها مقابل تهميش المعارضين لتلك السِّياسة، ممَّا ولّد شرخاً في السِّياسة التركيَّة حيال الملف التركماني ومسألة كركوك بشكل عام[2].

ثانيًا: إيران والمسألة الكرديَّة

سرعان ما تعرضت العلاقات لأزمات خطيرة؛ بسبب وجود المسألة الكرديَّة التي شكَّلت إحدى وسائل الضغط السِّياسيّ المتبادل، ولا سيَّما من جانب إيران ضدَّ النظام السِّياسيّ

(1) Othman Ali, Kirkuk, Iraq's Next War, op.cit.p:35

(2) مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق، السِّياسة التركيَّة تجاه تركمان العراق، مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق، هولندا آذار مارس 2015م, ص 117.

العراقي، خصوصًا في ظلِّ العهد الجمهوريّ. إذ أشَّر نجاح ثورة تموز- يوليو 1958م، بداية مرحلة جديدة ومهمَّة بالنسبة للعراق والمنطقة والمسألة الكرديَّة، فقد أثار الدعم والحرِّيَّة النسبيَّة التي حظيت بها الحركة الكرديَّة في العراق، آمال الشعب الكردي في مناطق كردستان المجاورة ولا سيَّما إيران، الأمر الذي دفع شاه إيران إلى النظر في سقوط النظام الملكي الحليف والمجاور، ووصول حكم وطنيّ متحالف مع الشيوعيَّين والحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، بوصفها مؤشِّرات تحتِّم عليه إيجاد الوسائل اللازمة لمواجهتها. وبالفعل فقد كان رد النظام الإيرانيِّ سريعًا، إذ نجح بعد مدَّة من التنسيق وتجميع أعداد كبيرة من الإقطاعيَّين الكرد والعشائر الكرديَّة المتضررة من قيام النظام الجمهوريّ، وقانون الإصلاح الزراعي الذي أعلنه (عبد الكريم قاسم)، بهدف استخدامهم ضدَّ النظام العراقيّ الجديد، وأنَّ محاولاته هذه لم يكتب لها النجاح، إذ لم تشكِّل تلك المحاولة أيَّ خطر على الجمهوريَّة الفتية[1].

وعليه فقد عارضت إيران في عهد الشاه توجّه حكومة البعث في السبعينيات من القرن الماضي منح الأكراد حكمًا ذاتيًا، وأيَّدت خطَّة الولايات المتَّحدة لإفشال اتفاق 11 آذار/ مارس 1970م، بين حكومة البعث بزعامة (أحمد حسن البكر) والحركة الكرديَّة بزعامة (ملَّا مصطفى البارزاني). وزادت من دعمها العسكري للحركة الكردية بهدف الضغط على الحكومة العراقية لتقديم تنازلات في قضايا المياه والحدود، وتمكنت إيران في نهاية الامر من تحقيق اغلب اهدافها السياسية وأرغمت الحكومة العراقية على توقيع ما يُعرف بـ (اتفاقيَّة الجزائر)، في 6 آذار/ مارس 1975م، ما أُعتبر حينها انتصارًا استراتيجيًّا لإيران، تنازل بموجبه العراق عن سيادته في شط العرب وبعض المناطق الحدودية.

مع انتهاء الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة في 8 آب/ أغسطس 1988، طويت صفحة التوظيف المتبادل للأكراد بين العراق وإيران، وانشغل كلُّ طرف بتضميد جراحات الحرب وترميم وضعه الداخلي، ولكن مع اجتياح العراق الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990م، وفرض مناطق الحظر الجوي على الطيران العراقيّ من قبل قوات التحالف الدوليّ بموجب قرار مجلس الأمن الدوليّ التابع للأمم المتحدة المرقم 688. ورغم الحصار الذي فرضه نظام (صدَّام حسين) على الإقليم الكردي، نجح التحالف الدولي في زرع الإقليم الكرديّ في المنطقة كتحدٍ سياسيٍّ وأمنيٍّ اختلفت الدَّول الإقليميَّة ولا سيَّما تركيا وإيران في التعاطي معه، فبات الإقليم ساحة للعمل

(1) سعد ناجي جواد، الحركة القوميَّة في إيران، منشور في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنيَّة ومشكلة الأقلِّيَّات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلِّيَّة العلوم السِّياسيَّة، جامعة بغداد، 1989م، ص 52.

الأمنيِّ والسِّياسيِّ الإقليميّ ليس بهدف توظيفه بالضد من وحدة العراق، وإنَّما لمنع تداعيات نموه واستقراره على وحدة العراق وعلى الأمن القوميِّ لكلٍّ من تركيا وإيران.

لقد تحددت الرؤيَّة الإيرانيَّة حيال العراق بعد عام 2003م، في عدَّة قضايا لعلَّ أوَّلها وأهمَّها تمكين الموالين لمشروعها من الحكم، أمّا الهدف الثاني فتلخّص في إبقاء العراق ضعيفاً ولكنه غير مجزأ، إذ أنَّ تجزئته ستضرُّ بالواقع الديموغرافيّ الإيرانيِّ المليء بتناقضات قوميَّة ودينيَّة ومذهبيَّة. أمّا الهدف المهم فيتمثَّل في محاصرة المسألة الكرديَّة في العراق وتداعياتها على الأمن القوميِّ الإيرانيّ، وجعل أكراد العراق مساهمين في العمليَّة السِّياسيَّة التي عملت إيران وبشكل مباشر ومنذ عام 2003م، بتشكيلها بالتوافق الضمني مع الولايات المتَّحدة. ومبعث الاهتمام الإيرانيِّ بالمسألة الكرديَّة في العراق هو التداخل القوميّ والقرب الجغرافي لأكراد العراق وإيران. وقد لعبت علاقات إيران التَّأريِّخيَّة مع الأحزاب الكرديَّة، والدعم اللامحدود الذي تلقته تلك الأحزاب من إيران في حربها مع العراق (1980-1988م)، في تسهيل اعتراف إيران بواقع إقليم كردستان بعد عام 2003م. مقابل دور متميِّز لعبته الأحزاب الكرديَّة في وقف النشاطات العسكريَّة للأحزاب الكرديَّة الإيرانيَّة ضدَّ قوات الأمن والحرس الثوري الإيرانيِّ، وتأمين الحدود الإيرانيَّة المحاذية لإقليم كردستان من تهديدات محتملة لأمن إيران من جهة الإقليم.

وبرَّرت السُّلطات الإيرانيَّة انفتاحها على أكراد العراق بأسباب متعدِّدة، أهمها عمق العلاقة التَّأريِّخيَّة التي تربط الأحزاب الكرديَّة العراقيَّة بإيران منذ أيَّام (الملَّا مصطفى البارزاني)، والذي لجأ منذ سبعينيات القرن الماضي إلى إيران وحظي بدعم نظام الشاه ضدَّ نظام البعث.

وبعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003م، استمرَّت العلاقة بين الجانبين الإيرانيِّ والكرديّ بل تعزَّزت بالتحالف الشِّيعيِّ الكردي الذي رعته الحكومة الإيرانيَّة، والذي وزَّع السُّلطة بين بعض الأحزاب الشِّيعيَّة والكرديَّة ومعها الأحزاب السُّنِّيَّة الموالية، وكان من نتائج التحالف تأييد إيران القوي للدستور العراقيّ لسنَة 2005م، والذي أقرّ بالفيدراليَّة لإقليم كردستان، وتواترت لاحقًا سياسات إيران في دعم الاستقرار الأمنيِّ والسِّياسيِّ والانتعاش الاقتصادي الذي أخذ يعيشه إقليم كردستان، فساهمت الشركات الإيرانيَّة في عملية الإعمار والتنمية في محافظة السليمانيَّة وحلبجة[1].

(1) Iran, Iraqi Kurdistan region discuss solutions for Iranian engineering companies in KRG, Oct 24, 2019, seeng in Nov 5 2022 by: https://en.irna.ir/

استمرَّت علاقات الأكراد بإيران قويَّة ومالت نحو الهيمنة بعد أن أخذ الحرس الثوري والأجهزة الأمنيَّة الإيرانيَّة بالتغلغل الكثيف داخل الإقليم، وزادت الهيمنة الإيرانيَّة بعد انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق عام 2011م، وأخذت أبعادًا أكثر مع ظهور تنظيم داعش، وظهور فتوى الجهاد الكفائي من المرجع الشِّيعيِّ الأعلى السيد علي السيستاني في 13 حزيران/ يونيو 2014م. لقد أعطى دخول داعش وتكثيف الدور الإيرانيِّ لمواجهته عبر قوات الحشد الشعبيّ، رسالة تذكير إلى العراقيِّين بالدور الإيرانيّ في تحريك المشهد العراقيّ نحو المصالح الإيرانيَّة، وأنَّ جارهم الأكبر هو الجهة الفاعلة والأقوى في بلادهم، ولربَّما أكثر قوَّةً من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة أو أيَّة دولة عربيَّة.

كما أنَّ دور إيران المتصاعد في العراق هو لومٌ مباشرٌ للدَّول العربيَّة السُّنِّيَّة وفي مقدِّمتها المملكة العربيَّة السعوديّة وتركيا اللتان تتنافسان مع إيران على السُّلطة في الشرق الأوسط[1]. وعمومًا يمكن أن نشير إلى أهمِّ العوامل السِّياسيَّة والأمنيَّة والتجارية التي دفعت لتصاعد الدور الإيرانيِّ في العراق وفي إقليم كردستان بالذات والتي من أهمِّها:

- ظهور تنظيم داعش واحتلاله لمساحات كبيرة من أراضي العراق لا سيما محافظاته السُنّية، وتهديده المباشر لأراضي إقليم كردستان، حيث استدعى تظافرًا للجهود الكرديَّة والإيرانيَّة لدفع هذا الضرر ليس عن الإقليم وإنَّما عن الحدود الإيرانيَّة، والتي أخذ خطر اختراقها ممَّا وُصف بالتنظيم السُّنِّيِّ المتطرف يظهر بوضوح!، وبفضل المساعدات العسكريَّة الإيرانيَّة يضاف لها مساعدات وتدريبات قوات التحالف الدوليّ، تمكَّنت البيشمركة من وقف اندفاع التنظيم الأيديولوجيّ المتطرف (داعش)، من التمدُّد داخل الإقليم أو في احتلال مناطق استراتيجيَّة متنازع عليها مثل كركوك الغنية بالنفط[2].
- الاستثمارات الإيرانيَّة في إقليم كردستان والتي بلغت قبل عام 2014م، حوالي 8 مليار دولار وتراجعت بعدها لتصل إلى 4 مليار دولار، والتي توزعت على مختلف قطاعات التنمية، كالبنية التحتية، وشركات البناء، وتصنيع المواد الغذائية، وشركات

(1) علّي رضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق: هل من مجال للتعاون بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وإيران؟ مؤسسة راند الأمريكيَّة، واشنطن 2015م، على الرابط: www.rand.org

(2) Dilan Sirwan, President Barzani slams controversial Iranian movie for insulting Peshmerga, Rudaw location, January 26 2021 by: https://www.rudaw.net

السفر وغيرها، فضلًا عن إنشاء مناطق صناعيَّة حرَّة. ورغبة الحكومة الإيرانيَّة باستثمار تحالفها مع الأحزاب الكرديَّة، ولا سيَّما حزب الرئيس الراحل (جلال طالباني)، ونجله (بافل طالباني) في استثمار المزيد من الأموال في كردستان، ومنافسة الدور الاقتصادي التركي المتصاعد في الإقليم[1].

- العلاقات القويَّة التي ربطت الحرس الثوري الإيرانيّ بقوات سوريا الديموقراطيّة الكرديَّة وكذلك بقوات حزب العمَّال الكردستانيّ التركيّ (PPK)، وقد تزايدت قوَّة العلاقة بين تلك الأطراف بعد إجراء الاستفتاء على تقرير مصير كردستان العراق في 25 أيلول/ سبتمبر 2017م، وإصرار رئيس الإقليم (مسعود بارزاني) على إجرائه، حيث وجدت إيران أنَّ سياسات بارزاني قد أخذت تضرُّ بأمنها القوميِّ، وأنَّ تحجيم نفوذه في الإقليم بات من ضرورات حماية مصالحها القوميَّة، ولهذا انفتحت بقوَّة لدعم نفوذ الـ PPK وقوات سوريا الديموقراطيَّة التي تقاتل الوجود التركيّ في شمالي سوريا. وقد عزَّز موقف الاتحاد الوطنيّ الموالي لإيران من النفوذ السِّياسيِّ والأمنيّ للحرس الثوري وعناصر الباسيج الإيرانيّ في الإقليم الكردي، لا سيَّما بعد خلافه المعلن مع الحزب الديموقراطيّ حول قضيَّة كركوك وانسحاب قواته من معارك تحرير كركوك أمام الجيش العراقيّ في أيلول/ سبتمبر 2017م.
- التغلغل السِّياسيِّ والاقتصادي التركيّ في أربيل ودهوك، والذي أدى دورًا مؤثِّرًا في تصاعد المنافسة مع إيران، ولا سيَّما في محافظتي السليمانيَّة وحلبجة، إذ تهدف إيران من وراء ذلك التغلغل إلى تضييق الخناق على الشركات التركيَّة، والتي أخذت استثماراتها تزحف على محافظتي السليمانيَّة وحلبجة، اللتين تعدّان من المعاقل الرئيسة لحليف إيران الأساس حزب الاتحاد الوطنيّ، كما تسعى إيران من وراء تغلغلها إلى رعاية ودعم الفصائل المسلَّحة المناوئة لتركيا وفي مقدِّمتها حزب العمَّال الكردستانيّ التركيّ المعارض وقوات سوريا الديموقراطيّة، بعد أن تمكَّنت الحكومة العراقيَّة من إبرام اتفاق مع الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ بإجلاء مقاتلي الحزب

(1) Paul Iddon, Iran wants to invest more in the Kurdistan Region, Rudaw location, February 9 2017, by: https://www.rudaw.net

وبقية الجماعات المسلَّحة المرتبطة بإيران من مدينة سنجار وبقية المناطق في شمال غرب العراق[1]، حيث تفيد إيران باستمرار من توظيف هؤلاء المقاتلين ضدَّ أمن تركيا القوميّ، ما يعني عمليًّا أنَّ الإقليم بات ساحة نفوذ وتنافس إقليميٍّ إيرانيٍّ تركيٍّ.

- العلاقات الكرديَّة الإسرائيليَّة، حيث تتهم إيران حكومة إقليم كردستان بالسماح لعملاء إسرائيليَّين بالعمل ضدَّ المصالح الإيرانيَّة من الأراضي الكرديَّة. وقد ظلَّ وجود كيان إسرائيل، على الرغم من عدم الاعتراف به صراحة من قبل السُّلطات الكرديَّة، مصدر توتر بين الجانبين. وكما أفاد الصحفي الاستقصائي الأمريكيّ (سيمور هيرش) في تقريره الذي نشره في مجلة نيويوركر في 28 حزيران/ يونيو 2004م، فقد أنشأ كيان إسرائيل حضورًا هامًّا في كردستان العراق، حيث يعمل وكلاء الموساد الإسرائيليّ متخفين كرجال أعمال في المنطقة. وبحسب تقرير هيرش شارك العملاء الإسرائيليَّون في تقديم مساعدة مباشرة وغير مباشرة إلى حزب الحياة المستقلَّة الكرديّ (PJAK)، والذي انخرطت قواته في حرب عصابات وأعمال عسكرية ضد القوات الأمنيَّة الإيرانيَّة[2]. بقي وجود قواعد الحزب في كردستان العراق، أحد مصادر الاحتكاك بين طهران وحكومة إقليم كردستان، وهي السبب الرئيس في العمليات العسكريَّة والضربات الصاروخية التي وجَّهتها القوات الإيرانيَّة ضدَّ إقليم كردستان في مراحل مختلفة.
- الموقف من الاستفتاء على تقرير المصير، رغم أنَّ هذا الموقف كان ذا طبيعة دوليَّة حينما اتفقت الأطراف الدوليَّة والإقليميَّة على رفض الاستفتاء، ونصحت كثير من الحكومات رئيس الحزب الديموقراطيّ (مسعود بارزاني) بتأجيل الاستفتاء، إلَّا أنَّ موقف الحكومة الإيرانيَّة كان فعَّالًا في تحجيم الاندفاع الكردي، عبر التحذيرات المباشرة التي أطلقها المسؤولون الإيرانيَّون للقيادة الكرديَّة بعدم المضي بإجرائه؛ لأنَّه سيخلُّ بعلاقات الطرفين ويدفع إيران إلى زاوية حرجة تتبنى خلالها موقف الدفاع عن

(1) تشير المصادر إلى أنَّه يسيطر على سنجار والمناطق المحيطة بها عشرون فصيلاً مسلَّحًا، تسيطر إيران على نصفها، في حين تملك علاقات استراتيجيَّة مع البقية الأخرى. للمزيد انظر:

Suadad al-Salhy, How Iraq's Sinjar became a battleground between Turkey and Iran, Middle east eye location, 8 June 2022, published by: https://www.middleeasteye.net

(2) دهام محمَّد العزاوي، البعد الإسرائيلّي في الاحتلال الأمريكّي للعراق، مجلة شؤون عربيَّة، العدد 134، جامعة الدَّول العربيَّة، القاهرة، صيف 2008م، ص 201.

أمنها القوميِّ، وأنَّ الاستفتاء سيحرك مسيرة الاحتجاجات الكرديَّة داخل إيران، ويمدُّها بوقود الاستمرار والمقاومة والمطالبة بالحق ذاته.

- احتضان الأحزاب الكرديَّة للمعارضة الكرديَّة الإيرانيَّة، حيث وفَّر اكراد العراق ملاذًا آمنًا لآلاف الأكراد الإيرانيِّين من أنصار حزب الحياة الكرديّ ((PJAK)، والحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ الإيرانيِّ (KDPI)، حيث اتخذ الحزبان أراضي الإقليم منطلقًا لشن الهجمات ضدَّ قوات الحرس الثوري الإيرانيّ[1].

لقد شكَّل القصف الإيرانيّ المستمرِّ لأراضي الإقليم رسالة سلبيَّة لحكومة الإقليم من إمكانيَّة تصعيد إيران لمواقفها في المستقبل باتجاه اجتياح الحرس الثوري لأراضي الإقليم في حال امتناع أكراد العراق عن ترحيل المعارضة الكرديَّة، وهو موقف بقيت حكومة الإقليم بعيدة عن فهم دلالاته السِّياسيَّة، مستندة بشكل وهمي على علاقاتها التَّأريِّخيَّة مع إيران في إعادة إصلاح العلاقات المشتركة التي سرعان ما تدهورت مع استئناف حزب البيجاك نشاطه المعارض للحكومة الإيرانيَّة، متخذًا من الحدود العراقيَّة الإيرانيَّة مقرًا لنشاطاته، حينها بدأت القطيعة الحقيقيَّة بين إيران والأحزاب الكرديَّة وأخذت المدافع الإيرانيَّة تقصف القرى والبلدات الكرديَّة القريبة من حدود إيران، منعًا لأيِّ توسع يمكن أن يحيي الدَّولة الكرديَّة في ذاكرة أكراد إيران.

ثالثاً: كركوك في الأجندة الإيرانيَّة

في تحليل الموقف الإيرانيِّ من مدينة كركوك قبل عام 2003م، لم يكن هناك وضوح في مواقف الحكومات الإيرانيَّة حيال توجهات الأكراد العراقيّين لضمِّ المدينة الغنية بالنفط، ولعلَّ الارتباطات التَّأريِّخيَّة التي جمعت الأحزاب الكرديَّة بالحكومات الإيرانيَّة، والحاجة الإيرانيَّة الملحة لتوظيف تلك الأحزاب في صراعها مع الحكومات العراقيَّة المتعاقبة، منعت إيران من البوح العلني بموقفها حيال ضمِّ كركوك، ولكن من المهم أنَّ إيران تدرك حجمها وأهمِّيَّتها من الناحية الاستراتيجيَّة، وخطورة المساعي الكرديَّة لضمِّها إلى مناطقهم، ومن ثم، فمن الواضح أنَّ هناك اتفاقًا تاريِّخيًّا ضمنيًّا بين الحكومة الإيرانيَّة والأحزاب الكرديَّة بعدم التطرق لهذا

(1) Ranj Alaaldin, The clash over Kirkuk: Why the real crisis is in Baghdad—not Erbil, October 20, 2017, seeing in august 22 2022, by: https://www.brookings.edu

الموضوع في مسار علاقاتهما، وأنَّ أيَّ تحرك كردي سلبي حيال كركوك سيضع الأحزاب الكرديَّة في خانة المعادين للمصالح القوميَّة الإيرانيَّة، وسيخلُّ بالعلاقات السِّياسيَّة والأمنيَّة والتجارية بين الطرفين.

لقد أفرز الاحتلال الأمريكيّ للعراق منذ عام 2003م، تداعيات خطيرة على الاستقرار السِّياسيِّ والأمنيِّ في العراق، وعلى صعيد العلاقات بين مكوِّناته الإثنيَّة وبالشكل الذي أخذ يعرِّض وحدته الوطنيَّة للتصدع والانقسام، لا سيَّما بعد تصاعد مطالب الفيدراليَّة لمحافظات الوسط والجنوب ولإقليم كردستان. ورغم أنَّ إيران أيَّدت في مطلع 2003م، والسنوات اللاحقة مطالب الأحزاب الشِّيعيَّة في فيدراليَّة الوسط والجنوب والتي اقترحها المجلس الأعلى الإسلاميّ، إلَّا أنَّها لم تستسغ قيام فيدراليَّة كرديَّة مجاورة لأقاليمها الكرديَّة الملتهبة بالتمرد، فقد كان واضحًا أنَّ سنوات الود الإيرانيّ مع الحليف الكردي في العراق قد تلاشت، وظهرت تخوُّفات إيرانيَّة من أنَّ الرعاية الأمريكيَّة والغربيَّة التي أخذ يتمتع بها الكرد العراقيَّون ستكون لها نتائج سلبيَّة على الأمن القوميِّ الإيرانيِّ، وأنَّ الريبة الإيرانيَّة من الفيدراليَّة الكرديَّة لها ما يبرِّرها؛ لأنَّها:

1 ـ ترعرعت في ظلِّ الاحتلال الأمريكيّ للعراق، ولا يوجد في القاموس الأمريكيّ، من الناحية العملية، احترامًا لسِّيَّادة الدَّول وحدودها، وبالتالي فإنَّ الموقف الأمريكيّ قد يسعى لتوظيف الأكراد ضدَّ الدَّول المعادية للمصالح الأمريكيَّة في المنطقة وفي مقدِّمتها إيران التي تعاني من تصدعات في وحدتها الداخليَّة.

2 ـ إنَّ إقليم كردستان سيشكِّل وفقًا للرؤيَّة السابقة، مكانًا آمنًا لتغلغل النفوذ الأمريكيّ العسكريّ والاستخباري الموجَّه ضدَّ إيران، وتعتزم الولايات المتَّحدة بناء أكبر قاعدة جوية في منطقة حرير شمال أربيل، وحسب الباحث في الشؤون الدوليَّة (عمر عبد الستار) فإنَّ التواجد الكثيف للقواعد الأمريكيَّة في العراق، يأتي في سيَّاق الترتيب لأيَّة مواجهة محتملة مع إيران التي تمتلك تواجدًا مؤثِّرًا في العراق، وتمكَّنت من مقاومة الوجود الأمريكيّ في العراق وإرغام الولايات المتَّحدة على الانسحاب من العراق في أواخر عام 2011م[1].

(1) القواعد الأمريكيَّة في كردستان العراق..الغايات والأعداد؟ في 19 كانون الأوّل ديسمبر 2018م، شوهد في 2022/11/2م، على الرابط التالي: https://www.alalam.ir

3 ـ سيمثِّل الإقليم فرصة لتصاعد نشاطات كيان إسرائيل الأمنيَّة والاستخبارية ضدَّ مصالح إيران الحيوية في داخل العراق أو في المنطقة، حيث تدور في المنطقة ما يشبه الحرب السِّرِّيَّة بين الإسرائيليَّين والإيرانيَّين وأخذت شكلًا متصاعدًا، من تفجيرات طالت بعض السفن إلى مواقع عسكريَّة سرِّيَّة إلى عمليات قصف طالت مواقع إيرانيَّة في سوريا، إضافة إلى عمليات اغتيال قام بها الموساد في إيران، واستهدفت ضبَّاطًا وباحثين إيرانيَّين مرتبطين ببرامج علميَّة أو نووية متطوِّرة، وعمليات اختراق لطائرات مسيَّرة من لبنان باتجاه كيان إسرائيل[1]، وقد قامت إيران مرارًا بشنِّ هجمات صاروخيَّة على مواقع في أربيل، تعتقد انها ملاذ لضُبَّاط إسرائيليَّين يديرون أعمال تجسسيَّة ضدَّ المصالح الإيرانيَّة.

4 ـ سيكون الإقليم مرتعًا لنشاط الجماعات الإرهابيَّة التي تريد الإخلال بالأمن القوميِّ الإيرانيِّ سيَّما الأحزاب الكرديَّة المعارضة، مثل الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، وحزب الحياة الحرَّة بيجاك، والذي يسعى إلى نيل الاستقلال الذاتي لأكراد إيران. وتشنُّ إيران بين فترة وأخرى هجمات صاروخيَّة على مواقع يعلن الحرس الثوري الإيرانيّ أنَّها لأحزاب كرديَّة معادية تتخذ من كردستان العراق ملاذًا لها لمهاجمة إيران. ويؤكِّد المسؤولون الإيرانيَّون أنَّ هذه العمليات ستستمرُّ حتَّى نزع سلاح «الجماعات الإرهابيَّة»، داعين الحكومة العراقيَّة وحكومة إقليم كردستان إلى «تحمل مسؤولياتهما بالمزيد من الجدية تجاه إيران كجارة»[2].

5 ـ إنَّ تعزيز استقلال كردستان سيخلُّ بجهود إيران لتعزيز الوحدة الوطنيَّة للعراق، وتمكين القوى السِّياسيَّة المتوافقة مع المشروع الإيرانيِّ من مشروع السُّلطة في العراق. ومن يلاحظ سلوك حكومة الإقليم الكردي منذ عام 2003م، يدرك حجم المشكلات المستعصية التي أثارتها مع الحكومة الاتحادية في مجال تصدير النفط خارج العراق بدون موافقة الحكومة العراقيَّة، وسيطرتها على كركوك ورفض الانسحاب

(1) إيران وإسرائيل.. الحرب المؤجَّل انفجارها إلى أيَّة لحظة!، في 15 حزيران يونيو 2022م، شوهد بتأريِّخ 2022/11/2م على الرابط: https://shafaq.com

(2) إيران تعلن الحرب على المعارضة الكردية في كردستان العراق، بتأريِّخ 30 أيلول سبتمبر 2022م، شوهد بتأريِّخ 2022/11/3م على الرابط: https://middle-east-online.com

منها ورفض الاعتراف بواقعها الاتحادي، إضافةً إلى ملف المناطق المتنازع عليها، ورغبة الكرد في السيطرة عليها، فضلًا عن ملف المنافذ الحدودية وملف البيشمركة، وملف التمثيل السِّياسيِّ مع الدَّول الخارجية وغيرها من الملفات التي تعامل معها الإقليم بالدَّولة المستقلَّةِ نفسها وليس برؤيَّة الإقليم الخاضع للسُّلطة الاتحاديَّة. من هنا يدرك الإيرانيُّون خطورة الفيدراليَّة الكرديَّة وتأثيراتها المستقبليَّة في واقع الأكراد الإيرانيِّين الذين تصل نسبتهم إلى 10% من مجموع السُّكّان، ويطالبون منذ عقود بصلاحيات وحقوق سياسيَّة واقتصادية تشابه مكتسبات أقرانهم العراقيِّين، ممَّا سيؤثِّر حتمًا في الواقع الداخلي الإيرانيّ[1].

ولا شكَّ أنَّ كلَّ تلك المخاوف التي تثيرها إيران حول الفيدراليّة الكرديَّة، تعزَّزت بموقفها الرافض لضمِّ كركوك والمناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان، والذي حاول رئيس إقليم كردستان تمريره عبر الاستفتاء على تقرير مصير الإقليم في أيلول/ سبتمبر 2017م، حيث ساندت إيران عمليات تحرير كركوك ومناطقها المحيطة من احتلال داعش، وشنَّت هجومًا سياسيًّا على القيادات الكرديَّة واتهمتها بمحاولات تفتيت وحدة العراق والسعي للانفصال عنه، واتخذت الحكومة الإيرانيَّة قرارها بمساندة القوات العراقيَّة التي حرَّرت المدينة من سيطرة البيشمركة ووجهت تحذيرات للمسؤولين الكرد بأنَّ بقاء المدينة تحت سيطرتهم سيعرِّض علاقاتهم بإيران لمخاطر الانشقاق.

وقد شهدت الأيَّام القليلة التي سبقت هجوم القوات العراقيَّة على كركوك، تصعيدًا إيرانيًّا لحسم عودتها إلى السِّيَّادة العراقيَّة، حيث أدى قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيرانيّ الراحل (قاسم سليماني) دورًا في تسريع هزيمة البيشمركة أمام تقدم القوات الحكوميَّة، فقد سافر إلى العراق في 14 تشرين الأوّل- أكتوبر والتقى برئيس الوزراء (حيدر العبادي)، للتعبير عن دعم مرشد الجمهوريَّة (عليّ خامنئي) لموقف الحكومة العراقيَّة الرافض للاستفتاء. واستثمر سليماني نفوذه المتميِّز في العراق لتوجيه تهديدات مباشرة لحلفاء إيران من الكرد، ولا سيَّما لقيادات الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ الحليف التَّأريِّخيِّ لإيران، إضافة إلى الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ، حيث التقى (سليماني) برئيسه (مسعود بارزاني) لأكثر من مرَّة وأوصل له رسالة إيرانيَّة واضحة وشديدة، من أنَّ بقاء قوات البيشمركة في كركوك سيقوِّض

(1) فاطمة الصمادي، العراق في الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص، بتأريِّخ 10 تموز يوليو 2014م، شوهد بتأريِّخ 2022/11/6م على الرابط: https://studies.aljazeera.net/

علاقات الأكراد بإيران، منوّهًا لحرب داخلية ستنشب إذا لم تنسحب البيشمركة من كركوك. وسلَّط وجود (قاسم سليماني) على جبهات القتال ومع قوات الحشد الشعبيّ الضوء على النفوذ السِّياسيّ والأمنيّ القوي لإيران في العراق[1]، وكشف نائب عن حزب الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ اطلع على مجريات الاجتماع الذي جرى بين سليماني والقادة الكرد قبيل تحرير كركوك، حجم الضغوط التي تعرض لها قادة الاتحاد الوطنيّ في مدينة السليمانيَّة، لسحب قواتهم والتخلي عن التحالف مع مقاتلي الديموقراطيّ الكردستانيّ.

ومع بدء معركة المدينة، تمكَّنت إيران من خلال مساعدتها للقوات العراقية ومنها الحشد الشعبيّ في كركوك ومؤيديها من الكرد، في المساعدة على قلب الموازين ضدَّ تجمعات البيشمركة وإجبارها على الهروب من كركوك والمناطق المتنازع عليها.

وباستعادة الجيش العراقيّ سيطرته على كركوك، تكون إيران حقَّقت جملة من الأهداف الاستراتيجيَّة، لعلَّ أهمَّها إضفاء المزيد من الشَّرعيَّة على المقربين منها من السِّياسيِّين والقادة الأمنيِّين في العراق، مع تهميش واضح للمقربين من الولايات المتَّحدة. فقد تصاعد دور فصائل الحشد الشعبيّ وتراجعت قوَّة البيشمركة المدعومة أمريكيًّا، كما تصاعد دور التركمان الشِّيعة في تقرير مصير كركوك من خلال الفصائل المسلَّحة التي شكَّلوها لتحرير مناطقهم والمدعومة إيرانيًّا، حيث تمكَّنت تلك الفصائل من استعادة سيطرتها على مناطق مهمَّة محيطة بكركوك مثل طوزخورماتو وبشير وتازة[2]. وبتأطيرها لعملية استعادة كركوك على أنَّها عمل عراقيّ سياديّ فإنَّ إيران قدَّمت بهدوء دعمًا حاسمًا لنجاح الحكومة العراقيَّة في تشكيل المشهد المقبل في كركوك بعيدًا عن سيطرة الأحزاب الكرديَّة، سواء لجهة تغيير المحافظ الكردي واستبداله بمحافظ عربيٍّ، أم بتغيير القيادات الأمنيَّة والإداريَّة الكرديَّة بأخرى عربيَّة وتركمانيَّة، أم بوقف سياسات التهجير التي مارستها الأحزاب الكرديَّة حيال المكوِّن العربيِّ، والتي انتجت آلاف المهجّرين، أم بإيقاف سيطرة الأحزاب الكرديَّة على عمليات تصدير نفط كركوك عبر الأراضي التركيَّة بدون موافقة الحكومة العراقيَّة[3].

(1) Iraq and the Kurds: the brewing battle over Kirkuk, International crisis group. Middle East Report N 56 – 18 July 2006, p 24.

(2) Jennifer Cafarella with Omer Kassim, Iran's Role in the Kirkuk: Operation in Iraq, Nov 9, 2017, seeing in Nov 5 2022, by https://www.understandingwar.org

(3) ولكن بالضد من ذلك تمامًا انتعشت سيطرة جماعات مسلَّحة على عمليات التهريب للنفط، وقال محافظ صلاح الدين الأسبق (أحمد عبد الله الجبوري) أنَّ» العشرات من الصهاريج المحمَّلة بالنفط الخام تنهب

ولا يخفى أنَّ لإيران أهدافًا سياسيَّة ومصالح اقتصادية في كركوك، ويبرز النفط في مقدِّمة الأهداف التي تتجه الأنظار الإيرانيَّة نحوه، وقال مسؤول مقرَّب من الرئيس الإيرانيّ السابق (حسن روحاني)، أنَّه (بجانب الملفات السِّياسيَّة.. نفط كركوك عنصر أساسيّ بالنسبة لإيران العضو في أوبك. سيطرة أعداء إيران على حقول النفط تلك سيكون كارثيًا بالنسبة لنا. كيف نسمح لهم بدخول سوق النفط؟)[1]، وساعد انتزاع كركوك من قبضة الأحزاب الكرديَّة في تقليص عوائد الإقليم من صادرات نفط كركوك، فقد قال رئيس وزراء حكومة الإقليم (نيجيرفان بارزاني) إنَّ إيرادات حكومته تقلصت بمقدار النصف منذ خسارة حقول النفط في كركوك[2]. وسعت إيران بعد عودة كركوك إلى استثمار واقعها السِّياسيِّ والاقتصادي، أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد اتفقت مع الحكومة العراقيَّة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017م، على مدّ أنبوب للنفط من كركوك إلى الأراضي الإيرانيَّة، بهدف نقل ما يقارب 30,000 برميل يوميًّا إلى مصافي إيرانيَّة في محافظة كرمنشاه. وبموجب الاتفاق، سيحصل العراق على الكمية نفسها من النفط المكرَّر من إيران عبر حدوده الجنوبية، حيث يعاد تكريرها وإعادتها إلى العراق للاستفادة منها داخليًّا، وتقف الأوضاع الأمنيَّة غير المستقرَّة في العراق وإيران أمام استكمال هذا المشروع. وقال (حميد حسيني)، الأمين العام الإيرانيِّ لغرفة التجارة العراقيَّة الإيرانيَّة، إنَّ (إيران تواجه بعض المشاكل في تنفيذ الاتفاقيَّة بسبب القضايا الأمنيَّة)[3]. وفي حال المضي في تنفيذه فسوف ينتهي الاعتماد على خط الأنابيب المار عبر الأراضي التركيَّة. وتسعى إيران إلى بناء شبكة من الطرق الحديثة عبر محافظة السليمانيَّة للوصول إلى كركوك، بهدف تسهيل نقل نفطها عبر شاحنات وصهاريج إلى إيران والاستفادة منها في فكّ أزمتها الاقتصادية الخانقة

يوميًّا من حقلي عجيل وعلاس شرق تكريت وتمرّ عبر قضاء طوز خورماتو إلى مناطق البيع والتهريب، وأنَّ جهات حصلت على موافقات وتخويل رسميٍّ تقوم بشفط النفط المتسرب من الأنابيب المكسرة، وتذهب عائدات البيع لجهات تتواجد في المنطقة. انظر نصّ التصريح في: عليّ الحسيني، المليشيات تهرّب نفط العراق لإيران، بتأريخ 20 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016م، شوهد بتأريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022م على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/

(1) مايكل جورجي وأحمد رشيد، قائد إيراني وجه تحذيرات شديدة اللهجة لأكراد العراق للانسحاب من كركوك، 20 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017م، شوهد بتأريخ 5 تشرين الثاني نوفمبر 2022م على الرابط: https://www.reuters.com.

(2) Kirkuk Oil Deal with Iran Delayed by Security Concerns, February 26 2018 , seeing in August 22 2022 by: https://www.rudaw.net

(3) Ibid.

بالتنسيق مع حكومتي بغداد والسليمانيَّة (حكومة الاتحاد الوطنيِّ). يضاف إلى ذلك مشروع آخر تمَّ الاتفاق عليه بين الحكومتين العراقيَّة والإيرانيَّة، يهدف لمدِّ أنبوب نفط بين كركوك وبانياس السوريَّة يمرُّ من خارج المناطق الحدودية لإقليم كوردستان، بهدف تصدير النفط إلى أوروبا، ويؤكِّد بعض خبراء الطَّاقة، أنَّ هذا المشروع يحتاج إلى استثمارات هائلة كما أنَّ هناك مشاكل جدِّيَّة حول كركوك؛ لذلك فإنَّ إتمام مثل هذا المشروع صعب جدًّا من الناحية السِّياسيَّة. كما إن الصَّراع الإيرانيِّ الأمريكيّ يقف حائلًا أمام إنجازه. وقال الخبير الروسي في شؤون الشرق الأوسط، قسطنطين ترويفتسيف، إلى أنَّ «تنفيذ مثل هذا المشروع ممكنٌ فقط في حال توصل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وإيران إلى اتفاق»[1].

أمَّا على الصعيد السِّياسيِّ، فتسعى إيران إلى ترتيب استقلال كركوك كإقليم إداريٍّ مستقل أو إعادة ربطها إداريًّا وسياسيًّا بالحكومة العراقيَّة، أو تهيئتها للانضمام إلى إقليم السليمانيَّة الذي تسعى إيران وبقوَّة إلى تشكيله لتفكيك وحدة إقليم كردستان، علمًا أنَّ فكرة إقليم السليمانية أخذت تجد لها رواجًا داخل محافظة السليمانيَّة وبالتحديد من قبل موالي إيران في الاتحاد الوطنيِّ الكردستانيّ وحركة التغيير، الذين تجاوزوا مشاكلهم الحزبيَّة القديمة، ونجحوا في تحويل قضاء حلبجة إلى محافظة مستقلَّة، ويتطلع الحزبان مستقبلًا إلى اقتطاع قضاء خانقين من محافظة ديالى وإلحاقه بالسليمانيَّة والاستعداد لإعلانه محافظة كرديَّة جديدة، إضافة إلى استمرار سيطرتهم على مدينة كركوك، وفي حال تحقُّق هذا المشهد فإنَّ حجم ومساحة هذا الإقليم ستغري إيران للدفاع عن استقلاله عن كردستان. فهو سيتألف من أربع محافظات: (السليمانيَّة وحلبجة وخانقين وكركوك)، حيث تشكِّل مساحتها ضعف مساحة محافظتي أربيل ودهوك وبعدد من السُّكّان يفوق تعداد نفوس المحافظتين اللتين ستبقيان بحوزة حزب البارزاني، إضافة إلى غنى إقليم السليمانيَّة بالموارد الطبيعية قياسًا بموارد محافظة أربيل القليلة نسبيًا[2].

تدرك إيران أهمِّيَّة كركوك الاقتصادية في تطلعاتها لإنشاء إقليم السليمانيَّة، وأنَّ محاولات

(1) أوميد عبد الكريم إبراهيم، روسيا تدعم تصدير نفط كركوك عبر الأراضي السوريَّة، في 31 آب أغسطس 2019م، شوهد بتأريِّخ 9 تشرين الثاني نوفمبر 2022م، على الرابط: https://www.rudaw.net

(2) حمد جاسم محمَّد، دور إيران في الدَّعوة لإنشاء إقليم السليمانيَّة في العراق: دراسة تحليليَّة في الأسباب، مركز الفرات للتنمية والدِّراسات الاستراتيجيَّة، بتأريِّخ 2 آب أغسطس 2015م، شوهد في 15 أيلول سبتمبر 2022م على الرابط https://m.annabaa.org

الاستحواذ على ثرواتها النفطيَّة واستثمار تغلغل أعضاء وأنصار الاتحاد الوطنيِّ في مؤسساتها السِّياسيَّة والأمنيَّة وفي قرارها السِّياسيِّ، يهيِّئ الأجواء لهيمنة إيرانيَّة مقبلة على كركوك عبر ربطها بشبكة من العلاقات الاستثمارية والروابط الاقتصادية، ودمجها باقتصاد كلي تسعى لتشكيله في السليمانيَّة تمهيدًا لفصله عن كردستان، وهو مخطط تعمل له منذ سنوات بهدف تقسيم كردستان وإضعاف تأثيراتها المستقبليَّة في أمنها القوميِّ. كما لا يخفى أنَّ تأثير إيران في مستقبل نفط كركوك، عبر وكلائها المحليين الأكراد، أو حلفائها في الحكومة العراقيَّة سيعرقل الجهود الأمريكيَّة والإسرائيليَّة، لإعادة إحياء أنبوب نفط كركوك حيفا على البحر المتوسط، وهو طموح أحيته تصريحات أكثر من مسؤول إسرائيليٍّ، بهدف تعميق استراتيجيَّة جرِّ العراق إلى محور التطبيع العربيِّ الإسرائيليِّ والذي تقوده الولايات المتَّحدة مقابل محور الممانعة الذي تقوده إيران.

الفصل السابع

مستقبل كركوك: الحدود والصلاحيَّات: دراسة استطلاعيَّة

يتناول هذا الفصل الدِّراسة الاستطلاعيَّة، التي اعتمدت لبيان رأي السُّكّان فيما يتعلق بالمقترحات المطروحة لمستقبل كركوك، ولا تدّعي الدراسة أنَّها ألمَتْ أو غطَّت كلِّ تفاصيل الحياة السِّياسيَّة والاقتصادية والاجتماعيَّة لسُّكّان كركوك أو قدَّمت الحلول الكافية لحلِّ المشكلة، حيث ستبقى كثير من التفاصيل غائبة عن اهتمامات الباحث، أو أنَّه لم يستطع كشفها أو ربطها بالمشهد العام الذي رسمه للمستقبل، ولكن عمومًا نعتقد، أنَّ الأسئلة التي طُرحت على الجمهور كانت وافية إلى حدٍّ ما؛ لأنَّ بعضها قد أحدث استفزازًا لمشاعر الجمهور ودفعهم للتعبير عن حقيقة ما يشعرون حيال مستقبل مدينتهم، بمعنى آخر، راعت بعض الأسئلة ظروف الصِّراع القوميِّ المستمرِّ في المدينة، وأعطت السُّكّان فرصة التعبير عن مشاعرهم القوميَّة دون ضغوط أو آراء مسبقة.

لعلَّ أبرز ما توصلت له العيِّنة الاستطلاعيَّة، هو أنَّ المصالح الحزبيَّة هي من تقف خلف الصِّراع الدائر في كركوك، بهدف كسب الأصوات وإدامة زخم السيطرة الحزبيَّة على أوضاع المدينة، تحت غطاء الشعارات القوميَّة والأيديولوجيَّة. وأنَّ النفط في كركوك هو أهمُّ سبب لاشتعال الصِّراع في كركوك، وأنَّ تعزيز الأطر المرضية العامَّة عبر الوظيفة العامَّة، وتعزيز دور الجامعات والنوادي الرياضية والمجتمع المدني، والزواج المختلط، وتعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية بين سكّان كركوك، هو الضمان الأساسيِّ لتعزيز اللحمة المجتمعيَّة وتخفيف عوامل ومسببات الصِّراع، وأنَّ تشكيل إقليم مستقلٍّ يستند على اشتراك أهالي كركوك في السُّلطة وعلى قدم التساوي، هو أيضًا الضمان المؤكَّد لتعايش أبناء كركوك بطريقة ديموقراطيَّة، تحقِّق التنمية وتتيح المجال لاستثمار طاقات المدينة الاقتصادية والبشريَّة وبما يخدم جميع السُّكّان، وبغض النظر عن انتماءاتهم القوميَّة أو العشائرية.

أوّلًا: إجراءات الدِّراسة الاستطلاعيَّة

إنَّ الغوص في إجراء استطلاع للرأي في مدينة متنازع عليها يعدُّ بحد ذاته إشكاليَّة، سيَّما فيما يتعلق بنسب السُّكّان؛ لأنَّ كلَّ طرف يعتقد أنَّه الأغلبية، وله الحقُّ في حكم كركوك والسيطرة عليها، وبالتالي لا يمكن الجزم في يقينية أيِّ استطلاع للرأي، إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار نسب الجماعات السُّكّانيَّة في كركوك. وتتركّز الإشكاليَّة على أصل مفاده عدم وجود أيِّ إحصاء سكّانيٍّ يحدِّد نسب الجماعات سوى إحصاء عام 1957م، والذي بات قديمًا ولا يواكب التغيُّرات السُّكّانيَّة التي طرأت على ديموغرافيَّة كركوك، كما أنَّ الجماعات ذاتها من (العرب، الأكراد، التركمان، المسيحيِّين) غير متفقة على رأي واحد حيال أسئلة الاستبانة أو الاستطلاع ذاته، وبالتالي فلا يوجد جزم حول رأي موحَّد أو غالب للجماعة حيال أسئلة الاستبانة.

مقاييس الدَّراسة الاستطلاعيَّة

تمَّ تصميم أسئلة العيِّنة الاستطلاعيَّة اعتمادًا على معطيات الواقع السِّياسيِّ والاجتماعيِّ والاقتصادي في كركوك، واستنادًا لظروف الصِّراع القوميِّ المستمرِّ، آخذين بنظر الاعتبار التصوُّرات التي يحلم بها السكّان لمستقبلهم، وتمَّ أخذ العيِّنة إلكترونيًا وهو أسلوب مستحدث أخذ يظهر في الدِّراسات العلميَّة والأكاديميَّة؛ بسبب سرعة نتائجه، والظروف الأمنيَّة والاجتماعيَّة والصِّحّيَّة، التي مرَّت بالبلد والتي فرضت على الباحث عدم القدرة على التنقل للمحافظة واللقاء بالجمهور. وقد سَعت العيِّنة إلى اكتشاف الأفكار الجديدة والمتباينة، والتي تساعدنا في فهم مشكلة كركوك تمهيدًا لتقديم رؤيَّة علميَّة واقعيَّة لحلِّها مستقبلًا، وفق أسس سليمة تأخذ بنظر الاعتبار رأي السُّكّان لجهة الاستقلال بإقليم عن الحكومة الاتحاديَّة أو إقليم كردستان، أو الارتباط بالحكومة الاتحاديَّة لتأمين متطلبات التنمية ومعيشة السُّكّان.

ومن أجلِّ تعزيز رصانة الأسئلة من الناحية العلميَّة، فقد تمَّ عرضها على ثلاثة خبراء، الأوّل: هو الأستاذ الدُّكتور (عدنان ياسين مصطفى)، أستاذ التنمية والدِّراسات الاجتماعيَّة في كلية التربية للبنات في جامعة بغداد، والثاني الأستاذ الدُّكتور (محمَّد عليّ حمود) أستاذ النُّظم والسِّياسات العامَّة في كلِّيَّة القانون والسِّياسة في جامعة كركوك. أمّا الثالث فهو الأستاذ المساعد الدُّكتور (حسام الدِّين عليّ مجيد الكلي) أستاذ الفكر السِّياسيِّ في جامعة صلاح الدين في أربيل، وبموجب الملاحظات التي طرحها السَّادة الخبراء، فقد تمَّ تعديل بعض

الأسئلة وحذف بعضها الآخر أو تعديلها، وقد تمَّ تصميم الاستبانة الإلكترونية وتحليل نتائجها إحصائيًّا من قبل خبراء الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقيَّة.

مجتمع الدِّراسة واختيار العيِّنة

إنَّ المجتمع المحليِّ في محافظة كركوك مثَّل مجتمع الدِّراسة الاستطلاعيَّة، وتمَّ اختيار العيِّنة العشوائيَّة، تجنبًا لإشكاليَّة الوقوع في فخ الأغلبيَّة والأقلِّيَّة (غير المتفق عليها بين مكوِّنات كركوك فالخلاف واضح بينهم وكلُّ مكوِّن يعتبر لدية أغلبيَّة في كركوك)، ولكي نعطي للسُّكّان حرِّيَّة التعبير عن رأيه انطلاقًا من نظرته الخاصَّة لمصالح السُّكّان عمومًا، وليس انطلاقًا من مصلحة فئته القوميَّة، ذلك أنَّ أي استفتاء لمصير كركوك ستكون تأثيراته المستقبليَّة على الجميع، ولا تتضرر فئة سكّانيَّة معيَّنة أو تنتفع لوحدها، وإنَّما الجميع سيتضرر أو ينتفع من أيَّة عمليَّة استفتاء على مصير المدينة.

لقد تمَّ تعميم العيِّنة الاستطلاعيَّة إلى سكّان المجتمع المحليِّ في محافظة كركوك، عبر مجموعة من أساتذة الجامعة وناشطي المجتمع المدني، والمحامين والموظّفين، وطلبة جامعة كركوك والعاملين في القطّاع الخاص، بل حتَّى المتقاعدين وربات البيوت، بهدف فسح المجال لكلِّ شرائح المجتمع لإبدَّاء رأيها في هكذا قضيَّة مصيرية، واستمرَّت العمليَّة ما يزيد عن عشرين يومًا، وصل عدد الردود 300، حيث كانت نسبة مساهمة الذكور (86.7 %) في حين بلغت مساهمة الإناث (13.3 %)، ولم يتمُّ إهمال أيِّ رد وإنَّما كانت جميع الردود مكتملة ومتوافقة مع طبيعة الأسئلة المطروحة، والتي شملت مختلف الفئات القوميَّة والاجتماعيَّة داخل مدينة كركوك، وقد تمَّ اعتماد العيِّنة العشوائيَّة الإلكترونية لضمان مزيد من المصداقيَّة والشفافيَّة في النتائج ولمنع الانحياز العلميِّ.

شكل (1): عدد المصوِّتين من الذكور والإناث من سكّان كركوك.

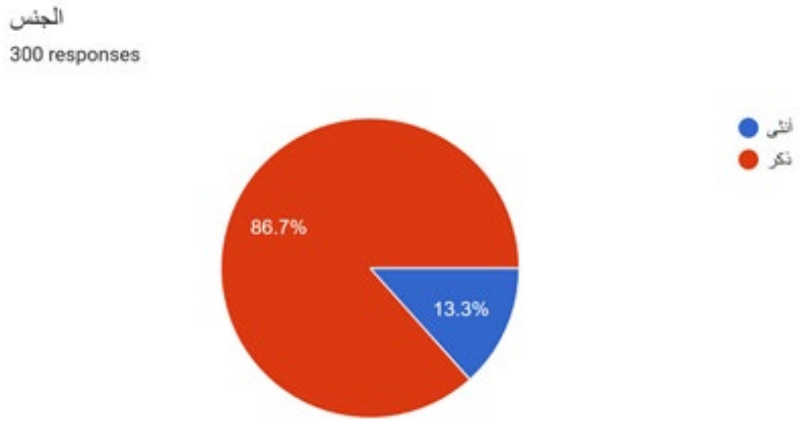

ثانيًا: تحليل نتائج الدِّراسة الاستطلاعيَّة

بيَّنت نتائج العيِّنة حجم مساهمة مختلف شرائح المجتمع، حيث اتّضح أنَّ نسبة مساهمة الموظّفين كانت الأعلى من بين المشاركين حيث بلغت 63.3 % تلاها شريحة العاملين في القطّاع الخاص وبنسبة 21.7 %، شريحة طلَّاب الجامعات بنسبة 9 %، المتقاعدين وربات المنازل. وتعطي هذه النسب ارتفاعًا ملحوظًا في دور الطبقة الوسطى في صنع القرار السِّياسيِّ، ويسعى المثقفون وأساتذة الجامعة وطلَّابها والإعلاميّون (وهؤلاء يمثِّلون الطبقة الوسطى) إلى إيجاد حلٍّ سياسيٍّ توافقيٍّ، يدفع باتجاه تحقيق الاستقرار واستثمار ثروات المدينة لتحقيق التنمية، وتشغيل العاطلين عن العمل، ودعم الفئات الهشة التي تأثرت بالصِّراع في المدينة من المهجرين والعائدين واصحاب الدخل المحدود[1]. لكن الملاحظ أنَّ

(1) بعد حصول أزمتي احتلال داعش وانخفاض أسعار النفط عالميًّا عام 2014م، لجأت الحكومة العراقيَّة لمساعدة الفئات الهشة والفقيرة عبر مشاريع تساعد في تحقيق الاستقرار والاندماج القوميِّ بين الفئات القوميَّة، من خلال بناء وحدات سكنيَّة واطئة الكلفة. فما بين 2013 إلى 2021م بُنيت ما يقارب 612 وحدة سكنيَّة موزَّعة على أربع تجمعات سكنيَّة في شرق كركوك وغربها، تمَّ توزيعها في مناطق مركز قضاء كركوك ومنطقة الدوميز ومنطقة شوراو. كما تمَّ صيانة الكثير من المدارس والأبنية, وتأهيل شبكات الكهرباء في المناطق الفقيرة في مركز كركوك والمناطق المحيطة بها. للمزيد انظر: وزارة التخطيط، استراتيجيَّة التخفيف من الفقر، مشاريع محافظة كركوك للسنوات 2013-2021م.

نسبة مساهمة النِّساء كانت متدنية حيث بلغت 13.3 %، وربَّما يعزى إلى ضعف اهتمامهن بالشأن السِّياسيِّ، فضلًا عن تأثير الوضع الأمنيِّ وعدم الاستقرار السِّياسيِّ على واقع المرأة في المدينة، وكذلك تأثير القيم العشائريَّة على توجهات معظمهن، ومشاركتهن في الحياة العامَّة في كركوك. وفيما يلي نستعرض طبيعة المقاييس أو الأسئلة التي تمَّ عرضها على السُّكّان ونسبة إجاباتهم مع تحليلها سياسيًّا واجتماعيًّا.

شكل (2): نسب المشاركين في التصويت في مدينة كركوك

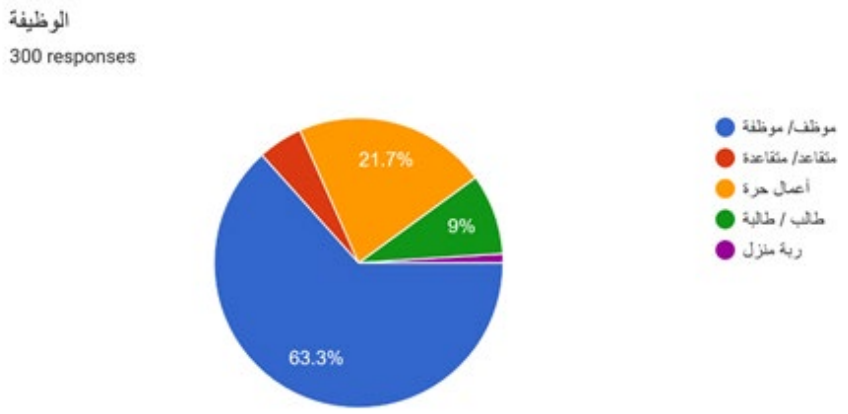

المقياس (السؤال) الأوّل: ما هي برأيك أهمُّ عوامل تصاعد الصِّراع في مدينة كركوك؟

الصِّراع القوميُّ

التعصب القوميُّ

الفقر

الجهل

الجماعات المتطرفة

الصِّراع الحزبيّ

التدخلات الإقليميَّة والدوليَّة

كلُّ تلك العوامل

نموذج (1): عوامل تصاعد الصِّراع في كركوك

ت	عوامل الصِّراع	نسبة الإجابة المئوية	عدد الإجابات
1	الصِّراع القوميُّ	% 53	152
2	التعصب القوميُّ	% 48	144
3	الفقر	% 20.7	62
4	الجهل	% 17.3	52
5	الجماعات المتطرفة	% 23.3	67
6	الصِّراع الحزبيُّ	% 53.3	169
7	التدخلات الإقليميَّة والدوليَّة	% 43	130
8	كلُّ تلك العوامل	----	-----

ماهي اهم عوامل تصاعد الصراع في مدينة كركوك؟ يتم اعطاء درجة من (0_10) حسب الأهمية التي تعتقدها؟ الفقر
300 responses

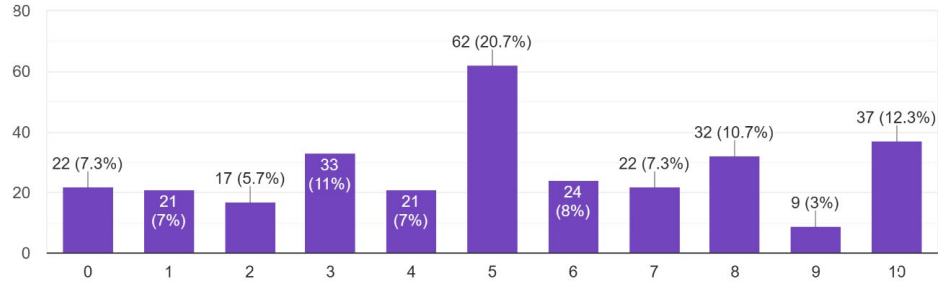

الجهل
300 responses

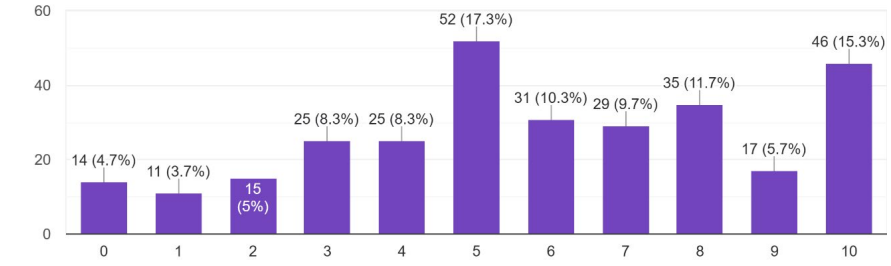

الصراع القومي
300 responses

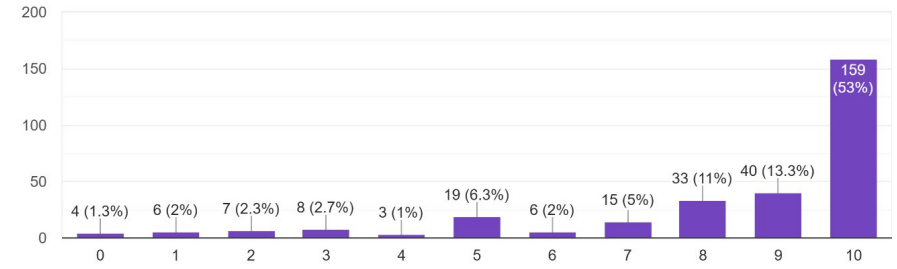

الجماعات المتطرفة
300 responses

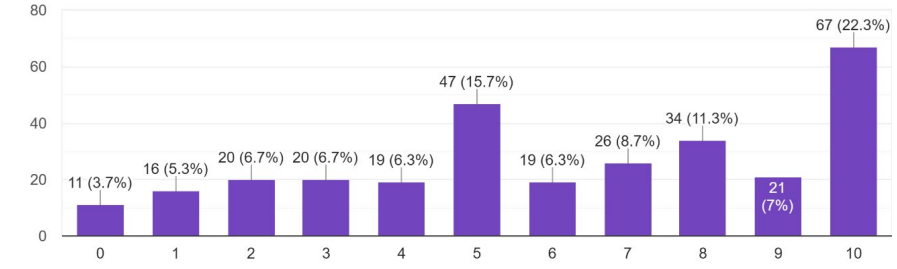

الصراع الحزبي
300 responses

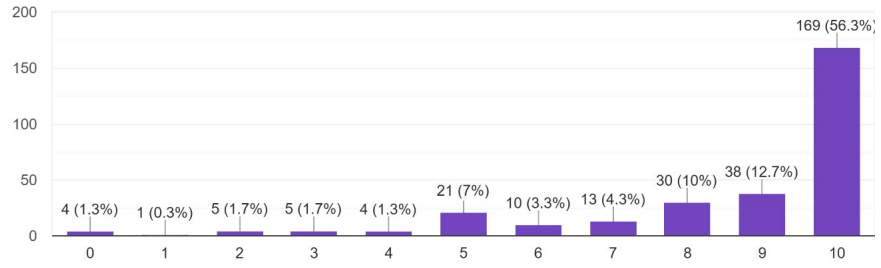

التدخلات الإقليمية والدولية
300 responses

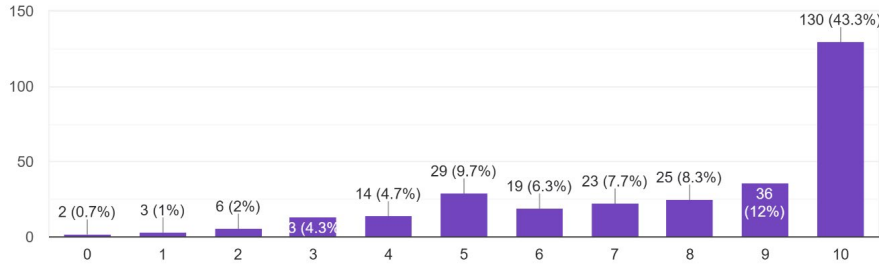

التعصب القومي
300 responses

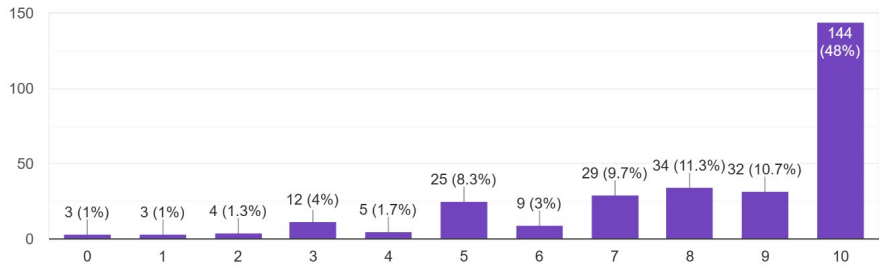

بخصوص تحليل العوامل التي ساهمت في تصاعد الصِّراع في كركوك، بيَّنت نتائج العيِّنة أنَّ الصِّراع الحزبيَّ حصل على أعلى أصوات المصوُّتين بنسبة 56.3 %، في حين جاء الصِّراع القوميُّ بالمرتبة الثانية، 53 %، وحلَّت التدخلات الإقليميَّة على المرتبة الثالثة 43 %، في حين لم يحظَ موضوع الجهل أو التخلف بنسب كبيرة. ولا شكَّ أنَّ النتائج كانت متطابقة إلى حدٍّ بعيد مع واقع المدينة، التي تحرِّك أبعاد الصِّراع فيها المشاعر القوميَّة المتطرفة، ونظرة الجماعات لبعضها البعض، فضلًا عن التنافس الحزبيِّ المحموم، ورغبة الأطراف الحزبيَّة (الكرديَّة، العربيَّة، التركمانيَّة)، في توظيف المشاعر الملتهبة لدى السُّكّان للحصول على مكاسب انتخابيَّة، بمعنى آخر، شكَّلت مشاعر الاحتقان والتعصب القوميّ خزينًا استراتيجيًّا وظَّفته الأحزاب لمصالحها الخاصَّة، وعملت طوال سنوات على تغذيته بعوامل الديمومة عبر شعاراتها وممارساتها داخل كركوك، أو من خلال العمل على الساحة العراقيَّة، مستثمرة نظام المحاصصة القوميَّة والطائفيَّة اللذين ظهرا بعد الاحتلال الأمريكيّ عام 2003م، للاستحواذ على عواطف الجماهير وجرِّها لتخندقات معيَّنة تديم سيطرتها الحزبيَّة على الواقع السِّياسيِّ في كركوك.

ومن أجلِّ الاستمرار في برامجها لأدلجة قواعدها الحزبيَّة وتقوية جبهتها الداخلية، اتجهت الأحزاب في كركوك إلى الدعم الخارجي، ولا سيَّما الأحزاب الكرديَّة والتركمانيَّة، فقد شاركت الأحزاب الكرديَّة الإدارة الأمريكيَّة إدارة ملف احتلال العراق، عبر موديل المحاصصة المكوُّناتيَّة الذي تمَّ انتاجه للعراق بعد عام 2003م، ونشطت البيشمركة الكرديَّة في مسك الكثير من الجبهات التي تمكَّنت القوات الأمريكيَّة من إزاحة الجيش العراقيِّ السابق منها، وحظي إقليم كردستان برعاية أمريكيَّة وغربيَّة متميَّزة، تمثَّلت في حجم الدعم السِّياسيِّ لتجربة الإقليم السِّياسيَّة وعلاقاته الخارجية، فضلًا عن دعم عملية الاستثمار الاقتصادي والتنمية في الإقليم، وبالتالي كانت الرعاية الأمريكيَّة والغربيَّة لتوجهات الأكراد لضمِّ مدينة كركوك، أو التحكم في مستقبلها متوافقة مع طبيعة الرؤيَّة الأمريكيَّة والغربيَّة، الرامية إلى تعزيز مكانة الأحزاب الكرديَّة ولا سيَّما الحزبين الديموقراطيّ الكردستانيّ والاتحاد الوطنيِّ في المشهد العراقيّ العام، وفي إقليم كردستان بشكل خاص.

مقابل الدعم لمطالب الأكراد اتجهت الأحزاب التركمانيَّة لتوفير بيئة إقليمية داعمة لمطالبها. ولم تجد تلك الأحزاب ولا سيَّما الأحزاب السُّنِّيَّة سوى تركيا كمساند رئيس لحقوقها في كركوك، وقد استثمرت تلك الأحزاب مكانة كركوك في الرؤيَّة التركيَّة حيال العراق لصياغة

مشروع سياسيٍّ يعطي لتركيا فرصة التدخل في شؤون التركمان دون الأخذ بالاعتبار مصالحهم الوطنيَّة، وعملت تلك الأحزاب منذ 2003م، على أدلجة مشاعر التركمان القوميَّة وإظهارهم بمظهر الأقلِّيَّة المضطهدة من قبل الأحزاب الكرديَّة، وأنَّ الحامي لمصالحهم ولهويَّتهم هي تركيا التي تشكِّل عمقًا ثقافيًّا لهم. وممَّا ساعد في ترسيخ هذا الشعور هو ضعف الإجراءات الحكوميَّة في حماية التركمان، وتعزيز حضورهم في المشهد السِّياسيِّ العراقيِّ العام، إضافة إلى الانفتاح التركيّ على التركمان وتسهيل إجراءات دخولهم وعملهم وتجارتهم في تركيا، فضلًا عن البيانات والتصريحات والمواقف التركيَّة الداعمة لنشاط الأحزاب التركمانيَّة، وتحذيراتها المستمرَّة من أنَّ أيَّ مساس بحقوق التركمان داخل كركوك هو مساس بالأمن القوميِّ التركيِّ.

أمّا الأحزاب العربيَّة، فلم يكن تأثيرها واضحًا في المشهد السِّياسيِّ، وبحكم سياسات الاجتثاث والتنكيل التي تعرض لها عرب كركوك، لجأت تلك الأحزاب إلى سياسة التحالف مع التركمان، لتوحيد المواقف حيال مطالب الأكراد المتصاعدة، وانعكس الموقف الضعيف لسُنّة العراق بعد عام 2003م، على ضعف الفاعليَّة السِّياسيَّة لعرب كركوك، فظهروا منقسمين بين الكتل الإسلاميَّة والوطنيَّة التي ظهرت، ممَّا أثَّر في قوَّة تمثيلهم داخل مجلس المحافظة أو في الحكومة والبرلمان العراقيّ. والأمر الحاسم هنا أنَّ الصِّراع الحزبيَّ والقوميَّ الذي أيَّد السُّكّان أولويته في تأجيج مشكلات كركوك، سيشكِّل جوهر التسوية السِّياسيَّة المقبلة في المدينة.

نموذج (2): عوامل تخفيف الصِّراع في كركوك

ت	عوامل تخفيف الصِّراع	نسبة الإجابة المئوية	عدد الإجابات
1	المشاركة المتوازنة بين جماعات المدينة في الإدارة والحكم	% 69.3	208
2	تعزيز دور جهات إنفاذ القانون	% 57.7	173
3	مشاريع التنمية المستدامة	29.7	89

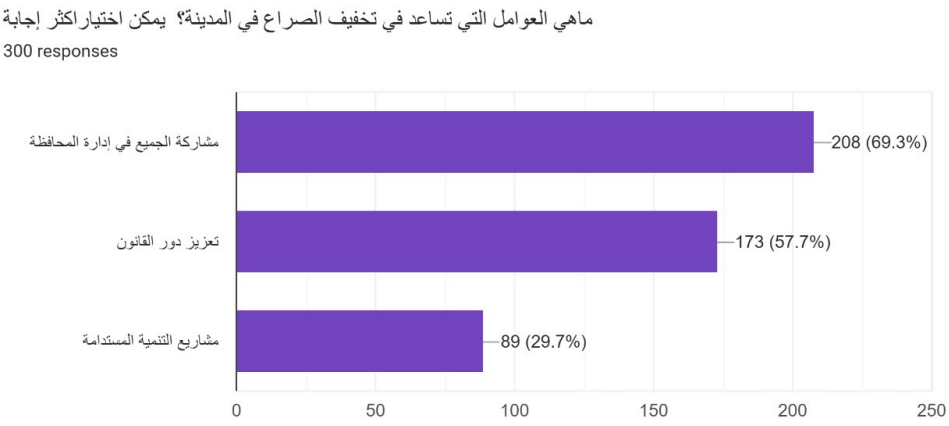

بخصوص العوامل التي تساعد في تخفيف الصِّراع في مدينة كركوك، بيَّنت نتائج الاستطلاع أنَّ 69 % وبعدد (208) من السُّكّان صوّتوا لصالح الخيار الأوّل، وهو أنَّ مشاركة الجميع في إدارة المحافظة سيكون سببًا في تخفيف الصِّراع في مدينة كركوك واستقرارها وتنميتها، ولا شكَّ أنَّ هذا الرأي يتفق تمامًا مع أساليب تخفيف الصِّراع التي تتبناها مختلف الدَّول في المناطق والمحافظات التي تتميَّز بتنوعها الإثنيّ وبصراع الهويَّات داخلها، ولطالما نجحت دول كثيرة في إيجاد تسويات سياسيَّة تسمح للفئات التي تشعر بالتهميش في الحصول على هامش من الحرِّيَّة في التعبير عن هويَّتها، وتحقيق تمثيلها السِّياسيِّ والحصول على حقوقها الاقتصادية وفقًا للقانون والدستور، وهو ما أيَّده السُّكّان في الخيار الثاني وبنسبة 59.7 % وبعدد 153 شخص عبَّروا عن حاجتهم لتعزيز سيَّادة القانون، وبما يسمح للحكومة المحليَّة أنْ تمارس عملية الضبط على الجميع، كما يعني حكم القانون أنَّ ثروات المحافظة ومواردها، يجب أنْ توزَّع على السُكّان بعدالة، وأنَّ تنفيذ القانون يجب أن يمسّ جميع السُّكّان بلا محسوبيَّة أو طبقيَّة أو أنساب عائليَّة.

إنَّ شعور المواطن أنَّ القانون فوق الجميع وأنَّه الحامي للحقوق والحرِّيَّات العامَّة يشعره بالأمان وبالحرِّيَّة، وستتاح أمامه الفرص لإطلاق طاقاته للإبداع والتنمية، وستنمو العلاقات المدنية والثَّقافيَّة بين السُّكّان بدلًا عن العلاقات القبليَّة والإثنيَّة، وسيتعزَّز دور المجتمع المدني، حيث ستجد الطبقة الوسطى متنفسًا للإبداع وستكون وعاء حاويًا للجميع بلا تمييز أو إقصاء. وسيكون ذلك سببًا في تحصين الوحدة السِّياسيَّة والمجتمعيَّة بين السُّكّان. كما أنَّ تطبيق القانون سيعزِّز من فرص منع التمييز القوميِّ والجهوي بين أبناء المدينة، ويعطي

الفرصة للكفاءات والشخصيَّات المهنية لتأخذ دورها في قيادة المجتمع نحو التنمية والتقدُّم، كما سيعزِّز تطبيق القانون في مكافحة استفحال ظواهر الرشوة والبيروقراطيَّة والفساد المنتشرة في الأداء الحكوميِّ، ما يسمح بإزالة الشخصيَّات الانتهازية والفاسدة والضعيفة إداريًّا ويمنح الشخصيَّات الكفوءة والنزيهة فرصة الحصول على استحقاقاتها، فضلًا عن أنَّ تطبيق القانون سيتيح للقطّاع الخاص النمو والازدهار وإقامة المشاريع، التي تنشِّط حركة السوق وتتيح الفرصة للشباب العاطل عن العمل وبما يقضي على البطالة والفقر المفضيين إلى الاستقرار.

نموذج (3): عوامل ترصين اللحمة المجتمعيَّة في كركوك

ت	عوامل ترصين اللحمة المجتمعيَّة في كركوك	نسبة الإجابة المئوية	عدد الإجابات
1	الزواج المختلط بين المكوِّنات	% 30.3	91
2	السَّكن المختلط	% 25.3	76
3	الوظيفة العامَّة	% 33.3	100
4	المصالح الاقتصادية المشتركة بين سكّانها	% 76	228
5	جميع هذه العوامل	_____	_____

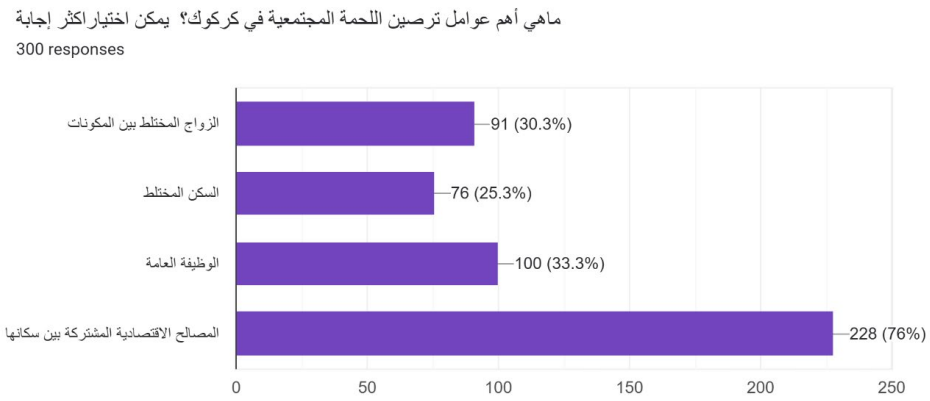

أمّا ما يتعلق بعوامل ترصين وتعزيز اللحمة المجتمعيَّة في كركوك. فركَّزت الإجابة على المصالح الاقتصادية المشتركة بين سكّانها؛ لأنَّها أهمُّ العوامل التي تساعد في تعزيز علاقات السُّكّان وإذابة عناصر التباعد والتعصب بينهم، حيث حصل الخيار الأوّل على نسبة 76 % وبعدد (228)، في حين حلَّت الوظيفة العامَّة كخيار ثانٍ ومهمٍ في تعزيز اللحمة المجتمعيَّة؛

لأنَّها إحدى مرتكزات بناء الهويَّة الوطنيَّة ويعوّل عليها كثيرًا في خلق الاندماج بين السُّكّان، حيث حصل هذا الخيار على 33.3 % وبعدد (100)، وجاء الزواج المختلط بين مكوِّنات كركوك في المرتبة الثالثة وبنسبة 30.3 %، وبعدد (91) في حين أخذ السكن المختلط المرتبة الأخيرة في إجابات الأفراد وبنسبة 25.3 % وبعدد 76 فرد. يمكن تحليل أسباب عدم إعطاء الخيار الثالث الأولوية؛ لأنَّ التعصب القوميَّ بقي مستمرًّا بين المكوِّنات، إضافة لظهور الخطاب المتشدد لبعض الأحزاب القوميَّة وهيمنته على المشهد السِّياسيّ والاجتماعيّ، وبالتالي فإنَّ وجود التعصب والكراهية يقلِّل حتمًا من فرص الزواج المختلط ومن السكن المختلط بين الجماعات.

لقد شهدت سنوات ما بعد الاحتلال الأمريكيّ عام 2003م، سيطرة الأحزاب الكرديَّة وبالتعاون مع قوات الاحتلال الأمريكيّ على مدينة كركوك، حيث تعرض إثرها كثير من العرب والتركمان لعمليات مضايقة وإرغام على ترك المدينة، الأمر الذي ولَّد حالة من الغضب والعداء تمَّ التعبير عنها في عمليات انتقام قام بها العرب والتركمان لاحقًا بعد دخول القوات الحكوميَّة مدينة كركوك عام 2017م، حيث تعرض كثير من أكراد كركوك لمضايقات وصودرت أملاكهم، ولا سيَّما أولئك المنتمين للأجهزة الأمنيَّة الكرديَّة، والذين أُتهموا بممارسة أعمال عدائيَّة سلفاً. وتبدو وجهة نظر السُّكّان العرب والتركمان متقاربة في رفض عودة الأكراد إلى إدارة المحافظة وفق الصيغة السابقة قبل انسحابهم، وأنَّ واقع كركوك السِّياسيِّ والأمنيِّ يفترض إيجاد صيغة توافقيَّة لإدارة المحافظة وعبر رعاية حكوميَّة، أو من خلال رعاية بعثة الأمم المتَّحدة وخدماتها أو برامجها الفنيَّة.

إنَّ تشجيع فرص الاندماج السِّياسيِّ والتقارب الاجتماعيِّ والاختلاط بين السُّكّان عبر الوظيفة العامَّة والزواج، أو السكن المختلط، يحتاج إلى برناج حكومي من خلال الحكومة الاتحادية، أو من خلال سياسات تنتهجها حكومة كركوك المحليَّة، وهذا بلا شكٍّ يحتاج إلى حشد موارد ماليَّة، وطاقات مجتمعيَّة مؤمنة بفكرة التعايش وبفكرة الحوار والمواطنة المشتركة.

نموذج (4): عوامل إنهاء النِّزاع في كركوك على المستوى الاتحادي

ت	عوامل إنهاء الصِّراع في كركوك	نسبة الإجابة المئوية	عدد الإجابات
1	وجود حكومة قويَّة في بغداد	% 62	188
2	تطبيق مواد الدستور	% 15.7	47
3	تشريع قانون النفط والغاز على المستوى الاتحاديِّ	% 23	69
4	التوصل لاتفاق جديد حول كركوك بين مختلف الأطراف	% 46.7	140
	القبول بإدارة مشتركة لإقليم كركوك	% 47.3	142

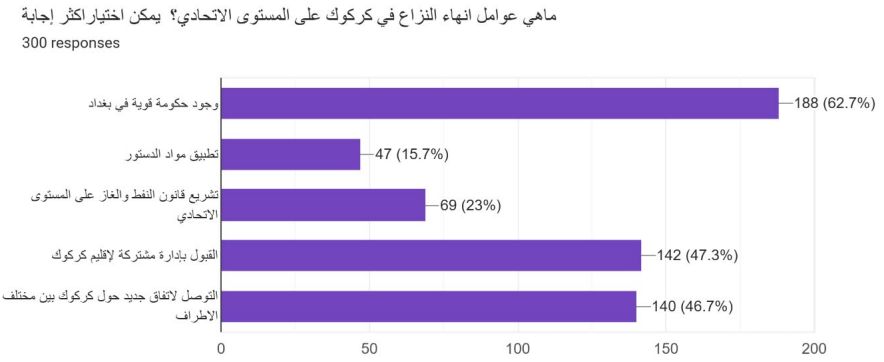

بخصوص الإجابة على العوامل التي تساعد في إنهاء النِّزاع في كركوك، بيَّنت النتائج أنَّ 62 % وبعدد 142 من المصوُّتين انّحازوا لخيار وجود حكومة قويَّة في بغداد، كحلٍّ لإنهاء النِّزاع، وربَّما تأثر المصوُّتون بمرحلة ما بعد استعادة قوات الأمن والجيش العراقيّ كركوك، حيث شهدت المدينة هدوءً نسبيًّا، وتمَّ القضاء على المظاهر المسلَّحة والسِّلاح المنفلت، واستعاد القانون هيبته، وتمكَّنت الحكومة العراقيَّة من إعادة تنظيم الحياة السِّياسيَّة والإداريَة بعيدًا عن لغة الإقصاء للمكوُّنات، واستعاد النشاط الاقتصادي عافيته بعيدًا عن الاحتكار الذي مثَّلته جهات كانت نافذة، وأخذت العلاقات الاجتماعيَّة والنشاطات الثَّقافيَّة تنمو ثانية دون لغة التخوين والتخويف التي مارستها الأحزاب القوميَّة سابقًا. وعادت لغة الحوار والقبول بإدارة مشتركة، كسبيل وحيد لتحقيق الأمن والاستقرار، وهو الخيار الثاني الذي فضَّل 142 من المصوُّتين على اختياره وبنسبة 47.7 %، وهذا الاختيار ناجم بلا شكٍّ من قناعة السُّكّان بأنَّ أفضل طريقة لإدارة التنوُّع هي في الإدارة المشتركة لإقليم كركوك، بعيدًا عن سيطرة جماعة

بعينها، حيث صناديق الاقتراع والانتخابات هي الحكم في اختيار الأصلح والأجدر للحكم. ولا شكَّ أنَّ هذا الأمر يتطلب صياغة اتفاق جديد بين المكوِّنات القوميَّة يتمُّ فيه تحديد طبيعة وشكل الحكم المناسب للمدينة، طبقًا لأحكام الدستور العراقيّ لسنة 2005م، ووفقًا للتجارب الدوليَّة للمدن المتنازع عليها، فضلًا عن وجود رؤيَّة تقدِّر وتحتسب كلف استمرار الصِّراع في كركوك على أمنها واستقرار أبنائها، وعلى مصالح الأطراف الداخلية والخارجية. بمعنى آخر، أنَّ أيَّ اتفاق يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار مصالح الأطراف مجتمعة على شكل وجوهر أيِّ اتفاق جديد بين سكّان المدينة.

أمّا بخصوص الفرع الخاص بتشريع قانون النفط والغاز كسبيل لحلِّ النزاع في كركوك، فلم يحظ بإجماع المصوِّتين؛ لأنَّ القانون لم يشرَّع بعد رغم جهود حكومة رئيس الوزراء (محمَّد شياع السوداني) في إقراره، بعيدًا عن ضغوط ومساومات الكتل والأحزاب العربيَّة والكرديَّة داخل قبة البرلمان والحكومة العراقيَّة، وقد فجَّر قرار المحكمة الاتحادية في 15 شباط/ فبراير 2022م، إلغاء قانون النفط والغاز الذي أصدرته حكومة إقليم كردستان عام 2007م؛ لأنَّه مخالف لمواد دستورية، ووجود مشكلات جديدة بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان. وألزم القرار حكومة الإقليم بتسليم عائدات النفط المصدَّر من الإقليم والمناطق الأخرى بما فيها كركوك إلى الحكومة الاتحاديَّة، وتمكينها من استخدام صلاحيَّاتها الدستوريَّة بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره من جميع الأراضي العراقيَّة. وهذا القرار سيكون له تداعياته المستقبليَّة على علاقة الكرد بالحكومة الاتحاديَّة وبمستقبل الواقع السِّياسيِّ في كركوك.

نموذج (5): هل النفط سبب الصِّراع في كركوك

ت	سبب الصِّراع في كركوك	الإجابة بنعم	الإجابة ب لا	الإجابة ب لا علم	عدد الإجابات
1	لعب دورًا تنمويًّا للمدينة		% 3		9
2	لعب دورًا في تأجيج الصِّراع في المدينة	% 91.7			275
3	لم تكن له أهمِّيَّة في الصِّراع على المدينة			% 5.3	16

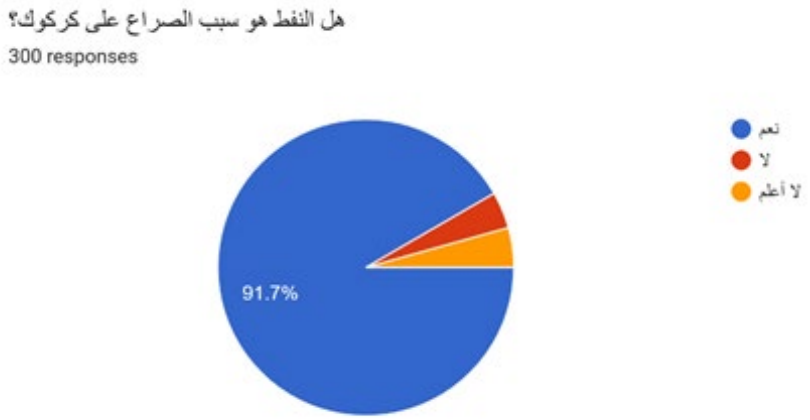

أمّا فيما يتعلق بالسؤال المتعلق بأهمِّيَّة النفط في الصِّراع على كركوك، فقد بيَّنت نتيجة الاستطلاع أنَّ 91.7 من الأشخاص أيَّدوا السؤال بنعم، وهي نسبة عالية جدًّا تحدَّد بدقة؛ بسبب اشتداد الصِّراع بين الحكومات العراقيَّة والحركة الكرديَّة المسلَّحة، إذ يهدف الأكراد إلى إيجاد قاعدة اقتصادية يستندون عليها في بناء مرتكزات دولتهم القوميَّة المرتقبة، في حين بقيت الحكومات العراقيَّة تستنسخ المبررات بهدف تأكيد عراقيَّة كركوك، وتفنيد المزاعم بعائديتها الكرديَّة بل وحتَّى التركمانيَّة، وربَّما كان النفط سببًا مباشرًا لسِّياسات التعريب التي انتهجتها الحكومات العراقيَّة منذ العهد الملكي، بهدف إضفاء هويَّة عراقيَّة على المدينة تتجاوز الهويات الفرعيَّة، رغم التجاوزات الإنسانيَّة التي رافقت عمليات التعريب، وكان دخول وسكن مواطنين عراقيِّين ومن مختلف الهويَّات: (عرب: شيعة وسنَّة) إلى كركوك، تأكيدًا واضحًا من النُّظم العراقيَّة على أنَّ الهدف لم يكن سوى الحفاظ على الهويَّة العراقيَّة، بعيدًا عن أيَّة اعتبارات قوميَّة أو عشائريَّة. وقد تأكَّدت بعض المخاوف بعد عام 2003م، حيث أعطت

سياسات الأحزاب الكرديَّة في تكريد المدينة عبر طرد بعض عرب كركوك وتركمانها، وجلب مئات آلاف الأكراد، حافزًا لبعض الكتَّاب في تبرير سياسات النُّظم العراقيَّة لتعريب المدينة؛ لأنَّها لم تستهدف سوى الحفاظ على هويَّة المدينة، والإبقاء على طابعها الوطنيِّ، لإبعادها عن طموحات الأحزاب الكرديَّة الانفصاليَّة، سيَّما مع دخول أطراف إقليميَّة ودوليَّة، على خطِّ الدعم لانفصال إقليم كردستان وتفكيك وحدة العراق. ورغم أنَّ بعض الكتَّاب يؤكِّدون أنَّ أهمِّيَّة كركوك النفطيَّة، قد تراجعت نتيجة بدء تناقص إنتاج حقولها[1]، وتصاعد إنتاج حقوق إقليم كردستان النفطيَّة، إلَّا أنَّ هذا الرأي غير معتبر وخصوصًا مع الصعوبات التي تواجهها حكومة إقليم كردستان؛ بسبب الخلافات مع الحكومة الاتحاديَّة حول تفسير المادة 140 من الدستور، التي تنصُّ على حلِّ الخلافات حول المناطق المتنازع عليها، فضلًا عن استمرار إشكاليَّة إقرار قانون النفط والغاز لحلِّ الخلافات النفطيَّة بين المركز والإقليم، إضافة إلى امتناع تركيا عن تصدير النفط الكردي عبر أراضيها، مما يُبقي الأهمِّيَّة الاستراتيجيَّة لنفط كركوك متصاعدة في معادلة الصِّراع الحكوميّ الكرديّ.

نموذج (6): ما هو برأيك أهمُّ دوافع الأحزاب الكرديَّة للسَّيطرة على كركوك؟

ت	أهمُّ دوافع الأحزاب الكرديَّة للسَّيطرة على كركوك	نسبة الإجابة المئوية	عدد الإجابات
1	وجود النفط	% 75	225
2	الحقوق التَّأريِّخيَّة	6.7	20
3	تعزيز الاستقلال الكرديّ	63.7	191

(1) خبراء يحذِّرون من نضوب نفط كركوك، العالم الجديد، منشور بتأريِّخ 16 كانون الأوّل 2014م، شوهد بتأريِّخ 2 شباط/ فبراير 2023م، على الرابط: https://al-aalem.com/

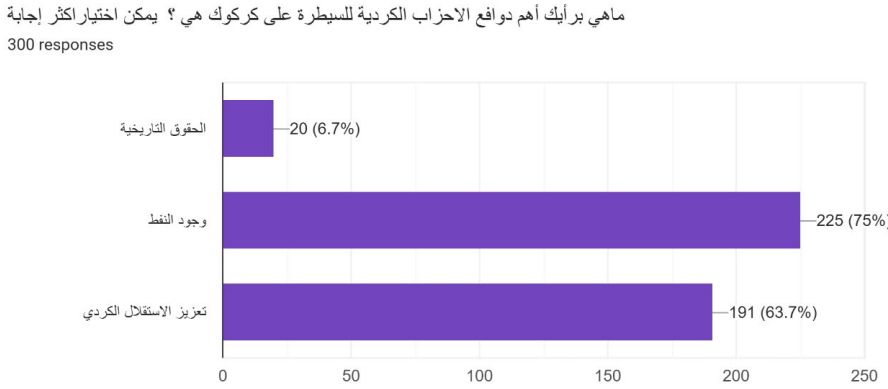

تعزِّز الإجابة لهذا السؤال ما تمَّ طرحه في الإجابة السابقة، من أنَّ دوافع الأحزاب الكرديَّة في السَّيطرة على كركوك تتمثَّل في السَّيطرة على منابع النفط فيها، والتحكم بعمليات الإنتاج والتصدير لتعزيز قدراتها وتوجهاتها في استقلال إقليم كردستان. وقد حظيت الإجابة عن هذا السؤال بتأييد 75% من آراء المواطنين، حيث أيَّد (225)، منهم الإجابة على خيار النفط كمحدِّد أساس في توجّهات الأحزاب الكرديَّة للسَّيطرة على كركوك، وهو ما تمَّ تأكيده في الإجابة على الخيار الثاني من السؤال. وأجاب أكثر من 63% من المواطنين أيّ (191)، من أنَّ غايتهم هي توظيف النفط كمرتكز أساسيّ للتوجّه نحو الاستقلال. ورغم أنَّ المؤشِّرات الجيولوجيَّة، تؤكِّد أنَّ نفط كركوك على وشك النفاد في العقدين المقبلين، وأنَّ اكتشاف النفط في إقليم كردستان وبدء تصديره إلى الأسواق العالميّة، وبروز الخلافات الكرديَّة سيزيد من إضعاف تلك المطالب في المستقبل المنظور، فأنَّ استمرار التَّيار القوميّ الكرديّ في السَّيطرة على المشهد السِّياسيِّ في إقليم كردستان، سيُبقي هذا الخيار قائمًا في المستقبل المنظور.

نموذج (7): هل تعتقد أنَّ هناك سياسات تعريب لمدينة كركوك؟

ت	هناك سياسات تعريب للمدينة	النسبة المئوية	عدد الإجابات
1	بنعم	% 72.3	217
2	لا	% 16	48
3	لا علم	% 11.7	35

أشار السؤال السابع إلى وجود سياسات تعريب مارستها النُّظم العراقيَّة السابقة، أيَّد 72.3%، أنَّ هناك سياسات تعريب مورست في كركوك كانت نتيجتها زيادة عدد السُّكّان العرب، وتُتهم إن هدفها كان طمس الهويَّة الكرديَّة، بهدف السَّيطرة على كركوك وإلغائها من قائمة التفاوض مع الأحزاب الكرديَّة، حيث صادرت الحكومات العراقيَّة الأراضي والبيوت والمزارع التي سكنها مواطنون أكراد، وحوُّلتها بأسماء مواطنين عرب. الاتهامات الكرديَّة تتكرَّر مع الأحزاب التركمانيَّة التي اتّهمت الحكومات العراقيَّة بممارسة سياسات تعريب في كركوك، تمَّ على أثرها طرد عشرات آلاف التركمان من وظائفهم ومزارعهم ومناطقهم، ومنع تسجيلها بأسمائهم، أو بيعها لتركمانيّ أو كرديّ وإنَّما بيعها للعرب تحديدًا. هذه الاتهامات تُرُدّ عليها الحكومات العراقيَّة المتعاقبة ولا سيَّما حكومة البعث التي تسلَّمت السُلطة عام 1968م، والتي توصف بأنَّها الأقسى في ممارساتها العدائية ضدَهم، بأنّ نظرتها حيال كركوك تقوم على أنَّها عراقيَّة، وتشكِّل وعاء جامعًا لكلِّ ألوان الطيف العراقيّ ويجب أن تبقى كذلك، وإبقاءها مفتوحة لتعايش الجميع بلا تمييز بين قوميَّاتها لمنع توظيفها في أيَّة مساومات سياسيَّة مقبلة يمكن أن تخلّ بوحدة العراق وبتعايش مواطنيه، وبالتالي فإنَّ أيَّة محاولة من أيٍّ طرف محليّ أو خارجي للإخلال بهذا التعايش، ينبغي ان يواجه بمختلف الاساليب والادوات التي تحافظ على وحدة المجتمع وتكاتفه.

نموذج (8):يتعلق فيما إذا كانت أزمة كركوك داخليَّة أو إقليميَة أو دوليَّة

ت	هل تعتقد أنَّ أزمة كركوك هي أزمة؟	نسب الإجابة المئوية	عدد الإجابات
1	أزمة داخليَّة نتيجة فقدان الثقة بين المكوِّنات	% 9.7	29
2	أزمة داخليَّة افتعلتها النُّظم العراقيَّة المتعاقبة نتيجة سياسات التعريب	11.3	34
3	أزمة داخليَّة نتيجة إصرار القيادات الكرديَّة على ضمِّ المدينة لإقليم كردستان	% 51	153
4	أزمة ذات أبعاد إقليميَّة نتيجة الصِّراع الإيرانيّ التركيّ في العراق	% 8.7	26
5	أزمة ذات أبعاد دوليَّة نتيجة تأثير نفط كركوك في الأسواق العالمية للنفط	% 19.3	58

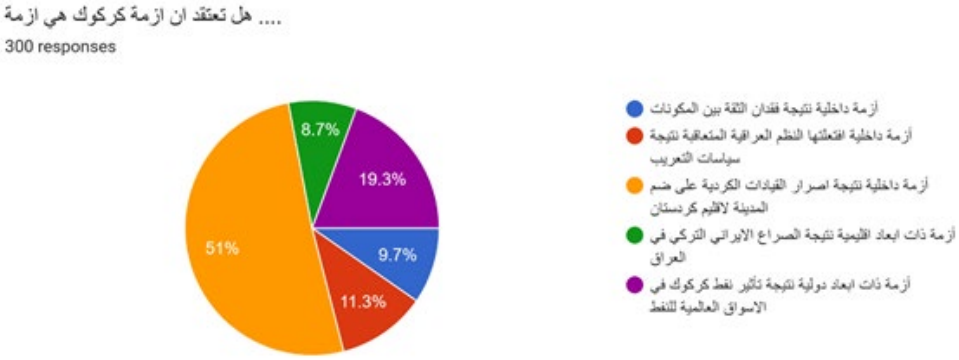

بخصوص السؤال المتعلق فيما إذا كانت كركوك هي أزمة داخليَّة أو دوليَّة أو إقليميَّة. أجاب 51 % من المصوِّتين أنَّ البعد الداخلي في أزمة كركوك كان واضحًا للغاية، ويتمثَّل في إصرار القيادات الكرديَّة على ضمِّ المدينة لإقليم كردستان، في حين أشار ما يزيد عن 19.3 % على أنَّ الأزمة ذات أبعاد دوليَّة تتعلق بحاجة الأسواق العالميَّة لنفط كركوك، ممَّا يتطلب دعمًا دوليًّا للأحزاب الكرديَّة في مطالبها لضمِّ كركوك إلى إقليم كردستان، والذي يبدو أنَّه بات يحظى بدعم إقليميٍّ ودوليٍّ كبير للحفاظ على وضعه القانوني والسِّياسيِّ في النظام السِّياسيِّ العراقيّ بعد عام 2003م. في حين أشار 11.3 % إلى أنَّ الأزمة هي ذات أبعاد داخليَّة نتيجة سياسات التعريب التي قامت بها النُّظم العراقيَّة منذ العقود الأوّلى للاستقلال والسنوات اللاحقة، والتي دفعت إلى حصول تغييرات سكّانيَّة كبيرة لصالح المكوِّن العربيِّ، ما خلق

فجوات كبيرة في العلاقات الاجتماعيَّة بين المكوِّنات ونفور سياسيٍّ بين الواجهات السِّياسيَّة الممثِّلة لمكوِّنات كركوك. والواضح أنَّ تلك الفجوة الاجتماعيَّة وذلك النفور السِّياسيِّ كانت نتيجة وليس سببًا، بمعنى أنَّه ترتب على سياسات النُّظم العراقيَّة نتيجة اجتماعيَّة وسياسيَّة واضحة تمثَّلت في حصول فجوات في العلاقات الاجتماعيَّة بين سكّان كركوك استثمرتها الأحزاب السِّياسيَّة القوميَّة لأغراض انتخابيَّة. ولهذا لم يحظ هذا السؤال باهتمام الجمهور فكانت الإجابة ضعيفة زادت قليلًا عن 9.7 %. أمّا السؤال المتعلق بالتدخلات الإقليميَّة كسبب لأزمة مدينة كركوك، فلم يحظ أيضًا باهتمام كبير، ربَّما بسبب عدم تلمس المصوِّتين لأيِّ دور مباشر لإيران أو تركيا في واقع كركوك نتيجة انشغالهما بإدارة مصالحهما الكبيرة في الإقليم الكردي، واتجاههما لتعميق علاقاتهما التجارية مع الحكومة العراقيَّة، أو بسبب إدراك أنَّ انقسام إقليم كردستان فعليًّا إلى منطقة نفوذ إيرانيٍّ في السليمانيَّة ومنطقة نفوذ تركي في أربيل ودهوك قلَّل من التَّنافس بينهما في كركوك، فالتحديات الأمنيَّة والسِّياسيَّة والمصالح الاقتصادية التي تجنيها الدّولتان من علاقاتهما مع الإقليم أو مع مناطق نفوذهما هي أكبر بكثير من اهتمامهما بكركوك رغم العلاقات الثَّقافيَّة والمصالح القوميَّة التي تربط تركيا بتركمان العراق.

نموذج (9): أبرز عوامل الاندماج الاجتماعيِّ في كركوك

ت	عوامل الاندماج الاجتماعيِّ في كركوك	نسب الإجابات المئوية	عدد الإجابات
1	مشاريع التنمية المستدامة	% 43.3	130
2	توفير الخدمات الأساسيَّة	% 56	168
3	التعليم	% 43	129
4	دور القطّاع الخاص	% 23	69
5	المشاريع المشتركة	% 40.7	122
6	عوامل أخرى	% 4.2	14

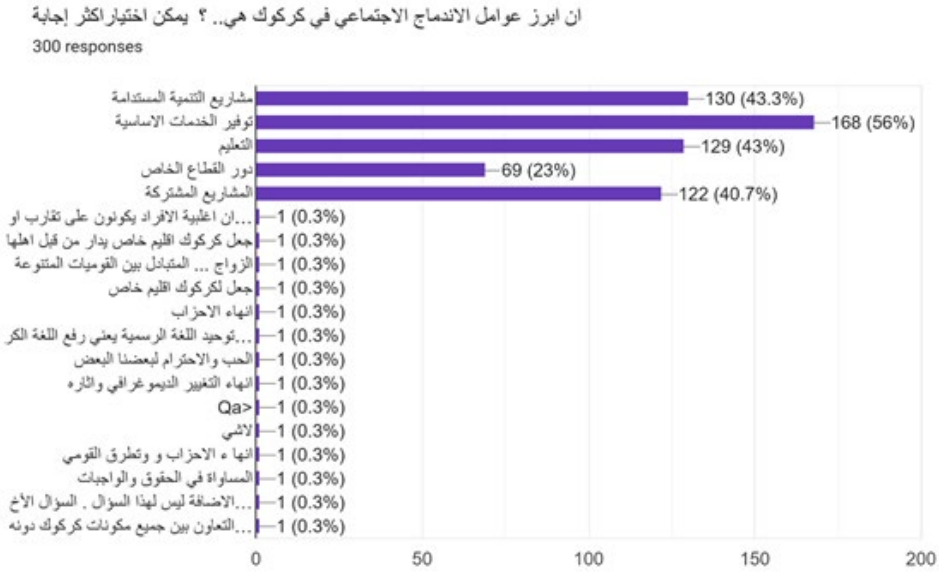

بخصوص أبرز العوامل التي تساعد في تعزيز الاندماج الاجتماعيِّ والسِّياسيِّ، وإذابة المشكلات بين سكّان كركوك. فقد أجاب 56 % على أنَّ توفير الخدمات الأساسيَّة سيساعد في هذا الاتجاه، ولا ندري ما هي الكيفية لتحقيق ذلك، ويبدو أنَّ هناك سوء فهم للسؤال، ولذلك لم تكن الإجابة بالمستوى المأمول، وهو ما ينطبق أيضًا على الإجابة الثانية الخاصَّة بمشاريع التنمية المستدامة والتي حصلت على 43.3 %، وأنَّ تلك البرامج (البنى التحتية، التنمية المستدامة)، من الممكن أن تحقِّق الرضا الشعبيِّ أو الجماهيريِّ عن الأداء الحكوميِّ، وليس تعزيز اللحمة أو الاندماج المجتمعيِّ، والإجابة الثالثة والخاصَّة بالتعليم قد تكون ذات أولوية في تحديد إجابة السؤال، وقد حصلت على نسبة 43 %، فالتعليم من الأساليب المؤثِّرة في بناء جيل وطنيٍّ متعايش ومندمج اجتماعيًّا، وهي كذلك من الأساليب التي تعتمدها الحكومات في خفظ العنف المجتمعيِّ وبناء السَّلام، عبر تقليل النظرة السلبيَّة إلى الآخر، كما أنَّه يلعب دورًا مهمًّا في تكريس انتماء الأفراد للأرض التي عاشوا عليها. ورغم أنَّ الإجابة عن دور القطّاع الخاص لم تحظ بنسبة كبيرة من الإجابة (23 %)؛ بسبب ضعف نشاطه في مشاريع البنية التحتية، والمشاريع المشتركة التي تجمع سكّان المدينة، إلَّا أنَّه من الممكن أن يلعب القطّاع الخاص في المستقبل دورًا فاعلًا في هذا الاتجاه من خلال توفير فرص العمل لحملة الشهادات من الخريجين، وخلق المنافسة الاقتصادية التي تتيح تطوير البنى

التحتية في المدينة، وتقديم الخدمات والمشاريع المشتركة التي تجمع السُّكّان على الانتماء المختلف، وتدمج بينهم وتخلق فرصًا جديدة لتطوير قدرات المبدعين ورعايتها.

نموذج (10): يتعلق بمشروع خاص بكركوك

ت	هل تتفق مع مشروع خاص بكركوك؟	نسب الإجابات المئوية	عدد الإجابات
1	ينهي الصِّراع القوميّ داخل المدينة	% 48	144
2	يبرز الوزن الحقيقي للمكوِّنات لإدارة الإقليم	% 22.7	68
3	يحقِّق التنمية للمدينة	% 33.7	101
4	يتمُّ استثمار موارد المدينة لصالح أبنائها	% 50	150
5	يخفِّف من التدخلات الحكوميَّة والكرديَّة	% 41.7	125
6	يحمي التنوُّع الإثنيّ في المدينة	% 17	51

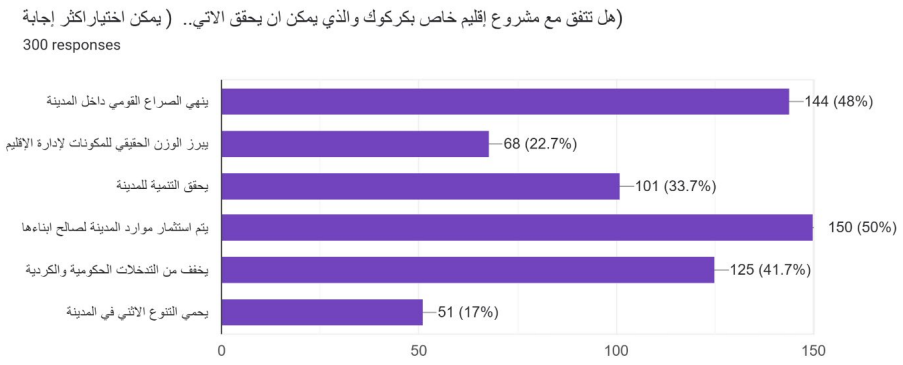

لقد اتفقت آراء المصوُّتين على أنَّ إقامة مشروع إقليم خاص بكركوك، يمكن أن يفسح المجال لاستثمار موارد المدينة وإدارتها لصالح أبنائها، وبما ينهي الصِّراع القوميّ ويخفِّف من التدخلات الحكوميَّة والكرديَّة، ويبرز الوزن الحقيقي للمكوِّنات لإدارة الإقليم، ويحقِّق التنمية. وكانت نسبة الإجابة للخيار الأوّل المتعلق باستثمار موارد المدينة لأبنائها 50 %، في حين كانت نسبة التأييد بأنَّ إقامة إقليم خاص بكركوك يمكن أن يساهم بإنهاء الصِّراع القوميّ 48 %. أمّا الذين أيَّدوا بأنَّ إقليم كركوك سيحدُّ من التدخلات الحكوميَّة والكرديَّة فكانت 44.7 % في حين اتفق 33.7 % على أنَّ الإقليم الخاص سيحقِّق التنمية للمدينة. أمّا الذين اتفقوا على أنَّ الإقليم يعطي لكلِّ مكوِّن استحقاقه في إدارة المدينة فكانوا يشكِّلون 22.7،

وحلَّت في المرتبة الأخيرة أنَّ إقليم كركوك المستقل سيكون بمثابة الضامن أو الحامي للتنوُّع الإثنيّ في المدينة.

إنَّ تصويت العيِّنة على أنَّ إقامة إقليم خاص بكركوك يتمتع بصلاحيَّات دستوريَة وقانونيَّة تم إقرارها في الدستور، يعدُّ بحد ذاته تطورًا ملفتًا للنظر في موضوع هويَّة كركوك المستقبليَّة، ويبدو أنَّ سنوات عدم الاستقرار السِياسيِّ والأمنيِّ والاضطراب في العلاقات المجتمعيَّة، وبروز حالة من التعصب والاهتياج القوميِّ في المشاعر، قد دفعت الناس للتفكير بما يعتقدون أنَّه الخيار الأفضل للابتعاد عن الحكومة الاتحاديَّة أو إقليم كردستان، وهو خيار يبدو متأثرًا إلى حدٍّ كبير بنموذج إقليم كردستان، وما حصل فيه من استقرار سياسيٍّ وأمنيٍّ وتنمية اقتصادية، ولا شكَّ أنَّ السُّكّان يعتقدون كذلك أنَّ إقامة الإقليم سيعزِّز ثقتهم ببعضهم وبإدارتهم المحليَّة، فيما إذا تمكَّنت من تحقيق التنمية واستثمار الموارد في إنشاء البنى التحتية وتشغيل العاطلين واستثمار الطاقات الشبابية والعلميَّة بما يخدم تطوُّرها، وربَّما يعتقد السُّكّان بأنَّ تشكيل إقليم كركوك سيحدُّ من التدخلات الحكوميَّة، ويُبقي العلاقة مع الحكومة الاتحاديَّة تتأطر بالأطر الدستوريَّة والقانونيَّة بعيدًا عن الاجتهادات الشخصيَّة لبعض السِّياسيِّين، وأنَّ الإقليم سيعطي قوَّة لقرار الحكومة المحليَّة في ردِّ أيِّ قرار حكوميّ اتحاديّ يتعارض مع أحكام الدستور، ولا سيَّما فيما يتعلق بصلاحيَّات إدارة المحافظة واستغلال مواردها، وهذا أمر ينطبق على إقليم كردستان، حيث سيحدُّ قيام إقليم مستقل لكركوك من تدخلات الإقليم الكردي في شؤون المحافظة، حيث عصفت بكركوك سنوات عجاف سيطرت فيها الأحزاب القوميَّة على مقدراتها، وتحكمت بمشهدها السِّياسيِّ والاقتصادي، الأمر الذي خلق حالة من عدم الاستقرار الأمنيِّ والسِّياسيِّ نتيجة ما عانته القوميَّات الأخرى، من ردود فعل غير منضبطة قامت بها عناصر محسوبة على قوات الأمن الكرديَّة ضدَّ مواطنين عرب وتركمان، وبالتالي فإنَّ قيام إقليم خاص بكركوك حسب اعتقاد غالبية المصوِّتين، سيحمي التنوُّع الإثنيِّ ويمنع انفلات السِّلاح، ويفسح المجال لتأسيس إدارة مشتركة لمرحلة جديدة من العلاقات المتوازنة بين المكوِّنات، تقوم على المساواة في الحقوق والمواطنة المتكاملة التي يشعر الجميع في ظلِّها بالأمان والاستقرار النفسي والاجتماعيِّ والسِّياسيِّ.

نموذج (11): دوافع إنشاء إقليم كركوك

ت	دوافع إنشاء إقليم كركوك	نسب الإجابات المئوية	عدد الإجابات
1	مصالح حزبيَّة	% 27	81
2	ضمان حقوق قوميَّة	% 60	180
3	دوافع أمنيَّة	% 22.3	67
4	دوافع سياسيَّة	% 39.7	119

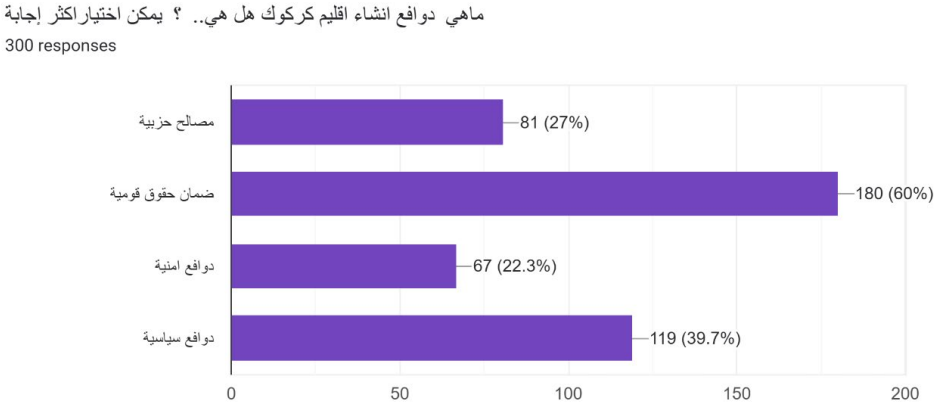

تأكيدًا للنقطة السابقة، يظهر هذا السؤال تعاطفًا شعبيًّا مع مطلب إنشاء إقليم خاص بكركوك، حيث أيَّد 60 % مطلب إنشاء الإقليم، بهدف ضمان الحقوق القوميَّة للمكوِّنات، نتيجة الأوضاع السِّياسيَّة غير المستقرَّة وسعي بعض الأحزاب القوميَّة للسيطرة على واقع كركوك. وبيَّن 39.3 % أنَّ الدوافع السِّياسيَّة قد تكون وراء إنشاء الإقليم الخاص بكركوك، والدوافع السِّياسيَّة قد تنطلق من تأثر الأهالي بتجربة إقليم كردستان في الفيدراليَّة والصَّلاحيَّات التي حصل عليها الأكراد من الناحية السِّياسيَّة والاقتصادية والعلاقات الخارجيَّة، فضلًا عن الازدهار الاقتصادي والنشاط العمراني، بالرغم من أنَّ تجربة الإقليم من الناحية السِّياسيَّة والاقتصادية لم تعدّ تشكِّل نموذجًا تنمويًا يُحتذى به؛ نظرًا للخلافات العميقة بين الحزبين الكرديين، حول تقاسم النفوذ والثروة والمناصب والصَّلاحيَّات في الإقليم، فضلًا عن المشكلات الاقتصادية التي أخذ يعانيها الإقليم نتيجة الفساد ومشكلات تصدير النفط مع الحكومة الاتحاديَّة، وربَّما كانت فكرة التخلص من ضغوط الحكومة العراقيَّة واجتهاداتها المتبدلة حول تطبيق اللامركزيَّة

سببًا مضافًا لاندفاع المحافظات، ومنها كركوك للاستقلال بإقليم خاص بها، أمّا المصالح الحزبيَّة والدوافع الأمنيَّة الخاصَّة بإنشاء الإقليم فلم تحظ بأغلبيَّة المصوتين، فقد حصلت المصالح الحزبيَّة على 27 % والدوافع الأمنيَّة على 22.3 % وهي نسب متدنية ولا تعكس رؤيَّة حقيقية للمشكلات التي تعانيها كركوك، وفي مقدِّمتها تضارب المصالح وتصارع الأحزاب القوميَّة وتنوع أجنداتها وعدم اتفاقها على مشروع وطنيٍّ جامع للاختلافات القوميَّة بين سكّان كركوك، فضلًا عن الهواجس الأمنيَّة التي بلا شكٍّ تتصدر تطلعات السُّكّان للتوجه نحو إنشاء الإقليم، وانتخاب حكومة محليَّة توافقيَّة قويَّة لضبط الواقع الأمنيِّ، وتحقيق مصالحة بين الأحزاب على مشروع سياسيٍّ جامع للسُّكّان يستند في الأصل على برامج تنموية وليس على تناقضات قوميَّة وتعبئة سياسيَّة.

نموذج (12): دوافع التعداد السُّكانيِّ في كركوك

ت	دوافع التعداد السُّكّانيِّ في كركوك	نسب الإجابات المئوية	عدد الإجابات
1	معرفة وزن وواقع مكوِّناتها	% 43.7	131
2	توفير مؤشِّرات بيانات لتنمية المدينة	% 42.3	127
3	تخفيف التوترات القوميَّة	% 14	42

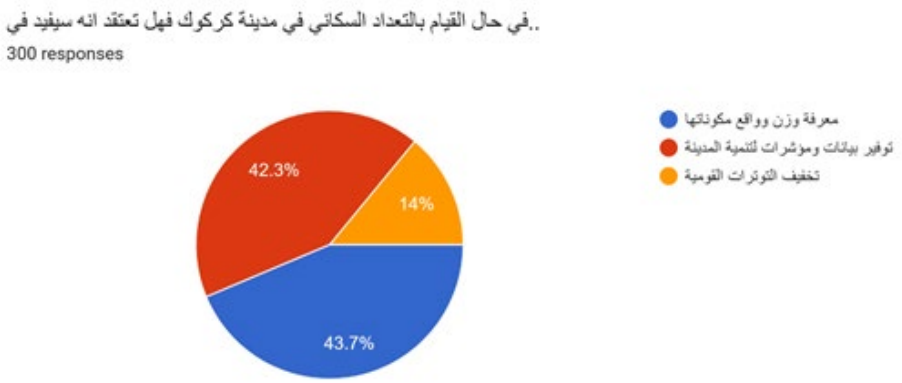

تمَّ طرح هذا السؤال بهدف معرفة آراء السُّكّان فيما إذا كان التعداد السُّكّانيّ مهمًّا في معرفة وزن الجماعات السُّكانيَّة بهدف تقرير واقع ومستقبل كركوك السِّياسيِّ، فهل لهذا التعداد أهمِّيَّة في رأي السُّكّان؟ أم ينظرون لهذه المسألة نظرة تنموية تتعلق بتوفير بيانات سكّانيَّة ومؤشِّرات إحصائيَّة تفيد في قضايا تنموية؟ وهل هناك فائدة في إجراء الإحصاء السُّكّانيّ لتخفيف التوترات القوميَّة، لناحية معرفة عدد كلِّ مجموعة سكّانيَّة وحجمها السُّكّانيّ، وبالتالي تخفيف سقف مطالبها السِّياسيَّة وطموحاتها القوميَّة. لقد تباينت إجابات السُّكّان حول هذا السؤال ولكنها اقتربت إلى حدٍّ كبير من قضيَّتين أساسيَّتين: الأوّلى أنَّ التعداد السُّكّانيّ يفيد كثيرًا في معرفة وزن وواقع المكوِّنات. والثاني أنَّ التعداد يوفِّر بيانات ومؤشِّرات تخدم صانعي القرار السِّياسيِّ والإداري والاقتصادي المحليّ، بهدف تنمية المحافظة ومعرفة مواطن القوَّة والضعف في مسارات التنمية في المدينة.

إنَّ معرفة كلِّ جماعة نسبتها المئوية من مجموع السُّكّان بقي يشكِّل هاجسًا لكلِّ الجماعات القوميَّة، وهي محل جدل شعبيّ ورسميّ داخل المحافظة، ولهذا فإنَّ معرفة حجم كلِّ جماعة قوميَّة وعددها لمجموع السكّان، سيحدِّد بلا شكٍّ حجم قوَّتها ونفوذها وتأثيرها في المستقبل، وسيقطع الشكَّ باليقين. وقد حظي هذا الرأي بنسبة 43.7% من إجمالي المصوِّتين، وهي نسبة تعكس رغبة شعبيَّة في حسم الجدل القائم حول نسبة وأحقِّيَّة كلِّ مكوِّن في صنع القرار.

أمّا الذين صوّتوا للرأي القائل بأنَّ التعداد يوفِّر مؤشِرات إحصائيَّة تخدم التنمية فقد وصلت إلى 43.3% وهي نسبة مهمَّة تعكس حجم الوعي لدى المصوِّتين بأهمِّيَّة البعد التنموي في تخفيف حدَّة التوترات القوميَّة والخلافات السِّياسيَّة؛ لأنَّ التنمية مدخل أساسيّ لتحقيق الأمن، مثلما أنَّ الأمن شرط لازم لحماية أيِّة مبادرات أو مشاريع تنموية تخدم السكّان.

نموذج (13): أسباب تراجع الموقف الكردي حيال كركوك

ت	أسباب تراجع الموقف الكردي حيال كركوك	نسب الإجابات المئوية	عدد الإجابات
1	المصالح الحزبيَّة المتضاربة	% 42.3	127
2	الولاءات الخارجيَّة	% 15.3	46
3	الانقسامات الداخليَّة الكرديَّة	% 42.3	127

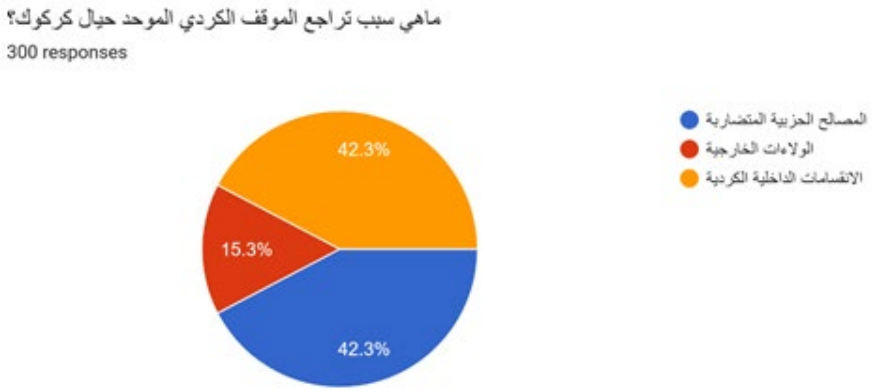

حول هذا السؤال أجاب 42.3 % من المصوِّتين بأنَّ سبب تراجع مواقف الأحزاب الكرديَّة حيال كركوك، هي الانقسامات الداخليَّة، كما صوَّت بالنسبة نفسها 42.3 % من أنَّ المصالح الحزبيَّة المتضاربة كانت سببًا رئيسًا من أسباب تراجع الموقف الكرديّ في كركوك. فرغم ما يبدو ظاهريًّا من وحدة المواقف والأهداف القوميَّة الكرديَّة، وأنَّ الانقسامات والخلافات بين الحزبين الرئيسيين الديموقراطيّ الكردستانيّ والاتحاد الوطنيِّ، بلغت حدًّا أخلَّ بوحدة الصف الكردي، ظلَّ الحزبان الكرديان يحتفظان بقوات أمنيَّة وبمكاتب سياسيَّة منفصلة، ولهم رؤيَّتهم الخاصَّة لإدارة كركوك وبما يتوافق مع أهدافهم الحزبيَّة، ولهذا كان تفكّك الموقف الكردي حيال كركوك سريعًا للغاية وقت دخول القوات العراقيَّة للمدينة في تشرين الأوّل أكتوبر 2017م، وسرعان ما أذعن الاتحاد الوطنيّ لتفاهماته غير المعلنة مع الحكومة العراقيَّة وسحب قواته، وترك قوات الديموقراطيّ الكردستانيّ تواجه مصيرها بمواجهة القوات الحكوميَّة. ولا شكَّ أنَّ من أسباب تناقض المصالح الحزبيَّة هي التحالفات الإقليميَّة والدوليَّة لكلا الحزبين، فضلًا عن تناقض رؤيَّة القادة السِّياسيِّين وتنافسهم، يضاف لذلك الانقسامات القبليَّة والمناطقيَّة التي

تضرب أطنابها في عمق المجتمع الكردي والتي تلعب باستمرار دور المعرقل في أيِّ موقف موحَّد للقوى الكرديَّة.

نموذج (14): سبب ضعف موقف التركمان حيال كركوك

ت	سبب ضعف موقف التركمان حيال كركوك	نسب الإجابات المئوية	عدد الإجابات
1	المصالح الحزبية المتضاربة	% 33.7	101
2	الولاءات الخارجية (تركيا-الأكراد)	% 15.7	47
3	الانقسامات الطائفيَّة بين التركمان	% 37.3	112
4	التباعد المناطقيّ	% 13.3	40

بخصوص أسباب ضعف موقف التركمان حيال قضيَّة كركوك، أجاب 37.3 % من المصوِّتين بأنَّ الانقسامات الطائفيَّة بين التركمان سنَّة وشيعة، هي التي أضعفته، ولعبت بعض القوى السِّياسيَة الأخرى دورًا في تكثيف الانقسامات، رغبة في زيادة ضعفهم وفرض رؤيَّة سياسيَّة تخدم توجهاتها، وأجاب ما نسبته 33.7 % على أنَّ المصالح الحزبيَّة المتضاربة بين التركمان، كانت سببًا في إضعاف موقفهم حيال مطالبات الأكراد والعرب بالمدينة، ولا شكَّ أنَّ التَّأثير الإقليميّ كان واضحًا في استثمار الخلافات الطائفيَّة بين التركمان، لخلق محاور سياسيَّة تخدم توجهات إقليميَّة معيَّنة في كركوك. فإيران على سبيل المثال استثمرت الورقة الطائفيَّة لتقريب التركمان الشِّيعة عبر دعم بعض الأحزاب التركمانيَّة ذات الميول الإسلاميَّة، أو من خلال تسهيل انضمام قيادات تركمانيَّة إلى الأحزاب الشِيعيَّة العربيَّة كالمجلس الأعلى وحزب الدَّعوة والتَّيار الصَّدري، حيث ظهرت قيادات تركمانيَّة شيعيَّة في قيادة تلك الأحزاب. أمّا تركيا

فمارست أيضًا سياسة تأثير على الأحزاب التركمانيَّة السُّنِّيَّة، واحتضنت منذ 1997م الجبهة التركمانيَّة التي تكوّنت من شخصيَّات سنِّيَّة وزاد الدعم التركيّ بعد عام 2003م، نتيجة تصاعد المطالبات الكرديَّة بضمِّ كركوك إلى إقليم كردستان وهيمنة الأحزاب الكرديَّة على مقدرات المدينة سياسيًّا واقتصاديًا وأمنيًّا، حيث أدركت تركيا أنَّ هذا سيفقدها الدور التَّأريِّخيِّ الذي ظلَّت تمارسه في السَّيطرة الأبوية على تركمان العراق. ويبرِّر بعض الكتَّاب أنَّ سبب انقسامات التركمان لا يعود إلى انقساماتهم الطائفيَّة وإنَّما إلى تباعد مناطقهم جغرافيًّا فلا توجد مناطق متّصلة جغرافيًّا وإنَّما يخترقها سكّان عرب وأكراد وبالتالي يضعف حسهم القوميّ.

نموذج (15): أفضل طريقة لإدارة إقليم كركوك

ت	ماهي أفضل طريقة لإدارة كركوك	نسب الإجابات المئوية	عدد الإجابات
1	مجلس رئاسي مكوّن بالتساوي من مكوِّنات المدينة ويقوده عربيّ ويعاونه كرديّ وتركمانيّ	% 41	123
2	مجلس وزراء برئاسة شخصيَّة تركمانية	% 46.3	139
3	مجلس وزراء برئاسة شخصيَّة كرديَّة ويعاونه عربيّ وآخر تركمانيّ	% 7.3	22
4	مجلس وزراء يرأسه مسيحيّ ويعاونه كرديّ وعربيّ	% 5.4	16

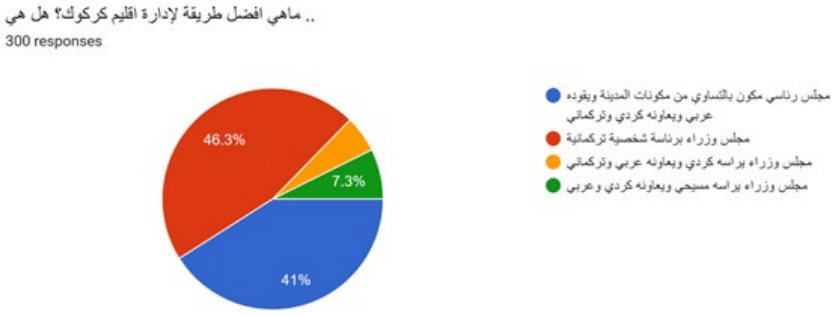

تؤكِّد الإجابة على هذا السؤال رغبة سكّان كركوك في الاستقلال بإقليم خاص بهم على شاكلة إقليم كردستان، وحسبما يتيح لهم الدستور في المواد 119-120-121، وقد صوَّت وبنسبة 46.3 % على أنَّ الطريقة المناسبة لحكم إقليم كركوك هي بتكوين مجلس وزراء يرأسه شخص تركمانيّ، ويعاونه شخص عربيّ وآخر كرديّ، في حين صوَّت 41 % على مجلس وزراء يرأسه عربيّ ويعاونه كرديّ وتركمانيّ في حين صوَّت 7.3 % على مجلس وزراء يقوده مسيحيّ ويعاونه كرديّ وعربيّ في حين لم تتجاوز نسبة 3 % من المؤيدين لتولي شخصيَّة كرديَة ويعاونها عربيّ وتركمانيّ. وتعكس الإجابة على هذا السؤال مؤشِّرات معيَّنة أوّلها رغبة سكّان كركوك في تشكيل إقليم خاص بهم يتخلصون من خلاله من ضغوطات سياسيَّة وأمنيَّة فرضت عليهم من قبل حكومتي بغداد وكردستان خلال المدَّة الماضية التي أعقبت أحداث عام 2003م. وثانيها، أنَّ السُّكّان واعون لحقوقهم السِّياسيَّة التي أقرّها الدستور العراقيّ فيما يتعلق بتشكيل الأقاليم. وثالثهما أنَّهم يؤمنون بإدارة مشتركة بين مكوِّنات المدينة وقوميَّاتها لحكم الإقليم الجديد. ورابعهما أنَّ الأحداث التي مرَّت بها المدينة من هيمنة بعض الأحزاب القوميَّة وفرض أساليب حكم دفعت إلى تهجير السُّكّان واغتصاب أموالهم ومساكنهم، وجلب سكّان آخرين من محافظات أخرى لدواعي قوميَّة وانتخابيَّة، دفعت إلى ردود فعل متشنجة وتصاعد في التوتر بين القوميَّات، وربَّما يعكس عدم التصويت لتسلم شخص كردي رئاسة الإقليم جزء من حالة الاحتدام في المشاعر خلقتها ظروف الصِّراع السِّياسيِّ والتشاحن القوميّ الذي حصل في السنوات الماضية.

الخاتمة والاستنتاجات

ظلَّت كركوك والصِّراع عليها مسألة تؤرق ساسة العراق ومثقفيه بعربهم وكردهم وتركمانهم، وهي كانت منذ اكتشاف ذهبها الأسود عراقًا مصغرًا جمع كلَّ ألوان الطيف العراقيّ، وأنَّها شكَّلت في ذات الوقت عقدة في منشار الحلِّ السِّياسيِّ لهويَّتها السِّياسيَّة، وسط تجاذبات مستمرَّة بين القوى السِّياسيَّة التي أرادت الانفراد في تقرير مصيرها وهويَّتها بعيدًا عن لغة الشراكة والحلول الوسطى، التي يجب أن تسود في أيَّة قضيَّة وطنيَّة مختلف بشأنها، ومن الواضح أنَّ التعنت في الحلول السِّياسيَّة التوافقيَّة، قاد إلى نهايات مفتوحة دفعت ثمنها الأجيال المتوالدة في كركوك قتلًا وتهجيرًا وكراهية، عبر سياسات التهجير والتعريب والتكريد، وقد حان الوقت اليوم لقطع النهايات السائبة والبدء بحلول شاملة تعيد لأجيال كركوك كرامتها بعيدًا عن لغة الكراهية والشحن القوميِّ الذي استفادت منه الجهات المتصارعة على حساب أمن واستقرار ورفاهية الإنسان.

وقد اتَّضح من استعراض مواقف القوى السِّياسيَّة الحكوميَّة والكرديَّة والتركمانيَّة أنَّها وصلت إلى مرحلة الأعياء، بعد أن استنفدت كلَّ شعاراتها القوميَّة حول عائدية كركوك، ولكنها لم تفلح في تغيير الحقيقة السِّياسيَّة الراسخة من أنَّ سكّانها ماضون في تعايشهم واندماجهم بعيدًا عن لغة السِّياسة ومصالح السِّياسيِّين، وأنَّها بقيت جامعة لكلِّ ألوان الطيف العراقيّ، وتمثِّل عراقًا مصغرًا اجتمعت فيه كلّ صفات التلاقي والانصهار الموغل في القدم بعيدًا عن الآم الصِّراع والكراهية، التي سبَّبتها مغالاة السِّياسيِّين وعنفوانهم القوميّ، وأنَّ سكّان كركوك يمنّون أنفسهم بنهاية إيجابيَّة للصِّراع تنهي سنوات الألم وتفتح بابًا للأمل تتمتع فيه جميع القوميَّات بحقوق متساوية في العيش والتنمية بعيدًا عن أجواء الشكِّ والتربص، التي لم تنتج أيَّة حلول مستدامة. لقد توصّلت الدِّراسة إلى استنتاجات متعدِّدة أهمُّها:

- إنَّ كركوك مدينة عراقيَّة موغلة الجذور في تأريِّخ العراق، مرَّت عليها أقوام عراقيَّة متنوعة ومختلفة امتزجت في ثقافاتها وأعراقها، وبالتالي لا يمكن الجزم بعائديتها لطرف على حساب طرف آخر، وأنَّ الاستشهاد بالتَّأريِّخ لإثبات حقائق الواقع الحاليّ لا تصمد أمام سياسات

وإجراءات التغيير الطبيعي أو المتعمد التي حصلت من أطراف الصِّراع لواقعها الديموغرافيّ، ما يستدعي تبني تلك الأطراف سياسات عقلانيَّة ومقاربات تنطلق من الواقع الديموغرافيّ الحاليّ لبناء مستقبل مشترك تتعايش فيه أجيال المدينة بسلام.

- إنَّ التعداد السُّكّانيّ الذي أجرته الحكومة الملكية العراقيَّة عام 1957م، وتتشبث به بعض القوميَّات لإثبات أكثريتها العددية في كركوك آنذاك، لم يعدُّ صالحًا للإسقاط على الواقع الحاليِّ، حيث المعادلة تغيَّرت الآن سياسيًّا وديموغرافيًّا على أرض الواقع، لجهة سياسات التعريب التي حصلت في العهود الوطنيَّة التي حكمت العراق منذ تأسيس العراق عام 1921م، أو بسبب الهجرات السُّكّانيَّة التي حصلت قبل أو بعد الاحتلال الأمريكيّ عام 2003م، أو نتيجة الظروف السِياسيَّة وفراغ القوَّة الذي خلَّف سقوط نظام (صدَّام حسين)، وما تبعه من عمليات تغيير قامت بها الأحزاب الكرديَّة، وما تضمنته من عمليات تكريد للمدينة وتهّجير لكثير من أبناء القوميَّتين العربيَّة والتركمانيَّة، وبالتالي فهناك حاجة ماسَّة لإجراء تعداد سكّانيٍّ خاص بسكّان كركوك تقوم به جهات دوليَّة محايدة، بهدف تأكيد الأوزان الحقيقيَّة لقوميَّات كركوك وتحديد البعد المستقبليّ لحقوقها السِّياسيَّة والاقتصادية في المدينة.

- أظهرت التدخلات الإقليميَّة (التركيَّة والإيرانيَّة)، أنَّ المصالح والشعارات التي تُرفع للدفاع عن حقوق مكوُّن معيَّن من مكوُّنات كركوك، إنَّما هي غطاء لممارسة أعمال تخدم الأمن القوميّ لتلك الدَّول في المدينة الغنية بالنفط. وأنَّ توسع المصالح الإقليميَّة واحتدام التنافس في إقليم كردستان سيضعِّف قدرة الإقليم على لعب دور مؤثِّر في مستقبل كركوك، وسيجعل الفاعل الإقليميّ متحكم في توجهات قيادات الإقليم. ولا شكَّ أنَّ الانقسام الذي يشهده الإقليم واحتدام الخلافات بين الحزبين الرئيسيين على الموارد الصلاحيَّات، قد انعكس فعليًّا في انقسام الإقليم إلى منطقتين تخضعان لحكومتين إحداهما في السليمانيَّة والأخرى في أربيل، والواضح ان هناك اتفاق اقليمي ضمني لتشتيت فرص استقلال كردستان، الأمر الذي انعكس في اختراق واضح للسِّيَّادة العراقيَّة، دون قدرة للأطراف الكرديَّة على حمايتها، ما يستوجب من مسؤولي تلك الأحزاب تخفيف شروطهما حيال الحكومة العراقيَّة والتقارب معها، بهدف إيجاد حلٍ للمشكلات العالقة ومنها مشكلة كركوك، والسعي إلى التوافق حول مستقبلها بترك سكّانها يقرِّرون مصيرهم باستفتاء شعبيٍّ وبإشراف دوليٍّ ورؤيَّة وطنيَّة وليست حزبيَّة ضيِّقة.

- لقد أبرز التماهي الكردي مع السِّياسة الأمريكيَّة والاستقواء بأطراف إقليميَّة، فشله في تحسين شروط التفاوض الكردي مع الحكومة العراقيَّة، وظهر كمتغيِّر ثانوي وغير مؤثِّر في

مستقبل العلاقات الكرديَّة مع الحكومة الاتحاديَّة، وقد أظهر الاستفتاء الكردي على تقرير المصير لكركوك والمناطق المتنازع عليها في 25 أيلول/ سبتمبر 2017م، هشاشة الاعتماد على الدعم الأمريكيّ الغربي لتكريس الاستقلال، فالولايات المتَّحدة حذرة من رمي بيضها كلَّه في سلَّة الإقليم، وأنَّ إشاراتها توحي أنَّها مع حكومة عراقيَّة اتحاديَة تأخذ بنظر الاعتبار مصالح الإقليم ضمن الوحدة الوطنيَّة للعراق.

- يبقى خيار إجراء استفتاء شعبيٍّ لأهالي كركوك لتقرير مصيرهم، وحلِّ إشكاليَّة التنازع على هويَّة المدينة شأنًا عراقيًّا، لا بدَّ أن تتمّ التهيئة له بالتفاهم بين الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان وأهالي المدينة وحكومتهم المحليَّة، آخذين بنظر الاعتبار المصالح والضغوط الدوليَّة والإقليميَّة التي تمارس في هذا الإطار.

- رغم ما أفرزه اكتشاف النفط في إقليم كردستان من مشكلات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحاديَّة؛ بسبب عائدية أموال النفط، وحصَّة الإقليم، ودخول الشركات الأجنبيَّة بدون موافقة حكومة بغداد، وأنَّ اكتشاف النفط في كردستان وتصديره إلى الأسواق العالمية قد ساهم في تخفيف لغة التصعيد التي كان يستخدمها الأكراد حيال ضمِّ كركوك إلى الإقليم الكردي، فقد قلَّت أهمِّيَّة كركوك الاستراتيجيَّة، وأنَّ الأكراد منفتحون على أيِّ حلٍّ سياسيٍّ ترعاه الحكومة العراقيَّة لكركوك، شرط أن يضمن حقوق المكوُّن الكردي فيها، وقد ساعد في بروز التوجّه الكردي الجديد الدِّراسات الجيولوجيَّة التي تؤكِّد اقتراب نفط كركوك من النضوب، حيث أنَّ أغلب حقول كركوك الرئيسيَّة شارفت على النضوب، ولم تعد تعمل بطاقتها الإنتاجية السابقة، الأمر الذي يقلِّل من الأهمِّيَّة الاستراتيجيَّة لمدينة الذهب الأسود والتي ربَّما تشكِّل عبئًا مستقبليًّا على الإقليم في حال الإصرار على ضمِّها إليه.

- أظهرت الخلافات المتواصلة بين الأحزاب الكرديَّة، عدم قدرة التحالف الكردي على فرض شروط الحلِّ في مدينة كركوك، فبعد الانشقاق الكبير الذي حصل في الحركة الكرديَّة ووقوف أنصار الاتحاد الوطنيِّ الكردي إلى جانب القوات العراقيَّة، اثناء دخولها مدينة كركوك في تشرين الأوّل 2017م، وبعد تحسن البيئة الإقليميَّة والدوليَّة المساندة لحكومة السِّيِّد مصطفى الكاظمي (2019-2022م)، وبعد مشاركة الأكراد في تشكيل حكومة السِّيِّد (محمَّد شياع السوداني) في تشرين الثاني 2023م، وظهور تحالف إدارة الدَّولة الذي يضمُّ الأحزاب الشِّيعيَّة والكرديَّة والسُّنِّيَّة المشتركة في الحكومة، فمن الراجح جدًّا توصل أطراف الصِّراع إلى خارطة طريق وطنيَّة تعمل على إزالة الخلافات مع الكرد، في ملفات النفط والغاز والمنافذ

الحدودية، ومستقبل البيشمركة، والمناطق المتنازع عليها وفي مقدِّمتها كركوك، وقد تضع توجيهات رئيس الوزراء السوداني في شباط/ فبراير 2023م، بإعادة تفعيل مسودة قانون النفط والغاز وحلِّ مشكلة تصدير نفط الإقليم عبر الأراضي التركيَّة، خارطة طريق لحلِّ إشكاليَّة التنازع الحكوميّ الكردي حول تقاسم عوائد النفط المصدر من الإقليم إلى الخارج، وتفتح آفاقًا جديدة لحلِّ إشكاليَّات أكثر تعقيدًا بضمنها كركوك، بهدف تصفير المشكلات الوطنيَّة والتمهيد لحالة من الاستقرار السِّياسيِّ في العراق. وقد تكون البيئة الدوليَّة وازدياد الطلب العالمي على النفط نتيجة الحروب والأزمات الدوليَّة، عاملًا معينًا في تقريب وجهات النظر بين الكرد والمسؤولين في بغداد لتقديم تنازلات مؤلمة تحقِّق شروطًا مقبولة للطرفين.

أجرت الدِّراسة استطلاعات للرأي للوقوف على رأي سكّان كركوك حول قضايا العلاقة مع الحكومة الاتحاديَّة وحكومة إقليم كردستان، ومستقبل التعايش بين أبناء المدينة، وأظهرت الاستبانة جملة من النتائج يمكن الإشارة لأهمِّها:

- إنَّ الصِّراع في كركوك تقف خلفه دوافع حزبيَّة مغلّفة بشعارات قوميَّة، فالصِّراع الحزبيِّ حصل على أعلى أصوات المصوُّتين بنسبة 56.3 %، في حين جاء الصِّراع القوميّ بالمرتبة الثانية وبنسبة 53 % وحلَّت التدخلات الإقليميَّة على المرتبة الثالثة وبنسبة 43 % في حين لم يحظ موضوع الجهل أو التخلف على نسب كبيرة. والمتفحص لواقع المدينة يدرك تمامًا أنَّ الأجندات السِّياسيَّة للأحزاب القوميَّة لعبت دورًا بارزًا في تأجيج الصِّراع داخل المدينة طمعًا في كسب أصوات الناخبين وإدامة سيطرتها الحزبيَّة على الواقع السِّياسيِّ في كركوك. ولا شكَّ أنَّ الصِّراع الحكومي الكردي قد انعكس بشكل ملموس في تصاعد الكراهية القوميَّة داخل المدينة، وإرغام السُّكّان العرب على مغادرة مساكنهم بدعوى أنَّهم قدِموا مع سياسات التعريب والسعي لاستجلاب آلاف من السُّكّان الكرد مكانهم، فضلًا عمَّا لقيه السُّكان التركمان من سياسات عدائيَّة مسَّت وجودهم القوميِّ.

إنَّ مشاركة الجميع في إدارة المدينة ستشكِّل إحدى ضمانات تحقيق الاستقرار السِّياسيِّ والأمنيِّ في المدينة. وقد أيَّد 69 % من السُّكّان هذه الفكرة، معزَّزين ذلك بالخيار الثاني الذي أيَّده 59.7 %، من السُّكّان الذين عبَّروا عن حاجتهم إلى القانون لتعزيز دور السُّلطات المحليَّة في محاسبة المنفلتين والخارجين عن القانون، فالقانون يعطي للمواطنين شعورًا بالأمان، وبممارسة الحرِّيَّات العامَّة بلا ضغوط أو تمييز قوميّ أو قبلي، وبالتالي سيكون أداةً في تعزيز اللحمة المجتمعيَّة بين سكّان المدينة.

شكَّلت المصالح الاقتصادية المشتركة بين سكّان كركوك، وتعزيز دور الوظيفة العامَّة والزواج المختلط بينهم، أهمَّ عوامل ترصين اللحمة المجتمعيَّة والوحدة، ومن المهم التعويل عليها في المستقبل لتخفيف عوامل الصِّراع وخلق أجيال متعايشة ومعتمدة في ديمومة مصالحها على بعضها البعض.

إنَّ النفط بقي دافعًا رئيسيًّا من دوافع ديمومة الصِّراع في كركوك، فنسبة 91.7% من المصوِّتين أيَّدوا، أنَّه كان وراء اشتعال الصِّراع بين الحكومات العراقيَّة والحركة الكرديَّة المسلَّحة، منذ اكتشاف النفط، فقد هدف الأكراد إلى إيجاد قاعدة اقتصادية متينة يستندون عليها في تأسيس دولتهم القوميَّة، في حين بقيت الحكومات العراقيَّة تسعى إلى تبني مختلف السِّياسات القسرية والسلميَّة لإثبات هويَّة المدينة العراقيَّة، وإبطال المطالب الكرديَّة بل حتَّى التركمانيَّة بعائدية المدينة، وقد كانت سياسات التعريب ولاحقًا التكريد جزءًا من لعبة الصِّراع القوميِّ التي كان للنفط دورًا مهمًّا في تكريس قواعدها.

إن ميل السُّكّان كان في الغالب أتى لصالح تشكيل إقليم مستقل لكركوك، حيث حصل هذا الخيار على تأييد نسبة كبيرة من الأشخاص المستطلع آرائهم، والذين بيَّنوا أنَّ إقامة إقليم خاص بكركوك يمكن أن يعين في استثمار موارد المدينة لصالح أبنائها، ويفتح طريقًا لإنهاء الصِّراع القوميِّ ويخفِّف من تأثير الحكومة الاتحاديَّة وتدخلات إقليم كردستان في شؤونها، وأنَّ إقليم كركوك الجديد سيُظهر الوزن الحقيقي للقوميَّات لإدارة الإقليم وسيساهم في تنمية المدينة وازدهارها. والواضح أنَّ ميل السُّكّان لإقليم خاص بكركوك جاء نتيجة سنوات عاشوها تحت ضغط الصِّراع القوميِّ بين الأحزاب المتحكمة في المدينة، وأنَّ إنشاءه سيخفف من حدَّة الصِّراع ويفسح المجال لجميع المكوِّنات بالمشاركة.

واستكمالًا للنقطة السابقة، فقد أبدى 60% من السُّكّان، تعاطفًا شعبيًّا مع مطلب إنشاء إقليم خاص بكركوك، كون الإقليم يشكّل ضمانة اساسية لحقوق جميع المكونات في الحصول على حقوقها القومية، والتأسيس لمرحلة جديدة من الحكم المحليِّ الفيدراليِّ المستقلِّ، والذي يتيح استثمار قدراتها وإمكانيَّاتها لصالح أبنائها.

أبدى 46.3% من سكّان كركوك تأييدهم لفكرة إنشاء إقليم خاص بكركوك يتمتع بصلاحيَّات دستوريَّة وقانونيَّة أقرت في الدستور، شرط أن يقوده مجلس وزراء ويرأسه شخصيَّة تركمانيَّة مع معاونين أحدهما عربيّ وآخر كردي، في حين صوَّت 41% على إقليم يقوده مجلس

وزراء ويرأسه شخصيَّة عربيَّة ويعاونه كردي وآخر تركماني. في حين أيَّدت نسبة قليلة لم تتجاوز 3% تولي شخصيَّة كرديَّة قيادة إقليم كركوك. وتعكس الإجابة امتعاضًا شعبيًّا من طريقة إدارة التنوُّع التي انتهجتها الحكومات المحليَّة في كركوك، والتي كانت منذ 2003م، بقيادة كردية مارست ضغوطًا سياسيَّة وأمنيَّة على السُّكّان من القوميَّتين العربيَّة والتركمانيَّة. ورغم أنَّ الحكومات المحليَّة ساهمت في تطوير البنى التحتية للمدينة من حيث الخدمات والتوسع العمراني أسوة ببقية محافظات العراق، وأنَّ الاستهداف الأمنيَّ وفرض أساليب حكم على أساس قوميٍّ، دفعت إلى خلق حالة من التوتر والتشنج في العلاقات المجتمعيَّة بين المكوِّنات وهو ما انعكس في عدم الرغبة بتسلم شخصيَّة كرديَّة رئاسة الإقليم المقترح.

انعكست الخلافات الكرديَّة والانقسامات داخل البيت الكردي؛ بسبب تضارب المصالح الحزبيَّة في ضعف الموقف الكردي بشكل عام من قضيَّة كركوك. وبيَّن 42.3% من السُّكّان أنَّ تفضيل الأحزاب الكرديَّة لمصالحها الذاتية، كانت وراء تراجع الموقف الكردي في كركوك. فرغم ما كان ظاهرًا من توحيد المواقف بين الحزبين في صراعهما مع الحكومة الاتحاديَّة والجبهة التركمانيَّة، وأنَّ الحزبين بقيا يحتفظان بمساحة كبيرة من الاستقلاليَّة الذاتية عن بعضهما، فقد ظلَّا يحتفظان بقوات أمنيَّة منفصلة وبمكاتب سياسيَّة مستقلَّة، وبحاضنات حزبيَّة متخاصمة في أحيان كثيرة، وبعلاقات محليَّة ودوليَّة مختلفة. ولا شكَّ أنَّ استمرار الانقسام الكردي قد يعين في تليين الموقف الكردي حيال حلِّ الكثير من المشكلات العالقة مع الحكومة الاتحاديَّة، وبضمنها كركوك والعمل على إيجاد مقاربات مشتركة تعيد الاستقرار للمدينة وتفتح آفاقًا مهمَّة لتنميتها بمشاركة جميع أبنائها.

إنَّ التعليم وتطوير مشاريع البنية التحتية وتكثيف الاهتمام بمشاريع التنمية المستدامة التي تركِّز على بناء الإنسان، وتوسيع برامج التشغيل العام والخاص للشباب بهدف القضاء على الفقر والبطالة، ستشكِّل أهمَّ أدوات ترصين اللحمة المجتمعيَّة بين سكّان كركوك، وتحقيق الاستقرار السِّياسيِّ والاقتصادي وإذابة المشكلات بين السُّكّان، وقد أيَّد نسبة كبيرة من السُّكّان أنَّ الإقليم الخاص بكركوك سيكون من الضامنين لتحقيق تلك القضايا؛ لأنَّه سيضمن انبثاق حكومة محليَّة منتخبة، تدير شؤون الإقليم بإرادة خاصَّة وبعيدًا عن ضغوط الأطراف الأخرى المستفيدة من استمرار الأزمة، ولا شكَّ أنَّ تفعيل دور المجتمع المدني وأساتذة الجامعة ورجال الأعمال والناشطين المدنيين في تشكيل قوى ضاغطة على القوى السِّياسيَّة الاتحاديَّة والمحليَّة، سيكون له أثره في تفعل المبادرات التي تستهدف تسوية الصِّراع في المدينة.

إنَّ أيَّة خطوة سياسيَّة مستقبليَّة لتنظيم واقع كركوك لا تأخذ رأي السُّكّان وتوجّهاتهم سيكون محكومًا عليها بالفشل، وقد أثبتت الأحداث السابقة التي عصفت بأمن واستقرار كركوك منذ نشوء الدَّولة العراقيَّة إلى الآن أنَّ الحلول السِّياسيَّة الفوقيَّة التي تتجاوز البعد الشعبيّ سيكون مصيرها الفشل، وأنَّ الحلول التي تأخذ بنظر الاعتبار الإرادة الشعبيَّة ورأي السُّكّان تتميَّز بالاستدامة والنجاح.

قائمة المصادر

أوّلًا: الكتب

1 ـ الإمام الشيخ شهاب الدِّين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، الجزء الرابع، دار صادر بيروت، بلا تأريِّخ.

2 ـ أرشاك سافر شيان، الكرد وكردستان، بلا دار نشر، 1948م.

3 ـ المس بيل، العراق في رسائل المس بيل 1917-1926م، ترجمة جعفر الخيَّاط، بيروت: الدار العربيَّة للموسوعات 2003م.

4 ـ أدمون غريب، الحركة القوميَّة الكرديَّة، دار النهار للنشر، بيروت 1973م.

5 ـ أرشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني في العراق، ط2، الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت 2005م.

6 ـ أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، دار آراس ومنشورات الجمل، أربيل-بيروت 2012م.

7 ـ أيدن اقصو، كركوك وأهمِّيَّتها الجيوبوليتيكيَّة، موسوعة كركوك قلب العراق، تحرير سليم مطر، دار الكلمة الحرَّة، بيروت، 2008.

8 ـ أيدن أقصو، السطوح المتصدعة: أصل الصِّراعات والتدخلات الأجنبيَّة في كركوك، مركز كركوك الغد للدِّراسات والبحوث، بغداد 2006م.

9 ـ باقر ياسين، تأريِّخ العنف الدموي في العراق: الوقائع-الدَّوافع-الحلول، ط 2، مكتبة المتنبي، دمشق 1999م.

10 ـ بروانة هوشناگ بُرشريعتي، اضمحلال الإمبراطوريَّة الساسانيَّة وسقوطها - التحالف الساساني - الفرثي والفتح العربي لإيران، ترجمة أنيس عبد الخالق محمود، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2021م.

11 ـ د. بشار فتحي العكيدي، صراع النفوذ البريطانيّ الأمريكيّ في العراق 1939-1958م: دراسة تأريِّخيَّة سياسيَّة، دار غيداء للنشر، عمان 2011م.

12 ـ ثامر كامل محمَّد، دراسة في الأمن الخارجي العراقيّ واستراتيجيَّة تحقيقه، منشورات وزارة الثَّقافة والإعلام، بغداد 1985م.

13 ـ د. جمال رشيد أحمد، كركوك في العصور القديمة، دار ئاراس، أربيل 2002م.

14 ـ د. جميل موسى النَّجار، التعليم العالي في العراق في العهد العثمانيِّ الأخير 1869-1918م، بغداد: دار الشؤون الثَّقافيَّة العامَّة، 2002م.

15 ـ حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعيَّة والحركات الثوريَّة من العهد العثمانيِّ حتَّى قيام الجمهوريَّة (الكتاب الأوّل)، ترجمة عفيف الباز، مؤسسة الأبحاث العربيَّة، بيروت 1990م.

16 ـ حنا بطاطو، (الكتاب الثالث)، العراق: الشيوعيَّون والبعثيَّون والضُّبَّاط الأحرار، ترجمة عفيف الباز، المؤسسة العربيَّة للأبحاث، ط 2، بيروت 1992م.

17 ـ حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، البعث والأكراد بعد ثورة رمضان 1963م في العراق: وثائق حزبيَّة من تأريِّخ حزب البعث، منشورات دار الطليعة العربيَّة، تونس 1986م.

18 ـ حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، لله ثم للتَّأريِّخ: نحن والأكراد في العراق، كيف تعاملنا معهم وتعاملوا معنا، وثائق حزبيَّة من تَّأريِّخ البعث، منشورات دار الطليعة العربيَّة، تونس 1973م.

19 ـ خليل فضل عثمان، كركوك: جدل الأرقام والسَّرديات، مأزق الانتخابات في سيِّاق تحوُّلات ديموغرافيَّة: حالة انتخابات مجالس المحافظة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة 2018م.

20 ـ دهام محمَّد العزاوي، مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل، مركز الجزيرة للدِّراسات، 2012م.

21 ـ دهام محمَّد العزاوي، العراق وألمانيا: مسارات الهويَّة الفيدراليَّة واللامركزيَّة، دار آمنة، عمان 2021م.

22 ـ دهام محمَّد العزاوي، الأقلِّيَّات والأمن القوميّ العربيّ: دراسة في البعد الداخلي والإقليميّ والدوليّ، دار وائل، عمان 2002م.

23 ـ زكي صالح، بريطانيا والعراق حتّى عام 1914م، مطبعة العاني، بغداد 1968م.

24 ـ سليم مطر، الذات الجريحة: اشكالات الهويَّة في العراق والعالم العربي والشرق متوسطي، مركز دراسات الامة العراقيَّة، ط4، جنيف – بغداد 2008م.

25 ـ سليم مطر، جدل الهويَّات: عرب – أكراد- تركمان-سريان-يزيدية، المؤسسة العربيَّة للدِّراسات والنشر، بيروت، 2003م.

26 ـ ستيفن همسلي لونكريك وفرانس ستوكس، العراق منذ فجر التَّأريِّخ حتّى ثورة تمَّوز 1958م، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقيّ، بغداد 2008م.

27 ـ ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريِّخ العراق، ترجمة جعفر الخيَّاط، الطبعة 5، شركة الرافدين، بيروت، 1941م.

28 ـ سهيل قاشا، تأريِّخ نصارى العراق، دار الرافدين للطباعة، بيروت 2010م.

29 ـ سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقيَّة، الأهليَّة للنشر والتوزيع، عمان 1996م.

30 ـ سي جي أدموندز، كورد وترك وعرب: سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق 1919-1925م، ترجمة جرجيس فتح الله، دار آراس للطباعة والنشر – منشورات الجمل، أربيل 2012م.

31 ـ شاكر صابر الضابط، تأريِّخ الصَّداقة بين العراق وتركيا، دار المعرفة، بغداد 1955م.

32 ـ سيَّار الجميل، الموقع الجغرافي للعراق وأهمِّيَّته الاستراتيجيَّة، منشور في مجموعة باحثين، العراق دراسة في السِّياسة والاقتصاد ـ مركز الإمارات للدِّراسات والبُحوث الاستراتيجيَّة ـ أبو ظبي 2006م.

33 ـ شيرزاد زكريا محمَّد، دراسة تأريِّخيَّة في بيان 29 حزيران – يونيو 1966م، منشور في مجموعة باحثين، المصالح والمخاوف والمشتركات، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة 2019م.

34 ـ شعبان مزيري، كركوك في التَّأريِّخ، دار جيا للطبع، بغداد 2009م.

35 ـ شوقي أبو خليل، تشالديران: سليم الأوّل العثمانيّ وإسماعيل الصفوي، دار الفكر، دمشق، 2005م.

36 ـ صلاح رشيد، مذكرات الرئيس جلال طالباني: رحلة ستون عامًّا من جبال كردستان إلى قصر السَّلام، ترجمة شيرزاد شيخاني، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت 2018م.

37 ـ عايدة العلي سري الدِّين، الأكراد في العالم (تأريِّخهم ومستقبلهم)، الجزء الثاني، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2018م.

38 ـ عمر إبراهيم توفيق، كوردستانيَّة منطقة كركوك، مطبوعات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطنيِّ الكوردستانيِّ، السليمانيَّة، ط2، 2006م.

39 ـ عبد الله كران، تأريِّخ وهويَّة كركوك، مركز روداو للدِّراسات والبحوث، أربيل، 2018م.

40 ـ عبد الرزاق بن أحمد ابن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق مصطفى جواد ومحمَّد رضا شبيبي، بلا دار نشر، بغداد، بلا تأريِّخ.

41 ـ عبد ربَّه سكران الوائلي، تأريِّخ الأمارة البابانية الكرديَّة، دار الثَّقافة والنشر الكرديَّة، بغداد 2012م.

42 ـ عبد العزيز سليمان نوار، تأريِّخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربيِّ للثَّقافة والنشر، القاهرة 1968م.

43 ـ عزيز قادر الصّمانجي، التَّأريِّخ السِّياسيّ لتركمان العراق، دار السَّاقي، بيروت، 1999م.

44 ـ عبد الرزاق الحسني، العراق قديمًا وحديثًا، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت 2013م.

45 ـ عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، دار الرافدين، بيروت، ج 2،2014م.

46 ـ عبد العزيز عبد الرحمن المفتي، كركوك: تأريِّخها.. جغرافيتها.. محاولات تعريبها، دار آمنة، عمان، 2021م.

47 ـ عبد الخلق ناصر العامري، البارزاني مصطفى والقضيَّة الكرديَّة في العراق 1931-1975م، دار الجواهري، بغداد 2017م.

48 ـعطا ترزي باشي، تأريِّخ الطباعة والصحافة في كركوك، ترجمه من التركيَّة مولود طه قاياجي، وزارة الثَّقافة، بغداد 2010م.

49 ـعثمان عليّ، الحركة الكرديَّة المعاصرة، ط 3، مكتب التَّفسير للنشر والإعلان، أربيل 2011م.

50 ـ عليّ شاكر عليّ، ولاية الموصل العثمانيَّة في القرن السادس عشر: دراسة سياسيَّة، إداريَّة، اقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان 2011م.

51 ـ عمار مرعي الحسن، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجيَّة في الصِّراع الدوليّ، مكتبة السنهوري، بيروت 2018م.

52 ـفتحي محمَّد أبو عيانة، دراسات في عالم السُّكّان، دار النَّهضة العربيَّة للطباعة والنشر، بيروت،1985م.

53 ـفلاح يازار أوغلو، من ديار التركمان، مطبعة فضولي، كركوك 2015م.

54 ـ كاوس قفطان، الحركة القوميَّة التحرُّريَّة الكرديَّة في كردستان العراق 1958-1964م، وزارة الثَّقافة في حكومة إقليم كردستان، السليمانيَّة 2004م.

55 ـ كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها حكم التَّأريِّخ والضمير: دراسة وثائقيَّة عن القضيَّة الكرديَّة في العراق، دار الثَّقافة، كردستان العراق، ت.

56 ـ كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأوّلى، ترجمة محمَّد الملَّا عبد الكريم، ط3، آراس للطباعة والنشر، أربيل 2013م.

57 ـلاري هانور ولوريل أي. ميلر، التسوية في كركوك الدروس المستفادة من مستوطنات الصراعات العرقية والإقليمية السابقة، دراسة تم إعدادها من قبل مؤسسة راند Rand لصالح القوات الأمريكيّة في العراق، 2012.

58 ـليام اندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك: السِّياسة الإثنيَّة في النزاع والحلول التوافقيَّة، ترجمة عبد الإله النعيمي، دراسات عراقيَّة، بغداد 2009م.

59 ـمارك سايكس، القبائل الكرديَّة زمن الإمبراطوريَّة العثمانيَّة، ترجمة: خليل عليّ مراد، دار الزمان، دمشق 2007م.

60 ـ مايكل شوارتز، حرب بلا نهاية: سيَّاق حرب العراق، ترجمة نصر محمَّد عليّ وسحر جعفر الكيشوان، مركز الرفدين للحوار، بيروت 2019م.

61 ـ مجموعة باحثين، هويَّة كركوك، مركز روداو للدِّراسات، أربيل، 2018م.

62 ـ محمَّد عليّ الصَّلَّابي، السُّلطان الشهيد عماد الدِّين زنكي: شخصيَّته وعصره، مؤسسة اقرأ، القاهرة 2007م.

63 ـ محمَّد حسين شواني، التنوُّع الإثنيّ والدِّينيّ في كركوك، أربيل، 2006م.

64 ـ محمَّد عباس محسن، التحوُّلات السوسيو-سياسيَّة لوضع الأقلِّيَّات في العراق: مثاقفة قانونيَّة مرتبطة بالمجتمع الإيزيدي، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان 2020م.

65 ـ محمَّد أمين زكي، تأريِّخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التَّأريِّخيَّة إلى الآن، ترجمة محمَّد عليّ عوني، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2005م.

66 ـ محمَّد سهيل طقوش، تأريِّخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، 2015م.

67 ـ محمَّد عليّ القره داغي، هويَّة كركوك الثَّقافيَّة والإداريَّة، دار ئاراس، أربيل 2007م.

68 ـ محمود رزوق أحمد، الحركة الكرديَّة في العراق: دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968م، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2014م.

69 ـ محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفيَّة والقوميَّة: هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب، دار هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

70 ـ مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكيّ للعراق: صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2005م.

71 ـ مديرية الآثار العامَّة: المواقع الأثرية في العراق، بغداد، 1970م.

72 ـ موسى مخول، الأكراد من القبيلة إلى الدَّولة، بيسان للنشر والتوزيع الإعلاميّ، بيروت، 2013م.

73 ـ مؤيد إبراهيم الوندواي، ثورة 14 تموز 1958م في ملفات الحكومة البريطانيَّة، دار الوثائق، بغداد، 1992م.

74 ـ ميِّر صبري، إعلام التركمان والأدب التركي الحديث في العراق، دار الوراق للنشر، لندن، 1997م.

75 ـ متى عقراوي، العراق الحديث: تحليل لأحوال العراق ومشاكله السِّياسيَّة والاقتصادية والصِّحِّيَّة والاجتماعيَّة والتربويَّة، ج 1، مطبعة العهد، بغداد، 1936م.

76 ـ نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القوميّ، ط2، بلا مكان نشر، 1999م.

77 ـ هاشم البناء، من يحرِّك البارزاني: أسرار تنشر لأوّل مرَّة، مطبعة الأزهر، بغداد، 1962م.

78 ـ وجيه كوثراني، السُّلطة والمجتمع والعمل السِّياسيِّ من تأريِّخ الولاية العثمانيَّة في بلاد الشام، سلسلة أطروحات الدُّكتوراه (13)، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 1988م.

79 ـ وليد محمَّد سعيد الأعظمي، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانيَّة، مطبعة الدار العربيَّة، بغداد، 1990م.

80 ـ وميض جمال عمر نظمي، ثورة العشرين: الجذور السِّياسيَّة والفكريَّة والاجتماعيَّة للحركة القوميَّة العربيَّة الاستقلاليَّة في العراق، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ط2، بيروت، 1985م.

81 ـ وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانيَّة: دراسة تأريِّخيَّة وثائقيَّة، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1992م.

82 ـ ياسين سعد البكري، بنية المجتمع العراقيّ: جدليَّة السُّلطة والتنوُّع، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد، 2011م.

83 ـ يوسف عز الدِّين، داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق، منشورات دار البصري، بغداد، 1967م.

ثانيًا: البحوث المنشورة

1 ـ أبو وردة عبد الوهاب عطية السعدني، الصِّراع العثمانيُّ الصَّفوي ونتائجه السِّياسيَّة

والعسكريَّة، مجلة كلِّيَّة اللُّغة العربيَّة باسيوط (جامعة الأزهر)، المجلد 13، القاهرة، 1993م.

2 ـ افتخار زكي عليوي، التنوُّع الإثنيّ والتَّعايش السلميّ في العراق: كركوك نموذجًا، مجلة الآداب، العدد 109، كلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد، 2014م.

3 ـ بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبليَّة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005م.

4 ـ حامد حميد كاظم، النفط العربيّ وتأثيره في العلاقات البريطانيَّة – الأمريكيَّة في القرن العشرين، مجلة مداد الآداب، العدد السادس، كلِّيَّة الرشيد الجامعة، بغداد، 2013م.

5 ـ حيدر صبري الخاقاني، التنافس العثمانيّ – الفارسيّ على العراق وأثره على الأوضاع العامَّة في المجتمع العراقيّ (1534-1779م)، مجلة الباحث، العدد السادس والعشرون، كلِّيَّة الإعلام، جامعة بغداد، 2018م.

6 ـ حيدر صبري الخاقاني، أثر التغيُّرات السِّياسيَّة على الأوضاع الاقتصادية في تركيا (1914-1940م)، مجلة دراسات في التَّأريِّخ والآثار، العدد الرابع عشر، كلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد، 2009م.

7 ـ سامر مؤيَّد عبد اللطيف، قضيَّة كركوك: رؤيَّة في الأبعاد الاستراتيجيَّة والحلول المقترحة، مركز الفرات للتنمية والدِّراسات الاستراتيجيَّة، كربلاء في 3-9-2009م.

8 ـ خير الدِّين حسيب، خير الدِّين يناقش همومًا عراقيَّة: الاحتلال، الأكراد، النفط، الصِّراع الطائفيّ، مجلة المستقبل العربيّ، العدد 333، تشرين الأوّل/ أكتوبر 2006م.

9 ـ دهام محمَّد العزاوي، البعد الإسرائيليّ في الاحتلال الأمريكيّ للعراق، مجلة شؤون عربيَّة، العدد 134، جامعة الدَّول العربيَّة، القاهرة، صيف 2008م.

10 ـ دلشاد عمر عبد العزيز، اكتشاف النفط وأثره على زيادة السُّكّان وتطور العمران في كركوك 1934-1972م (دراسة تأريِّخيَّة)، مجلة جامعة كركوك للدِّراسات الإنسانيَّة، المجلد 12، العدد 4، 2017م.

11 ـ سعد ناجي جواد، الحركة القوميَّة في إيران، منشور في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنيَّة ومشكلة الأقلِّيَّات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، كلِّيَّة العلوم السِّياسيَّة، جامعة بغداد، 1989م.

12 ـ سرمد عكيدي الدهان وستار محمَّد علَّاوي، الصِّراع العثمانيّ الفارسيّ وأثره على العراق: دراسة تأريِّخيَّة (1508-1779م)، مجلة الدِّراسات التربويَّة والعلميَّة، كلِّيَّة التربية، الجامعة العراقيَّة، العدد الرابع عشر، المجلد الثالث، نيسان أبريل 2019م.

13 ـسليم كاطع عليّ، البعد الإيرانيّ في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، مجلة دراسات دوليَّة، العدد 60، مركز الدِّراسات الدوليَّة، جامعة بغداد، 2015م.

14 ـ طارق عبد الحافظ الزبيدي، فكرة مشروع إقليم كركوك بين الرفض والقبول: رؤيَّة فكريَّة، مجلة دراسات دوليَّة، العدد 57، مركز الدِّراسات الاستراتيجيَّة والدوليَّة، جامعة بغداد في 8-12-2017م.

15 ـ عادل محمَّد العليان وياس خضير إبراهيم، موقف الزعيم عبد الكريم قاسم من الأكراد 1958 – 1960م، مجلة الملوية للدِّراسات الآثارية والتَّأريِّخيَّة، المجلد (7)، العدد (19)، السنة السابعة، شباط/ فبراير 2020م.

16 ـعبد الرحمن عليّ وعبد الزهرة الربيعي، الأبعاد الجغرافية السِّياسيَّة لقضيَّة كركوك بعد عام 2003م، مجلة التربية للعلوم الإنسانيَّة، كلِّيَّة الآداب، جامعة البصرة، 2015م.

17 ـعبد الرزاق عليّ حمَّادي، قضيَّة كركوك في الأبعاد الاستراتيجيَّة، المجلة العلميَّة للدِّراسات التجارية والبيئية، العدد الرابع، المجلد السابع، جامعة قناة السويس، كلِّيَّة التِّجارة الإسماعيليَّة، مصر، 2016م.

18 ـعبد الرزاق الهلالي، تأريِّخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطانيّ 1921-1932م، دار الرافدين، بيروت، 2017م.

19 ـ عثمان عليّ، خيارات السِّياسة التركيَّة في كركوك، المعهد المصري للدِّراسات، القاهرة، 2017م.

20 ـ عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تعاملت تركيا مع المسألة الكرديَّة؟ (دراسة)، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2012م.

21 ـ غسان متعب الهيتي وعليّ غازي أحمد، العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ (البارتي)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانيَّة، العدد الأوّل، آذار- مارس، 2013م.

22 ـ عبد الستار الجنابي وليث عبد عليّ، موقف النجف الأشرف من إعلان ثورة 14 تمَّوز 1958م وقانوني الإصلاح الزراعي والأحوال الشخصيَّة، مجلة كلِّيَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة، جامعة الكوفة، العدد 15، السنة الثامنة، 2014م.

23 ـ عماد يوسف قدورة، التَّأثير الإقليميّ والدوليّ في القضيَّة الكرديَّة في العراق (دراسة حالة 1972-1975م)، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، سلسلة دراسات، الدوحة، أكتوبر، 2016م.

24 ـ غصون مزهر المحمَّداوي، التطوُّرات الاقتصادية والاجتماعيَّة في العراق للفترة 1958-1968م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلِّيَّة التربية، 2005م.

25 ـ غانم محمَّد صالح، الفيدرالية: بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد السابع والاربعون، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2011.

26 ـ فاروق عليّ أبو المعاطي، كركوك هل تمثِّل الشرارة التي تفجِّر الوضع في العراق، مجلة شؤون خليجيَّة، العدد 42، المنامة، مركز الخليج للدِّراسات الاستراتيجيَّة، 2005م.

27 ـ فؤاد يوسف قزانجي، خلفية تأريِّخيَّة للعصر الفارسيِّ السِّريانيِّ في العراق، مجلة بين النهرين، السنة 33، العدد 131-132، مطبوعات الوقف المسيحيّ، بغداد، 2005م.

28 ـ كافي سلمان مراد الجابري؛ موقف الحكومة العراقيَّة من القضيَّة الكرديَّة في العراق 8 شباط - 18 تشرين الثاني 1963، مجلة آداب المستنصرية العدد 77، الجامعة المستنصرية - كلية الآداب، 2017م.

29 ـ ليث شاكر محمود وهناء وليد النقيب، قلعة كركوك: دراسات في آثار الوطن العربيِّ، كلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد، 1981م.

30 ـ محمَّد سعيد كتانة، كركوك مدينة التسامح والإخوة، مجلة تركمان أيلي، العدد 75، مركز بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق، كركوك، 2005م.

31 ـ محمَّد صادق جميل الحمداني، مشكلة إدارة كركوك ومستقبلها الجيوبولتيكيّ، أطروحة دكتوراه، كلِّيَّة التربية/ابن رشد، جامعة بغداد، 2011.

32 ـ محمَّد جمال باروت، الصِّراع العثمانيّ الصَّفوي وآثاره في الشِّيعيَّة في شمال بلاد الشام، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، 2018م.

33 ـ محمَّد عليّ تميم، كركوك خلال سنوات الانتداب البريطانيّ 1921-1932م، مجلة كلِّيَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة، جامعة كركوك، العدد 35، 2018م.

34 ـ محمَّد أزهر السماك، دور البترول في تغيير المجتمع العراقيّ، مجلة آداب الرافدين، العدد 7، جامعة بغداد، 1976م.

35 ـ مجول محمَّد العكيدي، موقف التَّيار الإسلاميّ في العراق من القضيَّة الكرديَّة:1949-2003م دراسة تأريِّخيَّة، مجلة دراسات إقليميَّة، المجلد (5)، العدد (11)، مركز الدِّراسات الإقليميَّة، جامعة الموصل، 2008م.

36 ـ ميثم عبد الخضر السويدي، النشاط المصرفي في العراق خلال الحكم العثمانيِّ المتأخر والاحتلال البريطانيّ 1869-1917م، مجلة العلوم الإنسانيَّة، العدد الأوّل، المجلد 33، كلِّيَّة التربية والعلوم الإنسانيَّة، جامعة بابل، 2016م.

37 ـ نايف عيد السهيل، العلاقات السِّياسيَّة بين العثمانيِّين والصَّفويِّين منذ قيام الدَّولة الصفويَّة حتَّى معركة جالديران 1502-1514، مجلة حوليَّات، مركز البُحوث والدِّراسات التَّأريِّخيَّة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2007م.

38 ـ نبهان زنبور السعدي، الوظيفة السُّكّانيَّة في مدينة كركوك، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، المجلد الأوّل العدد24، 2016م.

39 ـ نعيم جاسم محمَّد ودعاء عبد الهادي محمَّد، دور الشخصيَّات السِّياسيَّة والعسكريَّة الموصلية في التطوُّرات السِّياسيَّة الداخلية في العراق (1958-1963م)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانيَّة، المجلد 27، العدد 5، 2019م.

40 ـ هادي حسين محسن، الوجود العربيّ في كركوك: دراسة في الرؤى والسِّياسات للفترة (2003-2009م)، مركز النهرين للدِّراسات الاستراتيجيَّة، جامعة النهرين، بحث منشور في مجلة مركز المستنصرية، العدد 34، 2011م.

41 ـ هادي حسين المفرجي، الوجود العربيّ في كركوك: دراسة في الرؤى والسِّياسات (2003-2009م)، جامعة النهرين، مركز النهرين للدِّراسات، بغداد، 2015م.

42 ـ ياسين طه، قوات الليفي: دراسة في الاستراتيجيَّة البريطانيَّة في العراق 1915 – 1920م، مجلة آداب البصرة، العدد 60، جامعة البصرة، كلِّيَّة الآداب، 2012م.

ثالثًا: الرسائل الجامعيَّة

1 ـ حسن حمزة جواد، نشوء الدَّولة السَّلوقيَّة وقيامها: دراسة تأريِّخيَّة (312-64) رسالة ماجستير غير منشورة، كلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد، 2008م.

2 ـ رخاوي راضية وشعون محمَّد فاروق، التَّنافس الإنجليزي الألماني في العراق 1871-1918م، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلِّيَّة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، جامعة جيلالي بونعامة، الجزائر، 2017م.

3 ـ سمر فضل عبد الحميد محمَّد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، 1958-1963م، رسالة ماجستير، قسم التَّأريِّخ، كلِّيَّة الآداب، جامعة الزقازيق، منتدى اقرأ الثَّقافيّ، بلا تأريِّخ.

4 ـ عبد الرحمن عبد الكريم العبيدي، العلاقات العراقيَّة- الإيرانيَّة في ظلِّ الاحتلال الأمريكيّ 2003-2011م، رسالة ماجستير، كلِّيَّة الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011م.

5 ـ عبير عدنان يوسف النَّجار، أرابخا (كركوك حاليًّا) دراسة سياسيَّة حضاريَّة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل: كلِّيَّة الآداب، 2011م.

6 ـ مهدي صالح العباسيّ، كركوك في أواخر العهد العثمانيّ (1876-1914م)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلِّيَّة الآداب، جامعة الموصل، 2005م.

7 ـ محمَّد صادق جميل الحمداني، مشكلة إدارة كركوك ومستقبلها الجيوبولتيكيّ، أطروحة دكتوراه، كلِّيَّة التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، العراق، 2011م.

8 ـ هالة فؤاد عباس، دور الحكومات المحليَّة في إدارة التنوُّع بعد عام 2008م: محافظة كركوك نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلِّيَّة العلوم السِّياسيَّة 2021م.

9 ـ ياسر جاسم عسكر، التنوُّع الديموغرافيّ في كركوك وسياسات الحكومات العراقيَّة اتجاهه من عام 1968م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدِّراسات العليا، النجف، 2015م.

رابعًا: التقارير

1 ـ مجموعة باحثين، تحليل الوضع السُّكّانيّ في العراق 2012م: التقرير الوطنيّ الثاني حول حالة السُّكّان في إطار توصيات المؤتمر الدوليّ للسُّكّان والتنمية والأهداف الإنمائيَّة الألفيَّة، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2012م.

2 ـ مجزرة كركوك.. 59 عامًا ولم يندمل جرح التركمان (تقرير)، وكالة الأناضول، منشور في 14-7-2018م، شوهد بتأريِّخ 27-9-2021م، على الرابط: https://www.aa.com.tr/

3 ـ كركوك... تأريِّخ طويل من القلق العراقيّ (تقرير)، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، منشور بتأريِّخ 21 تشرين الأوّل – أكتوبر 2017م، شوهد بتأريِّخ 27-9-2021م على الرابط: https://aawsat.com

4 ـ بعد بغداد والموصل... مسيحيو كركوك يتعرضون للقتل والخطف، موقع العربيّ الجديد (تقرير) في 5 أغسطس 2015م، شوهد في 20-12-2021 على الرابط https:// /www.alaraby.co.uk

5 ـ عبد الله العامري، مسيحيو كركوك (تقرير مصور)، قناة النهرين، تأريِّخ التقرير 19تشرين الثاني نوفمبر 2020م تأريِّخ المشاهدة 13-12-2021م https://www. facebook.coml /

6 ـ عرض عسكري لقوات الصحوة في كركوك، (تقرير إخباري)، موقع البوابة في 16 كانون الثاني/ يناير 2009م، شوهد بتأريِّخ 28-1-2022م على الرابط: https://www. /albawaba.com

7 ـ مريم أوباييش، البارزاني: لا مناطق متنازع عليها بعد سيطرة الأكراد، (تقرير صحفي)، في 27-6-2014م شوهد بتأريِّخ 31-1-2022م على الرابط: https://www.aljazeera. /net

8 ـ هل يسلِّم الأكراد «نفط كركوك» إلى بغداد؟ (تقرير صحفي)، بتأريِّخ 22 تشرين الثاني -نوفمبر 2019م، شوهد بتأريِّخ 31 كانون الثاني ديسمبر 2019م على الرابط: https:// /arabi21.com

9 ـ القدس العربيّ، قائد أمريكي يؤكِّد دخول ميليشيا شيعيَّة الي كركوك، (تقرير تحليليّ)، منشور بتأريِّخ 6 آيار مايو 2006م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/9م على الرابط: https:// /www.alquds.co.uk

10 ـ برنامج ما وراء الخبر على قناة الجزيرة في 24-10-2016م، منشور على الرابط https://www.aljazeera.net/.

11 ـ شذى خليل، كركوك: نار أزليَّة في ثاني أكبر احتياطي نفطيٍّ في العالم،(تقرير تحليليّ)، مركز الروابط للبُّحوث والدِّراسات الاستراتيجيَّة، في 4 أيلول/ سبتمبر 2021، شوهد بتأريِّخ 2022/8/20م على الرابط: https://rawabetcenter.com/

12 ـ منظمة العفو الدوليَّة، أين عسانا أنْ نذهب؟: التدمير والتهجير القسري في كركوك، (تقرير)، منظمة العفو الدوليَّة، 25 تشرين الأوّل أكتوبر 2016م.

13 ـ منظمة العفو الدوليَّة، هجّروا وجرّدوا من كلِّ ما يملكون: النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق (تقرير)، منظمة العفو الدوليَّة، كانون الثاني، يناير،2016م.

14 ـ كريستين مكافراي فان دين تورن، التصويت بـ نعم في الاستفتاء على الاستقلال في إقليم كردستان لا يُترجَم دعمًا غير مشروط للاستقلال في المدى القصير.(تقرير)، في 11 تشرين الأوّل/أكتوبر 2017م، شوهد بتأريِّخ 2022/3/15م على الرابط: https:// /carnegieendowment.org

15 ـ تركيا والأكراد العراقيِّين: تنازع أم تعاون، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدوليَّة، رقم التقرير (81)، في 13 نوفمبر 2008م.

16 ـ عليّ رضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق: هل من مجال للتعاون بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وإيران؟ تقرير مؤسَّسة راند الأمريكيَّة، واشنطن 2015م، على الرابط: www.rand.org

17 ـ حمد جاسم محمَّد، دور إيران في الدَّعوة لإنشاء إقليم السليمانيَّة في العراق: دراسة تحليليَّة في الأسباب، مركز الفرات للتنمية والدِّراسات الاستراتيجيَّة، بتأريِّخ 2 آب/ أغسطس 2015م، شوهد في 15 أيلول سبتمبر 2022م على الرابط: https://m. annabaa.org

18 ـ وزارة التخطيط، استراتيجيَّة التخفيف من الفقر، تقرير عن مشاريع محافظة كركوك للسنوات 2013-2021م.

خامسًا: المقالات الإلكترونية

1- عارف قورباني، حقائق عن كركوك في بعض الوثائق البريطانيَّة، في 26-8-2008م، شوهد في 20-9-2021م على الرابط https://elaph.com/

2- نجاة شكر كوثر أوغلو، حوادث ووقائع كركوك من 1700 إلى 1958م، بحث تأريِّخيّ مطوَّل منشور في موقع نحن التركمان بتأريِّخ 20-6-2006م، تأريِّخ الدخول 12-3-2021م. على الرابط: http://www.bizturkmeniz.com/

3- نفط كركوك وناره الأزليَّة مقال منشور في 16 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2017 م تأريِّخ الدّخول في 9-3-2021م منشور على الرابط: https://www.bbc.com/

4- خالد حسن الخطيب، تعداد ١٩٥٧م ذكريات ومواقف، مجلة الكاردينيا الثَّقافيَّة شوهد في 10-10-2021م على الرابط: https://www.algardenia.com

5- صبحي صالحي، كركوك بين ممارسات البعث ومهاترات البعض: 17-12-2014 شوهد بتأريِّخ 14-10-2021م على الرابط: https://www.rudaw.net/

7- جريدة الوقائع العراقيَّة، العدد (2639)، بتأريِّخ 20-2-1978م، ص 314 منشور على الرابط: http://iraqld.hjc.iq/

8- غصون مزهر حسين، كيف صدر قانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة 1958م؟، مقال تحليليّ منشور في 16-7-2017م، شوهد بتأريِّخ 28-9-2021م على الرابط: https:// www.almadasupplements.com/

9- مظهر محمَّد صالح، الطبقة الوسطى في العراق، بحث منشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيِّين بتأريِّخ 17-12-2014م، شوهد بتأريِّخ 29-9-2021م على الرابط: http://iraqieconomists.net/

10- إبراهيم خليل العلاف، عبد الناصر والأكراد، موقع الحوار المتمدن في 16-2-2008م، شوهد في 11-9-2021م، على الرابط: https://www.ahewar.org/

11- حامد الحمداني، الحقيقة عن أحداث كركوك وموقف عبد الكريم قاسم في 16-6-2019م شوهد بتأريِّخ 24-9-2021م على الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/

12- موقع درر العراق، بيان التعداد العام للسُّكّان لسنة 1965م منشور على صفحة القوانين والتَّشريعات العراقيَّة شوهد في 10-10-2021م على الرابط: http://wiki.dorar-aliraq.net

13- مسعود داراخان، التركيب القوميّ وسياسة التطهير العرِّقيّ في المناطق المتنازع عليها (موصل – كركوك – ديالى): أرقام ووثائق موقع أنا العراق 2016/1/29م شوهد في 10-10-2021م في https://www.iamiraq.com/

14- عليّ كريم إذهيب، في الذكرى الـ49 لإصداره.. لهذه الأسباب قرَّر العراق تأميم نفطه، في 31-5-2021م شوهد في 14-10-2021م على الرابط: https://www.aljazeera.net/.

15- محي الدِّين محمَّد يونس، أحداث ساخنة في الصِّراع بين السُّلطة في العراق والحركة الكرديَّة ١٩٦٨ – ١٩٧٥م، ج 3، بتأريِّخ 20 تموز/يوليو 2020، شوهد بتأريِّخ 9-10-2021م على الرابط: https://www.algardenia.com/

16- طه العاني، اتفاقيَّة تقاسم شط العرب بين العراق وإيران عام 1975م.. هل ندم صدَّام حسين عليها؟ في 6-3-2021م على الرابط: https://www.aljazeera.net/

17- أحمد ناصر الفيلي، مراحل سياسة التعريب والتغيُّر الديموغرافيّ في كركوك.. الخلفيات والأهداف، الحوار المتمدن بتأريِّخ 2010/6/21م شوهد بتأريِّخ 17-10-2021م على الرابط: https://www.ahewar.org/

18- يكتي ميديا، بيان 11 آذار 1970 بين البارزاني الخالد ونظام البعث، في 11 آذار –مارس 2019م، شوهد بتأريِّخ 14-10-2021م على الرابط: https://ara.yekiti-media.org/

19- عليّ جواد، العراق.. إقليم كردستان يطالب بغداد بتعويض ضحايا الأنفال، منشور في 14-4-2021م، شوهد بتأريِّخ 18-10-2021م على الرابط: https://www.aa.com.tr/

20- سوامنثان ناتاراجان، ناج من حملة «الأنفال» في عهد صدَّام حسين يكشف تفاصيلها المروعة، بي بي سي نيوز في 19 أيلول/ سبتمبر 2019م، شوهد بتأريِّخ 19-19-2021م على الرابط: https://www.bbc.com/

21- محمَّد جودة، إيران والأكراد: قصَّة من الصِّراعات والمصالح المشتركة، في 14 أيلول/ سبتمبر 2014م، شوهد بتأريِّخ 18-10-2021م على الرابط: https://masralarabia.net/

22- صبحى صالحي، كركوك بين ممارسات البعث ومهاترات البعض بتأريِّخ 17-12-2014م شوهد في 16-10-2021م على الرابط:

23- https://www.rudaw.net/

24- مسعود داراخان، التركيب القوميّ وسياسة التَّطهير العرِّقيّ في المناطق المتنازع عليها: (موصل – كركوك – ديالى): أرقام ووثائق

25- موقع أنا العراق في بتأريِّخ 29-1-2016م شوهد في 10-10-2021م في https://www.iamiraq.com/

26- عزيز قادر الصمانجي، تغيير الطبيعة السُّكّانيَّة لكركوك، مجلة ميزوبوتاميا بلاد النهرين، مركز دراسات الأمَّة العراقيَّة بتأريِّخ الدّخول في 26-9-2017م.

27- خزعل الماجدي، تركمان العراق أصلهم ومساهماتهم في حضارة العراق، محاضرة قدِّمت في المندى الصابئي في لاهاي هولندا في 14-4-2014م شوهدت في 1-11-2021م على الرابط https://afkarhura.com/

28- طه العاني، ثالث أكبر عرّقيَّة في البلا. تعرَّف على تركمان العراق، موقع الجزيرة نت في 2020/11/29م شوهد في 1-11-2021م على الرابط: https://www.aljazeera.net/

29- إبراهيم آوجي، أسماء العشائر التركمانيَّة التي استوطنت العراق، موقع أفكار حرَّة في 10 كانون الثاني/ يناير 2021م، شوهد في 2-11-2021م على الرابط: https://afkarhura.com/

30- موفق عادل عمر، ولاء الأحزاب التركمانيَّة العراقيَّة لمن؟ مقال منشور في معهد واشنطن للدِّراسات في 4-12-2017م، شوهد بتأريِّخ 3-11-2021م على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/

31- نصرت مردان، الوجود التركماني في كركوك كنموذج للتآخي الإثنيّ تأريِّخًا وحاضرًا، مجلة تركمان العراق، العدد 3، نيسان أبريل 2004م، تاريخ الدّخول: 23 آذار مارس 2020م على الرابط: https://bit.ly/3kJlgJi.

32- حازم الشرع، منافسة باردة بين التركمان والأكرا.. مَن يسيطر على كركوك؟ في 20 شباط/ فبراير 2019م، شوهد في 3-11-2021م على الرابط: https://www.independentarabia.com

33- بشار البياتي، تركمان العراق.. من تهميش واضطهاد إلى مصير مجهول، في 3-11-2016م، شوهد بتأريِّخ 22-11-2021م على الرابط: https://www.aa.com.tr/

34- مظفر مزوري، كَركوك.. قُدسُ الكُرد!، موقع الجزيرة منشور بتأريِّخ 2018/12/1م، شوهد في 10-10-2021م على الرابط: https://www.aljazeera.net/

35- عبد الحسين شعبان، أزمة اليسار ومعضلته السِّياسيَّة، محاضرة ألقيت في كلِّيَّة العلوم السِّياسيَّة، جامعة النهرين، بغداد في 15-12-2021م.

36- رستم محمود، العراق... المحكمة الاتحاديَّة تثبت المادة 140 من الدستور، الإندبندت البريطانيَّة (النسخة العربيَّة)، في 31 يوليو 2019م شوهدت في 20-21-2021م على الرابط https://www.independentarabia.com/

37- منصور توما ياقو، الحقبة العثمانيَّة.. الكلدانيون وهويَّة كركوك الأصيلة، (مقال) تأريِّخ المشاهدة في 12-12-2021م على الرابط: https://www.mesopot.com

38- مسيحيو قلعة كركوك الأثرية قلقون على مستقبلها (مقال)، منشور بتأريِّخ 2017/5/22م على الرابط: www.almadapaper.net

39- عوني الداوودي، كركوك - المدينة الضاحكة بالنار والنور، (مقال)، الحوار المتمدن في 17-7-2002م، شوهد في 2-12-2021م على الرابط: https://www.ahewar.org/

40- صحيفة إسبانيَّة: مسيحيو العراق يحنُّون لعهد صدَّام، موقع الجزيرة نت (تقرير) في 8-1-2019م، شوهد في 20-12-2021م على الرابط: https://www.aljazeera.net/

41- فارس العمران، الميليشيات المدعومة من إيران في العراق بانتظار عقوبات جديدة (تحليل)، موقع ديارنا، في 13-8-2019م، شوهد في 20-12-2021م على الرابط: https://diyaruna.com/

42- سليم مطر، حقائق مجهولة عن كركوك، حوار مع النائب محمَّد تميم، موقع الحوار المتمدن، في 8-2-2008م، شوهد بتأريِّخ 8-1-2022م على الرابط: https://www.ahewar.org/

43- معد فيَّاض الفريح، ندوة كرديَّة عن كركوك العراقيَّة في لندن يقاطعها التركمان وتقلِّل من الوجود العربيِّ فيها، الشرق الأوسط، لندن في 24 يوليو 2001م.

44- التعريب مستمر في كركوك كما كان في عهد البعث، موقع صوت العراق في 29-5-2021م، شوهد بتأريِّخ 8-1-2022م على الرابط: https://www.sotaliraq.com/

45- صباح ناهي، كركوك مدينة عراقيَّة متنازع عليها وفق الدستور، الإندبندنت العربيَّة، في 7 حزيران يونيو 2020م، شوهد بتأريِّخ 8-1-2022م على الرابط: https://www.independentarabia.com/

46- فخري عبدو، إدريس البدليسي الرجل الذي غيَّر وجه الشرق، مجلة افشين، مقال منشور بتأريِّخ 22-12-202م تأريِّخ الدّخول في 5-3-2021م على الرابط التالي: https://kurdsyria.wordpress.com/.

47- العرب الوافدون يحاولون الاستيلاء على أراضي الفلاحين الكورد، منشور في 03-11-2021م شوهد بتأريِّخ 10-1-2022م على الرابط: https://www.rudaw.net/

48- عصام الخفاجي، تأملات في سرديَّة المظلوميَّة الكرديَّة، الحوار المتمدن، في 2017/10/4م، تمَّت مشاهدته بتأريِّخ 26-1-2022م على الرابط: https://www.ahewar.org/

49- قانون إدارة الدَّولة العراقيَّة للمرحلة الانتقاليَّة في قاعدة التَّشريعات العراقيَّة، تأريِّخ الدّخول في 15-1-2022م على الرابط: https://iraqld.hjc.iq/

50- شفق نيوز في 18-9-2019م، شوهد بتأريِّخ 16-1-2022م على الرابط: https://shafaq.com/

51- عماد علو قراءة جديدة لتقرير بيكر-هاملتون (مقال)، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة في 10 نوفمبر، 2011م شوهد بتأريِّخ 29-1-2022م على الرابط: https://www.dohainstitute.org/

52- شفق نيوز، انضمام لواء من البيشمركة إلى وزارة الدفاع ضمن اتفاق التنسيق المشترك،

منشور في 2022/2/4م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/4م على الرابط: https://shafaq.com/

53- إيليا جزائري، الخلافات الكرديَّة سلمت كركوك، فهل تقضي على حلم الدَّولة؟، منشور بتأريِّخ 16 تشرين الأوّل أكتوبر 2017م، شوهد بتأريِّخ 2022/1/31م على الرابط: https://www.alarabiya.net/

54- صباح جاسم، مجالس الإسناد في العراق ما بين المصالح الحزبيَّة والمصلحة الوطنيَّة، شبكة النبأ منشور بتأريِّخ 16 تشرين الأوّل أكتوبر 2008م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/9م على الرابط: https://annabaa.org/

55- فلاح يازار أوغلو، تشكيل مجالس الإسناد في كركوك والترحيب الجماهيريّ لها، موقع نحن التركمان بتأريِّخ 2008/11/25م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/9م على الرابط: http://www.bizturkmeniz.com/

56- قناة العربيَّة، بعد تفجيرات كركوك.. الصَّدر للحكومة: تصرفي أو دعينا نتصرف، في 30 آيار مايو 2019م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/12م على الرابط: https://www.alarabiya.net/

57- صحيفة البيان، الحوار الوطنيّ تنتقد تصريحات حكومة كردستان عن الـ 140، منشور في 21 شباط/ فبراير 2009م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/12م على الرابط: https://www.albayan.ae/

58- النائب يونادم كنا يزور المطران يوسف توما في كركوك، في 31 كانون الأوّل ديسمبر 2020م، شوهد في 20-2-2022م على الرابط: https://www.zowaa.org/

59- أسامة مهدي، هجوم كردي ضدَّ خطط المالكي لإنشاء مجالس إسناد بكركوك، منشور في موقع ايلاف الإلكتروني، لندن، بتأريِّخ 1 تشرين الثاني نوفمبر 2008م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/27م على الرابط: https://elaph.com/

60- التركمان يحذرون من حرب قوميَّة يشعلها تكريد بارزاني لكركوك وكتائب تركيَّة تهدِّد بدخول المدينة، منشور في 2017/10/4م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/20م على الرابط: https://baghdadtoday.news/

61- نقلًا عن موقع قناة NRT2 في 10-10-2017م.

62- مستقبل كركوك: وجهات نظر متباينة، منشور في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/27م على الرابط: https://www.bbc.com/

63- عليّ مهدي: توزيع المناصب الإداريَّة بنسبة 32 % بين القوميَّات هي أهمُّ أهداف مشروع إقليم كركوك، موقع نحن التركمان، في 22-6-2016م.

64- الكتلة التركمانيَّة في محافظة كركوك تريدها إقليمًا وتكشف عن تطلعاتها القوميَّة، موقع روج نيوز الإلكتروني، في 16-6-2016م.

65- عليّ مهدي، مــلخص مــشروع إقليم كركوك، منشور في موقع نحن التركمان 7 تشرين الأوّل أكتوبر 2005م، شوهد بتأريِّخ 3-3-2022م على الرابط: http://www.bizturkmeniz.com/

66- استعادة حقل خباز النفطيّ من سيطرة مسلَّحي الدَّولة الإسلاميَّة، منشور بتأريِّخ 31 يناير/ كانون الثاني 2015م، شوهد بتأريِّخ 2022/3/6م على الرابط: https://www.bbc.com/

67- أحمد رشيد، الأكراد وبغداد يتفقون على استمرار ضخ خام كركوك إلى تركيا، منشور بتأريِّخ 8 آذار مارس 2017م، شوهد بتأريِّخ 2022/2/6م على الرابط: https://www.reuters.com/

68- نائب كردي في البرلمان العراقيّ يكشف عن اتفاقيَّة نفطيَّة سرِّيَّة بين سلطات الإقليم وتركيا ويطالب حكومة بغداد بالتقصي، منشور بتأريِّخ 27 يوليو تموز 2020م شوهد بتأريِّخ 2022/2/6م على الرابط: https://xeber24.org/

69- أسر عربيَّة بكركوك تبحث عن أبنائها، بتأريِّخ 11/9/ 2017م، شوهد بتأريِّخ 2022/3/6م على الرابط: https://www.aljazeera.net/

70- قناة جديدة في العراق رفضًا لاستفتاء كردستان، بتأريِّخ 2017/8/10م، شوهد بتأريِّخ 2022/8/20م على الرابط: https://arabic.rt.com/

71- خسارة كركوك ستؤجل الحلم الكردي سنوات، منشور في 17 تشرين الأوّل أكتوبر 2017م، شوهد بتأريِّخ 7 آذار مارس 2022م على الرابط: https://www.aljazeera.net/

72- نقلًا عن محمَّد النَّجار، عراق ما بعد كركوك حلم الأكراد يتحول لكابوس، منشور بتأريِّخ

2017/10/17م، شوهد بتأريِّخ 2022/3/7م على الرابط: https://www.aljazeera.net/

73- حبيب الهرمزي، الدِّراسة التركمانيَّة في ضوء أحكام التَّشريعات العراقيَّة، منشور في منتدى وقف كركوك، شوهد بتأريِّخ 2022/3/14م على الرابط: http://www.kerkukvakfi.com/

74- انظر موفق عادل عمر، ولاء الأحزاب التركمانيَّة العراقيَّة لمن؟ مقال منشور في معهد واشنطن للدِّراسات بتأريِّخ 4/ 2017/12م شوهد بتأريِّخ 2022/5/11م على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org

75- رائد الحامد، تطوُّرات الوجود العسكريّ التركيّ في العراق وتداعياته المحتملة، (مقال)، موقع مركز دراسات الجزيرة، بتأريِّخ 2015/12/27م، شوهد بتأريِّخ 2022/5/9م على الرابط: https://studies.aljazeera.net/

76- مؤسَّسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق، السِّياسة التركيَّة تجاه تركمان العراق، مؤسَّسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق، هولندا آذار مارس 2015م.

77- ميسون البياتي، معاهدة سعد آباد، الحوار المتمدن في 8 آب/ أغسطس 2016م، شوهد في 2022/11/1م على الرابط: https://www.ahewar.org/

78- خالد عقلان، الجذور التَّأريِّخيَّة للقضيَّة الكرديَّة، المعهد المصري للدِّراسات، 18 آيار مايو 2018م، شوهد في 2022/11/1م على الرابط: https://eipss-eg.org

79- القواعد الأمريكيَّة في كردستان العراق..الغايات والإعداد؟ في 19 كانون الأوّل ديسمبر 2018م، شوهد في 2022/11/2م، على الرابط التالي: https://www.alalam.ir

80- إيران واسرائيل.. الحرب المؤجَّل انفجارها إلى أيَّة لحظة!، في 15 حزيران يونيو 2022م، شوهد بتأريِّخ 2022/11/2م على الرابط: https://shafaq.com

81- إيران تعلن الحرب على المعارضة الكرديَّة في كردستان العراق، بتأريِّخ 30 أيلول سبتمبر 2022م، شوهد بتأريِّخ 2022/11/3م على الرابط: https://middle-east-online.com

82- فاطمة الصمَّادي، العراق في الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص،

بتأريِّخ 10 تموز يوليو 2014م، شوهد بتأريِّخ 2022/11/6م على الرابط: https:// /studies.aljazeera.net

83- عليّ الحسيني، المليشيات تهرِّب نفط العراق لإيران، بتأريِّخ 20 تشرين الأوّل أكتوبر 2016م، شوهد بتأريِّخ 6 تشرين الثاني نوفمبر 2022م على الرابط: https://www. /alaraby.co.uk

84- مايكل جورجي وأحمد رشيد، قائد إيراني وجَّه تحذيرات شديدة اللهجة لأكراد العراق للانسحاب من كركوك، 20 تشرين الأوّل أكتوبر 2017م، شوهد بتأريِّخ 5 تشرين الثاني نوفمبر 2022م على الرابط: https://www.reuters.com.

85- أوميد عبد الكريم إبراهيم، روسيا تدعم تصدير نفط كركوك عبر الأراضي السوريَّة، في 31 آب/ أغسطس 2019م، شوهد بتأريِّخ 9 تشرين الثاني نوفمبر 2022م، على الرابط: https://www.rudaw.net

سادسًا: اللقاءات الإلكترونية الخاصَّة

1 ـ لقاء مع الأستاذ حسن توران رئيس الجبهة التركمانيَّة العراقيَّة عبر الشبكة الإلكترونية (واتساب)، في 2023/3/14م.

2 ـ لقاء مع الدُّكتور عبد الله زنكنه، مدير قسم الإعلام في مجلس النُّواب العراقيّ وهو كردي من أهالي كركوك، عبر وسائل التواصل الاجتماعي (واتساب) بتأريِّخ 2023/3/20م.

3 ـ لقاء مع الباحث والأكاديمي الكردي حسام الدِّين عليّ مجيد الكلي عبر وسائل التواصل الإلكتروني (واتساب)، بتأريِّخ 2023/3/24م.

4 ـ لقاء خاص للباحث مع الناشط المدني والحقوقيّ العراقيّ التركماني مسرور أسود محي الدِّين عبر الشبكة الإلكترونية (واتساب)، بتأريِّخ 2023/3/13م.

سابعًا: الصحف:

1 ـ معد فيَّاض، كركوك.. قدس الأكراد، الشرق الأوسط، 26-12-2008م شوهد في 12-10-2021م على الرابط: https://archive.aawsat.com /

2 ـ معد فيَّاض الفريح، ندوة كرديَّة عن كركوك العراقيَّة في لندن يقاطعها التركمان وتقلِّل من الوجود العربيِّ فيها، الشرق الأوسط، لندن في 24 يوليو 2001م.

3 ـ تحالف عربيٌّ تركمانيٌّ لمواجهة الأكراد في كركوك، جريدة النهار، بيوت في 27 يوليو تموز 2008م.

4 ـ رابعة العبيدي، مستقبل العراق في مستقبل كركوك، (مقال تحليليّ)، صحيفة الزمان (طبعة العراق)، منشور في 3 نيسان/أبريل 2017م، شوهدت بتأريِّخ 2022/1/29م على الرابط: https://www.azzaman.com/

5 ـ ممثِّل مقتدى الصَّدر في كركوك يحرِّض على وحدة العرب والتركمان ضدَّ الأكراد، صحيفة الشرق الأوسط، في 2003/9/23م، شوهد بتأريِّخ 2023/3/13م على الرابط: https://archive.aawsat.com/

6 ـ احتدام الصِّراع الكردي - الكرديّ على نفط كركوك، صحيفة الحياة، لندن 3 آذار مارس 2017م.

7 ـ غسان شربل، حوار رئيس إقليم كوردستان، صحيفة الحياة، لندن بتأريِّخ 8 شباط/ فبراير 2015م، شوهد بتأريِّخ 7 آذار مارس 2022 على الرابط: https://presidency.gov.krd/

First: books

1 ـ Francis fukuyama, Soviet union and Iraq since 1968, Rand corporation, July 1980.

2 ـ Elizabeth Ferris and Kimberly Stolts, The future of Kirkuk: the referendum and its potential impact on displacement,the Brookings institution and university of Bern: Project of internal displacement, 3 march 2008.

3 ـ Ali Taher Al-Hamoud, Iraq Turkmen: The controversy of Identity and Affiliation, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman April 2021.

4 ـ Arbella Bet-Shlimon, City of Black Gold: Oil, Ethnicity, and the Making of Modern Kirkuk, Stanford University Press, 2019.

5 ـ Jonah Naoum, When the Rivers Wept: Government Persecution of Iraq's Minorities, A Senior Honors Thesis Submitted to the Department of Political Science at the University of California, San Diego, April 2nd, 2018.

6 ـ Henry D. Astargian, The struggle for Kirkuk: the rise of husein, oil, and the death of tolerance in Iraq, Printed in the United States of America, Library of Congress Cataloging, 2007.

7 ـ Weldan Abdulwahab, Geopolitics of Kirkuk and it's Impact on the Future of Iraq, Hacettepe University, Graduate School Of Social Sciences, department of International Relations, Ankara, 2017.

8 ـ Nawshirwan Hussein Saeed, Prescription for Power-Sharing in Contested Kirkuk, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2015.

9 ـ Abdel Rahman, Gassemlou, people without country: the Kurds and Kurdistan, edited by gerard chaliand, London: zed press, 1980.

10 ـ Jonathan Randal, after such knowledge, what forgiveness? My encounters with Kurdistan, new york 1997.

Second: Reports

1 ـ The Turkmen of Iraq Underestimated, Marginalized and exposed to assimilation Terminology, Report of the SOITM on Turkmen of Iraq before the 11th session of Working Group on Minorities United Nations, Working group on minorities – Geneva- Switzerland, 30 May to 3 June 2005.

2 ـ Erica Gaston and Andras Derzsi Horvath, Iraq After ISIL: Sub-State

Actors, Local Forces and the Micro-Politics of Control,(Report), Global public policy Institute, March 2018.

3 ـ Kurdish official rejects Turkmen proposal to turn Kirkuk into region,Report published by Rudaw website in 11.11.2017 on website: https://www.rudaw.net

4 ـ Militias in Iraq: The hidden face of terrorism,(report), Geneva International Centre for Justice, September 2016.p:13 by http://www.gicj.org

5 ـ Iraq and the Kurds: the Brewing Battle over Kirkuk, International crisis groups, Middle East Report N°56 18 July 2006.

6 ـ Iraq and the Kurds: the brewing battle over Kirkuk, International crisis group. Middle East Report N 56 – 18 July 2006، p 24.

Third: articles

1 ـ Mirella Galletti, Kirkuk: The Pivot of Balance in Iraq: Past and Present, journal of Assyrian academic studies 19,No 2 2005.

2 ـ Bekir Aydogan Iraq: Turkmen martyrs remembered in ErbilBa'ath regime led by Saddam Hussein martyred Turkmen leaders on Jan 16, 1980, in 162021-1- by https://www.aa.com.tr/

3 ـ Kamaran Palani,Kurdish struggles and the challenge of foreign support: the case of Syrian Kurds, Ethnopolitics, Formerly Global Review of Ethnopolitics, Volume 20, - Issue 4, 2021, Published by https://www.tandfonline.com

4 ـ The Contested Iraqi Parliamentary Elections in Kirkuk, in 24 may 2018 by: https://reliefweb.int

5 ـ Iraqi Turkmen leader decries political, marginalization, in 12016-6-, publish by:https://www.aa.com.tr

6 ـ Iraq Ethnic tension on the rise in Kirkuk, in 17 Mar 2005 by https://reliefweb.int

7 ـ Wirya Hama Tahir, Iraq: Kurdish districts demand return to Kirkuk, Originally published 13 Sep 2005

8 ـ Samah Samad, Iraq Kirkuk Christians fear rising violence, published 17 May 2006, seen in 132021-12- by https://reliefweb.int

9 ـ E.C., Christians in Kirkuk Suffer Due to Political Uncertainty: Stories of Persecution, published in, November 7, 2017 by https://www.opendoorsusa.org/ in 132021-12-

10 ـ Steve Fainaru and Anthony Shadid, Kurdish Officials Sanction Abductions in Kirkuk, Washington post, in June 15, 2005,seen in mars 5 2022 by https://www.washingtonpost.com

11 ـ Ramzy Mardini, Relations with Iraq's Kurds: Toward A working partnership, Institute for the study of war, April 3, 2012, published on website: www.understandinwar.org

12 ـ Displaced Arabs from Kirkuk in need of supplies, published in 7 mars 2005, it seen in 292022-1- by website: https://www.thenewhumanitarian.org/

13 ـ Sherzad Shikhani, Kurds Fear 'Arabization' of Iraq's Kirkuk, published in 5 November, 2017, seen in 27L2L2022 by https://english.aawsat.com/

14 ـ Azad Lashkari, U.S. does not recognize Kurdish independence vote in Iraq, published by Reuters agency in September 29, 2017, seen in 27-2-2022 by https://www.reuters.com

15 ـ Barzani family members seal rule over Iraqi Kurds, published in 15 June 2019 by https://thearabweekly.com/

16 ـ Andrew Snow, Kurdistan Region's Debt Crisis Threatens Iraq's Economy, Institute of peace, United states, in May 9, 2018 by: https://www.usip.org/

17 ـ Iraq: Kurdish Forces Seize Control of Kirkuk Oil Facilities, in Mar 2, 2017,seen in mar 6, 2022 by https://worldview.stratfor.com.

18 ـ Hamid Yassin, Baghdad and Erbil: Possible Avenues of Struggle, January 8, 2013, seen in mar 6 2022 by https://studies.aljazeera.net

19 ـ Inga Rogg and Hans Rimscha, The Kurds as parties to and victims of conflicts in Iraq, International review of the Red cross, Volume 89 Number 868 December 2007.

20 ـ Tim Arango, «Iran Dominates in Iraq after U.S 'Handed the Country Over,» New York Times, (July 15, 2017), seen in 92022-5- by https://www.nytimes.com

21 ـ Othman Ali, Kirkuk, Iraq's Next War: What Options Does Turkey Have?, Insight Turkey, Vol. 19, No. 4, University Sakarya, 2017

22 ـ Kali Robinson, How Much Influence Does Iran Have in Iraq? Council on foreign relations, October 18, 2022 by: https://www.cfr.org/

23 ـ Iran, Iraqi Kurdistan region discuss solutions for Iranian engineering companies in KRG, Oct 24, 2019, seeing in Nov 5 2022 by: https://en.irna.ir

24 ـ Inga Rogg and Hans Rimscha, The Kurds as parties to and victims of conflicts in Iraq

25 ـ International review of the Red cross, Volume 89 Number 868 December 2007

26 ـ Dilan Sirwan, President Barzani slams controversial Iranian movie for insulting Peshmerga, Rudaw location, January 26 2021 by: https://www.rudaw.net

27 ـ Paul Iddon, Iran wants to invest more in the Kurdistan Region, Rudaw location, February 9 2017, by: https://www.rudaw.net

28 ـ Suadad al-Salhy, How Iraq's Sinjar became a battleground between Turkey and Iran, Middle east eye location, 8 June 2022, published by: https://www.middleeasteye.net

29 ـ Ranj Alaaldin, The clash over Kirkuk: Why the real crisis is in Baghdad—not Erbil, October 20, 2017, seeing in august 22 2022, by: https://www.brookings.edu

30 ـ Jennifer Cafarella with Omer Kassim, Iran's Role in the Kirkuk: Operation in Iraq, Nov 9, 2017, seeing in Nov 5 2022, by https://www.understandingwar.org

31 ـ Kirkuk oil deal with Iran delayed by security concerns, February 26 2018, seeing in August 22 2022 by: https://www.rudaw.net

32 ـ Aslihan Alnar, Russian foreign policy towards Iraq in the post- cold war era, A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University In Eurasian Studies, 1 April 2016

33 ـ Michael B. Bishku, Israel and the Kurds: A Pragmatic Relationship in Middle Eastern Politics, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies Vol. 41, No. 2, Winter 2018.

34 ـ Sargis Mamikonian,Israel and Kurds (19491990-) Vol. 9, No. 2,Caucasian Center for Iranian Studies, Yerevan 2005. P.381. access by: https://www.jstor.org

35 ـ History of Iraq, This discussion surveys the history of Iraq since the 7 th Century for the earlier history, seen in 242021-10- by https://www.britannica.com

36 ـ The Irish Times, Fri, Apr 11, 2003 Kirkuk falls to Kurds in further blow to Saddam's regime https://www.irishtimes.com

37 ـ Erbil is a Turkmen city, captured by Kurds, former Iraqi MP says, in 28 march 2017 by https://ekurd.net

يحتل الكتاب مكانة خاصة من بين الإصدارات التي حظيت باهتمام مركز الرافدين للحوار (R.C.D)، كونه يبحث في إحدى القضايا الشائكة في العراق وأكثرها تعقيداً وتشعّباً، تتعلق بمحافظة يكثر الجدل عنها والإدعاءات حول مَنْ هي الجهة الأحقّ بها، وتستمر كإشكاليَّة سياسيَّة وأمنيَّة واقتصادية وبؤرة للصراع بين الأطراف المتنازعة. وهي إلى جانب غناها بالثروة النفطية، تحتضن بين دفتيها العراقيين بقومياتهم وطوائفهم كافة، عرباً وكرداً وتركماناً، في فسيفساءٍ تكاملية جميلة، أسماها الكاتب "كركوك العراقية".

ينطلق المؤلف من فكرة إن مثل تلك المحافظة تشكّل شاهداً على إمكانية تعايش أبنائها في نسيج مجتمعي واحد، مهما كان تنوّع أديانهم ومعتقداتهم وأعراقهم، فحينما تكون الأولوية للوطن وهويته السامية يتمسك الاخوة بروح التعايش والوئام فيما بينهم.

ISBN 978-1-7747220-5-3

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية